جامعة الدول العربية
جامعة بتغازى
Unversty of benghazi
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
Fuclaty economic and political of since
قسم العلوم السياسية
Part political of sinc

البعد الاقليمى فى الايدولوجيا السياسية الليبية

The regional of distance in idologe political libya

((دراسة تحليية))

" The analysis of study "

(2021 -1952)

اعداد

د . مرعى على الرمحى

Dr . mari ali romhi

استاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية

Tetcher political of sinc and international relation

جامعة بنغازى

University of benghazi

2021 - 2020

بسْمِ اللهِ الّرَحمنَ الرَحِيمَ

(لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلا تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِين)

سورة البقرة

الاية رقم (286)

الاهـــداء

الي امتي العربية	امة الاسلام والنسب الاصيل
الي وطنى ليبيا	تاريخ رجال قهروا المستحيل
الى مدينتى بنغازى	العصية على كل ارهابى ودخيل
الي روح و الداي	احتراما وعرفانا بالجميل
الي قمة العطاء اخوتي	سندي في الحياة واصدق دليل
الي زوجتي و ابنائى	فرحة العمر و رفقة المشوار الطويل
الى كل من علمنى حرفا	جزاه الله خيرا و اثابه بالاجر الجزيل

شكــر وتقـدير

اتقدم بجزيل الشكر والتقدير الي الاستاذ الدكتور / أحمد يوسف أحمد عميد معهد البحوث والدراسات العربية بجامعة الدول العربية علي كل ما يقدمه من جهود نبيلة وأدائه الراقي الذي يشهد له به الجميع من خلال الرقي بالمستوي العلمي للدراسات العربية . وصولا بالمسيرة العلمية العربية الي مستوي التألق والابداع . كما اتقدم بجزيل الشكر والتقدير الي الاستاذ الدكتور / حسن محمد الظاهر علي ما قدمه لشخصي من خبرة علمية وعملية و ذوقة الرفيع فى توجيهي تجاه سبل العلم والمعرفة الفاعلة التي علمتني معني العلم و الحياة و الامل والثقة بالذات و حتمية البحث العلمي ومادامت الروح بداخل الجسد . فله خالص التقدير والعرفان بالجميل وأطال الله في عمره وامده بالصحة والعافية . واتقدم بجزيل الشكر و التقدير الي الدكتوره الفاضلة " نيفين مسعد " التي كانت في قمة العطاء والوفاء اثناء مناقشة مقترح الدراسة والتي وجهتني بكل ما تملك من خبرة علمية وعطاء نابض بحب الجيل الجديد من ابناء الوطن العربي . جيل رسالة غد العرب المؤمن بقضاياه القومية . كما اتقدم بالشكر والتقدير الي السادة والسيدات من أعضاء هيئة التدريس والاداريين بمعهد البحوث والدراسات العربية القاهرة . والي الاخوة بمكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة . والاخوة بمكتبة الاسكندرية المركزية. و مكتبة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية جامعة الاسكندرية . والاخوة مكتب العربى للطباعة والنشر بالاسكندرية . والاخوة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة بنغازى . والاخوة بالدار الوطنية للكتاب فرع بنغازي . والاخوة بالمكتبة المركزية بجامعة بنغازى . و الاخوة بمكتبة اكاديمية الدراسات العليا – بنغازي .

والي جميع الاحبة من اخوة وزوجة وابناء و رفاق و أصدقاء . جزى الله الجميع عني كل خير وأكرمنا جميعا أصلا و نسبا و نسلا في الدنيا و الاخرة

الي هؤلاء جميعا اهدي هذا العمل العلمي

و بالله التوفيق

الفهرس

فهرس الجداول

الجدول **الصفحة**

خطـــة الدراســـــة

التعريف بالبحـث:

ان البعد الاقليمى يظهر وبشكل واضح فى الايدولوجيا السياسية الليبية منذ استقلال الدولة الليبية عام 1952 م . واتخاذها الشكل السياسى الملكى الاتحادى الوراثى . على توظيف البعد الاقليمى ضمن ايدولوجيتها السياسية . كونه يمثل التصور الحقيقى للمشكلة القومية العربية خصوصا بعد ان حاولت كلا من الدارسات الفكرية و السياسية المختلفة اعطاء تفسيرات تخدم مصلحة تلك المدارس الفكرية و السياسية وإبرازها كحلول موضوعية تجاه كافة المشاكل القائمة داخل المجتمعات الإنسانية سواءً على الصعيد السياسى او الاقتصادى او الاجتماعى او الامنى

كما تظهر حقيقة البعد الاقليمى فى الايدولوجيا السياسية الليبية فى توجهات النظام السياسى الليبى (السابق) 1969 – 2011 م . سواءً اثناء الفترة الاولى التى سبقت ما يعرف انذاك بإعلان قيام سلطة الشعب بتاريخ 2 مارس 1977 م . او الفترة الثانية التى لاحقت تلك الفترة . حيث اشارت الايدولوجية السياسية الليبية انذاك إلى حتمية دور البعد الاقليمى خصوصا فى تحقيق المشروع القومى العربى .او مابعرف بالدولة القومية العربية

ويمكن الإستدلال على ابرز منطلقات البعد الاقليمى فى الايديولوجية السياسية الليبية تحديدا منذ مابين اعوام (1952- 2021 م) . من خلال الحقائق التالية :

- إن المحرك للتاريخ القومى هو البعد الاقليمى .
- إن أساس حركة التاريخ يتمثل فى الرابطة القومية الاقليمية .

وذلك باعتبار إن العلاقة بين الفرد والجماعة هى بطبيعتها علاقة قومية ذات بعد اقليمى .[1]

وبناء على ذلك فان المملكة الليبية منذ استقلالها عام 1952 م . تعمل على تبنى إيديولوجيا سياسية ثابتة ذات ابعاد دعوية من جانب . وأبعاد عربية من جانب اخر . وتتمثل هذه الحقيقة من خلال ما قدمته الدولة الليبية خلال عقد السبعينات من القرن الماضى من شعارات لها تمثلت أبرزها فى شعار " حرية – اشتراكية – وحدة " ابتداء من عام 1977 م بالاضافة الى تقديمها نموذجاً أيدولوجيا سياسيا عرف بـ " حتمية تحقيق المشروع القومى العربى " " التي كانت وفق الرؤية الايدولوجية السياسة الليبية (سابقا) تعنى أداة جديدة تعمل على تحليل و

1. حسن سليمان الطبولى ، **تجليات في النظريـــــات السياسية** ، ط 2 ، القاهرة ، منشورات دار البيان للطباعة والنشر ، 2010 ، ص 31 .

تفسير الواقع السياسىالاقليمى والدولى على السواء من خلال ابراز حلول جذرية جديدة للمشكل الإنسانى سواء على الصعيد (السياسى ، الاقتصادى ، الاجتماعى) بالإضافة إلى تحقيق البعد الاقليمى للدولة العربية القومية الواحدة من المحيط إلى الخليج العربي .

ومن المهم القول ان بداية البعد الاقليمى الليبى كانت يستهدف معالجة عامل التوجه القومى كونه يمتاز باهمية بالغة داخل المجتمعات الانسانية . فقد اشتد الجدل خلال هذه الألفية الثالثة حول هذه النقطة بالذات . ولهذا قدمت الدولة الليبية إطارها الايديولوجى كإطار فكرى ذو طابع سياسى و لتضع فكرة التصور الحقيقي للمشكلة بعد قصرت كلا من الرأسمالية والماركسية اللتان عجزتا في جلاء الحقيقة بحيث غدا الموقف واضحاً مما يشكل بداية تغيير حقيقي لعالمنا المعاصر الذي ينتقل بسرعة إلى عصر التكتلات الجماعية . وفق ادعاء الدولة الليبية 1952 – 2021 م

ومن المهم الاشارة الى ان الدولة الليبية قد اعتمدت في ايدولوجيتها الاقليمية تجاه معالجة مشكلة القومية من خصوصا في اطارها الاجتماعي والتى من خلالها قدمت العديد من التفسيرات التى تعمل على تفعيل دور العامل الاجتماعي " القومي " داخل الجماعات الإنسانية و من بين اهم تلك التفسيرات كما سبقت الاشارة اليها :

- أن المحرك للتاريخ الإنساني هو العامل الاجتماعي أي القومي .

- ان حركة التاريخ اساسها يكمن في الرابطة الاجتماعية التي تربط الجماعات البشرية كلاً على حدة من الأسرة إلى القبيلة إلى القومية الى الاقليم .

وبناء على الرؤية العامة للايدولوجية السياسية الليبية فان العلاقة بين فرد وجماعة هي علاقة اجتماعية " قومية " أي علاقة قوم بعضهم بالبعض الاخر . وتفسر الفلسفة السياسية للبعد الاقليمى الليبى هذه العلاقات الاجتماعية وفق التفسير التالى " أن الأساس الذي كون القوم هو القومية داخل حيزها الاقليمى .

إذاً تلك القضايا هي قضايا قومية ذات طابع اقليمى. والعلاقة القومية هي العلاقة الاجتماعية . باعتبار ان كلمة الاجتماعية مشتقة من الجماعة أي علاقة الجماعة فيما بينها . والقومية مشتقة من القوم أي علاقة القوم فيما بينهم . فالعلاقة الاجتماعية هي العلاقة القومية والعلاقة القومية هي العلاقة الاقليمية " وبالرغم من وجود جدليات فكرية في الأوساط الفكرية لدى المهتمين بموضوع أثر العامل الاجتماعي " القومي " على الجماعات الإنسانية التى يجمعها اقليم جغرافى واحد . فهناك فريق يؤكد أن العوامل أو العناصر التي تكون القوميات تختلف باختلاف نظرات ومفاهيم المفكرين بل وحتى حينما تتشابه آراؤهم وتتقارب وجهات نظرهم في مضامين هذه العناصر فإن الاختلاف ينشب ويشتد في نقاط التركيز بين مفردات هذه العناصر بين مفكر وآخر في سلم الأولويات الذي يضعه كل مفكر لترتيب مقومات القومية حسب رأيه.

وتنطوى الاشارة ان هذا الوصف ينطبق على عناصر القومية بالنسبة للمفكرين العرب مثلما ينطبق على عناصر تركيب كل القوميات الأخرى . كما جاءت في أدبيات كبار المفكرين القوميين في العالم فمنهم من يركز على العامل الجغرافي (الاقليمى) وعامل اللغة ومنهم من يعتبر وحدة التاريخ . واخرون يرون الدين ومايحمله من نظرات موحدة تجاه الحياة والتعامل ومايصوغه في النفوس من قيم وأخلاق وفضائل . ومهما كانت صحة وأهمية كل عامل من هذه العوامل. ومهما كان دوره الخاص في إثبات الوجود القومي . فإن هناك عنصراً اخر تحدثت عنه الايدولوجية السياسية الليبية يتمثل فى عنصر التماسك الاجتماعي من خلال اعتباره انه

يحافظ على وحدة التماسك الأسري والقبلي والقومي (الاقليمى) ليستفيد من المنافع والمزايا التي يوفرها الترابط والتماسك والوحدة والألفة والمحبة الأسرية والقبلية والقومية والإنسانية .

ولابد من الاخذ بعين الاعتبار ان البعد الاقليمى فى الايدولوجية السياسية الليبية يستند على فرضية تاريخية مفادها " أن الحركات التاريخية هي في حقيقتها حركات جماعية داخل حيز اقليمى محدد " . وهى تشير في هذا الصدد إلى بعض النقاط الهامة وفي مقدمتها :

- ان الحركات الجماعية – "هي دائماً حركات استقلالية لتحقيق الذات للجماعة المغلوبة المظلومة من جماعة أخرى " .
- ان الحركة الجماعية - " هي حركة قوم من اجل نفسها وهي ليست فردية بل تخص قوماً تربطهم قومية واحدة وحيز اقليمى مجدد ومن هنا سميت هذه الحركات بالحركات القومية "

مع مراعاة ان قانون التاريخ كما حدث في جميع العصور يؤكد هذه الحقيقة كما حدث بالنسبة للمضطهدين في روما القديمة وعبيد الأرض في العصـور الوسطى والعمال والفلاحين في الأزمنــة المعاصرة . إن الايديولوجية السياسية الجديدة التى جاءت بها الدولة الليبية تتمثل في تأكيدها أن حركات التحرر القومي في العصر الحديث هي الحركات الاجتماعية . وهي لن تنتهي حتى تتحرر كل جماعة من سيطرة اي جماعة اخرى. وان العالم يمر بإحدى دورات حركة التاريخ العادية المتمثلة في الصراع الاقليمى على المستوى " السياسى ، الاقتصادى ، الاجتماعى ، الامنى " .

ويبدو واضحا ان البعد الاقليمى الذى تبنته الايديولوجيا السياسية الليبية قد اكد بان ذلك هو السبب الذي تعمل من خلاله الجماعات الإنسانية من أجل وحدتها القومية لأن في ذلك بقاؤها. وحقيقة ذلك تتمثل في الأقليات التي سببها اجتماعي فهي قوميات تحطمت قوميتها فتقطعت أوصالها أو انتماؤها داخل اقاليمها الطبيعية .

ووفق هذه الاعتبارات المذكوره فان هذه الدراسة تتناول اثر البعد الاقليمى كعامل مهم وحيوي في توجيه الايدولوجيا السياسية الليبية من جانب . وكونه يعمل على تفعيل درجة الوحدة مابين الجماعات البشرية التي (تتشابه ، تتقارب) في كثير من القواسم الاجتماعية من جانب اخر . في إطار ايدولوجيا سياسية تعتمد في تفسيرها للتاريخ المتعلق بالجماعات الإنسانية من خلال العامل القومي .

المـدى الزمنـى:

سوف تغطى هذه الدراسة الفترة الممتدة ما بين عامى 1952 إلى عام 2021 م . ويرجع السبب فى ذلك البنقطتين اساسيتين :

الاولى - يمثل عـام 1952 تـاريخ الاستقلال السياسـى الليبـى وخـروج ليبيـا عن دائـرة الوصـايا البريطانية .

الثانية - يمثل عام 2021 م . استمرار التزام الدولة الليبية من خلال كلمـة رئيس مجلس النـواب الليبى فى القمة الافريقية لعام 2016 م وان ذلك يعنى حقيقتين اساسيتين :

الحقيقة الاولى – التزام مجلس النواب الليبى بالتوجه القومى الليبى تجاه فكرة المشروع الافريقى من خلال توجهات السياسة الخارجية الليبية .

الحقيقة الثانية – الاستمرار فى ذات الايدولوجيا السياسية الخارجية تجاه تحقيق مشروع الإتحاد الافريقى كإطار تنظيمى.

وتنطوى الاشارة بان حقيقة البعد الاقليمى الليبى الاقليمى داخل القارة الأفريقية قد جاءت من أجل تحفيز الشعوب والحكومات الأفريقية تجاه تحقيق مشروع الاتحاد الافريقى تتجسد فى تتويج الدولة الليبية برئاسة الاتحاد الأفريقى فى شهر فبراير عام 2009 م .

اهميـــة الدراسة :

اولا - الاهمية العلمية

ان البعد الاقليمي فى السياسة الخارجية الليبية خلال الفترة الممتدة بين اعوام (1952 – 2021 م) يمثل هدفاً أساسياً ترتكز عليه كافة المنطلقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تقوم عليها الأيديولوجية السياسية الليبية خلال هذه الفترة الزمنية المشار اليها انفا فى تحقيق المشروع القومى العربى . ويمكن أن نلاحظ الاهمية العلمية للدراسة من خلال اهداف ما كان يعرف سابقا (بمجلس الشيوخ الليبى او مجلس الوزراء ، حركة الضباط الوحدويين الأحرار) التي ترى بانها استفادت من دراسة حركة التاريخ التي تؤكد ان الحركات الجماعية هي حركات قومية بطبيعتها . ولهذا تمت الاستفادة من المقومات الايجابية و تفادي المعوقات السلبية للمحاولات الوحدوية العربية السابقة . فهذه الحركة تؤكد بانها تكونت أساساً من اجل تحقيق المشروع القومى العربى . وان هدفها لا يقتصر على تحرير الارض الليبية فقط من الاستعمار الأمريكى و البريطانى من خلال إجلاء قواعدها الجاثمة فوق الأرض الليبية . وصولا الى اتفاق الحكومات الليبية المؤقته المتعاقبة بعد عام 2011م والتى اتضح فيها اثر البعد الاقليمى " العربى " على ذات الايدولوجية السياسية الليبية منذ استقلال ليبيا فى الصورة الملكية بتاريخ24 . 12 . 1952. [(1)]

ولابد من الاخذ بعين الاعتبار ان الاهمية العلمية اثر البعد الاقليمى على الأيديولوجية السياسية الليبية ذات التوجه القومي من خلال سياساتها الخارجية قد ظهر فى عدة مناسبات رسمية منها :

1- إعلان ميثاق طرابلس 1970 م .
2- إتحاد الجمهوريات العربية 1971 م .
3- إعلان جربه 1975.
4- إتفاق حاسى مسعود 1974 م .
5- اتفاقية وجدة 1986.
6- إتحاد المغرب العربى 1988 م .
7- اعلان تحرير ليبيا 2011م .

1. محمد عبد السلام ، **الور السياسى الاقليمى العربى** ، ط 3، (د. م) ، منشورات المركز العربى للدراسات والأبحاث ، 2019، ص 29.

ثانيا: ا لاهمية العملية :

ان تاثير البعد الاقليمى على الايدولوجيا السياسية الليبية ابتداء من الفترة الممتدة من (1952 – 2021) فى تحقيق المشروع القومى العربى قد بدا يظهر فعليا عندما بدأت تتجه ليبيا فعليا نحو القارة الأفريقية بإعتبارها تمثل إمتداد طبيعى للقطر الليبى . بالإضافة إلى الأطر التاريخية والثقافية . بل والدينية فى كثير من الدول الأفريقية. فلقد شكل التواجد الليبى داخل القارة الأفريقية خصوصا اثناء فترة الحكم الملكى دوراً هاماً فى فض العديد من النزاعات المسلحة الاهلية والحروب الحدودية و مساعدة العديد من الحركات الافريقية الوطنية التحررية .

وتنطوى الاشارة ان الاهمية العملية للدراسة تظهر من خلال دراسة اثر البعد الاقليمى عمليا علي الايدولوجيا السياسة للدولة الليبية. من خلال تأييدها للعديد من المواقف الافريقية فى المحافل الدولية مما زاد فى تعزيز الدور الليبى داخل القارة الأفريقية الأمر الذى ساعد الدولة الليبية فى أن تصل إلى العديد من الأماكن القيادية داخل المنظمات الأفريقية . ولقد عززت أهمية التوجه القومى الليبى داخل القارة الأفريقية من مناصرة القضايا القومية العربية وعلى رأسها مكافحة خطر التغلغل الإسرائيلى داخل القارة الأفريقية ورغبته فى الحصول على أكبر عدد ممكن من الدول الأفريقية فى تأييده عالمياً فى الإعتراف بالكيان الإسرائيلى ومشاركة العديد من الدول الأفريقية فى مواردها الطبيعية ووفق ذلك : [1]

ولابد من الاخذ بعين الاعتبار ان الأيديولوجيا السياسية الليبية وعلى كافة مراحلها السياسية تؤكد بان توجهها الاقليمى يمثل إمتداداً طبيعى للوجود الاجتماعى " الانسانى " وتتضح هذه الحقيقة جلياً فى اعتبارين رئيسيين :

الاعتبار الأول – اعتبار القومية كياناً إجتماعياً مبنى على العلاقات القائمة بين الأفراد الذين تربطهم هوية مشتركة ومصير واحد وإنتماء واحد .و كذلك مع بقية القوميات الاخرى . اى بمعنى اوضح مع بقية الاقاليم الاخرى .

الاعتبار الثاني – اعتبار الإنسان كائن إجتماعى له حاجات إجتماعية لا يمكن تحقيقها إلا بصورة جماعية داخل محيط جغرافى محدد. وعلى النقيض من ذلك فإن الأفراد الذين يسعون إلى تحقيق مصالح خاصة لا يتناقضون فقط مع المجموعة بل ينفون طبيعة وجودهم الجغرافى " الاقليمى " .

ووفق هذا البعد الاقليمى الذى تنتهجه الايدولوجيا السياسية الليبية فإن إستمرار الدولة القطرية . قد لا يدوم إذا تعددت بداخلها القوميات . فإن ذلك سوف يؤدى بالضرورة الى حتمية وقوع الصراعات الاجتماعية ما بين تلك القوميات المتعددة المتواجدة داخل اقاليم جغرافيا معينة

أهميـــة الدراسـة:

1. أحمد المنتصر، **حقيقة الثورة** ، ط 1، عمان ، منشورات دار العربى للنشر والتوزيع والاعلان ، 2010 ، ص78.

فى الواقع هناك جملة من الاسباب ساهمت فى اختيار موضوع الدراسة وهى متمثلة فى الأسباب التالية:

(1) تحاول هذه الدراسة العلمية أن تغطى جزءاً من النقص الذى تعانى منه الدراسات السياسية العربية تجاه أثر التوجه القومى فى السياسات الخارجية للدول العربية.

(2) الدراسة تعمل على العودة بنا إلى الجذور التاريخية للتوجه القومى وما يعنيه هذا العامل القومى تجاه تحقيق التأثير البالغ على سياسات النظم السياسية .

(3) ان هذه الدراسة تحاول معرفة حقيقة اثر العامل القومى فى الايدولوجية السياسية للدولة الليبية والتى تعمل من خلالها على تفعيل ممارسات العمل القومى داخل الوطن العربى والقارة الأفريقية.

فرضيـــة الدراســة :

تنطلق هذه الدراسة من الفرضية التالية :

(هل نجح البعد الاقليمى فى الايدولوجيا السياسية الليبية على خدمة المشروع القومى من خلال تحقيق مشروع الاتحاد الافريقى استجابة للمتطلبات للمتغيرات الدولية الداعمة الى فكرة الاقليمية الجديدة) .

المناهـج المستخدمة فى الدراســة :

نظراً لطبيعة الدراسة وموضوعها سنستخدم المناهج العلمية التالية:

(1) منهج دراسة الحالة: سوف تستخدم الدراسة منهج دراسة الحالة كونه يساعد الباحث فى التركيز على دراسة حالة واحدة . كما يمكن الباحث من إعطائه فرصة تثبت العوامل المتغيرة الأخرى .

(2) منهج تحليل النظم: يساعد هذا المنهج الباحث على تحليل أثر متغير داخلى (هو الايدولوجيا السياسية الليبية) على متغير خارجى (هو البعد الاقليمى).

التعريفـات الإجرائيـة :

هناك بعض المفاهيم فى الدراسة تحتاج إلى تحديد فى المعانى وهى كالتالى:

(1)البعد الاقليمى :

حيث تعتبره الدراسة يمثل التالى :

(وهو يتمثل فى ذلك الجهد السياسى الخارجى الذى تبذله الايدولوجيا السياسية الليبية بقصد تحقيق اهداف محددة . وعلى راسها المشروع القومى العربى)

(2) . الدولة القومية :

هي تلك الدولة التي تجمع ضمن مكوناتها كافة الدول الوطنية (القطرية) التي تتشابه في

العامل الاجتماعي . أي العامل القومي المتمثل في (القيم و العادات و التقاليد و المثل و الاعراف و التاريخ المشترك و المصير الواحد) مع استثناء كل من عامل اللغة و عامل الثقافة في بعض نماذج الدولة القومية التي تمتاز بحدود جغرافيا طبيعية وليست وضعية.

(3) . الايدولوجيا :

هى تلك الفكرة والرغبة التى تسعى دولة او مجموعة دول الى تحقيقها بقصد تحقيق مكاسب

محددة . فقد تكون سياسيا او اقتصاديا او اجتماعيا او امنية (عسكرية)

صعوبـات الدراســة :

توجد هناك جملة من الصعوبات قد واجهها الباحث أثناء القيام بالدراسة أهمها:

(1) قلة المصادر العربية التى تناقش موضوع الدراسة .
(2) تقادم الإصدارات العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة وتكرار تحليلاتها.
(3) صعوبة الوصول إلى المصادر التى تخدم موضوع الدراسة .
(4) التحيز فى الدراسات العربية و الأجنبية ذات الصلة بالموضوع .

الدراسـات السابقة في الموضـوع :

يمكن تحديد الدراسات السابقة فى الدراسات التالية:

أولاً : الكتاب الذى يحمل عنوان – السياسة الخارجية الليبية (دراسة نظرية – تطبيقية فى المفاهيم والأهداف والعوامل والوسائل 1977 – 1997م – للدكتور – سالم حسين البرناوى – فهو كتاب له صلة بموضوع الدراسة من حيث توضيحه لفكرة تطور أثر العامل القومى ومقدار تأثيره فى السياسة الخارجية الليبية طيلة فترة الدراسة .

ثانيـا : الكتاب الذى يحمل عنوان " استراتيجية التعاون العربى د. سالم حسين البرناوى الصادر عام 2005 م . حيث يتناول البناءات الأساسية فى مجالات التعاون العربى – الأفريقى – متطلبات المشاريع العربية الأفريقية . والأسواق الأفريقية الممكن استحداثها كأسوق تخدم مصالح الاقطار الأفريقية . و قدرة الاستراتيجيات على تفعيل المطالبة العربية الأفريقية فى المؤسسات الدولية.

ثالثاً : رسالة الدكتوراه للباحث محمد خليفة عراب مقدمة إلى كلية العلوم الاجتماعية جامعة فلوريدا عام 1988 – تحت عنوان " تأثير النسق العقدى للقائد السياسى على السياسة الخارجية خلال الفترة الزمنية ما بين "1971 – 1985" حيث ترتبط هذه الدراسة عرضها البحث من خلال ابراز هذه الدراسة معدلات التكرار للقيم المرتبطة بالانتماء للقومية العربية ومقدار تأثيرها فى القيادة الليبية – والتى أثرت فى شرعية النظام السياسى الليبى (السابق) .

رابعاً : رسالة ماجستير – للباحث – أحمد عبد الله العبود مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم جامعة قاريونس – قسم العلوم السياسية عام 2004 م تحت عنوان " دور السياسة الخارجية الليبية فى القضية الفلسطينية . حيث حدد الباحث مرتكزات السياسة الخارجية الليبية . وإيضاح مدى تأثير البعد القومى فى توجيه السياسة الخارجية الليبية تجاه القضية الفلسطينية . وماهية الحلول الموضوعية التى قدمتها الدولة الليبية تجاه حل مشكلة الصراع العربى – الاسرائيلى وتقديم نظرة مستقبلية لواقع الصراع العربى – الاسرائيلى.

خامساً : رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم الدراسات السياسة بمعهد البحوث والدراسات العربية من الباحث خطاب حسين محمد، عام 1995 بعنوان " الاتجاه الوحدوى فى الدبلوماسية الليبية ازاء جامعة الدول العربية 1969 – 1994 م . حيث تناول الباحث محددات السياسة الخارجية الليبية . وتعرض الباحث إلى دراسة توجهات السياسة الخارجية التى يمكن اعتبارها توجهاً قومياً مثل المحاولات الاتحادية – وايضاح سلوك الدولة الليبية التصويتى فى الجامعة العربية – فقد أكد على تمسكها بالجانب القومى – وعدم رضاها عن موقف جامعة الدول العربية كما هو الحال عند أزمة لوكيربى.

سادساً : رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم الدراسات السياسية بمعهد البحوث والدراسات العربية من الباحث علاء الدين مصطفى على عبد الله. بعنوان " أثر الايديولوجيا فى العلاقات الدولية: دراسة فى العلاقات الليبية الأمريكية – 1970 – 1986 م . حيث قدمت هذه الدراسة فى عام 2002 م . حيث تناولت الدراسة أثر العامل الايديولوجى على العلاقات بين الدولة الليبية والولايات المتحدة . وعملت الدراسة على إيضاح التعارض ما بين الفلسفة السياسية للنظامين " الليبى – الامريكى " الذى سبب فى حدوث تفاعل ذو نزعة عدوانية وتمثل ذلك فعلياً فى مواقف ورؤى الدولتين فى كثير من القضايا الوطنية – الدولية.

سابعاً : رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم الدراسات السياسية بمعهد البحوث والدراسات العربية من الباحث – طارق رمضان مسعود زنبو بعنوان " الأمن القومى العربى من منظور السياسة الخارجية الليبية . حيث قدمت هذه الدراسة فى عام 2005 م . حيث تناول الباحث المفاهيم الخاصة بالأمن القومى العربى . وابرز المخاوف الاستراتيجية التى قدمتها ليبيا للتحرك تجاه هذه التهديدات . وتأكيد الدولة الليبية على ضرورة اتخاذ أفريقيا عمقاً استراتيجياً للأمن القومى العربى.

ثامناً : رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم الدراسات السياسية بمعهد البحوث والدراسات العربية من الباحث. خير ميلاد أبو بكر – بعنوان " التوجه القومى فى السياسة الخارجية الليبية 1980 – 2000 م . حيث قدمت هذه الدراسة فى عام 2008 م . حيث تناول الباحث الإطار العام للتوجه القومى للسياسة الخارجية الليبي . وإبراز محددات التوجه القومى فى السياسة الخارجية الليبية والموقف الليبى من قضايا السياسة الخارجية العربية . وكيفية تنفيذ السياسة الخارجية الليبية على المستوى القومى .

تاسعاً : الكتاب الذي يحمل عنوان " ثورة الفاتح والوحدة العربية – للمؤلف محمد عبد السلام الذى صدر عام 1989 م . حيث تناول الباحث مرتكزات السياسة الخارجية الليبية فى الفترة منذ قيام الثورة فى ليبيا عام 1969 وحتى عام 1977ف ومن ثم المرحلة التالية من عام 1977 إلى عام 1988 م . حيث تناول الباحث العديد من التجارب الوحدوية التى خاضتها الدولة الليبية مع الاقطار العربية وإبراز الكتاب العديد من العراقيل التى واجهت تلك المشاريع الوحدوية . ودور القيادة الليبية فى دفع الجماهير فى ليبيا وبقية الأقطار العربية لا سيما المجاورة للقطر الليبى تجاه مشروع الوحدة العربية.

عاشراً : الكتاب الذي يحمل عنوان فكرة القومية في الكتاب الأخضر للمؤلف حسن ميأ الذى صدر عام 1997 ، حيث تناول الباحث مسألة التأصيل النظري لفكرة القومية وفق ما جاءت فى القلسفة السياسية للنظام السياسى (السابق) وإبراز أبعاد التفسيرات الليبية لمشكلة القومية فى النظريات السياسية التقليدية " الرأسمالية/ الماركسية " وتوضيح العديد من الاختلافات الفكرية والعملية فى تفعيل حقيقة القومية داخل تلك المجتمعات الإنسانية وإمكانية تطبيق الفلسفة السياسية الليبية لمشكلة القومية فى شتى بقاع العالم.

إحدى عشر : الكتاب الذى يحمل عنوان - الدولة القومية – دراسة تحليلية مقارنة ، الذي صدر عام 1987 من ضمن منشورات جامعة قاريونس ليبيا للمؤلف سليمان صالح الغويل، حيث تناول هذا الكتاب التأصيل التاصيل النظرى لنشأة الدراسة القومية ومراحل تطورها وموقف النظرية العالمية الثالثة من الدولة القطرية ورغبة القيادة الليبية من تحقيق الدولة القومية الشاملة كونها الشكل الطبيعى المنسجم مع التجمعات البشرية ، كما تناول الباحث توضيح التفسيرات السياسية التى قدمتها الفلسفة السياسية الليبية للنظام السياسى الليبى (السابق) تجاه فشل نماذج الدولة القطرية المعاصرة.

تقسيم البحث

الفصل الأول - الإطار النظري للدراسة

المبحث الاول – نشأة وتطور مفهوم القومية داخل المجتمعات الانسانية .

المبحث الثاني – مرتكزات الايدولوجيا السياسية للدولة الليبية .

المبحث الثالث – مفهوم التوجه القومى وفق الايدولوجيا السياسية للدولة الليبية .

الفصل الثانى: واقع المشروع القومى العربى وانعكاساته على البعد الاقليمى للايدولوجيا السياسية الليبية

المبحث الأول- منطلقات البعد الاقليمى للايدولوجيا السياسية للدولة الليبية تجاه المشروع القومى العربى .

المبحث الثانى - أثر قوى التجزئة على المشروع القومى العربى وفق منظور الايدولوجيا السياسية الليبية .

المبحث الثالث - واقع المشروع القومى العربى – وانعكاساته على التوجه الايدولوجى للدولة الليبية .

الفصل الثالث: الابعاد الاقليمية التى ساهمت فى تحول الايدولوجيا السياسية الليبية تجاه القارة الأفريقية

المبحث الأول - مقومات العلاقات الليبية – الأفريقية .

المبحث الثانى - خريطة العلاقات الليبية – الأفريقية .

المبحث الثالث - التوظيف الايدولوجى الليبى للمعطيات الأفريقية تجاه مصلحة المشروع الأفريقى .

المبحث الرابع - التوظيف الايدولوجى الليبى لمشروع الاتحاد الأفريقى.

*** خاتمة .**

*** نتائج الدراسة .**

*** رؤية مستقبلية .**

ولقد اعتمدت هذه الدراسة على التحليل الموضوعي لاثر البعد الاقليمى على الايديولوجيا السياسية للدولة الليبية خلال فترة الدراسة وتتكون هذه الدراسة من ثلاثة فصول

فالفصل الأول الذى يحمل عنوان "الإطار النظرى للدراسة" حيث يركز **المبحث الأول** الذى يحمل عنوان نشأة وتطور مفهوم القومية داخل المجتمعات الانسانية حيث يتناول هذا المبحث تعريف مفهوم القومية والمقومات الرئيسية للقومية ونشأة الدولة القومية و انتشار القومية . بالاضافة الي دور الاسس الاجتماعية والاقصادية في تشكيل الدولة القومية اما **المبحث الثاني** الذي يحمل عنوان الإطار الايديولوجى للدولة الليبية حيث يركز هذا المبحث على ماهية القومية فى ظل مايعرف برؤية الايدولوجيا السياسية الليبية وأيضاً فى الخلط المفاهيمى ما بين مفهوم القومية وبعض المفاهيم الفكرية الأخرى الأمر الذى سبب العديد من الاشكاليات فى الدراسات الفكرية.

أما المبحث الثالث : فهو بعنوان "مفهوم التوجه القومى وفق الايدلوجيا السياسية للدولة الليبية . حيث يركز هذا المبحث على – العديد من التعريفات الاجرائية التى حاولت تعريف مفهوم القومية – وأيضاً القواسم المشتركة ما بين تلك التعريفات الاجرائية لمفهوم القومية – وخصوصيته كتعريف اجرائى فى إطار الرؤية الليبية.

أما الفصل الثانى – فيحمل عنوان "واقع المشروع القومى العربى وانعكاساته على البعد الاقليمى للايدولوجيا السياسية الليبية " **فالمبحث الأول** الذى يحمل عنوان "منطلقات البعد الاقليمى للايدولوجبا السياسية الليبية تجاه المشروع القومى العربى" حيث يتناول أهم الأسس والمنطلقات التى قدمتها الدولة الليبية من أجل تفعيل درجات العمل العربى القومى نحو تحقيق المشروع القومى. **أما المبحث الثانى:** الذى يحمل عنـــوان " أثر قوى التجزئة على المشــروع القومي العربي وفق منظور التوجه الايدولوجى الليبى" حيث يظهر هذا المبحث أثر قوى التجزئة "الداخلية / الخارجية" ذات التأثير السلبى على المشروع القومى العربى . **أما المبحث الثالث:** الذى يحمل عنوان "معوقات المشروع القومى العربى وانعكاساتها على البعد الاقليمى للايدولوجيا السياسية الليبية . حيث يركز هذا المبحث على تحديد الاشكاليات الموضوعية التى تقف دون تحقيق المشروع القومى العربى.

أما الفصل الثالث : الذى يحمل عنوان " الأبعاد الاقليمية التى ساهمت فى تحول الايدلوجيا السياسية للدولة الليبية تجاه القارة الأفريقية " حيث يركز **المبحث الأول** الذى يحمل عنوان " مقومات العلاقة الليبية والأفريقية " حيث يظهر هذا المبحث القوائم المشتركة التاريخية – السياسية – الاقتصادية – الاجتماعية التى تربط الدولة الليبية بعدد من الاقطار الأفريقية . **أما المبحث الثاني** الذى يحمل عنوان " خريطة العلاقات الليبية – الأفريقية " . حيث يتناول هذا المبحث العلاقة ما بين الدولة الليبية والقارة الأفريقية على المستوى الكلى . **أما المبحث الثالث** فيحمل عنوان " التوظيف الليبى للمعطيات الأفريقية تجاه مصلحة المشروع الأفريقى . حيث يتناول المبحث توضيح الجهود الليبية على المستوى الاقليمى من خلال المساهمة والإعداد فى انجاز مشاريع وحدوية أفريقية على أرض الواقع تساعد فى تحقيق مشروع الإتحاد الأفريقى كخطوة أولى تجاه تحقيق المشروع القومى العربى من خلال المشروع الاتحادى الأفريقي على اعتبار أن نحو ثلثى العرب يقيمون فى أفريقيا . بينما الثلث الآخر خارج القارة الأفريقية . لهذا يرى البعد الاقليمى الليبى أن مسألة تحقيق المشروع القومى العربى فى ظل الظروف الراهنة لابد أن يمر من خلال الفضاء الأفريقى الأقرب جغرافياً و تاريخياً و ثقافياً .

أما المبحث الرابع الذي يحمل عنوان " التوظيف الاقليمى للايدولوجيا السياسية الليبية لمشروع الاتحاد الأفريقى لصالح المشروع القومى العربى. حيث يظهر المبحث الدور القاري الذي يلعبه الاتحاد الأفريقى كفضاء دولي جديد يساعد فى مواجهة إفرازات النظام الدولى (الإنسانى). الذى من أهم إفرازاته ظهور المشاريع الاقتصادية الكبرى والفاعلين الدوليين غير الحكوميين . والشركات العابرة للبحار والشركات المتعددة الجنسية ومشاكل الفقر والتنمية والمخدرات

والتجارة المحرمة وما ينتج عن ذلك من خطر فعلى يهدد الواقع العربى . الذى لم يحقق ذاته القومى فى ظل هذه التطورات الدولية باعتبار أن مشروع الاتحاد الأفريقى. هو السبيل الوحيد للعرب فى تحقيق الذات القومى لعدة اعتبارات :

1- أن عدد العرب الموجودين فى افريقيا يشكل ⅔ عدد العرب فعلياً .
2- أن كافة الفضاءات الدولية مغلقه فى وجه العرب باستثناء الفضاء الأفريقى .
3- بإمكان الدول العربية أن تلعب أدوار قيادية فى الاتحاد الأفريقى لعدة اعتبارات منها التاريخية – السياسية – الاقتصادية .

وقد حــاولت كل جهدي أن أتوخى الموضوعية العلمية والتجرد من مشكلة الذاتية The Subjectivity والتى من أهم العيوب التى تواجه كافة الباحثين فى شتى التخصصات العلمية وقد اعتمدت الموضوعية كونها تساعد فى الوصول إلى نتائج وحقائق أكثر قرب من الواقع . الذى تعيشه كافة المجتمعات الإنسانية . وكتعبير صادق لما يدور فى كل نفس بشرية وتنسجم تماماً مع النواميس الطبيعية والقواعد الاجتماعية والمنطقية التى يؤكدها العقل السليم . ويمكن القول أن هذه الدراسة تعتمد فى جوهرها على التحليل العلمى للبعد الاقليمى فى الايدولوجيا السياسة الليبية تجاه المشاريع القومية " العربية و الأفريقية " على السواء.

الفصل الأول

الإطار النظرى للدراسـة

المبحث الاول:

تطور ونشأة مفهوم القومية داخل المجتعات الانسانية

المبحث الثاني :

مرتكزات الايدولوجيا السياسية للدولة الليبية

المبحث الثالث :

مفهوم التوجـه القومى وفق الايدولوجيا السياسية الليبية

مقدمة :

ان البعد الاقليمى فى الايدولوجيا السياسية للدولة الليبية يتناول مفهوم القومية كإطار اجتماعى عنصر أساسى فى تكوين المجتمعات الإنسانية على اختلاف اجناسها وألوانها سواءً أكانت "تقليدية أو معاصرة . مما يعنى أن البعد الاقليمى فى الايدولوجيا السياسية للدولة الليبية يرى فى العامل القومى بأنه عامل طبيعى ينتج من خلال تكوين المجتمعات الإنسانية . ومن جانب آخر لا تختلف لاتختلف الايدولوجيا السياسية للدولة الليبية فى اعتبار أن مصطلح القومية هو مصطلح سياسي حديث فهي ترجمة للفظة فرنسية " Nationalism " التي يرجح أنها ظهرت أول مرة مابين كتاب العلوم السياسية في أوروبا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

وبالتالى فان الايدولوجيا السياسية الليبية ترى أن مفهوم القومية قد جاء في الدراسات السياسية المعاصرة على اعتبار أنه يعبر عن مرحلة خاصة في تاريخ أوروبا ، تميزت بحركات التكتل والتماسك القومي من أجل التحرر والوحدة كما حدث في ألمانيا بعد معركة " يينا " سنة 1806 م . لمواجهة طغيان نابليون والعمل على تحقيق وحدة الوطن الألماني، وكما حدث في إيطاليا للتحرر من سلطان الأجنبي وإقرار وحدة الوطن الإيطالي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر[1]. وتثبت الايدولوجيا السياسية للدولة الليبية هذا الواقع السياسى المعاصر من خلال تأكيد وجود تيارين رئيسيين فى تفسير مفهوم القومية.

التيار الأول : يهتم بتاريخ الحركات السياسية بمفهوم القومية كإحدى ظواهر العصر الحديث فرأوا أن يحللوها إلى عناصر وأصول تتمثل في جماعة مقيمة داخل وحدة جغرافية ذات مساحة وحدود معينة يشتركون في لغة واحدة ومذهب ديني ومصالح اقتصادية وخصائص سلالية وجذر في التاريخ وأمل مشترك للمستقبل[2].

التيار الثانى : يرى بأن مفهوم " القومية " من المفاهيم التى تحتاج إلى توضيح فى معناها المتطور والمتجدد . كونها في الأزمان المختلفة قد استعملت للتدليل على معاني كثيرة . الأمر الذي نتج عنه اختلاط مفهومها المجرد بكثير من تلك المعاني المتباينة في أزمانها وظروفها ودلالاتها.

ومع ذلك ليس في اختلاف حول تعريف أي مصطلح وليس في عدم اتفاقهم على تحديد أي معنى من المعاني دليل انعدامه حتى يصح اتخاذ ذلك وسيلة للتشكيك في وجود مفهوم القومية كما يفعل بعض النقادالمعاصرين . [3]

و القومية بمفهوم التكتل والتماسك من أجل تحقيق الكيان القومي ينظر إليها مؤرخو الغرب على أنها من مستحدثات العصر تأصلت جذورها منذ أحداث الثورة الفرنسية وتبلورت ملامحها في البيئة الأوروبية ، ومنها انتشرت إلى أقطار ومجتمعات أخرى في العالم.[4]

ووفق هذا الأساس تتبلور أحكام البعد الاقليمى فى الايدولوجيا السياسية الليبية تجاه التأصيل التاريخى لمفهوم القومية عند الكتاب والمؤرخين الغربيين كونه تأصيل يختلف أو يبتعد عن واقع التاريخ من حيث الزمان والمكان . فقد حقق أهل وادي النيل في مصر فكرة التماسك

1. يوسف خليل ، **القومية العربية ودور التربية في تحقيقها** ، ط 1، القاهرة ، منشورات الدار القومية للنشر ، 1996، ص ص 23، 24 .
2. سعيد حسنى البلعزى ، **القومية فى التاريخ** ، بنغازى ، (د ، ن) ، 2002 ، ص 34.
1. عبدالرحمن البزار ، **هذه قوميتنا** ، ط 1، القاهرة، منشورات دار القلم للطباعة والنشر ، 14 20، ص 32 .
2. يوسف خليل يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 24 .

الاجتماعي والتكتل القومي منذ آلاف السنين قبل الميلاد ن وبالمثل تماسك الإغريق وتحقيقهم كيانهم القومي تحت حكم الإسكندر .[1] بالإضافة إلى ذلك فلقد قضى ظهور الإسلام على الوجود القبلي للعرب . وبالتالي تحقيق كيانهم القومي مع ملاحظة أن العامل الديني ليس بالضرورة أن يترك مثل هذا الأثر على الجماعات الإنسانية المتواجد فيها . فهذه الجماعات البدائية سواءً سكان وادى النيل فى مصر أو الأغريق أو الرومان قد استطاعت تكوين وحدات سياسية كبيرة في رقعة جغرافية من العالم " الشرق القديم " حيث استطاعت هذه الجماعات تحقيق فكرة " القومية " ثم بعد ذلك قامت هذه الجماعات بالخروج من ديارها في فتوحاتها لتعبر عن تماسك وقوة متحدة . وإن كانت تتحجج بفكرة التبشير الديني كما هو الحال في القارة الأوروبية . إلا أن ذلك لايعني أن ظاهرة (القومية) لم تكن موجودة بدعوى أن لفظ " قومية " لم يكن قد وجد في القاموس بعد [2] .

3. أرنولد توينبي ، **نظرة في تاريخ الشــرق الأوسط** ، (ترجمة أحمد عبدالعظيم) ، ط1 ، القاهرة ، منشورات الدار القومية للطباعة، 1961، ص 31 .
4. أحمد عبد العظيم الحسين ، **القومية فى التاريخ** ، ط 1 ، طرابلس (د ، ن) ، 2009 ، ص 41.

المبحث الاول

نشأة وتطور مفهوم القومية داخل المجتمعات الانسانية

تعريف مفهوم القومية

بعد هذا الاستعراض الذي حاولنا فيه تحديد مفهوم القومية من الشوائب التي تخالطه وتحديد مداه بالنسبة لبعض المصطلحات الأخرى التي اختلطت بمصطلح القومية أو تلك البعيدة كل البعد عنها .

آن لنا أن نعرف القومية أو على الأدق أن نشير إلى بعض التعريفات العديدة التي وضعت لها . إذ من الملاحظ أن كل تعريف من التعاريف التي سوف يتم تناولها تصلح بالدرجة الأولى لنوع خاص أو أنواع محددة من القوميات . فكان المعرف للقومية حين يعرفها يضع أمام عينيه صورة مشخصة لقومية من القوميات التي يحاول أن يصوغ تعريفاً لها بحيث ينطبق أولاً وقبل كل شيء على تلك الصورة الراسخة في ذهنه .

لهذا نجد من الصعب أن نجد التعريف الجامع المانع للقومية يكفي للتدليل عليها ويكون متفق عليه مابين المهتمين بظاهرة القومية .

ولابد من الاخذ بعين الاعتبار ان ذلك السبب يكمن في فهم " القومية " كونها كلمة تقوم على واقع اجتماعي سياسي شأنها شأن بقية العوامل الاجتماعية والسياسية الأخرى تتميز بتغير نزعات الدول ومطامعها ، فالمبدأ " القومي " قد يتسع ويتنوع من أجل الانسجام والتكيف لأوضاع سياسية وجغرافية مختلفة .

وان هذا الواقع بدوره يجعل كافة الدراسات السابقة لاتجد تحديداً واقعياً لفكرة القومية كون هذه الدراسات ركزت قيمتها العملية على تحديد بعض المباديء " الأصلية " أو الحركات " الواقعية " واتخذت منها معياراً ثابتاً لكل الحالات والأوضاع اللاحقة ، ويظهر ذلك جلياً في أشهر كتابات القرن الثامن عشر .

حيث نجد العديد من التصورات حول القومية في كتابات أشهر المفكرين القوميين وأبرزهم (بولينبرج و مونتسكيو و روسو و سييس و هردر و فيختهو و مازيني) . [1]

وفي ذات الاطار ينبغي لنا من الاشارة الى إن الاختلاف في تحديد مفهوم القومية يرجع أيضاً إلى أن معظم الكتاب والمفكرين قد قاموا بوضع التعريفات والنظريات التي تحدد مفاهيم كثيرة لاسيما السياسية منها ضمن إطار استراتيجية المصالح والأهداف للدول التي يتنمون إليها .

وهذا بدوره أدى إلى وجود الكثير من الثغرات وأوجه النقص ن وسبب أيضاً ظهور الفهم الخاطيء للقومية ، بالإضافة إلى عرقلة مسألة التحليل العلمي الواقعي لمعظم التجارب التاريخية للجماعات الإنسانية[2] .

---

1. سليمان صالح الغويل ، **الدولة القومية ، " دراسة تحليلية مقارنة"** ط1، بنغازي ، منشورات جامعة قاريونس ، 1987
2. المرجع السابق ، ص 19 .

وفي إطـار محاولتنا لإيجاد مدلول واضح لمفهوم " القومية " نرى لزاماً علينا أن نحدد الاشتقاق اللغوي لمصطلح القومية ، فالقومية في اللغة العربيـة مشتقة في الأصل من كلمة " قوم " والقوم هم الجماعة الذين يقومون قومة واحدة للقتال أي أنها تعني علاقـة القوم فيما بينهم .

وقد وردت كلمـة " قـوم " بهـذا المعنى في القـرآن الكريم في قولـه تعالى " كَيفَ يَهْدِي الله قَوُماً كَفَـرُوا بَعْدَ إيمَانَهُمْ " من سـورة آل عمـران الآيـة رقـم (86) ، وفـي قوله تعـالى " قَالَ الْمَلأ مِنْ قَومِ فِرْعَونَّ إنَ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمَ " من سورة الأعـراف الآية رقم (109)[1]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مفهوم " القومية " يقترن اقتراناً لصيقاً بمفهوم " الأمة " في بعض الكتابات الأوروبية والعربية بحيث كل هذه الكتابات لاتفصل مابين مفهوم القومية والأمة بل تعتبر كلاهما وجهان لعملة واحدة وذلك كون كلاً من هذين المصطلحين يركزان على رابطتين أساسيتين لاتخلو منهما أية أمة ولاتقوم بدونهما أي قومية هما رابطة وحدة الانتماء ورابطة وحدة المصير . ويتفق البعد الاقليمى للايدولوجيا السياسية الليبية حول هذا المبدأ عندما اكدت على هذا الاقتران المفاهيمى . باعتبار أن الأمة هي انتماء ومصير. وان فالعروبة ليست بالضرورة الدم ولو أن أصلها هكذا ن ولكن في النهاية الأمة هي انتماء ومصير[1].

والقومية من الناحية القانونية إذ أريد بالقومية التبعية من الناحية القانونية لدولة معينة وفي هذا المجال يقصد بها " الجنسية " في قولنا القومية أو الجنسية الفرنسية أو الأمريكية أو الإنجليزية . ثم إن للقومية معنى سياسي من حيث أنها مصطلح حديث ، ففي معجم المجمع الفرنسي الذي نشر في سنة 1835 م جاء مفهوم القومية على أنها " الاجتماع أو التكتل الذي يحدث بين الأفراد وتم حصوله فعلاً "[2] .

والقومية من الناحية الاجتماعية يعرفها " براتراند رسل " الفيلسوف الإنجليزي المعاصر بأنها " الشعور بعاطفة روحية اجتماعية واحدة قد تنبثق عن الاشتراك في اللغة والأصل والتراث الثقافي والمصالح المشتركة والخطر المشترك "

هذه العوامل وفق نظر المفكر " رسل " تلعب دورها دون شك في بعث العاطفة القومية وهي وحدها التي تكفل بقاء الكيان القومي[3] . وفى ذات السياق يؤكد الأستاذ ساطع الحصري أهمية عنصر العاطفة والشعور في حديثه عن القومية والوطنية فيقول :

" إن الوطنية هي حب الوطن والقومية هي حب الأمة . ونظراً لأن الوطن يمثل قطعة من الأرض والأمة جماعة من البشر ، لذلك فالوطنية هي ارتباط الفرد بقطعة من الأرض تعرف باسم " الوطن " والقومية هي ارتباط الفرد بجماعة من البشر تعرف باسم " الأمة " وحب الوطن يتضمن بطبيعته حب المواطنين الذين ينتمون على ذلك الوطن . كما أن حب الأمة يتضمن في الوقت نفسه حب الأرض التي تعيش عليها تلك الأمة.[4]

---

3. .معجم ألفاظ القرآن الكريم ، المجلد الثاني ، الطبعة الثانية ، منشورات الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، 1970 ، ص ص 454 .457 .
1 . يوسف خليل ، **القومية العربية ودور التربية في تحقيقها** ، ط1 ، القاهرة ، منشورات الدار القومية للنشر ، 1996 .
2. محمد فؤاد شكري ، **أوروبا في القرن التاسع عشر** ، ط1 ، القاهرة ، منشورات دار الفكر العربي للطباعة والنشر ، 1958 ، ص 22 .
3. ساطع الحصري ، **آراء وأحاديث في القومية**_ ، مرجع سبق ذكره ، ص 22 .

ومن جانب اخر نجد منيف الرزاز يشير الى أولوية العنصر الاجتماعي العاطفي في التكوين القومي فيقول :
" القوميــة شعور أولاً بحيــاة واحدة ومصير واحد ورســالة واحدة وعقلية واحدة " . [1]

وفى الواقع من خلال هذه التعريفات وغيرها لمفهوم القومية يمكن أن نتصور بان هذا المفهوم يعني " تماسك وتكتل اجتماعي بين قوم يجمعهم تكوين نفسي مشترك ينبثق عن روابط وخصائص معينة " . [2]

وفـي ظــل هذه التعريفــات السابقة نستنتج أن القومية لايمــكن أن تنشأ فـي ظروف اجتماعية قصيرة وإنما تتكون من خلال عمليات ومواقف تاريخية طويلة ، ومن خلال هذه العمليات والمواقف يتكون الشعور القومي حتى يتكامل وينضج عند مرحلة تاريخية معينة وبعد هذه المرحــلة ينتج خصائص وقيم مشتركة يتقاسمها أفراد هذه العائلة البشرية التي نطلق عليها اسم " القومية " التي تمتاز بخصائص شبه ثابتة تميزها عن سائر القوميات ، ومن جانب آخر توفر القومية للجمــاعة البشرية المميزة إطاراً يشعــرون فيه أفرادها بالولاء وبقيم معينة .
وبهذا يتضمن مفهوم القومية شعوراً مزدوجاً وهو شعور الجماعة بنفسها وشعورها بكيانها المميز لها عن كيان الجماعات الأخرى . [3]

وتنطوى الاشارة بان القومية في اللغة العربية مستمدة من كلمة " قوم " ، والقوم جماعة من البشر تربطهم علاقة اجتماعية ...والقومية مشتقة من القوم أي علاقة القوم فيما بينهم ، لذلك نقول أن العلاقة الاجتماعية هي نفسها تمثل العلاقة القومية ، وبذلك تكون العلاقة القومية مرادفة للعلاقة الاجتماعية ، فالعلاقة القومية لاتعني مجرد العلاقة التي تقوم بيم أفراد جماعة ما بل إنها تعني أيضاً الولاء لقومية معينة . [4]

والقومية في اللغة الإنجليزية تعني كلمة " Nation " وهي في الأصل ناتجة من الفعل اللاتيني " Nasci " وهي تعني " فعل ولادة " أي وجود مجموعة من البشر مولودين في رقعة جغرافية معينة بغض النظر عن مساحة تلك الأرض .
وفـي تحليــل مدلول كلمة أمــة " Nation " نجد أنهــا قد استعــملت أيضاً كاســم جمع " Collective Noun " وهي تعني " ازدرائي " [5] .

وفى ذات السياق يشير " مونتسكيو " للأمة إلى الرهبان أو محترفين للعبادة ، وقد عرف " ستالين " في كتابه " الماركسية والمسألة القومية " بأن القومية هي " جماعة مستقرة تكونت من لغة وإقليم وحياة اقتصادية وسيكولوجية تشكل بوضوح وحدة ثقافية مشتركة " . [6]

1. منيف الرزاز ، **معالم الحياة العربية الجديدة** ، ط4 ، بيروت ، منشورات دار العلم للملايين للطباعة والنشر ، 1960 ، ص 268 .
2. R.M Iver and Charles , **Society An Introductory Analysis**, (London : Macmillan and Co , 1952), P32.
3. منيف الرزاز ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 27.28
4. معجم ألفاظ القرآن الكريم ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 117.118 .
1. سليمان صالح الغويل ، مرجع سبق ذكره ، ص 21.
2 . المرجع السابق ، ص 26 .

وهذا التعريف يتفق مع كافة النظريات الغربية الأخرى التي اعتمدت في الدول الغربية كونه احتوى على معظم العناصر التي زخرت بها النظريات الغربية التي اعتمدت على مجموعة الوقائع الراهنة . وهذا يؤدي بالنتيجة إلى عدم القدرة على تحديد مفهوم واضح للقومية يميزها عن سائر المجتمعات البشرية .

وتنطوى الاشارة بان هناك فريق من المفكرين السياسيين من يرى بأن القومية هي عبارة عن نظام تفكير معين يقوم على التأكيد على شعور الفرد بالارتباط بالجماعة التي ولد فيها .[1]

3. المرجع السابق ، ص 28 .

غير أن هذا التعريف ضعيف وغير مقبول بسبب أن علاقة الفرد بوطنه – أي العلاقة القومية التي تربط الفرد بقوميته – ليس بشرط أن يولد المرء في وطن " الأمة " أي القومية التي ينتمي إليها قومياً من أجل أن يكون عضواً فيها ن فقد يولد الفرد خارج وطنه نتيجة لظروف قد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية .

أما القومية عند " رسل Russel " تعني :
" هي تلك الجماعة التي تتكون من عاطفة وغريزة عاطفة التشابه وغريزة الانتماء إلى جماعة أو قطيع واحد " وهو بذلك يرى أن القومية تتبلور في الشعور بعاطفة روحية اجتماعية واحدة قد تنبثق عن الاشتراك في اللغة والأصل والتراث الثقافي وكذلك المصالح المشتركة والخطر المشترك . فهذه العوامل تلعب بدورها دون أدنى شك في بعث العاطفة القومية التي تكفل بقاء الكيان القومي .[1]

وبهذا يرى " رسل " أن القومية في وجودها وأصلها هي شعور والأمة هي نتاج هذا الشعور . ويعني هذا الرأي أنه في المجتمعات القومية يكون بين الأفراد وبين الوحدة القومية التي نسميها وطناً أو " شعباً " نوع من الاتصال النفسي أو الروحي .

والعامل النفسي إذاً هو أقوى العوامل التي تميز القومية وتجعلها بارزة ومتفردة ومختلفة عن سائر القوميات الأخرى .[2]

أما دائرة معارف العلوم الاجتماعية فقد عرفت القومية في المعنى التالي " في المعنى الأعم تشير إلى الحالة التي ترجع إلى الشخصية القومية الأعلى مقام في القيم العليا " .

وتؤكد دائرة المعارف للعلوم الاجتماعية أن القومية هي الآن بمثابة ظاهرة عالمية ذات تأثير حيوي على التطور المادي والفكري للمدنية الحديثة وهي في حالة ازدياد للتأثير على العلاقات الاجتماعية في كافة النواحي السياسية والاقتصادية والروحية.[3]
وقد عرفت دائرة معارف " كولومبيا " القومية بأنها : " القومية فلسفة سياسية أو اجتماعية بمقتضاها يكون لمصلحة الأمة فيها المقام الأول " .

وفى السياق نفسه فقد عرف " أورباخ " مفهوم القومية بقوله :
" القومية هي شيء أسمى من مختلف العناصر التي قمنا بتحليلها ، وهي عناصر تنصهر في القومية بأقدار مختلفة ونسب متباينة ".[4]

ويضيف " أورباخ " هذه الحقائق المتعلقة بمفهوم القومية فيما يلي :
" أن القومية حقيقة معنوية لايمكن لمسها كما تلمس المادة بل هي كالكهرباء غير مادية ، وأن كافة الظواهر الناشئة عنها وكذلك الناتجة منها لا تبين إلا قليلاً من طبيعتها المركبة " .

ولقد عرف المفكر البلغاري " إيفانوف " بأن القومية :
" هي جماعة من الناس لهم شخصية جسمية ونفسية واحدة وتقاليد واحدة وآمال مشتركة ، والعناصر التي تؤلف الشخصية القومية وتحافظ عليها متمثلة في : وحدة الجنس ، الحدود

---

1. B.Russel, **Freedom and Organization** , (London G.Allen Unwin Ltd . 1936) , PP 394-395 .
2. عبدالرحمن البزار ، مرجع سبق ذكره , ص 82 .
3. المرجع السابق ، ص 82 .
1. محمد عيتاني ، **هذه هي القومية** ، ط1 ، بيروت ، منشورات دار الفكر للطباعة والنشر ، (د، ن) ، ص 8 .

الجغرافية ، اللغة ، الدين ، الأدب والتراث الفكري ، نمط الحياة ، الوحدة السياسية ، التاريخ الواحد ، التقاليد المشتركة والمظاهر الثقافية المشتركة ، وكلما ظهرت هذه العناصر في قومية من القوميات واتضحت كانت منظماتها موحدة والشعور القومي الذي يحركها متضاعف ". [2]

ويعرف " زوانجل " القومية بشكل ينكر فيه وجود العناصر المختلفة التي أشار إليها المفكر الروسي " إيفانوف " في تعريفه للقومية واكتفى بالقول في تعريفه للقومية بأنها :

" هي الحس الجماعي الكامل والروح التي تدل على مظاهر بدائية مبسطة ولكي يبلغ هذا الحس الجماعي القومي مرتبته العليا ويستوي في شكله الكامل تنتظر الجماعة خطراً مشتركاً ، فالقومية لا تسير سيرها العادي ولاتبلغ وعيها العميق لذاتها ولاتتوهج في الأعراق . إلا إذا تعرضت لخطر مفاجئ " . [1]

وفى ذات السياق يعرف الأستاذ البريطاني " رمزي موير " القومية كمفهوم وفق التعريف التالي :

" القومية هي مجموعة من الناس يشعرون بروابط طبيعية تجمعهم . وميول طبيعية تبلغ من القوة والحقيقة بحيث أنها تتيح لهم الحياة المشتركة وتجعلها ممكنة مستحبة فهم يشعرون بالسعادة إذا عاشوا معاً . ويحسون بالحزن إذا فرق بينهم . وهم لا يرضون أن تفرض عليهم الشعوب الأخرى العبودية " [2] .

ويعرف " منيف الرزاز " القومية على أساس أهمية الشعور القومي فيقول :

" القومية هي عبارة عن شعور مزدوج وهو شعور الجماعة بنفسها وشعورها بكيانها المميز لها عن سائر الجامعات البشرية الأخرى " [3] .

ويعرف " بسكال منتشيني " القومية بقوله :

" القومية هي مجتمع طبيعي من الناس ذو وحدة أرضية وأصيلة ووحدة عادات ولغة ووحدة في الحياة والوجدان الاجتماعي " [4] .

ويعرف " إبريدير فيدير " القومية كمفهوم اصطلاحي وفق التعريف التالي :

" القومية هي مجتمع يشكله سكان بلاد معينة لهم لغة معينة ، وترعاهم قوانين معينة ، وتوحدهم هوية الأصل والتوافق الفيزيائي والاستعدادات المناقبية ، واتحاد طويل العهد في المصالح والشعور وتدامج في العيش على مر القرون ، ومايفهم من القومية هو أنها حصول حالة الأمة في الواقع " .

ولقد عرفها " إميل دورج هايم " المفكر الفرنسي في علم الاجتماع بقوله :

" القومية جماعة إنسانية تريد - لأسباب تتعلق بالأصل أو بالتاريخ فقط – أن تحيا في ظل قوانين معينة ، وأن تشكل دولة سواء أكانت صغيرة أو كبيرة ، وهو الآن مبدأ مقرر عند كل الأمم المتمدنة حيث أنه متى ثبتت هذه الإرادة الموحدة نفسها باستمرار حق لها أن تعتبر الأساس الثابت الوحيد للدول " . [5]

ويعرف " أنطوان سعادة " القومية بقوله :

---

1. أحمد محمد خليل ، **نشوء الأمم** ، ط1 ، بيروت ، منشورات دار المنارة لطباعة والنشر ، 1962 ، ص 23 .
2. منيف الرزاز ، مرجع سبق ذكره ، ص 268 .
3. أنطوان سعادة ، **نشوء الأمم** ، ط2 ، بيروت ، (د ، ن) ، 1965 ، ص 160 .
4. المرجع السابق ، ص 161 .

" القومية هي يقظة الأمة وتنبهها لوحدة حياتها ولشخصيتها ومميزاتها ولوحدة مصيرها " ثم عرج أنطوان سعادة مرة أخرى للقومية فعرفها بقولـــه :
" القومية هي الروحية الواحدة أو الشعور الواحد المنبثق من الأمة . ومن وحـدة الحياة في مجرى الزمان ... شعور خفي صادق وعواطف حية بانها عوامل نفسية منبثقة من روابط الحياة الاجتماعية الموروثة والمعهودة " [1] .

ويعرف " إسماعيل صبري مقلد " مفهوم القومية بمفهومها العام على النحو التالي :
" هي ميلاً أو شعوراً بالانتماء إلى جماعة حضارية معينة ورغبة في التجمع والترابط لتحقيق غايات وأهداف مشتركة في ظل إحساس عام بوحدة المصير " [2] .وليس في غمــوض المعنى أمراً غير طبيعــي ، فبالرغم من أن الفترة الممتدة بين 1789 – 1955 ف شهدت ازدياداً في وحدة العاطفة القومية في كل مكان . خصوصاً في أيام الحرب فإن عوامل تاريخية متباينة دخلت في تكوين القومية . كما أثرت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية في نموها وتطورها .

ومماسبق يتضح لنا إن قومية كل شعب من الشعوب قد عبرت عن نفسها بشكل يخالف الآخر . كما أنها تغيرت وتعدلت بمرور الزمن . فالقوميات الأمريكية لا تشابه القوميات الأوروبية والآسيوية بسبب فقدانها الأصول التاريخية العميقة ولاختلاف ظروفها المادية . والدليل على ذلك يكمن في تأخر الوحدتين الألمانية والإيطالية من حيث الزمن واختلاف تاريخهما . جعل منهما قوميتان مختلفتان نوعاً ما عن القوميتين البريطانية والفرنسية اللتين سبقتاهما .
وقد ساعد مضيق عرضه عشرون ميلاً على اختلاف القومية البريطانية عن القومية الفرنسية التي لم يكن يحميها حاجز نهري أو جبلي إلا قليلاً . [3]

وفى هذا الاطار يؤكد كثير من المفكرين السياسيين أن في ظل وجود الكثير من الاضطراب الواضح لايمكن استعمال الكلمة في غير محلها أو معناها ، إذ أن من الأغلاط التي كثيراً ماتحدث عند تناول الكلمة في موضوع الأفكار تتمثل في انتزاع كلمات عامة أساسية مثل " أمة " ، " قومية " من محيطها التاريخي وإعطائها معاني معاصرة وتفسير الماضي بمعاني لا تصلح إلا للحاضر وحده .

وتجدر الاشارة إن استعمال كلمة " القومية " لوصف حوادث تاريخية سبقت القرن الثامن عشر على أقرب الاحتمالات استعمال في غير محله . فلقد ظهر الولاء للعائلة والقبيلة في المجتمعات البدائية مبكراً . وإذا كان الشعور نحو دولة المدينة والإمبراطورية موجوداً بالفعل عند اليونان والرومان القدماء مع ملاحظة أنه بالإمكان العثور على شيء من الوعي القومي وبعض أنواع من الشعور الوطني في فرنسا وإنكلترا في أواخر القرون الوسطى . إن الشعور الوطني الذي معناه الإخلاص للأمة وتكريس النفس لها لم ينتشر انتشاراً كبيراً ويصبح حركة شعبية في أوروبا الغربية إلا حوالي نهاية القرن الثامن عشر في عهد الثورة الفرنسية [4] .

---

1. المرجع السابق ، ص 162 .
2. اسماعيل صبري مقلد ، **العلاقات السياسية الدولية** ، ط1 ، الكويت ، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر ، 1987 ، ص 97 .
3. بويد شيفر ، **القومية عرض و تحليل** ، (ترجمة جعفر خصباك وآخرون) ، ط1 ، بيروت ، منشورات دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر ، 1966 ، ص 66.

1 . Carlton Hayes, **Essays on Nationalism** , New York , vol no 1. prees 2012 , P 6.

وتنطوى الاشارة إن المؤثرات التاريخية التي عملت في تكوين القومية عديدة ومعقدة . قد عبرت عن هذه الحقيقة فيما كتب في عام 1836 م . بأن القوميات تكونت تدريجياً نتيجة عوامل متعددة مثل تنظيمها الأول ومناخ بلادها وتربتها وقوانينها وعاداتها وآداب سلوكها والأحداث والمصادفات غير الاعتيادية في تاريخها والخصائص الفردية التي تميزها عن غيرها من القوميات. غير أن كل ذلك يمثل تبسيطاً مبالغاً فيه. فقد تم تجاهل مثلاً العوامل السياسية والاقتصادية التي ساهمت في تكوين القوميات. تلك القوى التي أدت إلى ظهور الدولة القومية بدلاً من دولة المدينة أو الإمبراطورية وساعدت على صياغة القومية وتكوينها . [1]

ويجب التذكير بان القومية في أحدث أشكالها تحتاج كما دعا إلى ذلك " روسو " في القرن الثامن عشر إلى إخلاص مطلق وخضوع لإرادة الدولة القومية التي يمثلها حاكمها أو حكامها " الأوتوقراطيون أو الديمقراطيون . ومع ذلك ينبغي القول أن الخيال والواقع والصواب والخطأ عناصر تختلط مع بعضها اختلاطاً شديداً في تحديد مفهوم " القومية " الحديثة . لذلك فإن الأسلوب الوحيد لإدراك فحوى القومية هو تحديد العقائد بغض النظر عن صحتها أو عدم صحتها والظروف مهما أسيء تفسيرها . وربما لم تبلغ القومية بعد مرحلتها النهائية . فحتى ألمانيا الهتلرية المستبدة لم تستطع أن تخضع جميع الأفراد ولا جميع الميول الأخرى لها .

وتنطوى الاشارة الى انه قد تتحول القومية إلى شعور أوسع منها نتيجة لظهور مؤسسات عالمية ووعي عالمي . كما يمكن أن تختفي وتزول نتيجة حروب مدمرة تسببها قومية متفوقة أو نتيجة شعور طبقي داخل القومية نفسها . ولكن هناك شيئاً واحداً مؤكداً هو أن القومية ذات حركة ديناميكية ولها آفاق ومظاهر كسائر المظاهر الإنسانية الأخرى . وأن تركيبها يتغير تغيراً مستمراً . وأنها تتحرك مع الزمن وعلى هذا يجب أن تتغير أوصافها العلمية مع تغيرها . لذلك فإن الدراسة الصحيحة التي تتناول مسألة القومية هي تلك الدراسة التي تعمل على دراسة حركة التاريخ للجماعات الإنسانية . [2]

المقومـــــات الرئيسية للقوميــــة

إذا أردنا أن نحلل العناصر التي تكمن وراء مفهوم القومية فإننا نجد أنفسنا أمام العديد من العوامل التي يصح أن نطلق على بعضها مجموعة العوامل المادية والعوامل المعنوية أو الروحية . وتتصل العوامل المادية بالأرض أو مايعرف بـ " البيئة " أو بالوطن الذي تنشأ فيه القومية وبالسلالة التي ينحدر منها أفرادها . وبنوع العمل الذي يعملون فيه ... إلخ .

ومن المهم القول ان العوامل المعنوية تتصل بالثقافة بما تنتظم من مقومات متمثلة في الدين والعامل التاريخي والثقافة والتحدي للخطر المشترك . وإن مجموع هذه العوامل هو الذي يفسر لنا التكوين القومي لكافة الجماعات البشرية ويميز كل قومية عن سائر القوميات الأخرى بما تمتاز به من مميزات خاصة بها .

وبناء على ذلك من خلال وجهة نظر أساتذة العلاقات الدولية فإنهم يرون أن فهم مفهوم القومية يشكل شرط أساسي لتفهم ظاهرة السلوك الدولي عموماً . ولهذا الاعتقاد في الحقيقة مايبرره. ذلك أن الخصائص الذاتية المميزة لكل دولة سواء كانت هذه الخصائص بشرية أم

---

2. بويد شيفر ، مرجع سبق ذكره ، ص 74 .
1. المرجع السابق ، ص ص 75-76 .

جغرافيـة أم حضـارية أم إقليميـة هـي التـي تـؤثر فـي تحديـد مصـالح الدولـة وأهداف سياسـاتها الخارجية. وبالتالي ترسم أبعاد دورها في المجتمع الدولي .

المقومـــات الرئيسية للقوميـــة

أولاً / العوامل المادية :

(أ). وحدة الأصل :

ان هذه الوحدة يمكن أن نسميها بـ " النظريـة التقليديـة " باعتبـار أن أول مايتبـادر إلـى الذهن عندما نتلفظ بمصطلح القوميـة. فكأن " القوم " فـي الأسـاس يمثلـون جماعـة مـن النـاس ينتسبون إلى أصل واحد . وهذا ماتعبر عنه الأقوام القديمة الصغيرة التي تنحدر من أصل واحد أو تنحدر من أصول متقاربة .

غير أنه مع تطور مـايعرف بـ " عصـر القوميات " أصـبحت القوميـة تتنـاولها نظريـات وقامت حولها بحوث عديدة . وهذه جميعاً تتصل بنظريـة " العرق " أو " مبدأ العنصـريات " ومفـاد هذه الانتقادات أن كل قوم من الأقوام هم بمثابـة الأشـقاء أو أبنـاء العمومـة المنحـدرين مـن أب واحد .

غير أن أبرز الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية يتمثل في :
أن القرابـة التـي يتحـدث النـاس عنهـا بـين أفـراد القوميـة الواحـدة ليسـت فـي واقـع الحـال إلا قرابـة معنوية لا صلة لها بالقرابة الحقيقة القائمة على وحدة النسب ونقاء الدماء [1] .

ومن جانب اخر كانت نظرية " العرق " مصدراً من مصادر بعث الروح القومية العنيفة في القرن التاسع عشر. فالألمان حين اعتقدوا بأنهم يمثلون الجنس النـوردي علـى سطح الأرض هذه الأسطورة هي التي كونت الحياة الروحية لدولة ألمانيا حينما كانت تستكمل وحدتها السياسية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر .[2]

وفى الواقع يعتقـد بعض علماء القوميـــة أن وحدة الأصل تشكل الركيزة الأولـى فـي قيـام القومية . وأن القومية التي تفقد وحدة التجانس العنصري فإنها تفقد العوامل والمقومـات الأخـرى فاعليتها .

وقد أثبت علما الأنثروبولوجيا الاجتماعية أن فكرة الوحدة العنصرية " وحدة الأصـل " لا تمثل إلا أحد الشائعات الخالية من الموضوعية في سياق تحليل القومية . وأنـه لا يوجد الإثبـات العلمي الذي يدعم هذا الإدعاء . وتفسير ذلك يكمن في التالي :

---

1. عبدالرحمن البزاز ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 91 -92 .
2. يوسف خليل يوسف ، مرجع سبق ذكره ، ص 30 .

❶. لا توجد جماعة قومية أياً كانت تشكل عنصراً أصيلاً متميزاً بذاته . فنتيجة الهجرات والانتقالات عبر الحدود الجغرافية المختلفة حدث نوع من التداخل والاختلاط بين الأجناس نتج عنه عدم وجود قومية خالية من شوائب الاختلاط مع القوميات الأخرى .

❷. لايمكن القول بأن هناك خصائص نفسية يمكن تبريرها على أساس من العوامل العنصرية وحدها . فهذه الخصائص النفسية قد تتماثل مابين القوميات المختلفة بغض النظر عن الفواصل القومية والعنصرية [1] .

ومماسبق ذكره يمكننا القول أن التوافق في التكوين العنصري أو " السلالي " لايعني أن تتخذ القومية عامل " الجنس " وحده محوراً يدور حوله مفهومها أو أن تتخذ القومية عامل " وحدة الأصل " ذريعة للتفـوق والاستعلاء على سـائر القوميات أو لاضطهاد سائر السلالات أو القوميات الأخرى . أما من الناحية الدينية فنجد أن معظم الديانات السماوية تنبذ الفوارق العرقية بين البشر وتنظر إليهم جميعاً كأخوة متساوين أمام الله . يقول القديس بولس : " لن يكون بعد الآن عبد أو حر . ولا رجل أو امرأة لأنكم جميعاً واحد في يسوع المسيح " [2] .

وهناك اتجاه ينتقد مفهوم وحدة الأصل كعنصر أساسي في تكوين الدولة القومية . بل أن مفهوم وحدة الأصل أصبح يمثل خرافة لايقوم عليها الأصل . فحركات الجماعات البشرية نتيجة عوامل محددة يسهم في خلط الأنساب مابين القوميات المختلفة. بالإضافة إلى تفعيل نار الحروب والهجرات التي بدورها دفعت شعوب العالم إلى الاختلاط بشكل يجعل من المستحيل التحقق من نقاء العرق لأي قومية أو أمة معينة . [3]

وهناك اتجاه يؤكد على أن وحدة عامل الأصل تعود بالأثر النفعي على القوميات من خلال اتحاد أفراد القومية الواحدة في شعورهم بالأصل الواحد .
فهذا الاتجاه عبر عنه " ابن خلدون " بقوله :
" أن النسب إنما فائدته تحقيق الالتحام الذي يقوي صلة الأرحام حتى تتحقق المناصرة . وكل شيء أكبر من ذلك يمكن الاستغناء عنه " [4] .

(ب) . وحدة البيئة الجغرافية :

إن عامل البيئة الجغرافية يشكل العامل الأساسي في نشأة القومية . فمن خلال هذا العامل تتوفر مساحة معينة من الأرض ذات حدود جغرافية تكون النطاق الجغرافي الذي تعيش في إطاره الجماعة .

ويبدو أن الشكل الأول لمفهوم الأرض أو رقعة الوطن كعنصر أساسي في تكوين القومية أخذ أول شكل في ما يعرف بـ " المفهوم الوطني الضيق " الذي ينصب على حب بلد أو مدينة معينة ، فاليوناني في عصر ما كان يدرب على الولاء لوطنه أثينا أو إسبرطة وليس على الولاء

1.. Charles Schleicher, **International Relations : Cooperation and Conflict** . us . vol no1 . prees 2013 . p87.

2. سليمان صالح الغويل ، مرجع سبق ذكره ، ص 174 .

3. محمد الغزالي ، **حقيقة القومية العربية و أسطورة البعث العربي** ، ط2 ، الكويت ، منشورات دار البيان للطباعة والنشر ، 1969 ، ص 122 .

1. ابن خلدون ، **المقدمة** ، ط3 ، بيروت ، منشورات دار الكتاب اللبناني للنشر والتوزيع ، 1967 ، ص ص 225 . 226 .

لليونان كلها . وكذلك الفرد الروماني كان ينظر إلى القومية على أنها مجرد مشاعر وطنية . والولاء لمدينة " التلال السبعة " أي مدينة روما . وليس للإمبراطورية الرومانية أو للشعوب التي تتكلم اللاتينية . (1) وبالمثل كانت النزعة الإقليمية الضيقة متسلطة لدى المصريون القدماء . حيث برزت تلك النزعة قبل توحيد الصعيد والدلتا . أي قبل تكوين القومية المصرية .
وكذلك الحال عند العرب قبل الإسلام حيث كانوا يعيشون في وجود قبلي وعشائري صرف . وكان ولاء الفرد العربي ينصب في قبيلته حتى ظهرت الرسالة الإسلامية والتي من خلالها اتسعت الرقعة العربية وتحول الوجود العربي من وجود قبائلي و عشائري إلى وجود قومي . (1)

وفى هذا الاطار يقول " موير " إن الأمم البارزة في المجتمع الدولي هي التي تتمتع بأكبر قدر من الوحدة الجغرافية . فجبال " البرانس " التي تفصل شبه جزيرة إيبيريا عن باقي دول غرب أوروبا قامت بدور فعال في نمو القومية الأسبانية . وكما هو الحال في جبال الألب التي دعمت أواصر الوحدة الإيطالية .

ومن المتفق عليه أن عنصر التجانس الجغرافي في منطقة معينة يخلف نوع من التماثل في مصالح واتجاهات القومية التي تعيش فيه . والسبب في ذلك يكمن في عدم وجود عوائق أو فواصل طبيعية يؤدي ذلك إلى تسهيل الاتصال وتبادل الآراء وإيجاد مجتمع من المصالح المشتركة . ومن جانب آخر توجد حالات عديدة عاشت فيها القوميات دون أن يكون للعامل الجغرافي تأثير واضح . ومثال ذلك الاتساع الجغرافي الهائل للولايات المتحدة لم يقف دون نمو القومية الأمريكية . (2)

ولابد من الاخذ الاعتبار ان عامل وحدة البيئة الجغرافية يؤثر على التركيبة السيكولوجية لأفراد القومية الواحدة . فالبيئة الطبيعية وخاصة طبيعة الأرض واحوال المناخ تؤثر تأثيراً واضحاً في تنظيم الجماعات الإنسانية وفي إحداث الفروق في ما بينها. فشكل الأرض وطبيعتها وموقعها وحدودها بالإضافة إلى مخزونها من الثروات هي التي تحدد نشاطات السكان من زراعة أو صناعة أو تجارة .

ومماسبق ذكره يتضح لنا ان أسلوب معيشتهم ونمط حياتهم التي تنعكس على أسلوب تفكيرهم ومزاجهم النفسي والسلوكي بالإضافة إلى نظمهم السياسية والاقتصادية والقانونية .(3)
وهذا ماعبر عنه المفكر العربي " ابن خلدون " حيث أكد على أن للبيئة الجغرافية أثر بالغ في طباع الناس وعاداتهم وأخلاقهم وفي صفات أبدانهم وكذلك لون بشرتهم . (4)

(ج) / العامل الاقتصادي :

ان العامل الاقتصادي يعتبر ثالث المقومات المادية في مكونات القومية . ونقصد هنا بالعامل المادي المصلحة أو كمجموعة المصالح المادية التي تدفع الجماعة نحو التكاتف والارتباط مع بعضها البعض لتشكل قومية واحدة . فالقومية لا ترتكز على القيم الروحية فقط . بل تستند أيضاً على القيم والمصالح المادية فالمعيشة المشتركة تلزم وجود مصالح مادية متبادلة

---

2. مصطفى الخشاب ، **النظريات و المذاهب السياسية** ، ط3 ، القاهرة ، (د ، ن) ، 2013 ، ص 190.
1. اسماعيل صبري مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص 99 .
2. سليمان صالح الغويل ، مرجع سبق ذكره ، ص 183 .
3. أرسطو ، **السياسة** ، (ترجمة أحمد لطفي السيد) ، ط1 ، القاهرة ، منشورات دار الكتب المصرية للنشر والتوزيع ، 1967 ، ص 254

تسهل التعامل بين أجزائها بحيث يشعر الجزء الواحد أن مصالح الجزء الآخر تتكامل مع مصالحه .

وفى الحقيقة مــن الأدلة على أهمية العامل الاقتصادي في نشأة القومية أن القوميات الحديثة ارتبط ظهورها بانهيار الإقطاع كنظـام سائد في العلاقــات الاقتصادية وبداية ظهور النظم الرأسمالية . [1] فهذا النظام الرأسمالي ساهم في ظهور الطبقة المشتغلة بالتجارة والطامحة إلى السيطرة على الاقتصاد القومي . فالإقطاع من شأنه تفتيت المجتمع أو تجزئته إلى وحدات منعزلة أو شبه منعزلة ليس فكرياً أو اجتماعياً فحسب وإنما اقتصادياً أيضاً .

في حين أن النظام الرأسمالي وما يتطلبه من سوق واحدة واقتصاد وطني موحد يحل محل المراكز الاقتصادية المبعثرة التي تمثل النظام الإقطاعي . وتطور طرق المواصلات والتقدم العلمي في كافة الميادين . كل هذا يعتبر عاملاً أساسياً في نشوء القومية . [2]

ومن المهم القول انه ليس معنى هذا أن يعتبر النظام الرأسمالي هو الذي خلق القوميات من عدم أو اصطنعها اصطناعياً . وإنما معناه أنه كان للقوميات إمكانيات ومقومات ضيقة ومبعثرة وغير مترابطة بسبب مجتمع الإقطاع . وعندما جاء النظام الرأسمالي أتاح الفرصة لهذه الإمكانيات وساعد على تطورها لا رغبة في خلق القوميات ولكن سعياً وراء تحقيق مصالحه الخاصة. فهذا هو السبب الذي ربط ظهور " القوميات " كظاهرة تاريخية في العصر الحديث بانتهاء عصر الإقطاع وظهور المجتمعات الرأسمالية بطريق غير مباشر . [3]

وفى الواقع هناك دليل واضــح يؤكد مدى فاعلية العــامل الاقتصادي وأهميتــه في التمهيد لظهور القوميات . وذلك كمـا ظهر في القرن التاســع عشر عندما ظهــر مايعرف بـ " الاتحاد الجمركي – الزولفرين " الذي كان يمثل أهم الدعائم التي مهدت للاتحاد القومي السياسي في ألمانيا خلال ذلك القرن . ومدى معارضة فرنسا و بريطانيا والنمسا لهذا الاتحاد كونه رأت فيه أن تحقيق الوحدة القومية الألمانية سوف يعرض كافة أوروبا لخطر الصراعات والحروب . [4]

و تنطوى الاشارة بانه قد يضعف العامل المادي " الاقتصادي " مالم تساعده العوامل النفسية والثقافية والمعنوية ذات صلة بماضيها أو لغتها أو تراثها الثقافي بصفة عامة . فتنتزع القومية شخصيتها القومية المستقلة دون النظر إلى المصلحة المادية . ومــن أوضح الأمثلة على ذلك انقســام شعوب شبه جزيرة الهند بكامل إرادتهم إلى قوميتين منفصلتين هما جمهورية الهند و جمهورية الباكستان بالرغــم من وضوح أهمية التعايش المادي والمصالح المشتركة بينهما واستكمــال كل منهما الآخر في مظاهر ومكونات الحياة الاقتصادية . ولعل حقيقة ذلك تتجسد في انفصال أهل إيرلندا عن القومية الإنجليزية واستقلال الشعب الفنلندي عن روسيا وانفصال جمهورية المجر عن جمهورية النمسا . فلقد حدث كل هذا بالرغم من وضوح أهمية الاقتصاد المشترك لرفاهية تلك القوميات .[5]

---

1. يوسف خليل يوسف ، مرجع سبق ذكره ، ص 31 .
2. المرجع السابق ، ص 31 .
3. جورج حنا ، **معنى القومية العربية** ، ط1 ، يروت ، منشورات دار العلم للملايين للطباعة والنشر ، 1957 ، ص ص 7-8 .
4. فيشر هالمان ، **تاريخ أوروبا الحديث** ، (ترجمة أحمد نجيب) ، ط1 ، القاهرة ، منشورات دار المعارف للطباعة والنشر ، 2010 ، ص ص 201-202.
1. المرجع السابق ، ص ص 202- 203.

ويمكن القول بأن المصالح المادية المشتركة مالم تسندها المشاركة الوثيقة بالمباديء والقيم المعنوية والنفسية و الثقافية للقومية والمتعلقة بماضيها أو لغتها أو تراثها الاجتماعي والثقافي ومن هنا تبرز أهمية العنصر الثقافي بمقوماته المختلفة في بناء القومية .

(د) . عامل اللغـــــة :

ان اللغة تعتبر من المقومات الرئيسية التي تسهم في تكوين " القومية " بل يؤكد البعض من المفكرين السياسيين أمثال " كارلتون هايز " إلى اعتبارها أكثر هذه المقومات أهمية. فاللغة القومية تمارس داخل القومية الواحدة تأثيراً مزدوجاً . فهي من جانب تعمل على تسهيل عملية الاتصال بين أفراد القومية الواحدة . ومن جانب آخر فهي تعمل على حفظ التراث القومي المتمثل في الأدب و الأخلاقيات والقيم ...... إلخ . وهذا بدوره يخلق في النهاية شعوراً بالتجانس والتجاوب بين أولئك المتحدثين بها . كما أن وجود لغة محددة داخل الجماعة البشرية يؤكد الأخلاقيات التي تفصل بين قومية معينة عن غيرها من القوميات . [1]

غير أنه توجد هناك حقيقة اجتماعية أخرى ينبغي التنويه إليها وهي متمثلة في ان الاختلافات اللغوية لا تتفق دائماً مع الاختلافات القومية . فأحياناً نجد عدة قوميات مختلفة تتكلم لغة واحدة ومثال ذلك نجد أن اللغة الإنجليزية يتكلمها عدد من الشعوب في المملكة البريطانية والولايات المتحدة و وجمهورية استراليا و جمهورية نيوزيلندة وأجزاء من جمهورية كندا و جمهورية جنوب أفريقيا . ومع ذلك لا يمكن الادعاء بأن المتحدثين بها ينتسبون إلى أصل قومية واحدة . وكذلك اللغة الفرنسية فهي لغة كل من جمهورية فرنسا و مملكة بلجيكا و الجمهورية الألمانية التي تستخدمها كلاً من جمهوريات ألمانيا والنمسا و المملكة الأسبانية التي هي لغة أسبانيا فضلاً على أنها لغة معظم دول أمريكا اللاتينية .

وبهذا يمكن القول بان اللغة المشتركة فضلاً على أنها تؤدي إلى زيادة الشعور بالاندماج والتجاوب بين أفراد القومية الواحدة . فإنها تزيل عـــائقاً من طريق التفـــاهم بين هذه القوميات عن بعضها البعض [2] .

ولذلك تبرز اللغة كأداة أقوى ماتكون للمشاركة في المشاعر والتفكير . فاللغة كما يقول بعض الكتاب هي جوهر التفكير و إذا أردنا أن نتبادل التفكير فإن وسيلة النقل التي نستعملها لذلك هي اللغة .

وبعبارة أخرى فإن الألفاظ لها قيم أو معانٍ أو مدلولات . ونحن البشر نتبادل الألفاظ على أساس ماتدل عليـــه من دلالات . فالألفاظ كالعملة نتبادلهـــا على أســـاس مدلولاتها أو قيمتها . [3]

---

2. اسماعيل صبري مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 99 –100 .
1. المرجع السابق ، ص 100 .
2. عبدالعزيز القوصي (وآخرون) ، **اللغة والتفكير** ، ط1 ، القاهرة ، منشورات المطبعة الأميرية للنشر والتوزيع ، 1948 ، ص 6 .

وفي ذلك يقول " ساطع الحصري " أن اللغة هي من أهم الروابط التي تربط الفرد بغيره من الأفراد . لأن اللغة هي أولاً واسطة التفاهم مابين الأفراد . و ثانياً آلة التفكير عند الفرد . وثالثاً واسطة نقل الأفكار والمكتسبات من الآباء إلى الأبناء من الأجداد إلى الأحفاد "
ولهذا نجد أن وحدة اللغة توجد نوعاً من الوحدة والتشابه في الشعور والتفكير والعاطفة وتكون أقوى الروابط التي تربط الأفراد بالجماعات . وهذا هو السبب الذي يجعل قومية متميزة عن القوميات الأخرى .

وفى الحقيقة تبرز أهمية اللغة كعنصر أساسي في التكوين الفكري والنفسي للقومية في حرص الدول الاستعمارية الكبرى الطامعة في إدخال بعض الشعوب والقوميات ضمن نطاق نفوذها على أن تفرض لغتها هي على شعوب هذه القوميات الداخلة في فلكها بغية قتل لغاتها . وبذلك يسهل عليها إدخالها في بوتقة لغتها وتلك حقيقة قد أفرزها التاريخ . ومثال ذلك فقد عمل الإنجليز في جمهورية الهند والهولنديون عملوا مثل ذلك في جمهورية إندونيسيا . والإيطاليون فعلوا مثل هذا في المستعمرة الليبية انذاك . وهكذا فإن كل دولة استعمارية كان أول أهدافها هو الهجوم على القلعة الأولى . ألا وهي قلعة اللغة ولقد كان الهدف من ذلك إضعاف الوحدة الفكرية بين أبناء القومية الواحدة . [1]

ومماسبق ذكره يمكننا القول أن اللغة عامل هام تشتق منه الجماعة قوتها وكيانها وقد أصبحت كذلك بعد انتشار فكرة القومية وانتصارها في العصر الحديث . فمع ظهور اللغات القومية الحديثة في أوروبا وبدء العمل على إحياء التراث الثقافي القومي من خلال هذه اللغات شعرت الشعوب بكيانها . كما ارتبطت حركة تحرير الشعوب بإحياء التراث اللغوي القومي في أغلب الأحيان .

2. عزة النص ، **الوطن العربي** ، ط1 ، دمشق ، منشورات دار اليقظة العربية للتأليف والنشر ، 1959 ، ص 11 .

ثانياً / العوامل المعنوية

(أ). عامل الديـــــن :

ان البعض يحاول التأكيد على أهمية الدين كأحد عناصر القومية بالرغم من وجود الكثير من التحليلات المعاصرة في موضوع القومية تنكر هذه الأهمية في تأصيل الشعور القومي وتدعيمه . والذين يؤكدون هذه الأهمية للدين بالنسبة للقومية يذكرون عدة أمثلة تفيد قدرة الدين في تقسيم العديد من الجماعات البشرية ومنها تقسيم شبه القارة الهندية إلى دولتي الهند والباكستان .[1] وانفصال جمهورية المجر عن جمهورية النمسا على الرغم من الكاثوليكية الجامعة بينها . كما أن وحدة العامل الديني لم تحُل دون انفصال جمهورية النرويج عن جمهورية السويد على الرغم من المذهب البروتستانتي الجامع بينهما . كما أن الديانة الإسلامية بل المذهب السني على وجه الخصوص لم يحُل دون شعور السوريين مثلاً أنهم غير العثمانيين على الرغم من الدين الواحد والمذهب الواحد .[2]

ومن المهم القول إن وحدة المعتقد الديني تعتبر وحدة أساسيـــة في تحقيق سمات الجماعــة وإبراز شخصيتها القومية . لذلك اشترط فريق من الباحثين في القومية وحدة الدين عنصراً أساسياً من عناصر القومية . ومن أبرز أولئك المفكرين العالم البلغاري " إيفانوف " الذي يقــول بأن :

" القومية جماعة من الناس لهم شخصية جسمية ونفسية واحدة وتقاليد واحدة وآمال مشتركة " ثم بعد ذلك عدد العناصر التي تؤلف الشخصية القومية وتحافظ عليها وجعلها تتمثل في " وحدة الجنس و الحدود الجغرافية و اللغة و الدين " .[3]

ويجب التذكير لقد كان الدين قديماً بمثابة القوة التي تبني الجماعة البشرية فمن المعروف مثلاً أن ثقافة قدماء المصريين كانت تسودها فكرة الاعتقاد في إله مشترك بين أفراد الجماعة سواءً أكان على المستوى المحلي أو على المستوى القومي .

إن مثل هذه الفكرة نجدها تؤثر في فنهم وتفكيرهم وأسلوب حياتهم العملية . ولقد كانت هذه الفكرة من القوى الأساسية التي ارتبطت بها النواحي كافة أو عناصر الثقافة الأخرى من أدب وفن وعلوم .[4] وبالمثل كان دين أثينا القديم هو المحور الرئيسي الذي تدور حوله حياة الوطن فهو أساس مثله العليا وقوانينه وعاداته . وكان القسم أمام المحراب بمثابة القسم بالتضحية بالنفس في سبيل الوطن وهو كتقديس العلم في عصرنا الحاضر . وكان المواطن الصالح في مدينـــة " البندقية " يحلف اليمين باسم القديس " مارك " وقد قررت الإمبراطوريات القديمة مالدين من أثر في بناء القومية وتماسكها فعملت على دعم بنائها في كثير من الحالات وذلك من خلال نشر الدين واعتبار دينها الدين الرسمي . وهكذا فعلت الامبراطورية الرومانية وهكذا فعلت الإمارات والممالك " الكاثوليكية " يوم كانت تطارد المسيحيين " البروتستانت " .[5]

ولابد من الاخذ بعين الاعتبار بانه في العصر الحديث ساهمت الكنائس في بث الروح القومية . ولقد لعب الدين دوراً هاماً في المحافظة والدفاع عن كيان بعض القوميات المغلوبة في

---

1. اسماعيل صبري مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص 101 .
2. عبدالرحمن البزار ، مرجع سبق ذكره ، ص 176 .
3. المرجع السابق ، ص 177 .
1. يوسف خليل يوسف ، مرجع سبق ذكره ، ص 38 .
2. المرجع السابق ، ص ص 38 . 39 .

كفاحها وصراعها ضد القوميات المسيطرة . وهذا مافعلته الكاثوليكية في جمهورية إيرلندا في مقاومة سيطرة المملكة البريطانية البروتستنتية . ومع ذلك ينبغي أن نؤكد بأن الدين بمفرده لم يعد العنصر الوحيد الصالح الذي يسهم في البناء القومي لعدة أسباب منها :

1. أن القومية هي تلك العاطفة الروحية التي تعمل على ربط وتوحيد طوائف الأمة وتجانسها وتضامنها ، فلا يوجد اليوم بين القوميات قومية تدين جماعتها بدين واحد . فالقومية الواحدة هي تنظيم لأديان متعددة ومذاهب شتى .
2. قد تختلف والمذاهب داخل القومية الواحدة . ومع ذلك يسود بين أعضائها نوع من التفاهم أو التوافق الاجتماعي .

وينبغي أن نؤكد هنا ونحن بصدد مناقشة أهمية الدين وتقدير وزنه في التكوين القومي أنه في كل من المسيحية والإسلام تبرز معاني الأخوة والسلام بغض النظر عن الاختلافات في الأديان والمذاهب . ففي الدين المسيحي تبرز هذه الأخوة في الوصايا التي نزلت من أجل أخوة الإنسان مع جاره ومن أجل أخوة المؤمنين مع الأغراب والأجانب. وليس في الإنجيل تفرقة بين العبد والحر فكلهم متآخون والناس جميعاً خلقوا من ادم واحد ليسكنوا الأرض . واية الإنجيل تقول " إن الله لا يوناني و لا يهودي . لا بربري و لا أحمر . لاعبد و لا حر " .
إن مثل هذه الآية الإنجيلية شهادة على التسامح والتآخي بين كافة الطوائف . [1]
وهذه النظرة الإنسانية " القومية " المتسامحة هي نبع الديانة الإسلامية أيضاً فالآية الكريمة " يَأَيُهَا الَّناس إنَا خَلقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثىَ وَجَعَلْنَّاكُمْ شُعًوباً وَقبَائِلَ لِتَعَارَفُوا " تؤكد هذا المبدأ القومي الإنساني [2] .

وتنطوى الاشارة بانه قد يحل البعض من الناس المباديء العقائدية محل الإيمان الديني . ومثال ذلك كانت عقيدة النازية في الجمهورية الألمانية والفاشية في الجمهورية الإيطالية . فهي مظاهر قومية نزلت على هذه الشعوب منزلة الإيمان الديني ونتج عنها التعصب وروح الاعتداء وكثيراً ماصاحبتهما الحروب .

(ب) . العامل التاريخي :

ان هناك مايشبه الإجماع بين الباحثين على أن " التاريخ المشترك " بين أبناء أية جماعة من الناس هو من أهم دعائم " القومية " . فالقومية الواحدة هي القومية التي لها تاريخ عام واحد مشترك . ذلك أن التاريخ بوصفه السجل الثابت لماضي القومية وباعتباره ديوان مفاخرها ومدخر ذكرياتها وإثبات لإنجازاتها في كل الميادين وهو الذي يحدد إلى درجة كبيرة آمالها وأمانيها .وهذا التاريخ العام هو الذي يميز الجماعات البشرية في كثير من الحالات بعضها عن بعض . ويقسمها إلى قوميات مختلفة ومتباينة . فكل الذين يشتركون في ماضي واحد يعتزون به ويفخرون بمآثره وينتسبون إليه هم أبناء قومية واحدة .

ويجب التذكير إن بطولات الأجداد حتى الوهمية منها تقترب بين نفوس المواطنين وتؤلف بين روح الجماهير وتجعلها متناسقة منسجمة وتخلق بينها نوعاً من القرابة المعنوية أعظم في آثارها الفعلية من أي انتساب حقيقي إلى عنصر من العناصر أو دم من الدماء . [3]

---

1. المرجع السابق ، ص 41 .
2. المرجع السابق ، ص 42 .
3. عبدالرحمن البزاز ، مرجع سبق ذكره ، ص 230 .

وفى هذا السياق هنـــاك فريق من المفكرين يحسب التـاريخ . ورغبـة العيش المشترك همـــا وحدهما دعامتـا القوميـة وركناهـا الثابتـان . ولقد مـر بنـــا مـن قبل مـا كـان يقولـه المفكـر الفرنسي " آرنست رينان " : " مهما يكن من أمر فإن مما لاشك فيـه أن التـاريخ عنصـر مهـم مـن عناصر القومية وأنه بمثابة الشعور . وأن القومية التي تنسى تاريخها تكون بمثابة الشخص النائم أو المخدر أو فاقد الشعور لأي سبب من الأسباب الأخرى وتستطيع كل قومية من القوميـات أن تستعيد وعيها وتوقظ مشاعرها القومية بالعودة إلى تذكر تاريخها واستلهام مفاخر قومها . [1]

(ج) . العامل الثقـــــــــافي :

مما لاشك فيه أن لكل قومية من القوميات وحدتها الثقافيـة . إذ أن القوميـات تختلف فـي ثقافاتها عن بعضها البعض . وقبل الخوض في هذه المسألة ينبغي أن نميز بين مصطلحين كثيراً مـاختلط أحـدهما بـالآخر وهمـا " ثقافـة Culture " و " حضـارة Civilisation " وحـين تنحصر الأولى في المسائل الذهنية والمعنويـة . فـإن الثانيـة تتمثل علـى أحسن وجـه فـي العلوم والصنائع ووسائل المعيشة المتعددة .

ويعرف " ستالين " القومية بقوله :
" تتميـز بعضـها عـن بعـض لـيس بشـروط حياتهـا فحسـب بـل أيضـاً بعقلياتهـا التـي تتجلـى فـي خصـائص الثقافة القومية " .

ويمكـن القـول انـه مـن البـديهي أن مـا يسـمى بـالتكوين النفسـي أو مـايعرف بــ " السـجية النفسية " يظهر للملاحظ شيئاً غير قابل للمس والتمييز في حد ذاتـه . ولكنـه يعبـر عـن نفسـه بخاصـة الثقافة المشتركة فـي القوميـة و بـذلك يصـبح ملموسـاً ولايخفـى عـن الأنظـار . وينبغـي الإشارة إلى أن السجية القومية ليست من الأمور التي تتأسس دفعة واحدة بصورة نهائية بل تتغير بتغير ظروف الحياة .

ومن المهم القول بانه يقصد بالثقافة في عالم الأنتروبولوجيا وعـالم الاجتمـاع بصـفة عمـة وفي نظر هذا وذاك يعني النمط الثقافي لجماعة من الجماعـات " محصـلة الميـراث الاجتمـاعي " لهـذه الجماعـة مـن لغـة ومعتقـدات و عـادات و تقاليـد و أسـاليب الحيـاة وضـروب النشـاط التـي تمارسها الجماعة البشرية والتي تميزها عن بقية الجماعات البشرية الأخرى . [2]

ومماسبق يتضح ان الثقافة تعنى الأداة التي تمكن الناس من التشـابه تشـابهاً يعينـهم علـى العيش معاً في جماعة واحدة بحيث يفهم بعضهم بعضاً فلا أمل لحسن التفاهم بين أفـراد الجماعـة الواحـدة إلا عـن طريـق ثقافـة مشـتركة . كمـا ان الثقافـة تنـتظم القـوى السـيكولوجية التـي تحـرك الجماعة وتحرك أفرادها كالمعتقدات والاتجاهات النفسية والمثل العليا والقيم التي تعتنقها الجماعة وكذلك المقاييس الخلقية التي تحكم بها على الأساليب والأنظمة. [3]

---

1. المرجع السابق ، ص 23 1 .
2. Kluckhohn and W.H.Kellg , **The Science of Man In The World Crisis** , us . vol no 1 . prees 2010 . p98.
1. اسماعيل القباني ـ **أثر الأنماط الثقافية في التغيير الاجتماعي** ، ط1 ، منشورات دار المعارف للطباعة والنشر ، 1975 ، ص ص 57.56

وفى الحقيقة بالرغم من صعوبة تحديد تلك السمات والمثل يبقى من الصواب القول بأن لكل قومية من قوميات العالم شيئاً خاصاً بها يطبع حياتها ويعطيها طابعاً خاصاً بها هو الذي نسميه " وحدتها الثقافي " .

(د) . عامل التحدي والخطر المشترك :

ان الكاتب السياسي " زانجول " Zangole يؤكد بخصوص إشكالية الخطر المشترك الذي تتعرض له القوميات بالتالي :

" إن القومية هي الحس الجماعي الكامل ..... ولكي يبلغ هذا الحس الجماعي القومي مرتبته العليا ويستوفي شكله الكامل . يجب أن تنتظر الجماعة خطراً مشتركاً . فالقومية لا تسير سيرها العادي ولا تبلغ وعيها العميق لذاتها ولا تتوهج في الأعراق . إلا إذا تعرضت لخطر مفاجيء " . [1]

ومن المهم القول إن أعظم العوامل أثراً في الجنس القومي وأخطر نواحيه وأكثرها قيمة ووزناً هي وعي الناس وإحساسهم بأنهم من هذا الجنس أو ذاك . سواءً أكان إحساسهم خاطئاً أم مصيباً . فإذا ألم الخطر المداهم ارتاح الشعب ونزع إلى إحساس يوحد عناصره ويفجر طاقته .وهذا مانجده متبلوراً في تاريخ الأقوام القديمة كالإغريق والفرس والرومان . وتاريخ القوميات الحديثة المعاصرة كالألمان و الطليان و البولنديين . [2]

نشـــأة الدولـــة القوميـــة

في الواقع من خلال دراسة حركة تاريخ كثير من المجتمعات البشرية واستقراء حركة تطورها وتغير ظروفها في أحقاب تاريخية متباعدة وبيئات مختلفة . يتضح لنا أن القومية كرابطة اجتماعية تأتي في مقدمة الظواهر التي شغلت قوى الإنسان العقلية وتحكمت في توجيه إرادته وسيطرت على عواطفه منذ أن عرف الحياة في إطار الوحدات الاجتماعية المختلفة . ولعـل الصراع المتكرر والمستمر بين الجماعات الإنسانية منذ أقدم العصـور هو أوضح دليل على مثل هذه الحقيقة . هذا الصراع الذي اتخذ شكل ثورات تحررية وحركات استقلالية تقوم بها الجماعات القومية بمجرد أن تدرك عوامل وحدتها الاجتماعية التي تقوم بها داخل جوهرها على علاقة وحدة الانتماء ووحدة المصير التي تربط بين جميع أفراد القومية . [3]

ويبدو واضحا ان ذلك أدى إلي ظهور كثير من الدول القومية لاسيما في القارة الأوروبية وتطور إمكانياتها ونمو قدراتها تجاوباً مع الحاجات المتطورة لشعوبها وكنتيجة لعوامل الضغط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي التي تمارسها القوميات على حكوماتها . كما ساهم نمو القومية وانتشارها إلى انبثاق العديد من الدول الجديدة إلى المجتمع الدولي ومن فئات الدول التي خلقتها هذه الحركات القومية النامية :

1. الدول التي كانت أجزاء من الممتلكات الاستعمارية فيما وراء البحار والتي ترتبط مع الدول الإمبريالية برباط من الثقافة المتجانسة مثلما كان الحال مع الولايات المتحدة

---

2. عبدالرحمن البزاز ، مرجع سبق ذكره ، ص 248 .
3. المرجع السابق ، ص 249 .
1. سليمان صالح الغويل ، **القومية** ، ط1 ، طرابلس ، (د . ن) ، 1987 ، ص 51

والكومنولث البريطاني في علاقتهم بالمملكة المتحدة البريطانية . أو دول أمريكا اللاتينية في علاقتها بالمملكة الأسبانية و البرتغال. فهذه الدول استقلت تأكيداً لذاتها القومية دون اعتبار لمثل هذه الروابط الثقافية المشتركة .

2. الدول التي كانت مجزأة في عدد من الكيانات الإقليمية المحدودة رغم انتمائها إلى قومية واحدة . ومن أمثلتها جمهوريات ألمانيا وإيطاليا في القرن التاسع عشر .
3. الدول التي ظهرت نتيجة انهيار بعض الإمبراطوريات التي ضمت شعوباً تنتمي إلى قوميات مختلفة . على غرار انهيار الإمبراطورية النمسوية المجرية و اقتسامها إلى عدد من الدول المستقلة . ومنها جمهوريات بولندا وتشيكوسلوفاكيا ودول البلطيق الثلاث التي ضمها الاتحاد السوفيتي إليه في عام 1940 م . وهي جمهوريات كلا من ليتوانيا و لاتفيا و استونيا .[1]

وفي كل حالة من الحالات السابقة فقد تركز مطلب هذه الدول في الاستقلال على أساس أن كلً منها كانت تتمتع بكيان قومي ذاتي يعطيها الحق في تقرير مصيرها وفق ماتراه مناسباً ومتمشياً مع ظروفها وأوضاعها الخاصة . وقد أدت هذه الحقيقة في ذاتها إلى تفجير عدد كبير جداً من الصراعات الدولية . ويرجع ذلك إلى سعي الدول إلى توسيع حدودها وضم الشعوب التي تشاركها قوميتها . فالحدود السياسية للدول الوطنية لا تتفق في كل الأحوال مع التقسيمات الأثنولوجية للشعوب . إن كل هذه المشاكل حول الحدود تؤدي إلى إذكاء الروح القومية وتزيد من حدة الصراعات القائمة في المجتمع الدولي . وبالإضافة إلى المصدر السابق و المتعلق بالخلافات بين الدول القومية حول مشاكل الحدود فهناك مصدر آخر من مصادر هذا التوتر يتمثل في مشكلة الأقليات القومية .[2]

نشـــــأة القوميـــــــة

ان الدولة القومية قد عملت في جميع أوجه النشاط الإنساني تقريباً على استئصال الخلافات والانقسامات داخل البلاد أو تخفيف وطأة هذه الخلافات والانقسامات التي من شأنها أن تقف دون تحقيق الوحدة الوطنية . وعملت وفق آمال المواطنين وطموحاتهم وذلك بحفظ النظام وحماية الملكية . وإنشاء الكنائس ونظام المدارس . وتشجيع استعمال اللغات القومية وتأمين الامتيازات القومية كالحريات المدنية ن وخلق الفرص للاقتصاد القومي عن طريق فرض الرسوم الجمركية والقيام بالإصلاحات العامة كإنشاء الطرق حيث أخذت الدولة القومية تضطلع بمسئوليات الملم والقسيس والنبلاء .[3] وبعد بضع سنوات أي في عام 1787 م . أعلن مؤلفو كتاب " الاتحادي " الذين كانوا يبثون الدعوة بطريقة الحجة والإقناع إلى إعلان دستور قومي قوي . ولعل الفقرة التالية من هذا المؤلف تثبت هذه الحقيقة في التالي :
" بأن الحكومة القومية الأمريكية يجب أن تخاطب آمال الأفراد ومخاوفهم مباشرة . ويجب أن تحظى بتأييد العواطف التي لها الأثر الأقوى على القلب الإنساني " .

وبعد ذلك جاء " شلايرماخر " القس الألماني الورع والداعية للملكية المطلقة ليعلن بأن الغرض الذي يكمن وراء الدولة القومية هو المحافظة على الشعور بوحدة كل الشعب وحدة حقيقية وطبيعية والتعبير عن هذه الفكرة في جميع مظاهر الحياة .[4] وفي فرنسا مثلاً اختفت

---

1. المرجع السابق ، ص ص 105- 106 .
2. اسماعيل صبري مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص 103 .

3. Alfred Cobban , **The Debate on the French Revolution**, London , vol no1 . prees 1950 , PP 56-57 .

1. بويد سيفر ، مرجع سبق ذكره ، ص 308 .

المؤسسات والتنظيمات الحكومية القديمة أمام نظام الإدارة القومية الموحدة . وفي هذا زاد تأييد القوميات عن طريق الجمعيات الوطنية الثورية .

وبالتالى فقد أصبحت الدولة القومية هي الوسيلة والغاية الرئيسية في نفس الوقت حيث ألغيت الطبقات الإقطاعية أو قلصت امتيازاتها الخاصة باسم القومية وباسم الأمة . كذلك بسطت الحكومات سلطانها على الكنائس والممتلكات العائدة لها .وقد حدث ذلك أيضاً في الأقطار الكاثوليكية التي سارت في طريق التطور الذي كان قد بدأ في الأقطار البروتستانتية خلال حركة الإصلاح الديني . فقد اعتقدت هذه الحكومات بأنه من الضروري أن لا تكون هناك دولة داخل دولة وأن لا يكون هناك كيان يثير المتاعب وذلك كما جاء في سجل مقاطعة " نيمور " الثالثة في عام 1789 م . [1] كما أصبحت الكنيسة في جمهورية فرنسا كنيسة قومية مثلها في ذلك مثل الكنيسة الإنجليزية التي سبقتها إلى هذا بقرنين من الزمان . فقد قامت الجماعات الحاكمة أثناء الثورة آنذاك بمصادرة ممتلكات الكنيسة باعتبارها تمثل جزءاً من الثورة القومية . ولهذا وجب استخدامها لخير الأمة " القومية " . وفي هذا أكدت الجمعية الوطنية في دستور مدني سنته لرجال الدين بأن يكون هؤلاء خداماً لمصالح القومية وأجبرتهم على القسم " بالولاء للقومية " بل أنهــا تقريباً قطعت علاقتهم برجــال الدين الكاثوليك وبرئيسهم " الأعلى " الذي هو البابا في روما . وفي عهد " روبسبير " حاولت الجمعية الوطنية في عام 1794 م . تقرير عبــادة الدولة القومية حيث تغــرس احتفالات الفكر أو ما يعرف بالشعور الوطني لدى مواطني جمهورية الفضيلة . [2]

ويجب التذكير بان الولاء للمعتقدات الدينية كان شديد التماسك . فالولاء الديني يدوم أكثر مما يدوم لأية عقيدة أخرى . غير أن الولاء للعقائد القومية أخذ يقوى ويشتد في هذه الفترة أكثر مما يدوم لأية عقيدة أخرى فقــد أصبــح الشعور الوطني قوياً قوة العقيدة الدينيـــة بالنسبة " للبروتستانت " الألمان المتحمسين. فالاعتقاد بأن الأديان ماهي إلا أديان قومية تتكيف وفق أمزجة الشعوب أخذ في الانتشار في داخل القارة الأوروبية . [3]

وتنطوى الاشارة بانه قد نجحت الحكومات في إدخال أبناء الشعب في صفوف القوات المسلحة فأصبح مرتزقة الملك وجيوش السادة الإقطاعيين جنوداً للقومية حتى أن بعضاً من هذه الجيوش سميت باسم " الحرس الوطني " كما حدث في جمهورية فرنسا و الولايات المتحدة الامريكية. وبالتالي أصبح الجنود مواطنين والمواطنين جنوداً على حد تعبير " بارير " أبرز زعماء اليعاقبة . فقد دعت لائحة التجنيد العام الشهيرة الصادرة سنة 1793 م . جميع السكان لكي يهبوا لنجدة وطنهم من خلال أنه يتوجب على كل امريء أن يضطلع بواجبه في المجهود القومي والعسكري الذي يصلح له . فعلى الشباب أن يقاتلوا وعلى المتزوجين صنع السلاح وإعداد المؤن ، وعلى النساء صنع الألبسة والعمل في المستشفيات لإنقاذ الجرحى . وعلى الأطفال تقديم ما يستطيعون من مساعدة . وعلى الشيوخ أن يتوجهوا للساحات العامة لكي يلهبوا شجاعة المحاربين الشجعان . وليدعوا إلى مقت الملوك ووحدة الجمهورية . [4]

وبناء على ذلك أصبــح المواطنون يرون في الحروب كافة حروبهم . لأنهم هم الذين يؤلفون الجيوش بصفتهم مواطنين وهذه الجيوش تدافع عن مصالحهم وتعمل على زيادتها

---

2. Beatrice Ayslop **, French Nationalism in YAER 1789**, us . vol no 1 . prees , 1934 P 101 .
3 . ibid, PP 115-116 .
1. Koppel S . Pinson**, Pietism as a Factor in the Rise of German Nationalism**, us . vol no 1 . prees 1934, P 201 .
2. Leo Gershoy Barer , **Champion of Nationalism in the French Revolution Political Science**, Quanterly.Vol . XLII, 1927 , PP 419.430 .

وتوسيعها وهكذا صار بإمكان الدولة القومية أن تدعو هؤلاء المواطنين إلى السلاح وقد دعتهم بالفعل وفي نفس الوقت لم تكن الدولة القومية قادرة على أن تتجاهل مابدأت به فرنسا في هذا المجال .

وتنطوى الاشارة الى انه منذ عام 1790 م . وما بعده صارت الجيوش جيوش المواطنين الذين يتميزون بشعور وطني " قومي " . وكلما عظم الشعور الوطني لدى أفراد هذه الجيوش أصبحت هذه الجيوش أكثر فاعلية وأقوى أثراً . [1]

وفي هذا ينبغي الإشارة إلى السؤال المهم الذي ظهر في هذه الفترة التاريخية و المتمثل في التالى . كيف يمكن خلق المواطنين أصحاب الحس الوطني في صفوف الجيش . أو كيف يمكن خلق مواطنين يخدمون " القومية " بأية طريقة من الطرق . فالأفراد لا يولدون ومعهم حبهم الغريزي للوطن ولا شخصيتهم القومية ولا لغتهم القومية . لذلك يجب خلق المواطنين ذوي الحس الوطني على عكس العباقرة الذين يولدون وهم عباقرة .

ويجب التذكير ان القرن الثامن عشر قد شهد ثقافات متشابهة ومهمة في لغة الجماعات مثلاً ساعد التعلم القومي بخلقها ولكن التشابه الثقافي لم يكن كافياً . إذ كان ينبغي أن يصبح الأفراد أفراداً موالين للوطن . وكان التعليم ضرورياً لهذا الغرض . كما أنه ساعد على تحقيقه وصار بالإمكان غرس المثل القومية وصب الشخصية القومية في قالبها الخاص . وبالتالي خلق المخلصين للعقائد القومية عن طريق المدارس العامة والاحتفالات والعطل القومية ونشر كتب التاريخ الوطني وجمع التراث الشعبي القومي . [2]

ومن المهم القول انه عند اقتراب هذا القرن من نهايته أصبح السبب الظاهر لتعلم اللغة القومية هو نشر الروح الوطنية . فقد كان ينبغي استعمال اللغة القومية في جميع أرجاء الوطن حتى يستطيع أبناء القومية الواحدة معرفة وتفهم بعضهم البعض . ولأن الثروة الروحية للقومية تكمن في لغتها ولا يمكن أن يستوعبها إلا أولئك الذين يفهمون اللغة القومية . ولأنه لا يمكن التعبير عن روح قومية من القوميات وعن شخصيتها إلا بلسانها القومي فقط . [3]

ويجب التذكير انه بقيام الثورة الفرنسية أصبحت اللغات القومية موضع اهتمام الحكومات ومرة أخرى حازت فرنسا فضل السبق في هذا المضمار . ففي سنوات الثورة حاول " ميرابو " وكذلك " كركوار " وغيرهم نشر اللغة الفرنسية بشتى الوسائل بين سكان فرنسا لإيقاظ الحماس الوطني بينهم ، وقضى المؤتمر الوطني بضرورة تلاوة القوانين على الشعب باللغة الفرنسية . كما قضى بتعيين مدرسين للغة الفرنسية في جميع المناطق التي يتكلم أهلها عادة اللغة الفرنسية

تنطوى الاشارة انه لم يكن الباعث الأساسي على استعمال اللغة الفرنسية في هذا العهد ناشئاً عن الجهود التي بذلها الأفراد المتميزون بحس وطني . أو عن جهود الحكومات القومية . بل كانت نتيجة تبدل طبيعة الحكومة وتوسع وتشعب أوجه نشاطها وفي هذه الفترة أصبح من المفيد تفهم القوانين الإصلاحية الجديدة التي كانت تجري على الصعيد القومي والتي تسعى إلى

---

3. Eugene Andersonm, **Nationalism and the Cultural Crisis in Prussia 1806-1815** , us . vol no . prees, 1939 , PP 115-118 .

1. بويد شيفر ، مرجع سبق ذكره ، ص 312 .
2. أحمد خليل متولي ، **نشوء القوميات في أوروبا** ، ط1 ، القاهرة ، منشورات دار القلم للنشر والتوزيع ، ، ص 40 .

حفظ الذات وعند انخراط الأفراد في الخدمات القومية (المدنية ، العسكرية) وجدوا أن الواجب عليهم فهم واستعمال لغة القانون ولغة القيادة العسكرية [1] .

وفى السياق ذاته فقد لخص مدير مديرية " السين السفلى " في عام 1812 م . الأسباب التي ساهمت في زيادة انتشار استعمال اللغة الفرنسية على النحو التالي :

1. من أجل التعود على قراءة القوانين ومختلف المراسيم التي كانت تلصق على جدران كل " كومونة " وكذلك البيانات التي تنشر يومياً لإثارة المواطنين وإشباع حب الاستطلاع في نفوسهم والضرورة التي نشأت عن ذلك .
2. قيام الوظائف البلدية التي تضطر الكثير من المزارعين على الكتابة بأسلوب واضح في مراسلاتهم مع السلطات العليا وخاصة السلطات العليا للجمعيات الشعبية .
3. التجنيد الإجباري والخدمة العسكرية التي تضع الشباب المجند في مناطق مختلفة في وضع يجعله يحسن لغته عن طريق محاولة التكلم بصورة أحسن أو بصورة تختلف عن لهجته السابقة [2] .

وتجدر الاشارة بان الطرق والجسور الحديثة التي شيدت لأغراض عسكرية ساهمت فى انتقال اللغات القومية بطريقة غير مباشرة . فهذه الطرق التي سهلت التنقل بين مختلف المقاطعات جعلت اللغة المشتركة فرضاً لازماً وساعدت على انتشار هذه اللغة الموحدة كما ساهمت في زيادة حدة الشعور بالوحدة القومية . وقد مر التعليم بأجمعه بنفس الأوضاع التي مرت بها اللغات . فقد أخذت الغاية التي يهدف إليها والتي تتمثل في خلق مواطنين صالحين ذوي حس وطني يتعاظم شيئاً فشيئاً . وبهذا ارتبطت أهداف الفلسفة الجمهورية بأهداف الوطنية القومية ارتباطاً وثيقاً . [3]

ومن المهم القول ان المفكر " مونتسكيو " قد تنبا في معرض تحليله للحكومة في ظل النظام الجمهوري بكل وضوح بالمعضلة التي سوف يواجهها رجال السياسة في المستقبل . فإذا كان قد تم القضاء على الاستبداد وعلى الملكية .
فإنه لم يعد باستطاعة الساسة الاعتماد على مباديء الخوف والشرف لربط الأفراد بعجلة الدولة بل عليهم استعمال التعليم لغرس حب الوطن والقوانين في قلوب المواطنين فبذلك يمكن المحافظة على الحكومة .

وفى ذات الاطار اعتقد " مونتسكيو " أن كل شيء يعتمد على خلق هذا الحب في النظام الجمهوري. وأن واجب التعليم الأساسي هو غرس بذور الحب . بل وأخذ البعض يعتقد أن التعليم أمر جوهري بالنسبة لغرس الروح الوطنية حتى في النظام الملكي على أساس أن التعليم في عهد الطفولة يعتبر حجر الأســاس للآداب العامة . ولقد حث " طورغو " في عام 1775 م " لويس السادس عشر " على ضرورة تأسـيس مجلس التعليم القومي من أجــل توحيد الأفكار الوطنية .[4] وقد اعتقد " جان جاك روسو " في كتابه " نظرات في الحكومة البولندية " إلى ضرورة تبني التعليم الذي من شأنه أن يرسخ فكرة القومية لدى الأفراد منذ نعومة أظفارهم حتى مماتهم وبذلك يستيقظ فيهم حبهم العميق لوطنهم .

---

1. المرجع السابق ، ص ص 43.42 .
2. المرجع السابق ، ص 45 .
3. المرجع السابق ، ص ص 46-47 .
1 بويد شيفر ، مرجع سبق ذكره ، ص 318 .

وفي الواقع إن من الأمور المشكوك فيها أن يكون كثير من زعماء الثورة الفرنسية قد قرأ كتابات " روسو " فقد قرأه بعض منهم مثل " باريو " وكان لدى الكثير منهم آراء مشابهة لآراء روسو حول التعليم القومي حاولوا وضعها موضع التنفيذ ، فلقد نص دستور عام 1791 م .على إنشاء نظام للتعليم المجاني وعلى الاحتفال بالمناسبات الوطنية وجعل المواطنين يتمسكون بالدستور والوطن والقانون . [1]

ويجب التذكير بان " باريو " الذي اشتهر كثيراً بحماسته الوطنية قد عبر عن مفهوم شعبي عندما أعلن بأن الغرض من التعليم المدرسي هو خلق حب الوطن الذي يدعو كل فرد لكي يكون مستعداً لخدمته . فلقد انتشر التعليم السياسي والوطني الذي بدأته الثورة الفرنسية في القارة الاوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية انتشاراً كبيراً . وقد تمت معظم الخطوات العظمى التي خطاها التعليم في القرن التاسع عشر حيث قامت جميع الأمم صغيرها وكبيرها بالعمل على جعل التعليم عاماً ومجانياً وإلزامياً وذلك من أجل خلق مواطنين وطنيين . وهو تعبير قصد به في الواقع خلق مواطنين أكثر تعلقاً بقوميتهم ولهم استعداد كبير للتضحية بأنفسهم من أجلها .
وقامت مختلف القوميات بتعيين المدرسين والأساتذة في كل مكان لتدريس الواجبات المدنية والإخلاص للمصلحة القومية كما حدث في برلين عام 1810 م . وبذلت محاولات في كل مكان لخلق شخصية وطنية عن طريق تدريس اللغة القومية والأحرف الهجائية القومية والحساب القومي . [2]

ومن المهم القول بانه قد انتشرت في روسيا آنذاك كتب التاريخ الوطني التي كانت قد شاعت في جمهورية فرنسا المملكة البريطانية منذ أمد طويل . كما ظهرت في جمهورية بلغاريا التي لم تكن قد ولدت بعد كتب " بايزي " . وأخذ الفرنسيون خلال الثورة يرتدون الملابس القومية الخاصة بهم وهي البنطلون الطويل والوردة ذات الألوان الثلاثة . وفي جمهورية النمسا عام 1813 م . دعت امرأة تدعى " كارولين بيشلر " النساء الألمانيات إلى ارتداء " الزي الألماني " وذلك من أجل التخلص من النفوذ الأجنبي [3] .

ويمكن القول أن أعظم الكتب أثراً في القرن الثامن عشر هو كتاب " ثروة الأمم The Wealth of Nation " الذي ألفه " آدم سميث " الداعية الأكبر لسياسة حرية التجارة ونشر عام 1776 م . وقد احتلت مصلحة القومية الاقتصادية لاسيما الإنكليزية أعظم نصيب من دعوة " آدم سميث " . كما أن الحكومات القومية أخذت تضطلع تدريجياً وعلى الرغم منها بالوظائف القديمة التي كان يضطلع بها كل من الملك ورجال الدين والنبلاء والمنظمات المهنية الحرفية .
كما أصبحت الحكومة القومية هي ألب والحامي الحارس بالنسبة إلى عدد متزايد من الأوروبيين . ففي هذه الآونة أصبح الأفراد ينشدون حماية القومية تجاه الأخطار الداخلية والخارجية على حد سواء . وبالرغم من وجود تيار آخر ينشد حماية السلطة القديمة التي تتمثل في الإقطاعي ورجال الدين . لكن القسم الأعظم من الأفراد التمسوا حماية حكوماتهم القومية وفكرة الأمة . وكلما ازداد طلبهم لهذه الحماية أصبحوا مواطنين يرتبطون برباط قومي قوي. [4]
وأخذ الأفراد في هذه المرحلة يمجدون قوميتهم ويضعون مصلحتها فوق كل مصلحة ولو كان في ذلك إلحاق الضرر بالأمم الأخرى ، وهذا ماعبر عنه " روبرت " الموالي لدانتون في مؤتمر

---

2. Frank Maloy Anderson **, Constitutions and Other Documents French History** us . vol no 3 . prees . 1904 PP 62-63 .
1. Edward Reisner**, Nationalism and Education**. Us . vol no 1 prees , 1789 , PP 72-73 .
2. Ibid , PP 75-76 .
3. أحمد خليل متولي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 98 - 100 .

عام 1793 م . وسط عاصفة من التصفيق قائلاً : " أود أن تنسى الجمعية التشريعية الفرنسية العالم الخارجي لحظات وتشغل نفسها بشؤون بلدها " .[1]

ولقد فهم أحد المفكرين الألمان " وايزهوبت " معنى ماكان يحدث في عام 1798 م بوضوح عندما صاغ كلمة " القومية " في اللغة الفرنسية وأعلن أنه عندما يتحد الأفراد في قومية من القوميات فإنهم لا يعودوا يميزون أنفسهم بأسماء خاصة إذا احتلت القومية أو الحب القومي محل الحب العام . وكان " وايزهوبت " يصف آراء كانت واسعة الانتشار في أوروبا خلال الفترة الواقعة بين 1792 إلى 1915 م . قد تطورت فيها الآراء في فرنسا منذ عام 1792 م . حيث كانت الوطنية تعني الثورة ضد الأعداء الداخليين والخارجيين . حيث تحول الولاء للوطن عند الهزيمة والغزو إلى مجد وطني عند النصر والتوسع [2] .

انتشـــــار القوميـــــــة

ان الحروب والثورات التي ووقعت في القارة الأوروبية قد ساهمت على إيقاظ وإنعاش الشعور القومي في هذه الفترة الممتدة مابين " 1792-1815 م" حيث اتخذت الشعوب مواقف مشتركة أملاً في تحقيق حريتها أو خوفاً من الظلم والتعسف . وأدت هذه المواقف بدورها إلى اتخاذ حركة واسعة الانتشار يمكن تسميتها بالحركة القومية الحديثة . فالخطر الذي كان يتهدد جمهورية فرنسا وثورتها عام 1792-1793 م . المتمثل في المهاجرين والأمراء الأجانب أوحى بالوحدة والتحدي عندما رأت الجماهير في تسلح المهاجرين محاولة لإعادة النظام البغيض . ولقد كانت الثورة تهدف إلى ضمان أن يمتلك الفرنسيون الأراضي الفرنسية . لذا أصبحت الجماهير تقرن عادة حب جمهورية فرنسا بحب الثورة [3] .

ويبدو واضحا إن حقيقة كون القسم الأعظم من أوروبا ومن العالم لم يكن مستعداً أو راغباً في قبول الحرية على الطريقة الفرنسية . ومثل هذا الحدث لم يغير من الأمر شيئاً . فلقد تعاظمت الأطماع القومية وأطماع نابليون الشخصية بسرعة تفوق الفتوحات العسكرية .
ولقد قابلت الشعوب التي غزاها نابليون الانتصارات الفرنسية بموقف سلبي في باديء الأمر . إلا أن هذه السلبية تحولت إلى استنكار ثم أصبحت بعد ذلك حقداً وطنياً . لأن الحرب والسيطرة التي تفرضها قومية على قومية أخرى يعني ظهور الوعي القومي والولاء للوطن [4] .

ومن المهم القول ان مختلف الجماعات قد صارت تؤمن بأن التقاليد القومية مرتبطة بالحرب ضد الغزاة فإن المفاهيم القومية زادت عمقاً ورسوخاً في أذهان العامة ، وهذا ماكان يخشاه " كارنو Carnot " منظم النصر الفرنسي عام 1793 م . في أن تتحول الحرب إلى حرب قومية وأن اسم فرنسا لم يعد اسماً مرعباً مخيفاً فقط إنما أصبح اسماً مكروهاً . كذلك وجدت كثير من الشعوب الأوروبية نفسها مضطرة إلى الوحدة نتيجة لهذا الخوف والكره .[5]

ووفق هذا الواقع فقد أشعل الخوف من جمهورية فرنسا الذي ساد المملكة البريطانية في عامي 1792-1793 م . نيران الحرب ضد فرنسا وأدت الحرب بالاشتراك مع التخوف إلى اتخاذ قرارات من شأنها المحافظة على الحرية والملكية من الجمهوريين ودعاة المساواة . كما عملت على تقوية مباديء المحافظين في كافة أوجه الحياة البريطانية .

---

4. المرجع السابق ، ص 101 .
1. . Hans Kohn , **German Nationalism** , London.Vol. XII , 1951 , PP 256-284 .
2. بويد شيفر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 343..344 .
3. المرجع السابق ، ص 345 .
1. Alfred Cobban **, The Debate on the French Revolution** , London , Vol 2 ,1950 , PP 106-108.

وتنطوى الاشارة بان العداء للثورة الفرنسية قد ولد من تلك البيانات الكلاسيكية حول الوطنية البريطانية في كتابات العديد من المفكرين البريطانيين أمثال " أدموند بيرك " في كتابي " نظرات في الثورة الفرنسية " و " رسائل حول السلم القائم على أشلاء الملوك " (1) .

وكما هو معلوم فان تجربة الدويلات الألمانية المجزأة قد اختلفت بطبيعة الحال عن التجربة البريطانية . مع أن رد فعلها ضد الخطر الفرنسي كان مشابهاً لرد الفعل البريطاني في الشعور القومي . فلقد ساهم غزو جمهورية فرنسا و جمهورية النمسا وسيطرتها على بعض الدويلات الألمانية وبضمها جمهورية بروسيا والنمسا أيقظت الشعور القومي الذي استطاع في النهاية تحقيق استقلال القومية الألمانية عام 1871 م . بالإضافة إلى إعدام نابليون بائع الكتب المسمى " بالم Palm " وهو أحد مواطني نورمسبرغ . كما أيقظت هزيمة بروسيا في موقعة " يينا Yena " عام 1806 م والخيبة التي عاشتها النمسا الفخورة المتكبرة في عام 1797 م حتى عام 1807 م . كل ذلك ساهم في تغذية الآمال لدى الكثير من الألمان في الوحدة القومية (2) .
ولم تتكون الوحدة الألمانية آنذاك تكوناً تاماً وإنما حصل ائتلاف قصير ومؤقت ضد نابليون في عام 1812 م . على أن الروح القومية المتنامية التهبت من الراين إلى الفستولا خلال المائة والخمسة وعشرين سنة التالية .

وبناء على ذلك لأسباب مماثلة ألهبت نفس الشعلة نفوس الإيطاليين بفعل رجال أمثال " فيتوريو ألفييري " الذي كره الفرنسيين كرهاً شديداً وحرض أبناء وطنه على تحرير إيطاليا من البرابرة . (3) وسارت الحركات القومية البولندية والهنغارية واليونانية والهولندية والبلجيكية في نفس الطريق تجاه مضطهدي هذه القوميات . لفقد كانت الثورات القومية في هذه الحالات موجهة ضد الروس والأتراك والنمساويين والفرنسيين . فقد قامت هذه الثورات مثلاً ضد محاولات كمحاولة النمساويين في عهد " جوزيف الثاني " من فرض الحكم والعادات واللغة الأجنبية .

وبالتالى فقد حذت هذه الشعوب الناهضة حذو الفرنسيين والأمريكيين الأوائل في محاولاتها طرد الظالمين عن أراضيها . حيث تأثروا بالحركات القومية الفرنسية تأثراً مباشراً في بعض الأحيان فقد ذكر البولنديون في دستورهم عام 1791 م . أن هدفهم هو تحقيق الصالح العام والدفاع عن أرض الآباء والأجداد واعتبروا الوجود السياسي لقوميتهم واستقلالها الخارجي وحريتها الداخلية أعز من السعادة الشخصية التي يمكن الوصول إليها . (4)

ويجب التذكير ان القومية في الفترة الواقعة ما بين 1795 – 1815 م . قد فتحت الطريق أمام المواطنين المتحمسين لكي يوحدوا أنفسهم مع المجتمع . وهم بذلك مؤمنين بالمبدأ القائل بأن كل مجتمع متماسك لابد وأن تكون لديه سلطة معينة قد تفرض عليه فرضاً أو قد يقبلها بمحض إرادته واختياره . وإذا كان هذا حقاً فإن القومية قد بدأت إذاً بإيجاد هذه السلطة وأصبحت الدولة المنبثقة عن القومية . والمشاعر القومية هي الوسيلة والغاية في كل

---

2. . Ibid , PP 113-114 .
3. Louis L.Snyder , **German Nationalism , The Tragedy of a People Harrisburg** , 1952 , PP 120-121 .
1 . Gaudens Megaro , Vittorio Alfiere**, Forerunner of Italian Nationalism** , New York , 1930 , PP 94-105.
2 Arnold J .Yoynbee **, The Balkans, A History of Bulgaria , Greece, Rumania , Turkey**, u.k Oxford, 1915, P 247 .

عمل يقومون به . بل وأصبحت القومية تمثل السبيل الرئيسي الذي يلتمس فيــه الأفراد حلـولاً لكافة مشاكلهم الفردية والاجتماعية .

وبالتالى يمكن القول بان القومية قد مضت في طريقها لتصبح هـي الديانـة السـائدة . وبعد أن اعتبرت القومية بمثابة الدين أخذت تتحدى قوانين الظواهر الطبيعية وصارت عن طريق بث الدعاية لنفسها أعظم قوة وأشد أغراء وأكثر شيوعاً وانتشـاراً . [1] وقد عبر أبن عصـر التنـوير الشاعر الثوري ماري جوزيف بوضوح هذا الانتقـال مـن الديانـة القديمـة إلـى الديانـة الجديدة فـي خطاب ألقاه فـي المؤتمر الوطنـي عـام 1793 م عنـدما قـال " حرروا أبنـاء الجمهوريـة مـن حكم الكهنوت " . كما عبر عن ذلك " كارنو " في خطاب ألقاه في اللجنة الدبلوماسية في عام 1793 م . بقوله " يا فرنسا يا بلد آبائي وأجدادي أيها الشعب العظـيم حقاً يسعدني أن أولـد علـى تربيتك ولا يستطيع أي شي أن يفرقني عنك إلا الموت " . [2]

ومـن المهـم الاشـارة الـى انـه فـى اوروبـا أصـبحت القوميـة فـي هذه الأثنـاء أكثـر مـن كونهـا مجموعة من النـاس تقطـن أرض مشـتركة . وذلـك بعد أن عـانى الأفراد الألأم وبعد أن ضـحوا بـدمائهم مـن أجلهـا . فقد أصـبحت القوميـة فـي مفهـوم هـؤلاء الأفراد كائنـاً أعظـم مـن الأفـراد المعاصرين أنفسهم . بل أصبحت كائناً عضوياً وعملاً فنياً عالمياً ينبغي على جميع الأفراد تقديم فـروض العبـادة لـه لأنـه صـار مصـدر مـا تصـبوا إليـه نفوسـهم . وإذا كانـت هـذه الديانـة الجديـدة المتمثلة فـي القوميـة لا تضـمن السـعادة السـماوية . فإنهـا تميـزت بـنفس المزايـا التـي تميـزت بهـا معظم الديانات الأخرى . فقد خلقت نوعاً من الأخـلاق تنطـوي علـى الفضيلة والرذيلـة والعقـاب والطقوس والمراسيم والمعجزات الظاهرة والحماس الذي تفرضه الرسالة الدينية [3] .
وبالفعل لاحظ " فرديناند برونو " أن هناك كثير من المصطلحات الدينية دخلت في اللغة السياسية إبان الثورة الفرنسية وأن كثيراً من هذه المصطلحات يتعلق بالوطن والقومية .

ومن المهم القول بانه قد اختلف المحتوى المحدد الدقيق لديانة وعبادة القومية . باختلاف المكـان والزمان . ففي المملكة البريطانية ربما كانت هذه الديانة تعنـي الـولاء للماضـي الإنكليزي ولــ " التراث الموقـوف " وعلـي القـوانين والحريـات الإنكليزيـة . وانطـوت فـي جمهوريـة فرنسـا فـي عهد الثورة على عبادة مبادئ الحرية والملكية والمساواة أمام القـانون . أمـا فـي الولايـات المتحدة الامريكيـة التـي اسـتقلت حـديثاً فإنهـا كانـت تعنـي مقاومـة الحـاكم القـديم المتمثـل فـي المملكـة البريطانية والعمل علـى تأييد حكم مركزي قوي أو تأييد الحريـات الشخصـية . وهـذا يتوقـف على ما إذا كان المؤمن بهذه العقيدة اتحادياً أو جمهوريـاً . غيـر أن مـن الأمـور السياسـية المسلم بها من كل هذه الدول هي أنه يجب أن تكون القومية مستقلة ذات سيادة [4] .

وبهـذا يجـب أن تكـون القوميــة متميـزة بالصـفات والمميـزات التاليـة المتمثلـة فــي أرض مشتركةوأن حاضرها ومستقبلها يختلفان عن حاضر ومستقبل قوميات مماثلـة لهـا . وأنهـا كيـان يعلـو علـى الأفـراد الـذين يؤلفونهـا . وأنهـا الأب والأم اللـذان يهبـان لنـا الحيـاة ويحافظـان عليهـا ويبشران بمستقبل أفضل .

---

3. سعيد أحمد رشـاد ، **أوروبـا فـي عصـر الثـورات** ، ط ، القـاهرة ، منشـورات دار المنـار للطباعـة والنشـر ، 1963 ، ص ص 105 . 106 .
1. توييي أندرسون ، **الثورة في أوروبا** ،(ترجمة . عزيز طنطاوي) ، ط 1، القاهرة ، (د . ن) 1973 ، ص 112 .
2. سعيد أحمد رشاد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 113 . 114 .
3. المرجع السابق ، ص ص 121 . 122

وتنطوى الاشارة بانه قد انبعث عن هذه المعتقدات الأساسية " قانون أخلاقي " يقول على طريقة " جان جاك روسو " أن من يساعد مجموعته ولو على حساب المجموعات الأخرى هو الصالح الذي يستحق الثواب الأكبر . وعلى العكس فإن ذلك الذي يضر أو يهدد سيادة مجموعته أو وحدتها بغض النظر عن مصالح بقية البشر هو الطالح الذي يستحق العقاب بل الموت . إذا كان الجرم عظيماً [1] .

ويبدو واضحا ان ا لبريطانيون قد استخدموا محاكمهم لدعم وتعزيز الشعور القومي . كما فعلوا خلال حركة الإصلاح التي تمت عام 1790 م . وربما استعمل الفرنسيون " الإرهاب " لهذا الغرض كما فعلوا في عامي 1793 ، 1794م . وقد أعادوا بعملهم هذا ما كان موجود في فلاسفة عصر " التنوير " ما استنكروه من الكنيسة الكاثوليكية الرومانية . فقد كانوا يعيدون إلي الوجود محاكم التفتيش ويصدرون أوامر الحرمان . بل وأحكام الموت أحياناً على أناس كل ذنبهم هو الكفر. أي الكفر بالوطن في هذه الحالة . فقد كانت الخيانة تعتبر جريمة منذ أمد طويل ، لكن الخيانة تجاه الوطن أصبحت تمثل أبشع الجرائم على الإطلاق . وحقيقة ذلك فلقد أصبحت الأعمال التي تستهدف إيذاء الملك جريمة عظمى في وقت من الأوقات ولكن إيذاء القومية أصبح الآن يمثل الجريمة العظمى .

ويبدو واضحا أنه منذ هذا الحين وصاعداً صار للدولة المنبثقة عن القومية الحق الأدبي والقانوني في فرض قانون للسلوك العام . [2] بل ولا يقتصر الأمر على حب القومية فقط . إنما يجب الإجماع والمساواة على الولاء لها فقد أصدر المؤتمر الفرنسي في 16 ديسمبر 1792 مرسوماً يقضي بالحكم بالموت على أي شخص يحاول الإضرار بوحدة الجمهورية الفرنسية ولم يمضي وقت طويل حتى حذت جميع الحكومات القومية حذو الحكومات الفرنسية .
وقد لاحظت إحدى الصحف الفرنسية الصادرة عام 1791 م . وجود فكرة وطنية تماثل ديانات العصور القديمة في شدة الحماس والتبجيل وأشارت هذه الصحيفة إلى نقاط التجانس والتشابه بين هذه الوطنية وتلك الديانات . حتى في التعصب الذي كان يتبع في اضطهاد أولئك الذي يحملون آراء مناوئه ذلك الاضطهاد الذي كان يقع باسم " الآلهة الجديدة " (أعني الحرية والقومية) .

وفى الحقيقة لم تكن الحكومات ولا الرأي العام بقادرة على جعل الأفراد يحسون بشعور قومي . لو لم يكن لهؤلاء الأفراد استعداد لذلك . وقد دعا الزعماء في أوروبا الغربية الأفراد دوماً إلى خدمة الوطن وتمجيده بنفس التعصب الذي أبداه المسيحيون الأوائل في نشر دعوتهم [3] .

وبالتالى فقد أصبح التعبير عن المشاعر الوطنية أمراً شائقاً أثناء الحرب الثورية والحروب التي أعقبتها وأصبحت الحرب تشكل الدافع الرئيسي لاندماج الأفراد بشكل كلي وتام بأوطانهم أكثر مما يدفعهم السلم إلي ذلك . مع مراعاة بأن هناك قلة من الأفراد بقى مخلصاً لمثله العليا ومؤسساته القديمة كالكنيسة والملكية والإقطاع .

ولابد من الاخذ بعين الاعتبار إن الاعتقاد الذي سيطر على الأفراد آنذاك هو أنهم يولدون من أجل الوطن ويعيشون له وعليهم أن يقدموا التضحيات من أجله ، وهذا ما عبرت عنه

---

1. انطوان سعادة ، مرجع سبق ذكره ، ص 153 .
2. تويبي إندرسون ، مرجع سبق ذكره ، ص 131 .
1. المرجع السابق ، ص 132 .

إصدارات الجمعية التشريعية الفرنسيــة عام 1792 م . مرسوماً يقضي بضرورة إقامة محراب في كافة الكوميونات . على أن تخط عليه عبارة " يولد المواطن ويعيش ويموت من أجل وطنه " [1].

في الحقيقة إن ما يميز هذه الفترة التاريخية هو أخذ القومية لنفسها الشكل الخارجي للديانة . لذلك يتحتم على من يتحسس بمشاعر وطنية أن يكون مؤمناً ، والمؤمن لا يعرف بأعماله فقط وإنما بما يظهره من علامات الإيمان . كذلك اتساع ونمو الكلمات المشتقة عن الوطن والوطن حيث اشتقت العديد من الكلمات من هذا المعنى في أوائل عهد الثورة . فلقد أظهر الثوريون الفرنسيون حماسة للقومية تزيد على حماســة معظم القوميين الآخــرين في سائر الأقطار الأخرى

ويجب التذكير ان الدوافع التي تكمن وراء الإرادة القومية الجديدة في تحقيق التوسع متعددة الأبعاد كانت تتمثل في رجال الأعمال البرجوازيون الذين كانوا يطمعون في التجارة والربح . ورجال السياسة كانوا ينشدون حب الجماهير وكان رجال الحرب ينشدون المجد والبعض الآخر ينشد التمكن من نشر أعلام الحرية . وكانت الفكرة القومية قادرة على احتضان كل هذه الدوافع التي يمكن أن تتذكر في المصالح القومية .

وحقيقة ذلك تتمثل في إمكان رجال الأعمال والسياسة والقادة العسكريين تحقيق أهدافهم الخاصة باسم القومية ولأجلها . وفي الوقت نفسه كانوا يحملون فيه بركاتهم القومية إلي قوميات أقل حظاً منهم . [2]

وتنطوى الاشارة بان الفرنج قاموا " بفرض الحرية " على الأراضي المجاورة التي ضموها " كالأراضي المنخفضة النمساوية وأراضي الراين ونيس " فقد كان الفرنسيون واثقين من عدالة مبادئهم القومية ، إلي حد جعلهم يعتقدون بأن " إعلان الحقوق " سوف يصبح مثالاً يحتذى به في أوروبا كلها . بل وفي العالم بأسره وانطلاقاً من هذا الاعتقاد فقد حقق الشعب الفرنسي من الانتصارات أكثر مما حققه من قبل ملوك فرنسا العظام . [3]

وفى ذات السياق قامت جيوش نابليون بعد هذا بفرض سيطرتها على معظم الأقطار الأوروبية في سبيل تحقيق مصالح الإمبراطورية دون الاهتمام بشعارات تحقيق " الحرية ، العدالة ، المساواة " التي رفعتها الثورة الفرنسية في بداياتها . وأصبح الفرنسيين غير حريصين على ظهور أية دولة حرة منبثقة عن قومية .

ومن المهم القول ان الفرنسيون كانوا على حق من وجهة نظرهم القومية . إذ إن الشعوب الأخرى التي ألهبتها الثورة الفرنسية والحكم الفرنسي مشــاعرها الوطنية . كانت قد هبت تقاتــل الفرنسيين . وتهــدد الأحلام التي راودتهم حول موضوع القارة الأوروبية الخاضعة لسيطرتهم المطلقة . [4] وفي عام 1815 م . كونت شعوب غرب أوروبا قوميات أو كانت في طريقها لتكوين هذه القوميات ، وحصلت شعوب هذه القوميات على حكوماتها المستقلة ذات السيادة وعلى دولتها الخاصة بها . أو أنها طمحت في تحقيــق هذه الأهداف لأنهــا أدركت

---

2. المرجع السابق ، ص ص 133 . 134 .
1. بويد شيفر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 165 . 366 .
2. حسين احمد عبد الغني ، **تاريخ القوميات** ، ط1 ، القاهرة ، منشورات دار المنارة للطباعة والنشر ، 1968 ، ص 101 .
3. المرجع السابق ، ص 103 .

الميزات الثقافية المشتركة بين أبنائها المتمثلة في التشابه في " القيم ، العادات ، التاريخ المشترك ، المعتقدات ، اللغة ، نمط المعيشة ، المصير الواحد ... " .

وبالتالى يتضح لنا ان كلا من الشعب والحكومة قد اصبحا يمثلان كياناً واحد بنظر عدد كبير من المواطنين لاسيما أبناء الطبقة الوسطى . حيث وحدت الحكومات القومية شعوبها وأصبحت الثقافات القومية والأراضي الإقليمية والحكومات أشياء مقدسة بالنسبة إلى جميع المواطنين الصالحين [1] .

دور الأسس الاجتماعية والاقتصادية في تشكيل الدولة القومية

ان الفكرة القومية في القرن العشرين قد ضمت معظم أوجه الحياة والقيم الإنسانية إليها . في الوقت الذي ابتلعت فيه الدولة المنبثقة عن الأمة كافة الاختصاصات الثانوية .

وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى تتبع هذه التطورات في إطار عام ودراسة الأسباب التي أدت إلي هذه التطورات .

إن عملية خلق دول منبثقة عن الأمم تم في وقت مبكر من تاريخ أوروبا الغربية . حيث أخذت هذه الدول في إعادة نفسها منذ عام 1815 م . مع بعض الاختلافات في سائر الأقطار الأوروبية وفي أقطار أمريكا اللاتينية . وبين الشعوب القديمة في أسيا وأفريقيا من العالم [2] .

وقد أملت الشعوب في سائر الأقطار في تحقيق سعادتها وكرامتها وسلمها ورفاهتها وقوتها ومجدها بوحي من الحركة الإبداعية والحركة الليبرالية بوحي من الفكرة القومية .
وقد كونت هذه الأحلام قوة القومية الهائلة . ولم تزدهر القومية وتنمو بصورة ثابتة في أي مكان ولم تخل في أي مكان من أعداء وعقبات . ولم تكن الميول والاتجاهات القومية متشابهة تماماً في جميع البلدان . فلقد كانت الفكرة والمؤسسة القومية سائدة على أفكار الأفراد وحياتهم في كل مكان . [3]

وتنطوى الاشارة الى انه مع مطلع القرن (التاسع عشر ، العشرين) وجدت الشعوب لنفسها ثقافة تاريخية مشتركة وآمالاً مشتركة . فثارت وكافحت من اجل إقامة أقاليم موحدة . ودول ذات سيادة ، ثم حاولت بعد ذلك توسيع رقعة حدودها لكي تضم جميع الشعوب والأراضي التي يمكن أن تدعي بأية صورة من الصور بأنها تعود إليها . فقد بدأ اليونانيون منذ عام 1821 حتى عام 1830 م . بسلسلة طويلة من الثورات القومية عندما ثاروا على حكامهم الأتراك ، وكانت الأفكار الوطنية التي غرسها من قبل مفكرون أمثال " ريغاس ، كرايس " هي المحرك الدافع لهذه الثورات وبالفعل انتصر اليونانيون على حكامهم الأتراك بمساعدة كلً من المملكة البريطانية و جمهورية روسيا و جمهورية فرنسا عام 1830م وأقاموا دولة مستقلة ملكية مطلقة في البداية . ثم أصبحت بعد ذلك دولة ملكية دستورية تكافح من اجل توسيع رقعة أراضيها . [4]
ولقد تأججت المشاعر القومية وتحولت إلى الجانب العملي مراراً عديدة منذ عام 1815 م . غير أن هذه الانتفاضات التي قامت في تلك السنة لم يكتب لها النجاح كونها كانت ليبرالية وقومية في أهدافها وأغراضها .

---

1. تويبي إندرسون ، مرجع سبق ذكره ، ص 134 .
2. سمير حسن السنباطي ، **القوميات الأوروبية – أسس وتحليل** ، ط 1، القاهرة ، (د . ن) ، 1972 ، ص 76 .
3. المرجع السابق ، ص ص 78 . 79 .
1. حسين احمد عبد الغني ، مرجع سبق ذكره ، ص 114 .

ومن المهم القول بان هناك ثلاث ظواهر مختلفة اختلافا شاسعاً . فعلى سبيل المثال الجمعيات الوطنية شرعت في التحريض باستمرار ضد الظلم الأجنبي وصارت تدعوا إلي وحدة شعوبها . وهناك انتفاضات عملت على الإطاحة بالنظام القديم إلى غير رجعة . وهناك انتفاضات وثورات خلقت دول جديدة قامت الواحدة بعد الأخرى على أسس فكرية قومية [1] .
وفي عام 1918 م . سيطر المبدأ الجمهوري على عقول الناس . غير أن الميول والاتجاهات بقيت كما كانت من قبل بالرغم من تغير الظروف والحجج . فقد قيل بصورة عامة أن ثقافة مشتركة واصلاً أو عنصراً أو ماضياً مشتركاً سواءً أكان حقيقياً أم خيالياً تعطي الناس الحق في تشكيل دولة .

وفي هذا الصدد قيل أن مسألة توحيد الأراضي والاستقلال ما هي إلا خطوة تجاه الديمقراطية وامتداد للقانون الطبيعي أو التاريخ يوفي الواقع . إن أغلب الدول الجديدة ظهرت إلي الوجود نتيجة لمحاولات الأمم الكبرى التي ترمي إلي الحصول على مزيد من القوة ومن جانب أخر لرغبة الدول الكبرى في أن يكون لها دولاً تابعة تدور في فلكها مثال ذلك خلق روسيا لدولة بلغاريا . [2] وأخيراً تمخضت الحرب العالمية الأولى ، والمعاهدات العديدة التي عقدت في أعقابها 1919 – 1920 م . عن إقامة دول مستقلة في المجر وبولندة وفي دول البلطيق الصغير وهي جمهوريات لتوانيا و لاتفيا و أستونيا و فنلنده " .

ويجب التذكير ان هذه الدول الجديدة لم تؤمن بأنها قد ضمت إليها كل الشعب وكل الأراضي التي تعود إليها بصورة مشروعة .

ولابد من الاخذ بعين الاعتبار بانه في عام 1919 م . انتصرت حقيقة ونظرية تقدير المصير للقوميات و يتمثل معنى هذه النظرية في أن كل مجموعة من الناس تدعو نفسها قومية لها الحق في أراضي متحدة وحكومة ذات سيادة تمثلها . ولقد انقسمت أوروبا إلي وحدات مستقلة اكثر من أي وقت آخر . فقد أصبحت فيها سبع وعشرون قومية تتكلم نحو أربعين إلى خمسين لغة مختلفة . [3]وما أن توحدت كل دولة من هذه الدول القومية الجديدة. حتى راحت تحذو حذو الدول القديمة في تعزيز قوتها وتعمل على توسيعها . ولقد عملت حكومتها وعلى اختلاف أنواعها بتشريع القوانين القومية . وإقامة نظام المحاكم القومية و القوات المسلحة وأسست الخزائن القومية وجبت الضرائب القومية . وأثرت قوة هذه الحكومات على حياة كل فرد . فقد سجلت ميلاده ووفاته وصادقت على زواجه . وقدمت له الحماية من الفوضى كما حددت الجرائم وحكمت عليه بالسجن إذ ما اقترف الخطأ .

وبناء على ذلك فقد السيد الإقطاعي وأشراف الريف وقسيس القرية وظائفهم وامتيازاتهم لصالح البيروقراطيات القومية المتنامية . كما استطاعت الحكومات القومية الجديدة التي تعاظمت إمكانياتها أن تضم شعوبها إليها بل وتراقبهم بصورة فعالة اكثر مما يفعله الملوك [4]
.
وتؤكد الدراسات التاريخية أن المشاعر القومية والدول القومية التي ظهرت وانتشرت في كل مكان لم تنبعث من فراغ ثقافي . فلقد كان هناك جملة أسباب ساهمت في ظهور مثل هذه

---

2. المرجع السابق ، ص ص 116 . 117 .
1. سمير حسن السنباطي ، مرجع سبق ذكره ، ص 78 .
2. حسين أحمد عبد الغني ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 103 . 104 .
3. المرجع السابق ، ص 105 .

المشاعر منها الشعور بوحدة المصير التاريخ المشترك و اللغة المشتركة و الهدف الواحد و وحدة نمط المعيشة ... الخ.

ولابد من الاخذ بعين الاعتبار بانه قد ظن زعماء معظم القوميات وعلى رأسهم " ميكافيلي " بأن أهداف السياسة تقوم على المصالح القومية التي تحددها وفق نظرتها . واعتقدوا أن هذه المصالح لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق الحصول على الأراضي والقوة البشرية . والمصادر الطبيعية ، وعن طريق إضعاف القوميات الأخرى لذلك أصبح النزاع أمراً لا مفر منه وهذا النزاع يعني أن تصبح القومية هي الوسيلة وهي الغاية وأن تصبح سبباً للصراع وشرطاً أساسياً له . وبذلك أخذت القوميات تعمل على تقوية نفسها كما عمل الملوك المستبدون أمثال " لويس الرابع عشر " الذي كانوا ينشدون المجد والعظمة . ونظراً لأن الفرد أصبح يمثل جزءاً من الدولة في الدول الديمقراطية الجديدة . فإنه صار يسعى إلى المحافظة على سلامة سيادة دولته ويعمل على تعزيز مجده . [1]

وخلاصة القول : كانت هناك في القرن العشرين أربع قوى عامة جعلت في القومية بمثابة الكيان السامي المسيطر وهي :

(1) . الرغبة في توحيد الأراضي والشعب والنجاح في تحقيق هذه الرغبة .
(2) . ازدياد قوة الدولة المنبثقة عن القومية .
(3) . نمو الثقافات القومية وازدياد تفهمها .
(4) . التنازع على القوة بين القوميات ، مما أدى إلى إثارة الشعور القومي بالتنامي [2] .

ووقث ذلك فقد أصبحت القومية تنطوي على الوحدة والتجانس والانفراد بمزايا خاصة . كما تستهدف القومية وضع كافة الفعاليات في قالب قومي . كما تستهدف جعل الدولة القومية قادرة على كل شي. وأن يكرس الأفراد إخلاصهم المطلق للدولة القومية .

وتنطوى الاشارة بان التقدم الاقتصادي والفني الصناعي قد عمل طوال القرنين التاسع عشر والعشرين على زيادة توثيق القيم وتوحيد الجماعات التي كان من الممكن أن تنبثق منها القوميات ولقد اعتبر " ماركس " الدولة المنبثقة عن الأمة والقومية هي الوسيلة الوحيدة التي تستطيع من خلالها الطبقة البرجوازية الحصول على أسواق لها . ولقد كان لهذا الرأي قيمة كبيرة عندما بدأ " ماركس " بتحليله الواسع للمجتمع الإنجليزي في العقد 1840 م .[3] .
وفى هذا السياق ينبغي أن نشير إلي أنه لاتوجد هناك علاقة معينة أو ضرورية بين الحماسة القومية وبين الخيبة والفشل . وهذا ما عبر عنه التحليل النفسي الفرويدي . الذي أصبح الطابع المميز لعصرنا الحاضر .

وبهذا يمكن القول أنه ليس هناك أي مجال لربط عدم الاطمئنان أو الاستقرار بالوطنية أو القومية . فقد وجد الأفراد الذين شعروا بالخيبة وعدم الاطمئنان في عصرنا هذا عدة مجالات للهرب من حريتهم . ومن هذه المجالات التعصب الديني والشيوعية بالرغم من عدم وجود دراسة علميه قائمة على تجارب مضبوطة في هذا الصدد . [4]

---

1. سمير حسن السنباطي ، مرجع سبق ذكره ، ص 82 .
2. المرجع السابق ، ص 83 .
3 أحمد محمد الحسين ، **العام الأيدولوجي و القومية**_، ط1 ، القاهرة ، دار القلم للنشر والطباعة ، 1972 ، ص 76 .
1. المرجع السابق ، ص ص 81 . 82 .

مع مراعاة الى انه لاتوجد هناك دراسات مضبوطة تجاه ذلك . فإن القومية قدمت دون أدنى شك ميداناً فسيحاً لآمال أبناء القرن التاسع عشر . والقرن العشرين على حداً سواء . حيث كانت هذه الآمال يغلب عليها طابع الحاجات الفردية المتعددة والتي تكمن جميعها في فكرة القومية . لعمل معاً على تقويتها وأن الفرد يستطيع أن يفتح طريقاً لحياة أكثر سعادة وحرية وأمناً واطمئناناً لا لنفسه فحسب بل ولجميع أفراد مجتمعه وهو بذلك يعمل من أجل القوميـــة .[1]

ولابد من الاخذ بعين الاعتبار ان القومية فعلت الطريقة ما فعله الدين من قبل العديد من الرجال الصالحين. وصار أولئك الذين كان من المحتمل أن يصبحوا فيما مضى قسيسين أملين في إنقاذ أرواحهم وطنيين متطرفين الآن يعملون من أجل تحقيق جنة قومية . وأصبحت القومية بالنسبة للكثيرين هي طريق المستقبل . كما يستطيع الأفراد من خلال تحقيق مبدأ القومية أن يتحصلوا على حياة مبدعة وشعور بالارتباط بالمجتمع وبواسطتها يتمكن الشخص الاعتيادي من أن يجد إخواناً له يعملون من أجل تحقيق حياة كريمة . كما يتحصل السياسيون الديمقراطيون نيل الاحترام و الهيبة و الشهرة والقوة . كما يتحصل بواسطتها القادة العسكريون تقديم تبريرات مقبولة اجتماعياً لنواياهم العدوانية وان يثبتوا الشعور بأنهم من مجموعة راقية . كما انهم يستطيعون خلق طريقة للترفع عن مجموعات تدعى بأنهم وضعية .

ومن المهم القول بانه إذا كانت ميزة الترفع الإنساني هي الحب والكره و الغضب. فإن هذه الدوافع الثلاثة تجد قناعتها في القومية . وتخلق هذه القناعة المرء آمالاً في مستقبل يستطيع من خلاله الوطنيون الصالحون أن يعيشوا في أمان وسعادة بعد استئصال الأعداء [2].
ومن خلال ذلك يستطيع الأفراد التطلع إلى نظام أحسن ومجتمع أفضل عندما يتم تحقيق أهدافهم القومية المنشودة . ولايعني هذا بالنسبة لأفراد القوميات العظمى . بل يتطور هذا التطلع إلى العمل على نشر الأفكار والمؤسسات القومية الخاصة بهم في سائر أرجاء العالم .

وتنطوى الاشارة بان الإنجليز كانوا يعملون على نشر مؤسسات الأنجلوسكسونية في العالم كما حلم الفرنسيون بنشر رسالة المدينة الفرنسية . كما حلم الروس بتحقيق وحدة الشعوب السلوفاكية أو الشيوعية . وحلم الألمان بتفوق ثقافتهم وحضارتهم وحلم الأمريكيون بتحقيق السيطرة على نصف الكرة الغربي . فقد كان الوطنيون في كل بلد من هذه البلدان العظمى مقتنعين اقتناعاً تاماً بأن انتصار قومياتهم يؤلف ضرورة مطلقة لخير الإنسانية . أنهم ملزمون بحمل بركاتهم إلى الشعوب الأقل حظاً سواء أكان ذلك بالقوة أو بأية طريقة أخرى .

ووفق ذلك وجدوا لقومياتهم رسالة ما يعملون من أجل تحقيقها بحماسة تشبه حماسة الرجل المتدين . وقد جعلتهم حماستهم هذه يعتقدون بأن قوميتهم وحدها هي التي تستطيع إنقاذ العالموبدونها سيكتب للإنسانية الفناء كما كان يعتقد "ميشيليه " الفرنسي . حيث جعلهم شعورهم الوطني يضعون حبهم لقومياتهم على قدم المساواة مع خير الإنسانية برمتها . مع مراعاة أن الوطنيون في القوميات الأضعف أو التي لم تكمل تحقيق وحدتها أقل فخراًغير أن آمالهم لم تكن بالضعيفة [3].

ومن المهم القول إن توحيد الشعب والأراضي في دولة ذات سيادة وتقوية الرابط القومي الذي اتخذ من الاتحاد شكلاً اجتماعياً له . قد ساهم في خلق مجالات للفرد يتم من خلالها تحقيق الذات والكرامة له . كما أوجدت القومية للفرد أهدافاً يعيش ويموت من أجلها كونها أهداف

---

2. المرجع السابق ، ص 85 .
1. سمير حسن السنباطي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 87 . 88 .
2. أحمد محمد الحسين ، مرجع سبق ذكره ، ص 85 .

مقدسة ينبغي التضحية من أجلها. فلقد وجد الأفراد في القومية شعوراً باحترام الذات منبثقاً عن إدراك المركز الذي ستحتله القومية في التاريخ وناشئاً عن دراسة منجزات القومية في الحرب

وفى الحقيقة ربما كانت القومية تعنى " احتراماً مشركاً للذات " كما سماها " كلتون بروك " البريطانى وقد تكون إحساساً بتضامن جماعي من أجل تحقيــق الهيبة كما عرفها الاقتصادي الأمريكي " تورستاين " ولكنها في نظر تراث الغرب الثقافي في القرنين التاسع عشر والقرن العشرين فإنها هيأت لكثير من الأفراد مشاعر مشتركة للأفراد حيث يحققون من خلالها مزيداً من السعادة والأمن .[1] وقد قدمت القومية للفرد الحديث نفس الفوائد التي قدمها " الطوطم " للفرد البدائي . وإذا لم تكن القومية سحراً بدائياً فإنها كانت أسلوباً تعاونياً منظماً معمماً لتوفير تجهيزات وافرة من البضائع التي يحتاجها أفراد المجتمع على السواء . بالإضافة إلى تأمين حصانة من جميع المخاطر والمهالك التي قد يتعرض لها الإنسان في صراعه مع الطبيعة .ومع أنه ليس بالإمكان العثور على علاقة تاريخية بين الطوطمية وبين القومية فإن القومية نظام معقد اعتقد الإنسان الحديث بأن بإمكانه وبواسطته الحصول على كل مايريد .
كما أن القومية هيأت له الشعور بالارتباط بالجماعة والإحساس بالكرامة واعدت له السبيل لدفع المخاطر وردع الأعداء .

وخلاصة القول إن القومية وفرت للفرد الحديث الحماية والمركز الاجتماعي والأمل الواعد بالمستقبل . [2]

المبحث الثاني :

مفهوم القومية وفق البعد الاقليمى فى الايدولوجيا السياسية الليبية

µ

1. المرجع السابق ، ص ص 86 . 87 .
2. المرجع السابق ، ص 92 .

في الحقيقة إن البعد الاقليمى في الإيديولوجيا السياسية التى ترتكز عليها للدولة الليبية في تفسير مفهوم القومية تنطلق من حقيقة موضوعية مفادها التالى :

" إن هناك بعض الخلط مابين مفهوم " القومية " و بعض المفاهيم الفكرية الأخرى الأمر الذي سبب العديد من الإشكاليات في الدراسات الفكرية الإنسانية نتيجة هذا الازدواج مابين هذه المفاهيم ".

ومن المهم القول ان الايدولوجيا السياسية للدولة الليبية تنتقد معظم الكتابات الفكرية التى تتناول مفهوم القومية . كونها تسهم فى إحداث عملية الخلط أو التداخل ما بين القومية وتلك المفاهيم الأخرى التى تبتعد كلياً عن مفهوم القومية . وسوف نستعرض أهم تلك المصطلحات التى تتناولها الايدولوجيا السياسية الليبية و التي تتداخل بطبيعتها عند البعض اثناء دراستهم لمصطلح أو مفهوم " القومية .

وفى هذا السياق يوضح البعد الاقليمى فى الإيديولوجيا السياسية للدولة الليبية أن أول المفاهيم الخاطئة وأكثرها شيوعاً وأعظمها يسراً في إيجاد اللبس والخلط يتمثل في المزج بين لفظ " قوم " ومصطلح " القومية " . وبعبارة أخرى مصطلح القومية عادة ارتبط بلفظ قوم أو أقوام الأمر الذي أساء للعديد من القوميات وعلى رأسها القومية العربية . ولايختلف اثنان في أن مصطلح القومية في صيغة المحادثة العربية مشتق من لفظ " قوم " .[1]

ومن المهم الاشارة الى ان مفهوم القومية كمصطلح لغوى ورد واستعمل في اللغة العربية لاسيما بعد تأثرنا بالفكر الغربي واضطرارنا إلى ترجمة بعض المصطلحات التي وضعها الغربيون في لغاتهم [2].

ولعل من الأمور ذات المغزى أن نعلم أن لفظ قوم في الأدب العربي من حيث الأساس مأخوذ من القيام . فكان القوم في جملتهم هم الجماعة الذين يقومون قومة واحدة للقتال أو عند المشادات الخطابية . لذلك فقد أُطلق هذا اللفظ :
أولاً / على فئة الرجال باعتبارهم هم الذين يقومون بالقتال والخصومات دون النساء . وهذا بالضبط ماتم التعبير عنه في الشعر الجاهلي . ومن ذلك قول " **زهير بن أبي سلمى** ":

وما أدري ولستُ أخال أدري   أقوم آل حصن أم نساء

وكما وردت بهذا المعنى في القرآن الكريم في قوله تعالى: **[يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ]** {الحجرات:11}

ففي التفسير الفقهي الأول لهذه الآية فإن " القوم " يقصد بهم الرجال (تم

1. يوسف خليل يوسف ، مرجع سبق ذكره ، ص 25 .
2. عبدالغني حسين السراج ، **في الفقه القومي** ، ط1 ، تونس ، (د . ن) ، 1998 ، ص 78 .

توسع استعمال هذا اللفظ بحيث شمل الرجال والنساء فيما بعد) . كما وردت بهذا المعنى كثيراً في القرآن الكريم، كما جاء في قوله تعالى **[وَقَالَ الَّذِي آَمَنَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ] [وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ]** . وواضح أن لفظ " قوم " في هاتين الآيتين يشمل الرجال و النساء على حد سواء [1].

وفى ذات السياق نلاحظ ان الايدولوجيا السياسية للدولة الليبية تؤكد حقيقة إن مفهوم القومية فى الأساس هو ذو طابع اجتماعى ظهر مع ظهور التكوينات الإنسانية "المجتمعات الإنسانية " إلا أنها تتفق مع الرأى السياسى الذى يؤكده فريق آخر من المفكرين السياسيين يؤكد بأن القومية لم تبدأ إلا خلال الجزء الأخير من القرن الثامن عشر لكي تصبح عاطفة مسلّما بها ذات أثر فعال في الحياة الخاصة والعامة للأفراد . ولكي تصير من أقوى العوامل الحاسمة إن لم تكن أقواها على الإطلاق في التاريخ البشرى [2].

ويتفق الباحث مع الحقيقة القائله " أن القومية بشكلها المتبلور الواضح والمحدد لم تظهر للوجود إلا بعد الثورتين الأمريكية والفرنسية . وهي في الأساس نتيجة لأحداث كبرى هزت العالم الغربي . ولعل أبرز هذه الأحداث يتمثل في " حركة الإصلاح الديني " الذي حطم وحدة الكنيسة . بالإضافة إلى ظهور عصر النهضة الفكرية لذلك تعتبر الفلسفة السياسية الليبية أن معظم الدراسات السياسية المعاصرة تركز على حداثة مفهوم القومية باعتبار أن القومية من المفاهيم الحديثة وأنها طبعت وارتبطت بالقرن التاسع عشر . ولذلك سمي القرن التاسع عشر في الغرب بقرن القوميات[3] . وفيه برزت معظم القوميات الحديثة التي نعرفها اليوم كالقومية الألمانية والقومية الإيطالية و القومية اليونانية وغيرها.

ووفق ذلك فإن هذه الدراسة سوف تناول تحليل البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية لمفهوم القومية . من خلال تناولها الخلط المفاهيمى ما بين القومية والمفاهيم الأخرى .

❶ مفهوم القومية والوطنية :

ان البعد الاقليمى فى الايدولوجيا السياسية للدولة الليبية يرى أن هناك خلط واضح مابين مفهومي " قومية " و " الوطنية " واستعمالهما كمترادفين . إن الوطنية تعنى ارتباط الفرد بقطعة أرض تعرف باسم " الوطن " وهي قد تعني أحياناً الاهتمام بشؤون ذلك الوطن والتعلق به بالعواطف والأحاسيس باعتباره التربة التي تضم رفاة الأجداد والآباء . وكلمة الوطنية " Patriotism " لدى الغرب تعني حب أرض الآباء وفي الوقت نفسه تعني القومية ارتباط الفرد بالجماعة والعمل والتضحية من أجلها[4].

ومن جانب اخر نجد البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية يؤكد أن القومية قد تكون مجردة عن الوطن كما كان الحال عند الصهاينة قبل أن يقيموا فعلاً وطنهم في فلسطين . مع مراعاة انها قد تشمل القومية أوطاناً مجزأة ومتعددة . فالقومي الألماني مثلاً يرى في جمهوريات ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية والنمسا والجزء الذي ضمته جمهورية روسيا إليها من الأراضي الروسية مجرد أجزاء مبعثرة من الوطن القومي الألماني . [5]

---

1. عبدالرحمن البزار ، مرجع سبق ذكره ، ص 37 .
2. ساطع الحصري ، **محاضرات في نشوء الفكرة القومية** ، ط1، القاهرة ، (د ، ن) ، 1963 ، ص 34 .
3. عبد الغنى حسين السراج ، مرجع سبق ذكره ، ص 64.
1. ساطع الحصري ، مرجع سبق ذكره ، ص 63 .
2. صالح عمر الدراجى ، **قضايا فى القومية** ، ط 1 ، دمشق ، المطبعة الجديدة للنشر والطباعة والتوزيع ، 2001 ، ص 30.

وفى هذا الاطار ينبغى الإشارة إلى أن الايدولوجيا السياسية الليبية ترى أن " القومية " تنمي أحاسيس أو ولاءات متعددة أو متنافرة أحيانا . خير مثال على ذلك أن الفرد العربي في الجمهورية العراقية أو المملكة المغربية أوفى الدولة الليبية . يحب كل منهما موطن الآخر باعتباره وطنه الصغير . ويحب في الوقت ذاته كل الأقطار العربية باعتبارها تمثل الوطن العربي الكبير . [1] واليهودي الصهيوني المقيم في الولايات المتحدة الأمريكية قد لايحب الولايات المتحدة الأمريكية " وطنه الرسمي " وقد يشعر أن ولاؤه الأول يجب أن يكون لإسرائيل وطنه القومي الذي يتعلق فيه بروحه وأحاسيسه ومشاعره .[2]

من جانب اخر نلاحظ امكانية تحقيق الترادف مابين مفهومين " القومية "، " الوطني " لكثير من الشعوب الأوروبية في عصرنا الحاضر . فالوطنية الفرنسية والإيطالية والسويدية بسبب أن هذه الشعوب قد حققت وحدتها في القرن التاسع عشر و بالفعل قد تطابقت فيها الحدود القومية والوطنية . غير أن مثل هذا الوضع لايتطابق على الأمم و القوميات التي لم يتم تحررها بعد ولم يتم توحدها كالأمة العربية التي يختلف فيها مصطلحا القومية والوطنية اختلافاً واضحاً .[3]

❷. مفهوم القومية والتابعية :

ان البعد الاقليمى فى الايدولوجيا السياسية الليبية يتناول ايضا مسألة " القومية " من جانب اجتماعى لذلك نرى أن الانتساب العقائدى هو أساس الانتماء لفكرة القومية . وأن الشخص القومى هو شخص عقائدى بالدرجة الأولى وتؤكد إن هناك التباس حقيقي بين مصطلحي " قومية " و" تابعية " وفي مثل هذا الترادف يمكننا القول أن نفرق بسهولة وبصورة أولية على الشكل التالي :

أن الانتساب للقومية هو انتساب عقائدي بينما يكون الانتساب في التابعية مجرد انتساب قانوني لا علاقة له بالعقيدة والشعور . وقد يحمل عدد من مختلفي القوميات جنسية أو تابعية واحدة [4].

---

3. المرجع السابق ، ص33.
4. ساطع الحصري ، **آراء و أحاديث في الوطنية و القومية** ، ط1، بيروت ، (د ، ن) ، 1957، ص 53 ..
5. سالم عبد السلام الزروق ، **قضايا دولية** ، ط 1، دمشق ، مطبعة أخوان للطباعة والنشر والتوزيع ، 2001 ، ص 36.
1 . المرجع السابق ، ص38.

❸. مفهوم القومية والعنصرية :

منذ البداية ينبغى الاشارة الى ان البعد الاقليمى فى الايديولوجيا السياسية الليبية ينفى مسألة التطرف القومى بل يرى فى القومية هى إثبات للذات أمام الآخر. وتحقيق مبدأ احترام الآخر لذات الآخر . مع مراعاة أنه قد أخذ على القومية عموماً وعلى القومية العربية خصوصاً اقترانها في أذهان كثير من الناس بـ" العنصرية " كونهم كانوا يقيمونها على أساس من الانتساب إلى عنصر معين . ولقد قامت بحوث ونظريات تدعو إلى تقسيم العالم إلى أجناس وعناصر متمايزة بعضها عن بعض . فهناك شعوب نقية وأمم ذات دماء طاهرة و أخرى ذات دماء مختلطة ملوثة حيث أدى ذلك إلى الاستعلاء القومي والتعصب العنصري [1].

ومن جانب اخر نلاحظ ان الإطار الفكرى للبعد الاقليمى في الايديولوجيا السياسية الليبية . يؤكد أن القومية مع ذلك ليست مرادفة للعنصرية و لاهي نتيجة من نتائجها . فالقومية تقوم في الأساس على العقل والمنطق المتزن والعلم الصحيح . وقائمة على دعائم ثابتة من المشاعر المشتركة والوجدان العام والمصلحة المتبادلة بين فريق من الناس متجاوبين تربطهم لغة واحدة ويؤلف بينهم التاريخ العام المشترك . وتنظم حياتهم التقاليد والعادات المتماثلة . [2]

❹. مفهوم القومية واليمينية :

ان البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية للدولة الليبية يؤكد على حقيقة سياسية مفادها ان هناك خلط في لفظ " القومية " في أذهان كثير من الناس بـ " اليمينية " وتم تسمية القوميون قياساً على هذا الأساس .ونتيجة لأوضاع سياسية واقتصادية ودستورية وبرلمانية لا علاقة لها على الإطلاق بالقومية نمت في أوروبا فكرة الأحزاب اليمينية واليسارية . و التي كانت تسمي نفسها بالأحزاب القومية . وحين ترجمت تلك المصطلحات إلى اللغة العربية أطلق عليها لفظ اليمينيين على القوميين . إن تلك الأحزاب التي تسمي نفسها قومية ليست في واقع الحال من القومية بشي . [3]

---

1. إيمن بدر خليل ، **تأملات في قضايا دولية معاصرة** ، ط 1، (د ، م) ، منشورات الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، 2000 ، ص 41.
2. بشير عمر الفتيورى ، **الأحزاب السياسية و الرؤية الثورية** ، ط 1، طرابلس ، (د ، ن) ، 1998 ، ص 34.
3. المرجع السابق ، ص 50.

❺. مفهوم القومية والإقليمية :

ان البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية للدولة الليبية يرى إن القومية في معناها الشامل يتعارض مع الإقليمية والقوميات المحلية الضيقة . ولقد استطاعت القومية الشاملة أن تضعف الشعور الإقليمي في كثير من الأوطان . وأن القومية الإقليمية هي الطراز الذي تؤيده دول الغرب والتي تدعو إليها إسرائيل ليس من القومية بشيء . إنها إقليمية محدودة يراد بها أولاً وقبل كل شيء تفتيت وحدة الأمم لكي تستطيع دول الغرب تحقيق مطامعها الاستعمارية .[1]

❻. مفهوم القومية والاشتراكية :

توجد هناك دراسات سياسية اتهمت مكون القومية بأنه خالي من التفكير الاقتصادي وأنها تمثل مرحلة من مراحل الرأسمالية . وأنها وسيلة لخدمة الرجعية وتعمل على تثبيتها وبأنها عامل مؤيد لاستغلال الطبقات المستضعفة من الفلاحين والعمال . سواء من خلال الطبقة البرجوازية في النظرية الرأسمالية . أو من خلال الدولة الرأسمالية أو من خلال سيطرة الحزب الحاكم الشيوعي وفق منظور النظرية الماركسية .

وبناء على ذلك فان البعد الاقليمى فى الايديولوجية السياسية الليبية يتبنى فكرة إن القومية في شقها السياسي تدعو للتحرر والتكتل . أما من ناحيتها الاجتماعية فتدعو لرفع مستوى جميع الطبقات وتحقيق العدالة الاجتماعية . وعلى هذا الأساس يجب أن نؤكد بأن " الاشتراكية " صفة ملازمة للقومية بمعناها الشامل وليس الإقليمي .[2]

❼. القومية والجمود:

ان الأبعاد التى قدمها البعد الاقليمى الليبي ترفض الرأى الذى يقدمه فريق من المفكرين القومية بالجمود . وفي الحقيقة فإن القومية تملك إلى جانب طابعها العقائدي الثابت روح الحركة المتجددة أو كما يعرف بـ " قوة ديناميكية " تجددية تعمل بكل قواها على تحقيق أهدافها .

بل انها ترى بان القومية فى حقيقتها ككيان عضوى (اجتماعى) بأنها حركة دائمة وفعالة متجددة تريد السير في الطريق الذي تختاره هي بنفسها لا الطريق الذي فرضه هذا الفريق أو ذاك عليها بوسيلة أو بأخرى .[3]

❽. القومية والأممية :

ان الايدولوجيا السياسية الليبية ترى من خلال بعدها الاقليمى إن مسالة " الأممية " بمفهومها العام والشامل تمثل بناء متكامل وضروري للقومية . ومن خلال الأممية تستطيع القومية الحفاظ على كيانها ووجودها وتحقيق أهدافها التي لاتتعارض مع حقوق القوميات الأخرى كذلك تمثل الأممية آخر حلقة في سلسلة التطور الاجتماعي للوجود الإنساني .
ومن جانب آخر ينبغي أن نشير إلى أنه قد تعطي العلاقة القائمة مابين القومية والأممية الطابع الإيجابي في ظروف معينة . وقد تعطر الطابع السلبي في ظروف أخرى .

---

1. المرجع السابق ، ص 52.
2. ايمن بدر خليل ، مرجع سبق ذكره ، ص 53.
1. المرجع السابق ، ص 55.

كما يمكننا الاشارة الى نقطة فى غاية الأهمية مفادها انه عند تحليلنا للواقع القومى بأنه قد تثير القومية في معظم الأحيان عوائق خطيرة من شأنها تعطيل أي جهد لإرساء نظام يتسم بالأممية . غير أن الأممية ليست نقيضاً للقومية بل هما حقيقتان اجتماعيتان تحتمهما الحركة الطبيعية الفطرية للجماعات الإنسانية . [1]

❾. القومية والسياسة القومية :

ان البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية يرى إن القومية بوصفها عقيدة مستقرة لابد أن تتصف بخاصية الثبات في كافة الأسس . وأن تكون واضحة المعالم وكذلك غير قابلة للتغيير السريع . وتجدر الإشارة هنا إلى التنبيه إلى حقيقة مفادها أن بعض المجتمعات قد اضطرت فيما مضى إلى تغيير قوميتها وذلك حين نسيت لغتها الأصلية واتخذت لغة جديدة لها، وحين نسيت تاريخها واستبدلت مقومات حضارتها ومعايير ثقافتها بغيرها . غير أن مثل هذه الحالة لم تقع في العادة إلا في حالات نادرة، وبهذا نقول أن السياسة في جوهرها " رأي " والرأي - كما هو معلوم - عرضة للتغيير والتبدل . [2]

أما القومية فهي تمثل " عقيدة " والأصل في العقائد الثبات والاستقرار . والدولة التي تعرف بالدولة القومية هي التي تسلك طرق مختلفة لبلوغ أهدافها السياسية . غير أن هذا التغير لايعني التغير في قوميتها الثابتة [3].

❿. القومية ونظام الحكم :

ان البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية الليبية يؤكد بان هناك خطأ شائع عمل على شيوعه بعض القوميين بحسن نية وأكده بعض خصوم القومية عن عمد وبسوء نية.

ويجدر بنا أن نشير إلى الفرق مابين القومية من ناحيتها الذاتية وبين أسلوب الحكم أو الطريقة التي يجب أن نختارها في تقرير أوضاعنا الدستورية ، وهي مسألة تتصل بالدراسات الدستورية والقانونية .

أما القومية فهي التعبير عن الوطن الكبير الواحد والكفاح الواحد والمصير الواحد وبالتالي فإن القومية يجب أن ينظر إليها وهي مجردة من أي نوع من الحكومات أو أي أشكال الدول القطرية [4]. وهذا هو الأساس القومى للتوجه القومى الليبي من خلال تأكيده على فكرة الوحدة العربية الشاملة وليس الاقليمى على غرار نماذج "اتحاد المغرب العربى أو الشرق الأوسط". مع مراعاة أن الفلسفة القومية التى ينادى بها النظام السياسى الليبى (السابق) يقبل مثل هذه الاتحادات الفرعية كخطوة أولى تجاه العمل الوحدوى العربى الشامل وليس أخر الأعمال الوحدوية . فالهدف النهائي وفق منظوره السياسى يتمثل فى دولة عربية واحدة من المحيط الاطلسى إلى الخليج العربى تتجاوز الحدود القطرية المصطنعة والمصالح القطرية الضيقة.

---

2. سليمان صالح الغويل ، **الدولة القومية " دراسة تحليلية مقارنة "** ، ط1، بنغازي ، منشورات جامعة قاريونس ، 1987 ، ص ص 70 – 75 .
3. سمير أحمد متولى ، **السياسات القومية فى الوطن العربى** ، ط 1، القاهرة ، (د ، ن) ، 2017، ص 31.
1. عبدالرحمن البزار ، مرجع سبق ذكره ، ص 76 .
2. عبدالرحمن البزار ، **الدولة الموحدة والدولة الاتحادية** ، ط2 ، القاهرة ، منشورات دار القلم للطباعة والنشر ، 2013 ، ص 73 .

المبحث الثالث :

مفهوم البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية

إن الدولة الليبية منذ استقلالها عام 1952 م . كمملكة ليبية متحدة تدعم كافة المشاريع الداعية الى تحقيق وحدة العرب وبمختلف أشكالها وبإلحاح مستمر ودائم . فإنما تفعل ذلك انطلاقاً من قناعتها بأن وحدة العرب هي الشكل الوحيد المطلوب والواجب . ليس فقط استكمالاً لمقومات القومية العربية التقليدية المتمثلة في المصير المشترك والتاريخ واللغة . إنما تفعل ذلك انطلاقاً من إيمانها الراسخ بأن في ضمير كل مواطن عربي هناك شعور قومي ما يؤكد على إرادة العيش المشترك الذي يلبي ضغط التاريخ والتراث والمصير المشترك .

وو فق منظور البعد الاقليمى للايدولوجيا السياسية الليبية فان مايجمع الأفراد أو الجماعات أو الأقاليم أو الأقطار العربية من المصالح المشتركة مايفوق مابين أي اتحاد مصطنع في العالم الحديث مثل اتحاد الولايات المتحدة أو اتحاد الجمهوريات السوفياتية (سابقاً) أو السوق الأوروبية المشتركة . لاسيما فالأخيرة لا يجمع بينها سوى عدة مصالح اقتصادية مشتركة .[1]

ولابد من الاخذ بعين الاعتبار ان ليبيا ترى ببأن هذه الأقطار العربية لن تواجه منفردة نفس الأخطار التي تهدد وجودها وكيانها و استقلالها وكرامتها أخطار الاستنزاف الاستعماري وفقا لإمكانياتها وطاقتها البشرية والاقتصادية . بالإضافة إلى الوجود الصهيوني في المنطقة العربية وفى هذا الجانب ينبغى القول ان البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية للدولة الليبية يرى أن تلك الأقطار عاجزة أيضاً عن مواجهة تحديات العصر الحديث العلمية والتكنولوجيا والتكتلات الفضائية . بالإضافة إلى تحديات العصر الاجتماعية والحضارية إذا ظلت كل منها تحارب من جبهة إقليمية ضيقة . وإن مواجهة تلك الأخطار والتحديات التي تبدو مستحيلة بالنسبة لكل قطر على حدة لا تبدو كذلك بالنسبة لها مجتمعة . فاجتماعها لمواجهة تلك الأخطار والتحديات يبدو الحل الوحيد الممكن لا من باب استكما لها لمقومات القومية .

بل من باب مصالحها المشتركة التي تؤمن لها فرصة البقاء في عالم التكتلات .

وتعتبر القومية من أهم المذاهب السياسية التي ساعدت على رسم مجرى التاريخ الإنساني للجماعات الإنسانية في الشرق والغرب على حدٍ سواء . كما نجد أن هناك العديد من المفكرين والفقهاء لاسيما في علم الاجتماع يؤكدون على أنها مذهب غربي ظهر مع بداية القرن التاسع عشر . وتتم استعادتها الدول الحديثة وجعلت منها قاعدة للسلوك السياسي . ويرفض الكثير من منظري هذا المذهب بأن تكون القومية مجرد لعنة على المجتمع الإنساني أو أنها عاملاً من عوامل الخلاف في النظام العالمي الجديد .

وفى هذا الاطار ينبغى القول ان مفهوم القومية من المفاهيم الواسعة وذات اتجاهات متعددة . وبذلك كانت كتابات المفكرين والفقهاء لاسيما في ميدان العلوم السياسية كثيرة ومتنوعة وهذا ما يلاحظه الفرد لدى النظر تحت كلمة " قومية " في أي مرجع من المراجع ذات العلاقة بموضوع القومية [2].

---

1. عبدالله محمد الريماوي ، **البيان القومي الثوري** ، ط2 ، طرابلس ، منشورات مكتبة دار الفكر للطباعة والنشر ، (د . ت) ، ص ص 180-181 .
1. حسن ميأ ، **فكرة القومية** ، ط1 ، طرابلس ، (د . ن) ، 1997، ص ص 9- 10 .

ولابد من الاخذ بعين الاعتبار إن أحد أهم مظاهر البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية هو اهتمامه بالتطور التاريخي ومكان العامل الاجتماعي الذي يصاحبه باعتبار أن المحرك للتاريخ الإنساني هو العامل الاجتماعي أي (القومي) وذلك باعتبار أن العامل الاجتماعي يشمل في مكوناته كل من " العادات ؛ التقاليد ؛ الأعراف ؛ المثل ؛ التاريخ المشترك ؛ اللغة نمط المعيشة ؛ المعتقدات ؛ القيم ؛ التوزيع الجغرافي ...... إلخ " .

وقد يجادل البعض في أن تطور التاريخ الإنساني لا يقتصر على عامل واحد أو عدة عوامل يمكن أن يشار إليها بمثل هذه الدقة والوضوح . ويوجد كما هو معروف عدد كبير من اتباع الاتجاه التاريخي الذي قدمه بعض المفكرين أمثال " كارل ماركس " و " أرنولد تونبي " . (1)

فماركس مثلاً أعطى أهمية لحركة التاريخ كجانب من نظريته عن " المادية الجدلية " بينما يرى تونبي إلى ذلك الأساس من خلال نظرية " التحدي والاستجابة " في التاريخ .

وفى السياق ذاته يعرف البعد الاقليمى فى الايدلوجيا السياسية الليبية التاريخ " أنه يمثل حركة الإنسان على الأرض خلال الزمن باحثاً عن وسائل لإشباع حاجاته ... وفي حركته هذه قد مر بمراحل متعددة من التطور بدأ بالأسرة والتي هي الخلية البشرية الأولى . ثم القبيلة... إلخ وقد مر وقت طويل حتى وصل إلى مرحلة القومية ... " وهكذا فالقومية هى اسم لمرحلة من تطور المجتمع الإنساني في حيز جغرافى معين . وهذا دليل قاطع يؤكده البعد الاقليمى فى الايدولوجيا السياسية الليبية على اعتبار أن القومية كعامل سياسي جاء متأخراً للمجتمعات الإنسانية لاسيما الأوروبية منها .

مفهوم التوجه القومى وفق الايدولوجية السياسية للدولة الليبية :

ان البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية ينظر الى " القومية " كونها في الأصل العامل الاجتماعي . لذلك فإن تعاقب تعبير العامل الاجتماعي والعامل القومي دليل على صحة ذلك ... وعلى ذلك ترى الايدلوجية السياسية للدولة الليبية ان العلاقة القومية هي في الاصل علاقة اجتماعية و الصراع القومي هو صراع اجتماعي و التوجه القومي يمثل الرابطة الاجتماعية التى تعمل تلقائياً على دفع القومية الواحدة نحو البقاء مثلما تعمل جاذبية الشيء تلقائياً على بقائه ككتلة واحدة حول النواة . وعندما نعتبر التوجه القومي بمثابة العامل الاجتماعي كما تراه الايدلوجية السياسية للدولة الليبية . فإننا سوف ندرك مدى التوافق التام مابين القوى التي تسير التاريخ . ولهذا السبب فهو يرسم بدقة الخطوط الكبرى للعامل الاجتماعي . فما من أحد يستطيع إنكار ظهور نظام الأسرة قبل القومية وهذا ماكدت عليه الايدولوجيا السياسية للدولة الليبية بان" الأسرة بالنسبة للإنسان الفرد أهم من الدولة ... الإنسانية تعرف الفرد كما يعرف الإنسان الطبيعى الأسرة . التى هي مهده ومنشأه ومظلته الاجتماعية " إن التوجه القومي وفقاً للبعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية هو نتيجة تاريخية تطورية بدأ بالوحدة الإنسانية الصغيرة . وهي الأسرة ثم القبيلة وبعدها القومية . وتعرف في بعض الكتابات الأخرى بـ " الأمة " ويستطيع المرء أن يجادل في أن الايدولوجية السياسية للدولة الليبية قد اكتشف الحقيقة المطلقة في القاعدة التاريخية من خلال الحديث عن العامل القومي كأساس لوحدة الجماعات الإنسانية . حيث يؤكد البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية أن الصراع القومي أي الاجتماعي هو أساس حركة التاريخ . كونه أقوى من العوامل الأخرى وذلك كونه يمثل الأصل

2. هانز كوهين ، **عصر القومية** ، ط1، القاهرة ، منشورات مؤسسة سجل العرب للطباعة والنشر ، 1964 ، ص 33 .

وهو الأساس في التوزيع المكانى " الجغرافى " للقوميات المختلفة . أي أنه هو طبيعة الجماعة البشرية، طبيعة القوم بل هو طبيعة الحياة نفسها . [1]

ومن خلال ماتم تناوله نلاحظ ان البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية الليبية يرى بأن حركة التاريخ الطبيعية تظهر فيها حركة القوميات التي تعمل لتحقيق التطور التاريخي . ومن جانب اخر أن الحركات التاريخية هي الحركات الجماعية . بمعنى حركة الجماعة من أجل نفسها من أجل استقلالها . فحركات التحرر القومي طيلة العصور السابقة هي نفسها الحركات الاجتماعية . وهي لن تنتهي حتى تتحرر كل جماعة من سيطرة أية جماعة أخرى . بمعنى أن العالم الآن يمر بإحدى دورات حركة التاريخ العادية . والمتمثلة فى رغبة القوميات فى الحفاظ على ذاتها من جانب . وتجميع ذاتها المبعثر من جانب آخر . حتى وأن أخذ ذلك شكل من اشكال الصراع مع قومية اخرى .

وفى الواقع بالنظر إلى الوضع السياسي العالمي فإننا سوف نرى ازدياد حركات التحرر القومية ضد قوى مختلفة مثل (الاحتكارات الاستعمارية ، الاستعمار الجديد ، الأطماع الرأسمالية ، ديكتاتورية البروليتاريا) . فما من أحد يستطيع أن يؤكد أن هذه الدورة العادية في حركة التاريخ ستنتهي في المستقبل القريب . وعندما يتحول مفهوم القومية في العالم الغربي إلى استعمار فذلك يشجع على زيادة الصراع القومي في العالم . [2]

ومن المهم القول أن الاستعمار الغربي قد أعطى المجال لظهور الروح القومية في الدول المستعمرة والاستعمار دائماً لا يترك مكانه إلا من خلال أشكال جديدة من الاستعمار. والذي يعرف فى الفترة الراهنة بمفهوم " الغزو الاستعماري الجديد " ومن أشكاله التحكم فى المصارف الدولية على غرار المصرف الدولى والبنك الدولى والشركات العابرة للبحار والشركات المتعددة الجنسية .

وفى هذا السياق نجد ان ليبيا وفق ايدولوجيتها السياسية قد دعت خلال عقدى السبعينات والثمانينات من القرن الماضى . إلى مجابهة الاضطهاد والظلم الذي يقوم به الاستعمار في الدول المستعمرة . ووفقاً لتعريفها فإنها تعني ان حركات التحرر القومي لن تنتهي حتى تتحرر كل جماعة من سيطرة جماعة أخرى " .

إن هذه المقولة أساسية اذا اردنا فهم البعد السياسى للايدلوجية السياسية للدولة الليبية وأن كلاً من الأصل الواحد والانتماء المصيري هما الأساسان التاريخيان لأية قومية . ويبقى الأصل في المرتبة الأولى والانتماء في المرتبة الثانية .

ووفق ذلك نجد البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية الليبية يفسر حقيقة التوجه القومى كونه ليس له وجود بمعزل عن أعمال الناس الحقيقيين . أما مفهوم القومية في الفكر الغربي فهو مجرد فكرة تجريدية تسبح في الهواء . فلقد أعطوها صفات السلطة والعقلانية والحتمية وطلبوا من الناس أن يحترموها حتى ولو خان زعماؤها ثقة الشعب . أي أنه يستطيع الزعماء أن يتخفوا وراء الإدعاء بأنهم يخدمون المصلحة الوطنية حتى لو أدت سياساتهم إلى الفقر والبؤس والإذلال

1. حسن ميأ ، مرجع سبق ذكره ، ص 13 .
1. فارس قويدر ، **القومية و الأمة** ، ط1 ، طرابلس ، منشورات المنشأة العامة للنشر و التوزيع و الإعلان ، ص 20.

لشعوبهم.

أما في البعد الاقليمى للايدلوجيا السياسية الليبية فان التوجه القومى يعنى إمتداد للقومية و القومية امتداداً للوجود الاجتماعي الأساسي وهو البشر . ويتضح هذا جلياً في أمرين رئيسيين :

الأول / ان القومية تعتبر كيان اجتماعي مبني على العلاقات القائمة بين الأفراد . فكما الأسرة والقبيلة والطائفة تعني أكثر من مجرد مجموعة أفراد فكذلك أفراد القومية تربطهم هوية مشتركة ومصير واحد وانتماء واحد . وفي شكلها الأصلي تعكس الأسرة والقبيلة والقومية معاني التضامن والاتحاد والاحترام المتبادل داخل حيز جغرافى محدد طبيعيا وليس سياسيا . [1]

الثاني / ان البعد الاقليمى فى الايدلوجيا السياسية الليبية يرى أن الإنسان الاجتماعي له حاجات اجتماعية لا يمكن تلبيتها إلا بصورة جماعية . وعلى النقيض فإن أولئك الذين يسعون إلى مصالح خاصة لايتناقضون مع المجموعة فحسب بل ينفون طبيعة وجودهم[2].

ومن المهم الاشارة الى ان البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية الليبية يرفض ضمناً التعريفين السائدين في الغرب لطبيعة الإنسان . كونها تزعم أن الفكر الغربي المحافظ يقدم الطبيعة البشرية على أنها طبيعة خاصة أكثر منها عامة وفردية أكثر منها جماعية ومنافسة أكثر منها تعاونية .

وتنطوى الاشارة بانه فى التوجيهات الاقتصادية التى يقدمها العالم الاقتصادى " أدم سميث " مثلاً يعتبر كل فرد يسعى إلى تحقيق مصالحه الخاصة مساهماً بصورة أوتوماتيكية في مصلحة المجتمع ويضاف إلى ذلك أن كلا من الفيلسوف اليونانى أفلاطون والمفكر الانجليزى توماس هوبز . يريان أن الفروق الفردية جزء من النظام الطبيعي . أي بمعنى أنه توجد فروق أساسية فطرية في الموهبة والإمكانيات والقيمة الاجتماعية وهكذا تعكس الفروق في الطبقة والجنس والقوميات فروقاً في قيمة الشعوب وحضاراتهم .

وبالتالى يتضح لنا ان البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية الليبية يرى ان الطبيعة الاجتماعية للرجل والمرأة وارتباطهم بمجموعة على الصعيد الاجتماعى بمثابة القوة المحركة للتاريخ الإنساني . ومع ذلك نجد هناك انتقاد مفاده انه لايوجد فرض وتحت أية ظروف يمكن تحقيق هذه الطبيعة الجماعية . ومن جانب اخر فهى تؤكد بأن المصالح الجماعية للطوائف والقوميات لايمكن تحقيقها في ظل العبودية، ولذلك فإن: " الحركات الجماعية دائماً هي حركات استقلالية ... حركات لتحقيق الذات للجماعة المغلوبة أو المظلومة من خلال توجهاتها القومية المتعاقبة ".

ووفق ذلك يصبح منطقياً القول بأن حركة التحرر الحقيقية تنتج من جراء ظروف استعمارية حرمت الشعب من وجوده الاجتماعي ومن تحقيق ذاته والاهتمام بشؤونه . ولذلك فحركات التحرر القومي في العصر الحاضر هي نفسها حركات اجتماعية[3].

وفى هذا الاطار يمكننا القول ان الإشكال في قضية القومية يشمل عدة مسائل تناولتها

---

1. ويليام بيردو ، **القومية و الثورة** (بدون مترجم) ، ط1 ، طرابلس ، (د ، ن) ، 1987 ، ص 28 .
2. المرجع السابق ، ص 29 .
1. المرجع السابق ، ص 30 .

الايدلوجية السياسية للدولة الليبية جزءاً منها دون الجزء الآخر . وبإعطائها أهمية أكبر لرابط القومية الاجتماعي . و إلى تحقيق درجة عالية من التقدم والتضامن بين أفراد الشعب وهذا بالطبع هدف مهم تنشده الشعوب .

ويشير الباحث بان هناك دراسات فكرية تجعل من مفهوم القومية مفهوماً ضيقاً عندما تبالغ فى اخلاص الفرد لقوميته . فإخلاص الفرد لقوميته مثلاً قد يصبح مبالغاً فيه وضيق حيث ترى فى هذا الاخلاص نوع من حب الذات الذي يدمر الفكر السليم . والأكثر أهمية هو أن القومية قد تصبح عقيدة سياسية رسمية تضع المصلحة الوطنية في مرتبة أهم من الاعتبارات الدولية . وهذا ماتجســده الولايات المتحدة في عالمنا المعاصر كونها تمثل نفسها في المحافل الدولية على أنها : " اخر واحسن امل للإنسان على هذه الأرض . وأن نظامها الرأسمالي هو الطريق إلى الازدهار العالمي " .[1] وقد عبر عن ذلك الرئيس الأمريكى السابق "جورج بوش" الأبن فى أعقاب الأزمة المالية العالمية بضرورة التمسك بالمذهب الليبرالى الحر كأسلوب اقتصادى لتفادى الأزمة المالية المعاصرة .[2]

ولابد من الاخذ بعين الاعتبار ان الصهيونية أيضاً تزعم بانها نوع من القومية كونها أباحت لنفسها اغتصاب أرض فلسطين وجعلتها وطناً لليهود . كما أن سياسة التمييز العنصري تقر بأن الأفارقة من أصل أوروبي هم الذين ينبغي أن يحكموا جمهورية جنوب أفريقيا لأنهم الشعب المختار كل واحدة من هذه القوميات تعتبر في حد ذاتها محركاً أيدلوجياً لإرهاب الدولة .

ويجب التذكير بان البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية الليبية قد تناول مثل هذه المشكلة في اطارها الاجتماعى من خلال اعتبارها التالى " أن تعصب التوجه القومي نتيجة استحواذ قومية أخرى هو شر وضار للإنسانية " . ومع هذا فالفرد القوي والمحترم لذاته والمدرك لمسئولياته الفردية مهم ونافع للأسرة والأسرة المحترمة والقوية المدركة لأهميتها مفيدة اجتماعياً ومادياً للقبيلة والأمة المتقدمة والمنتجة والمتحضرة . بل انهامفيدة للعالم باكمله . ويكون هناك شكل آخر للتوجه القومي داخل الجماعات الإنسانية . فالقوميات التي تشعر بأنها قد بلغت درجة معينة من النضج والتطور والقوة و القدرة فإنها تندفع بشدة تجاه التوسع على حساب غيرها من القوميات الأخرى بغية توسيع ممتلكاتها و زيادة ثرواتها فبسطت نفوذها على المناطق الجغرافيا " الاقليمية " الأخرى المجاورة لتلك القوميات .

وفى ذات السياق ينبغى الاشارة الى ان كثيراً ماتندفع القومية تحت ضغط عوامل سياسية واقتصادية وعسكرية ذات صبغة مصلحية ومنافع أنانية . إلى اعتبار نفسها هي أساس الإنسانية وأنها أسمى مجموعة بشرية فيها وأنها الجنس السيد أو الشعب المختار قائد البشرية و العامل على حماية البشرية كافة . وأن ماعداها من القوميات أقل منها شأناً وقيمة . وبالتالي يجب أن يسخروا لخدمتها وتحقيق رفاهيتها وسعادتها .[3]

وفى الواقع إن مثل هذه النزعات القومية الأنانية لاسيما التي تقوم على فكرة وحدة الدين أو العرق لا تشكل تهديداً خطيراً لغيرها من القوميات الأخرى فحسب . بل تهديداً أخطر من ذلك لذاتها ووجودها القومي قبل كل شيء . خصوصاً إذا اعتمدت على إمكانياتها العسكرية وليس على مبادئها الأخلاقية او الروحية إذا اعتمدت على إمكانياتها المادية لا على تراثها وحضارتها التاريخية، فالقوميات الأخرى الصغيرة " الضعيفة " المستعمرة كثيراً ما تظل محتفظة بجوهرها القومي إلى حين تحين فرصة الثورة والانفصال والعودة من جديد تجاه بناء كيانها القومي المميز

1. أحمد المنتصر ، مرجع سبق ذكره ، ص 35 .
2. سمير حسن الارناوؤطى ، نهاية التاريخ الأمريكى ، **مجلة المستقبل العربى** ، العدد 328 ، لسنة 2008 ، ص15.
3. سليمان صالح الغويل ، مرجع سبق ذكره ، ص 116 .

والمستقل بشخصيتها القومية . وهذا مادلت عليه الأحداث التاريخية وتجارب كثير من القوميات التي بلغت درجة عالية من القدرة جعلتها تتنكر للمباديء الأساسية التي قامت بها والاعتداء على حقوق غيرها من القوميات الضعيفة .[1]

وفى هذا السياق يمكن القول ان القوة العسكرية والإمكانيات المادية التى تمتلكها بعض الدول القوميــة لاسيما الدول الأوروبية والولايات المتحدة في عالمنا المعاصر إلى استغلالها فى تحقيق مصالحها . حتى وأن كانت على حساب القوميات الضعيفة الأخرى والتطلع لسيادة العالم . وخير مثـــال على ذلك تجربة الحربين العالميتين في القــرن العشرين .[2] عندما شعرت القوميات في معظم أرجاء المعمورة بضرورة تحقيق التحرر القومي بدأ النضال ضد العبودية والاستعمار . وأن الحرية لا تتحقق إلا بظهور مايعرف بـ " الشخصية القومية " والعمل على المحافظة عليها . الأمر الذي يستلزم بدوره بناء دول قومية قوية . لذلك اتخذت معظم القوميات شعار " الدولة القومية the nation state " أساساً للثورة والنضال . بل واعتبرت أن مسألة تحقيق الدول القطرية هو مرحلة أولى نحو بناء الدولة القومية التى تجمع كافة أفراد تلك القومية.

مع مراعاة ان حكومات تلك الدول القومية قد تميزت بإمكانيات قوية جعلتها أكثر قدرة من غيرها على حماية أقاليمها . وأكثر قدرة على توفير السلع والخدمات . وأكثر قدرة على توفير وسائل الرفاهية للمواطنين . وإدارة الشؤون العامة، فالقوميات وجدت في الأساس كاستجابة لحاجاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . والدولة القومية هي الأداة التي من خلالها يتم تحقيق كل ذلك بما فيها الجانب الأمني لتلك القوميات .[3] إن مثل هذا الواقع للصراع التاريخي والهدف أو الغاية التي تدفع عجلة هذا الصراع على نحو متكرر وباستمرار في مجتمعات تعددت حاجاتها الاقتصادية وتغيرت ظروفها الاجتماعية وتعقدت فيها المشاكل السياسية والثقافية . وتطورت روابطها الإنسانية وبلغت مرحلة معينة من التمايز والاختلاف .

كما يري الباحث ان مثل هذا الواقع الذى تعيشه القوميات الراهنة يقودنا إلى نتيجة هامة تتمثل في ان الايدلوجية السياسية للدولة الليبية التى تنادى باهمية تنظيم المجتمع الإنساني على كافة أشكاله وأجناسه وأطيافه وفق منظور اجتماعي وسياسي واقتصادي معين . أي تنظيم يدين فيه جميع الأفراد بالولاء ويتمتع بقدر كبير من القوة والإمكانيات التي تساعده على إشباع حاجات أفراده .مع مراعاة ان مثل هذا الواقع لايتواجد في كثير من المجتمعات الانسانية .[4]

ومن جانب اخر نلاحظ ان البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية الليبية يرى استحالة استمرار الدولة الوطنية إذا تعددت القوميات بداخلها . فتعدد القوميات في دولة قطرية واحدة يؤدي بالضرورة إلى ضرورة إشكالية الصراعات الاجتماعية مابين تلك القوميات . فالقومية المحكومة من غير أبنائها لا تجيد التعبير الصحيح عن نفسها وطبائعها في السلطة الحاكمة أو الدولة المسيطرة وانهيار الإمبراطورية النمساوية المجريه خير شاهد على هذه الحقيقة التاريخية .

وفى ذات السياق نجد انهيـار الإمبراطورية الأقوى عسكرياً في عصرها لم يكن بسبب المجتمعات التي استعمرتها في كل من القارة الأفريقية او قارة آسيا . وإنما بسبب تعدد القوميات

1. عبد العزيز حسين الدروقي ، **القومية في الثورات** ، ط1 ، القاهرة ، منشورات دار القلم للنشر والتوزيع والاعلان ،2003 ، ص 43 .
2. المرجع السابق ، ص ص 45-47 .

في داخلها . كذلك تنطبق الصورة على شأن الدولة العباسية والسلطنة العثمانية بالرغم مافيها من قواسم مشتركة . [1]

ويبدو واضحا ان البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية الليبية يؤكد على استحالة انقسام قومية واحدة بين عدة دول . وإن حدث مثل ذلك فيكون السبب متمثل في ضعف تلك القومية في مرحلة من تاريخها أو بقوة القوميات المجاورة لها أو بسبب فقد تلك القومية مبدأ الإرادة فى تحقيق الذات القومى . كما هو الحال للقومية العربية المنقسمة إلى أكثر من أثنين وعشرين دولة قطرية كل قطر يسعى إلى تحقيق مصالحه القطرية وتحقيق أمنه القطرى حتى وأن تحالف مع دول غير عربية. [2]

ويري الباحث ان الاستنتاج الذي يمكن التوصل إليه من شواهد التاريخ القديم والحديث يؤكد الحقيقة السياسية التاليه " أنه يستحيل انقسام قومية في دول بشكل دائم . واستحالة جمع قوميات متعددة في دولة واحدة بشكل دائم أيضاً ويستحيل أن يشمل التوجه القومى عدة قومياتا غير متشابهة فالتوجه القومى – يعنى – أسلوب القومية فى تحقيق ذاتها " .
فالدولة المستقرة المنيعة هي دولة القومية الواحدة . والقومية المستقرة المزدهرة هي قومية الدولة الواحدة . بل وأكثر من ذلك فالقومية واقع طبيعي وشعور بالانتماء والمصير عند أبنائها . بينما الدولة القطرية وفق منظور الايدلوجية السياسية للدولة الليبية هي شكل سياسي تنظيمي قسري لشؤون تلك القومية .

وبالتالي يمكن القول أنه يستحيل أن تستغنى القومية عن التوجه القومى كأداة للحفاظ على هوية الذات فى حين أن القومية قد تستغني عن الدولة فى فترة محدودة ويستمر الشعور بالانتماء إليها في الوقت الذي يستحيل استغناء الدولة القومية عن القومية فهي لا تقوم ولا تستمر إلا بها . فالدولة القومية لا تقوم إلا على وجود توجه قومى يجمع أبناؤها . وهذا التوجه القومى بمفهومه المعاصر هو شعور بالانتماء إلى القومية . أي القومية والمصير المشترك الذي يربط أبناؤها طيلة الاجيال المتعاقبة. [3]

---

1. سعيد عبدالغني البلتاجي ، حقيقة الثورة الليبية ، **مجلة الوحدة العربية** ، العدد 34 ، لسنة 1997، ص 35 .
2. صالح عمر حسين ، **قضايا في الأمن القومي العربي** ، ط1 ، دمشق ، منشورات المطبعة الجامعية للنشر والتوزيع ، 2006 ، ص 76.
1. المرجع السابق ، ص ص36 - 37 .

الفصــل الثاني

واقع المشروع القومي العربي وانعكاساته على البعد الاقليمى فى الايدولوجيا السياسية الليبية

المبحث الأول :

منطلقات البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية تجاه المشروع القومي العربي

المبحث الثاني :

أثر قوى التجزئة على المشروع القومي العربي وفق البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية

المبحث الثالث :

واقع المشروع القومي العربي وانعكاساته على البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية

المبحث الأول :

منطلقات البعد الاقليمى فى الايدولوجيا السياسية الليبية تجاه المشروع القومي العربي

µ

ان الدولة الليبية منذ استقلالها عام 1952 م . واتخاذها شكل الحكم الملكى الوراثى فكرة تؤيد تحقيق وحدة التراب العربي. ولقد تمثل ذلك من خلال تاييدها للافكار والدعوات التى تدعوا الى تحقيق الذات العربى . وبهذا الواقع أصبحت الوحدة العربية ضرورة حتمية بالنسبة للسياسة الخارجية للمملكة الليبية في تلك الفترة التاريخية . بل هدف لابد من تحقيقه مهما طال امد تحقيقه . وتتجسد هذه الحقيقة حتى بعد انتهاء نظام الحكم الملكى الوراثى (1952 ، 1969) حيث اندفعت الدولة الليبية التى اتخذت شكل الحكم الجمهورى في حقبة ما بعد الملكية الليبية (1969 - 2011) تجاه العمل القومى من أجل بناء صرح الدولة القومية الكبرى . وبكل ماتملك من وسائل وإمكانيات فخاضت في فترة قصيرة من الزمن . بدليل محاولتها القيام بتجارب وحدوية مع العديد من الأقطار العربية مع كل من جمهورية مصر العربية و الجمهورية التونسية والجمهورية السورية وتحديدا خلال عقد السبعينات من القرن الماضى . وإن لم يكتب لهذه التجارب النجاح غير أنها عبرت فعلياً عن صدق هذا التوجه الايدلوجى السياسى الليبى . وتجسيد عملي حقيقي على الطريق لبناء الدولة القومية العربية [1]

وتنطوى الاشارة بانه بالرغم من المحاولات القومية قد مرت بمراحل مختلفة من حيث درجة حدتها واتساع نطاقها . ففي بداياتها ظهرت كدعوة للإصلاح ورفض الظلم والاستبداد الذي تمارسه السلطنة العثمانية على أبناء الوطن العربي. وانتقالها إلى الشكل الآخر لتبني الدعوة للتنظيم اللامركزي كرد فعل ضد الحركة الطورانية . وكذلك انتقالها إلى الشكل الآخر المتمثل في ضرورة تحقيق دولة قومية تضم بلاد الشام و العراق و الجزيرة العربية . ثم مرت المحاولات القومية العربية بحالة من التوقف في الفترة مابين الحربين العالميتين نتيجة تقسيم الوطن العربي مابين الدول الاستعمارية . وانشغال كل بلد عربي بالجهاد في سبيل تحرير أرضه . وعندما قامت ثورة 23 يوليو 1952 م ساهمت في دفع العمل الوحدوي وإعطاء الحركة القومية معنى جديداً ولعل مايميز هذا المد القومي في هذه المرحلة بالشمولية والعمومية لجميع أقطار الوطن العربي[2].

ومن المهم القول الى انه منذ الاطاحة بالنظام الملكى الليبى بتاريخ 01. 09 . 1969 م . عملت الدولة الليبية من خلال مايعرف بالقيادة الليبية الجديدة على اتباع ذات السياق الملكى الليبى (السابق) من خلال تفعيل المحاولات الوحدوية سواءً داخل القطر الليبى أو داخل الوطن العربى أبرز مراحل تطورها . حيث اعتبرت قيام الدولة القومية العربية حاجة مصيرية لا ينبغى التنازل عنها . وما يميز هذه المرحلة أيضاً هو محاولة نقل العمل الوحدوي والاهتمامات القومية من

1. سليمان صالح الغويل ، مرجع سبق ذكره ، ص 247 .
1. المرجع السابق ، ص 248 .

المستوى السياسي الفوقي إلذى يعرف انذاك بالمستوى الشعبى والذى يعنى اشتراك كافة الأطياف الاجتماعية لا سيما تجاه تحمل مسئولية العمل القومي بعد تخاذل القيادات السياسية وعجز التنظيمات الحزبية والرسمية عن تفعيل فكرة الوحدة القومية . [1]

يجب التذكير بانه يمكن تأكيد فرضية أن البعد الاقليمى فى الايديولوجيا السياسية للدولة الليبية طيلة الفترات السابقة يحمل الطابع القومى . بدليل أنه يتحرك بفاعلية في كافة دوائر النضال القومي للأسباب التالية :

1. البعد القومى الذى يسيطر على البعد الاقليمى في الايديولوجيا السياسية الليبية طيلة الانظمة السابقة تدعى بانه لا يسمح بالصمت أمام العدوان الصهيوني المستمر على الأراضي العربية والسياسة التوسعية للكيان الصهيوني على حساب الأراضي العربية .

2. بسبب اعتماد البعد الاقليمى فى الايدلوجيا السياسية الليبية طيلة فترة حكم الانظمة السياسية السابقة على الجانب الاقتصادى. نجدها لا تقبل بالقواعد الظالمة التي يسير عليها النظام الاقتصادي الدولي من احتكار واستغلال وعدم تكافؤ واستنزاف حق الشعوب ومواردها بما فى ذلك الدول العربية.

3. سيطرة التوجه القومى على البعد الاقليمى فى الايدولوجيا السياسة الليبية طيلة فترة نظم الحكم السابقة . مما أجبرها على عدم وقوفها موقف المتفرج أمام الصراع العربي الصهيوني الذي هو في حقيقته صراع مصيري تاريخي حضاري سببه العدوان الصهيوني على الأراضي العربية .

4. حرص البعد الاقليمى في الايديولوجيا السياسية الليبية على تناول السياسات الرامية إلى تصفية حركة المقاومة الفلسطينية واحتلال الكيان الصهيوني لمزيد من الأراضي العربية

5. حرص البعد الاقليمى في الايديولوجيا السياسية الليبية على فضح الهجمات الاستعمارية الشرسة التي تتعرض لها الوطن العربى أو عما يجري الآن من تدخل عسكري استعماري في الاقطار العربية وبشكل علنى يهدد حق السيادة داخل الأقطار العربية مما يشكل عنصر من عناصر التجزئة داخل المشروع القومى العربى .[2]

ومن خلال تحليل ابعاد التوجه القومى في البعد الاقليمى للايدلوجية السياسية الليبية فإننا يمكن ملاحظة أنه يشكل حلقة هامة في تحرك الدولة الليبية وتصديها للسياسات الدولية الرامية إلى تكريس الإقليمية المفروضة وإقامة الحواجز المصطنعة والسدود الوهمية بين أبناء الوطن العربي[3]. إن هذا التحليل يقودنا إلى أن الدولة الليبية منذ استقلاله عام 1952 م . تتحرك في قضية الوحدة القومية العربية من واقع مسئوليتها القومية وكتطبيق لأهم الشعارات الوحدة التي رفعتها الدولة الليبية خصوصا في عقد السبعنيات من القرن الماضى و المتمثلة في شعارات " حرية ، اشتراكية ، وحدة "

ويجب التذكير بانه وفق هذه الرؤية السياسية ذات التوجه القومى نستطيع أن نستنتج حقيقة سياسية مفادها : إن الادعاء الاساسى للبعد الاقليمى في الايدلوجية السياسية الليبية تجاه تحقيق الوحدة القومية وإقامة الدولة القومية العربية يتمثل في افتراضه حتمية المواجهة الحاسمة لتحقيق

---

2. المرجع السابق ، ص 249 .
1. عبدالله بلال ، **قراءة في هذه التحولات** ، ط1 ، طرابلس ، منشورات مطبعة المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، 2001 ، ص 105 .
2. المرجع السابق ، ص 109 .

هذه الغاية ذات البعد الإستراتيجى الذى يخدم مصالح الإمبريالية التي تتسلط وتفرض هيمنتها السياسية والاقتصادية في ظل القطرية التي تسيطر على كافة أجزاء الوطن العربي" .[1]

وفى الحقيقة ان مثل هذا الواقع العربى قد انعكس على التوجه القومى الليبى حيث نجد ان الايدلوجية السياسية للدولة الليبية منذ استقلالها عام 1952 م . تنطلق في سبيل تحقيق الوحدة القومية العربية من ثوابت أساسية يتمثل اهمها في التالى :

1. الدعوة للنضال من أجل تحقيق الوحدة القومية العربية إيماناً بحتمية الوحدة القومية وضرورتها وانتصاراً تاريخياً على كل تحديات الاستعمار الذي يعمل على فرض التجزئة والإقليمية .
2. الالتزام الكامل بفكرة التحرير لكل الأراضي العربية ودعم مساندة نضال الشعب العربي الفلسطيني .
3. محاربة الاستعمار في كافة صوره وأشكاله ن ورفض الابتزاز السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يمارس ضد الشعوب النامية .
4. المطالبة بتصفية القواعد الاستعمارية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتحويل البحر الأبيض إلى بحيرة سلام .
5. الإقرار بحق الشعوب في السيطرة على ثرواتها واستخدامها الاستخدام الأمثل لتحقيق التنمية الشاملة .
6. إتباع سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز والإيمان بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه دول عدم الانحياز .[2]
7. دعم وتعزيز الأخوة الإسلامية والتضامن الإسلامي بكافة الوسائل والإمكانات ونشر الدعوة الإسلامية والوقوف إلى جانب المسلمين ضد الظلم الواقع عليهم وحرب الإبادة التي يتعرضون لها.
8. رفض كافة التدخلات الإمبريالية في شؤون الوطن العربى التي تهدف إلى تدويل الخلافات والمشكلات العربية لتكون منفذاً لها وحجة لتدخلها والعودة إلى عهد الاستعمار.
9. الدعوة إلى تفعيل العمل العربى والأفريقى المشترك إدراكاً لأهمية الدور المشترك الذي تقوم به المجموعة العربية والأفريقية من أجل التقدم الحضاري والاقتصادي العالمي[3].

ومما سبق تناوله يمكن القول ان المصدر الرئيسي للبعد الاقليمى في الايدلوجية السياسية الليبية خلال الانظمة السياسية السابقة يتمثل في ادعاؤها انها تنطلق من خلال دراسة حركة التاريخ لكثير من المجتمعات الإنسانية . واستقراء حركة تطورها وفق أحقاب تاريخية متعاقبة بالإضافة إلي تحليل العديد من الحقائق التاريخية والقواعد الاجتماعية . حيث يتضح إن القومية كرابطة اجتماعية تأتي في مقدمة الظواهر التي شغلت قوى الإنسان العقلية وتحكمت في توجيه إرادته وسيطرت علي عواطفه منذ إن عرف الحياة في إطار الوحدات الاجتماعية المختلفة . ولعل الصراع المتكرر والمستمر بين الجماعات الإنسانية المتميزة منذ أقدم العصور . يعتبر اصدق دليل علي هذه الحقيقة هذا الصراع الذي اتخذ شكل توارث تحررية وحركات

---

3. عبدالقادر حسن الشريف ، **القضية الفلسطينية والحلول الثورية** ، ط1 ، طرابلس ، منسورات الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، 1982 ، ص 31 .
1. المرجع السابق ، ص ص 34.33 .
2. عبدالله بلال ، مرجع سبق ذكره ، ص 114 .

استقلالية تقوم به الجماعات القومية بمجرد إن تدرك عوامل وحدتها الاجتماعية التي تقوم في جوهرها علي علاقة وحدة الانتماء ووحدة المصير.

وبتطور نمط تنظيم المجتمعات الإنسانية عبر العصور التاريخية تطورت الظاهرة القومية حتي أصبحت من أهم مظاهر القوى العاطفية وشكلت أخطر وأوسع التيارات السياسية المنتشرة في العصر الحديث . فقد زخرت المجتمعات الإنسانية في الفترة الأخيرة من هذا القرن بتطور سريع وهائل للتيار القومي . وزيادة أهميته وخطورته كنتيجة مباشرة لحركة النهضة الفكرية التي ساهمت بدورها في تطوير الثقافات المختلفة للمجتمعات الإنسانية . بالإضافة إلي زيادة حدة رد الفعل The reaction تجاه الغزو الأجنبي وتوسع الإمبريالية الحديثة . ولقد عكس نضال القوميات ضد العبودية والاستعمار حقيقة الأيمان بأن الحرية لا تتحقق إلا بتأكيد الشخصية القومية والعمل علي المحافظة عليها – الأمر الذي يستلزم بدوره بناء دول قومية قوية ، لذلك اتخذت معظم القوميات شعار الدولة القومية أساسا للثورة والنضال ومثلا أعلي ينبغي الوصول إليه مهما كانت التضحيات

وتفيد دراسات سياسية معاصرة بأن ظهور الدولة القومية في القارة الأوروبية وتطور إمكانياتها ونمو قدراتها باستمرار قد ساهم في تجاوب الدولة القومية مع الحاجات " السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، الأمنية ، الحضارية " لشعوبها وكنتيجة لعوامل الضغط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي التي تمارسها القوميات علي حكوماتها التي تطورت صيغتها التنظيمية حيث أصبحت هي الاخري أقرب ديمقراطية مما كانت عليه في ظل الدولة الإمبراطورية التي تميزت بالأنظمة الملكية المطلقة التي تستمد سلطتها من فكرة العناية الإلهية أو التفويض الإلهي، وذلك من خلال انتقال صفة السيادة من " الملك The king " إلي الجسم السياسي كله الذي أصبح نظريا هو مصدر جميع السلطات في الدولة وقد تميزت حكومات الدول القومية بإمكانيات قوية ساهمت في جعلها أكثر قدرة من غيرها علي حماية أقاليمها وتوفير الخدمات وسائل الرفاهية للأفراد التابعين لتلك الدولة القومية . ويمكن القول ان الايدلوجية السياسية للدولة الليبية ترى ان ظاهرة الصراع التاريخي ما بين المجتمعات الإنسانية وبشكل متكرر لاسيما في هذا العصر - عصر القوميات يقودنا ذلك إلي الحقيقة الموضوعية التالية :

" انه ينبغي تنظيم المجتمع الإنساني وفق منظور اجتماعي وسياسي واقتصادي معين . أي تنظيم يدين له جميع الأفراد بالولاء ويتميع بقدر كبير من القوة والإمكانيات التي تمكنه من سد

الحاجات المتعددة وإشباع الرغبات المتنوعة . ومواجهة المشاكل الداخلية و الخارجية وبشكل يحقق الأمن والتنمية " .[1]

وتتفق هذه الحقيقة الموضوعية مع تأكيد " إريش فروم " الذي يؤكد : " إن الإنسان يستمد إحساسه بالوجود من خلال انتمائه لأمة أكثر من إحساسه بالوجود من خلال ابن لرجل ما " .[2]

العلاقة الطبيعية بين الدولة القومية وتنظيم الجماعة الدولية

ان البعد الاقليمى فى الايدولوجيا السياسية للدولة الليبية ينطلق في هذا الإطار من فكرة سياسية مفادها ..." إن تنظيم الجماعة الدولية قد تجسد فعليا في الدولة القومية . فعندما يتحقق مثل هذا التنظيم الاجتماعي – السياسي الطبيعي للمجتمع الإنساني . فإن ذلك يساعد في القضاء إلي حد كبير علي مبررات الصراع بين المجتمعات أو القوميات المختلفة " بمعني اوضح انه عندما يتحقق قيام الدولة القومية داخل التنظيم الدولي فإن دوافع التوارث والحركات الاستقلالية تكون عديمة الأهمية في تحقيق التنظيم الأتمثل للمجتمعات الإنسانية كما تضيف الايدلوجية السياسية الليبية حقيقة سياسية اخرى مفادها . إن العامل الاجتماعي يمثل القانون الطبيعي الثابت . وان تجاهله أو الاصطدام به يفسد الحياة . وهكذا تفسد حياة الإنسان عندما يبدأ تجاهل القومية ... فالعامل الاجتماعي أي القومي يمثل نواة جاذبية الجماعة وسر بقائها) فالبشرية مقسمة طبيعيا إلي قوميات متميزة من خلال خصائص معينة اكتسبها من خلال تجاربها التاريخية الطويلة . والنمط الشرعي الوحيد للتنظيم السياسي هو الحكم القومي الذاتي . أي إن الدولة القومية هي للتنظيم السياسي الوحيد المنسجم مع التكوين الاجتماعي الطبيعي . بديل إن الدولة القومية كنمط للتنظيم الاجتماعي السياسي . هي وحدها التي تستطيع السيطرة علي ولاء الأفراد وبالتالي

---

1. سليمان صالح الغويل ، **القومية و تنظيم الجماعة الدولية** ، ط1 ، طرابلس ، (د . ن) ا، 1987 ، ص47.
2. Selig. S. Harrison , **The widening Gulf – Asan Nationalism and American policy** , londun – copy right . Vol No I , press 1978, p20.

التحكم في توجيه أرادتهم وقدراتهم لما يحقق تطلعاتهم وأهدافهم – بمعني إن الدولة القومية هي المنظمة الوحيدة التي تستطيع التحكم في توجيه جميع الوحدات الاجتماعية وتسيير المؤسسات السياسية الأقل منها اجتماعيا وسياسيا والتي تكون بالضرور خاضعة لسيطرتها ورقابتها كما إن الدولة القومية بصفتها الحالية كوحدة نهائية للتنظيم (الاجتماعي ، السياسي) . وبالتالي كوحدة نهائية للولاء الإنساني لا تستطيع التنازل عن سيادتها أو تفويض سلطتها إلي أي تنظيم عالمي .[1]

ويري الباحث إن توزيع البشرية إلي قوميات مختلفة لا يقوم علي مجرد تصورات اجتهادية . بل هو عقيدة دينية لنا كمسلمين اقتضته المشيئة الإلهية كما هو الحال في الآية الكريمة...." لَو شَاءَ رَبَّكَ لَجَعَلَ ٱلنَاسُ امَة وَاحِدَةَ " فالله سبحانه وتعالي هو الذي شاء إن تتعد الأمم وتتعدد الأديان لتحقيق التعايش السعيد القائم علي الرضا المتبادل لجميع الأمم " وبالتجربة فإن تطبيق النظريات الداعية لوحدة الكادحين لم تسهم إلا في زيادة حدة المواجهة بين القوميات وبالذات المعتنقة لنفس الشعار . وان هذه هي الحقيقة الأساسية الأولي قد ميزت الجنس البشرية إلي قوميات تعكس وجودها في حضارات تشكل سلسلة متصلة تكمل بعضها البعض .[2]

اثر الظاهرة القومية علي المجتمعات الإنسانية

من خلال هذا الاطار سوف نتناول مسألة اثر الظاهرة القومية علي المجتمعات الإنسانية من خلال مطلبين رئيسين :

المطلب الأول : الآثار السلبية للظاهرة القومية علي المجتمعات الإنسانية .

1. .Wilfrid khapp, **Unit and Nationalism in Eutope since 1945**, ltd First Edition. Oxford , vol No1 , press 1969, p97

2. محمد جلال كشك ، **القومية و الغزو الفكري** ، ط 1 ، بيروت ، منشورات دار الارشاد للطباعة والنشر ، 1969 ، ص ص 39 . 40

المطلب الثاني : الآثار الايجابية للظاهرة القومية علي المجتمعات الإنسانية .

أولا : الآثار السلبية :

يرى البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية الليبية إن التنظيم الأمثل للمجتمعات الإنسانية لا يتمثل في الحقيقة علي مجرد توزيع الإنسانية في إطار قوميات ضمن الإطار التنظيمي للدول القومية . ذلك إن القومية كظاهرة إنسانية شأنها شأن معظم الروابط الاخري سواء أكانت اجتماعية – مثل القبيلة او دينية كالطائفة او عقائدية كالحزب او اقتصادية كالطبقة لها مزاياها وعيوبها فكلما ترتب علي الحركة القومية حتمية القضاء علي معظم اشكال النظم الاستبدادية القديمة والمعاصرة وتحرير كثير من الشعوب واستعادة كرامتها الانسانية وحقها في تقرير مصيرها واستغلال مواردها الاقتصادية واستقلالها في ادارة شؤونها السياسية . فإن للقومية بالمقابل جانبها السلبي وفي هذا الجانب نلاحظ إن كثير من الدول القومية لم تقف عند الحد الذي كانت من اجله

فعندما وصلت تلك الدول القومية الي درجة معينة من النضج والتطور شعرت فيها بالقوة والقدرة اندفعت تنشر التوسع علي حساب غيرها من القوميات الاخري المجاورة لها

فالقومية القوية هي جزء من الانسانية وكثيرا ما تندفع تحت ضغط عوامل سياسية واقتصادية و عسكرية ذات صبغة مصلحية ومنافع انانية الي اعتبار نفسها هي اساس الانسانية واسمي مجموعة بشرية فيها وأنها الجنس السيد او الشعب المختار. وان ما عداها من القوميات اقل منها شانا وقيمة وبالتالي يجب ان يسخروا لخدمتها وتحقيق رفاهيتها وسعادتها ولقد بلغت أسطورة العنصرية القومية والتسامي العرفي ذروتها في المذهب النازي الذي يقوم علي فكرة التدرج الهرمي للمجتمع البشري الذي يحتل فيه الشعب الألماني قمة الهرم، كما تتضح هذه الحقيقة في الايدولوجية الصهيونية باعتبارها فكرا متطرفا يقود علي فكرة التسامي العرقي والابادة لبقية القوميات الاخري . [1] ولهذا يرى البعد الاقليمى فى الايدولوجيا السياسة الليبية ان مثل هذه القوميات القائمة علي مبدأ النزاعات القومية الانانية – أي – علي فكرة وحدة الدين او العرف لا تشكل تهديدا خطيرا لغيرها من القوميات فحسب بل تهديدا اخطر من ذلك لذاتها ووجودها القومي قبل كل شئ . خصوصا اذا ما اعتمدت علي قوتها العسكرية لا علي مبادئها الاخلاقية والروحية وعلي إمكانياتها المادية لا علي تراثها وحضارتها التاريخية . [2] كما تري الايدولوجية السياسية للدولة الليبية . ان التكوين السياسي الذي يجمع اكثر من قومية فإن خريطته تتمزق من جراء الاستقلال الذي تسعي في تحقيقه كل قومية تحت شعار حتمية استقلال القومية . وهكذا تمزقت خريطة الإمبراطوريات التي شهدها العالم كونها تجمع عدة قوميات ما تلبث حتي تتعصب كل

1. سليمان صالح الغويل ، **الدولة القومية – دراسة تحليلية** ، مرجع سبق ذكره ، ص111.
2. المرجع السابق ، ص 113 .

قومية لذاتها وتطلب الاستقلال فتتمزق الإمبراطورية السياسية لتعود مكوناتها الي اصولها الاجتماعية . [1] فأي تنظيم اجتماعي يتعارض مع الحقائق او القواعد الاساسية للواقع المراد تنظيمه يحمل في داخله عوامل تفككه وانهياره وان مثل هذه الحقيقة يؤكدها الفيلسوف الانجليزي (جون استيورت مل) John .S. mill في كتابه الذي يحمل عنوان الحكومة التمثيلية علي حق جميع الامم في التمتع بالحرية وعلي حقها في تكوين دول تتفق وحدودها القومية . وفي هذا الكتاب يقول ...." انه لمن الصعب علي المرء ان يعرف أي جزء من الجنس البشري ينبغي ان يكون حرا في القيام بشؤونه ما لم يكن متمتعا بحريته التي تمكنه من تحديد مع أي الهيئات الجماعية الكثيرة من البشر يختارون الانضمام والحيا . لكن عندما يكون الشعب ناضجا للمؤسسات الحرة، فهناك اعتبار أخر اكثر حيوية يجب مراعاته إلا وهو استحالة وجود مؤسسات حرة في دولة مصطنعة مكونة من قوميات مختلفة بين شعب لا يوجد بين افراده تجانس عاطفي لاسيما اذا ما كانوا يقرأون يتحدثون لغات مختلفة .. وان الشروط الضرورية للمؤسسات الحرة علي وجه العموم ان تكون حدود الدول متفقة في الأساسي تماما مع حدود القوميات – أي تكون دولا قومية " فالدولة القومية كصورة مثلي لتنظيم المجتمع الدولي . والرغبة في المحافظة علي التقاليد المتباينة للقوميات المختلفة وتنميتها لا تنطلق من فراغ وإنما بجد اساسها في جملة القواعد والحقائق الاجتماعية التي تنظم الجماعة البشرية خلال تاريخها الطويل.

ثانيا: الاثار الايجابي:

ومن خلال هذا الجانب نلاحظ بان التنظيم الاجتماعي الطبيعي الذي يقوم علي وحدات اجتماعية سياسية متنوعة يسهم في تقديم الكثير من المزايا والفوائد التي تعود علي المجتمعات الانسانية وفي هذا الإطار يؤكد الفيلسوف " دليل بيرنز Dalil Bernes بقوله ... " إن هدم شخصية الفرد من شأنه القضاء علي قدرته العقلية " وبالمثل نستطيع القول أننا إذا حاولنا جعل كل الجماعات الانسانية متماثلة تماما في عاداتها ومعتقداتها فإننا نقضى بذلك علي بعض صفات التحمل والتعقد الذهني التي يمكن تنميتها حتى في القوميات الصغيرة وذلك لأن هناك صفات خاصة في كل جماعة تعتبر المحافظة عليها من صالح البشرية بأكملها غير ان هذه الصفات لا يمكن الابقاء عليها . إلا اذا اتيحت للجماعة فرصة تطوير قوانينها وأنظمتها بطريقتها الخاصة ويقدم الماضي دليلا علي ان جنسا من الاجناس إذ حرم من حياته السياسية الخاصة انخفضت قيمة عمل .

وعكس ذلك صحيح أي ان الجنس اذا حصل علي استقلاله السياسي استطاع ان يسهم بفنونه وعلومه في تقدم الحضارة بوجه عام" [1]

وفي نفس الإطار يرى البعد الاقليمى فى الايدلوجيا السياسية الليبية أنه ينبغي في ميدان السياسة العملية ان نسمح لكل جماعة قومية متميزة بحرية سياسية حقيقية في تحقيق ذاتها الفلسفة السياسية . و انه لابد ان يحدث اختلاف بين الدول بعضها عن البعض من حيث الاساليب التي تتبعها فيما يختص بقانونها وحكومتها وهي في تنوعها هذا تعكس الفروق بين الجماعات البشرية بل انه ينبغي ان يقف المجتمع الدولي الي جانب الدول التي تسعي الي التطور وفق طابعها القومي الخاص . وتشير بعض الدراسات السياسية الي هذه الحقيقة من خلال التأكيد علي ان تنظيم المجتمع الدولي من خلال توزعه في دول قومية حرة مستقلة لا يعني انعزال كل قومية علي حدة لان القومية كالفرد تماما لا تستطيع الحياة والنهوض بنفسها في عزلة تامة عن غيرها . بل إن من شأن هذه التنظيم ان يؤدي الي قيام علاقات وثيقة بين القوميات المختلفة اساسها التعاون وتبادل المصالح التي لا يمكن لأي قومية ان تقوم بها بمفردها . وبالتالي يتحقق الهدف من وراء انقسام البشرية إلي قوميات إذ يكون اختلافها وتنوعها في مصادر ثروتها وقدراتها وفي الصفات البشرية التي يكتسبها أفرادها بحكم البيئة ومن خلال التجارب التاريخية الطويلة مصدر خير ورفاهية لجميع ابناء البشر وتنطلق الايدلوجية السياسية للدولة الليبية من حقيقة اجتماعية مفادها . انه إذا اتيح لكل قومية ان تكون دولة قومية تنمي من خلالها قدراتها وصفاتها الخاصة اصبح لكل دولة قومية قيمتها بالنسبة لغيرها لا كمنافس من الطراز نفسه بل كنظير مكمل لها . وبالتالي يستفيد المجتمع الانساني في مجملة من المحافظة علي هذه الوحدات الاجتماعية المتنوعة والكثيرة ومن تنمية قدرتها التي تسهم من خلال تنظيم العلاقات والتقاء المصالح في ازدهار الحضارة الحديثة. [2] وفى هذا الاطار نلاحظ مدى اتفاق الايدلوجية السياسية للدولة الليبية تجاه المشروع القومي العربي مع ابداع الفيلسوف الاسلامي (الفارابي) من خلال كتابة أراء أهل المدينة الفاضلة في وصفه لتنظيم المجتمع الانساني في الاطار الذي به يحافظ علي جميع وحداته الاجتماعية الطبيعية The Nutral Local of Untis وصولا لتحقيق النموذج الامثل الذي من خلاله تتعاون القوميات في تحقيق الخير والسعادة لجميع ابناء البشر . وفي هذا الإطار يقول الفارابي ..." المدينة التي يقصد بالاجتماع فيها و التعاون علي الاشياء التي تنال بها السعادة في الحقيقة هي المدينة الفاضلة والامة التي تتعاون مدنها كلها علي ما تنال به السعادة هي الامة

---

1 . دليل بيرنز ، **المثل السياسية** (ترجمة لويس اسكندر) ، ط1 ، القاهرة ، منشورات مؤسسة سجل العرب للطباعة والنشر ، 1964 ، ص206 .

1 . (مجموعة باحثين) **القومية** ، ط1، ، طرابلس ، منشورات المنهل العلمى للطباعة والنشر ، 1987، ص 66

الفاضلة وكذلك المعمورة الفاضلة انما تكون إذا كانت الامة التي فيها تتعاون وحداتها علي بلوغ السعادة .[1]

ويجب التذكير بان " **الفارابي** " بشبه المجتمع الانساني بالجسم او البدن فإذا كانت جميع اعضائه سليمة قوية يستطيع كل منها القيام بواجبه علي اكمل وجه في إطار تنظيمي تعاوني متكامل به يتحقق له الكمال ويحافظ علي استمرار حياته وسلامة وجوده فيقول " والمدينة الفاضلة تشبه البدن التام الصحيح الذي تتعاون اعضاؤه كلها علي تتميم حياة الحيوان وعلي حفظها عليه . كما ان اعضاؤه مختلفة متفاضلة الفطرة والقوى" [2] وتؤكد الايدولوجية السياسية للدولة الليبية علي هذه الحقيقة من خلال اعتبارها ان كلا من (الدين ، العرف) من اهم مصادر التشريع التى ينبغى الاستناد عليه داخل المجتمعات العربية و الاسلامية . وذلك باعتبار ان الدين الاسلامي يقدم الدليل الامثل علي الاثار الايجابية للقومية الي تترتب علي توزيع البشرية في امم قومية . فالتميز بين القوميات من أهداف الخلق يقول تعالي (وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا) فالهدف من التمايز هنا هو التعارف . والتعارف هو اساس التعاون وتبادل المصالح لجلب الخير ودفع الشر .[3]

كما يمكن ان نلاحظ بان البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية الليبية خصوصا خلال عقدى الثمنينات و التسعينات من القرن الماضى . يرى ان الواقع العربي الراهن لايزال يعاني من مشكلة عدم القدرة علي تحديد اولويات العمل العربي المشترك الذي بدوره يساعد علي تفعيل اولويات العمل العربي المشترك الذي بدوره يساعد علي تفعيل حقيقة المشروع القومي العربيوتتمثل هذه الحقيقة من خلال حالات الخلاف السياسي العربي التي تولدت عنها العديد من قضايا الصراع . وفقدان السياسات الخارجية للدول العربية القدرة علي احداث حالة من التوافق والانسجام في تقييمها للمشاكل والقضايا التي يتعرض لها المشروع القومي العربي . مع مراعاة ان البعد الاقليمى فى الايدولوجيا السياسية الليبية يتفق مع العديد من الدراسات السياسية خصوصا منها العربية التي تؤكد هذه الحقيقة . فأبرز تلك الدراسات السياسية العربية ترى ان قضايا الصراع القومى قد شملت كل من .[4]

أ. قضايا التنظيم السياسية : وهي بمثابة المحور الرئيسي للصراع العربي – العربي رغم ان تلك القضايا يفترض فيه أن تمثل مشكل داخلي للدولة القطرية العربية . ولقد كان

---

2. ابو نصر الفارابي ، **كتاب اهل المدينة الفاضلة** ، ط1 ، بيروت ، منشورات المطبعة الكاثوليكية للطباعة والنشر ، (د ، ت) ، ص 97
3. المرجع السابق، ص ص 97-98
1. عمران سعيد الخالدي ، **تطلعات الهورية العربية** ، ط1 ، (د ، م) ، منشورات المطبعة الجامعية الحديثة للطباعة والنشر ، 2003 ، ص 31
2. احمد يوسف احمد ، **الصراعات العربية – العربية (1945 – 1981)** ، ط1 ، بيروت ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية للطباعة والنشر ، 1988 ، ص ص 148 . 149 .

هذا النوع من الصراع اكثر شيوعا بين الأنظمة التقدمية والأنظمة المحافظة – الأمر الذي كان يدل علي حالة الخلل الواضح في اولويات الانظمة العربية.

ب. القضية الفلسطينية : تمثل القضية الفلسطينية أبرز نموذج لحالة التناقض في العلاقات العربية -العربية وذلك لان القضية الفلسطينية ترتبط بخطر خارجي يفترض ان يكون مصدر توحيد اكثر من كونه مصدرا للصراعات ، وتتمثل مظاهر الخلاف العربي – العربي المتعلق بالقضية الفلسطينية في المظاهر التالية :

1- الخلاف العربي – العربي حول مسألة طرق التسوية مع العدو الإسرائيلي
2- الخلاف العربي – العربي حول مسألة التمثيل الفلسطيني سواء في المحافل الإقليمية او الدولية او أثناء عمليات التسوية مع العدو الاسرائيلي
3- الخلاف العربي – العربي حول مسألة الوجود الفلسطيني في الأقطار العربية [1]

ج. قضية الأمن القومي العربي : تعتبر القضايا الأمنية اقل القضايا علي خريطة الصراعات العربية – العربية رغم أهمية المفهوم الأمني العربي سواء في الإطار النظري او العملي فالمشكلة العربية تظهر بسبب عدم وجود رؤية مشتركة للأمن القومي العربي مما نتج عنه وجود حالة تعرف بالأمن الوطني القطري والأمن القومي . مع مراعاة ان الدولة القطرية العربية تغلب أمنها القطري في كثير من الاحيان علي مفهوم الأمن القومي العربي لاسيما في الحالات التي يتدخل فيها إطراف خارجية سواء أكانت قوي دولية او المجتمع الدولي

د. القضايا الاقتصادية : بسبب ضعف درجات التعاون والتكامل الاقتصادي او وجود علاقات تجارية وثيقة بين البلدان العربية، فقد ساهم ذلك في ضعف تقوية البني الاساسية للمشروع القومي العربي والتي أبرزها وجود سوق عربية مشتركة تسهم في تحقيق التالي:

1- حماية المنتوج العربي من المنافسات الدولية
2- ايجاد سوق عربي يتمشى مع متطلبات الاسواق العربية القطرية ويحقق حالة اشباع للذوق الاستهلاكي العربي
3- استغلال الموارد الطبيعية التي تزخر به معظم الدول القطرية العربية سواء الطبيعة او المعدنية .

---

1. المرجع السابق ، ص 158

ويضيف الباحث بأن هناك اتجاهات فكرية عربية تؤكد ان من بين اهم المشاكل التي يتعرض لها المشروع القومي العربي تتمثل في التالي[1]:

1- تغليب المصالح العربية " القطرية " عند الدول التي لا ترفع شعارات القومية او الاستجابة الي متطلبات اداء الدور القومي

2- ضعف النظم السياسية المحافظة الحاكمة للدول العربية في فهم المعني الحقيقي للوظيفة التنويرية والتطويرية لنظام اقليمي يقوم علي الرابطة القومية

3- وجود ازمة اخلاقية قبل ان تكون ازمة نظام سياسي او اقتصادي او ثقافي ، سببها الاساسي تعدد حالات عدم مصداقية الخطاب حيث يظل الخطاب السياسي القومي فاقدا لكل علاقة مع الحركة السياسية في اداء النظم السياسية العربية وطبيعة علاقاتها ببعضها البعض.

من خلال هذه المعطيات الموضوعية تنطلق الدولة الليبية في التفاعل داخل كافة مجالات السياسة الدولية بكافة أساليب الحركة من اتصال مباشر وحوار مع القادة والمنظمات السياسية والشعبية . ومن خلال الدعوة والمشاركة في المؤتمرات والندوات وبتكوين جمعيات الصداقة والشركات المشتركة والتعاون الفني والثقافي وكافة وسائل الاتصال .

ومن المهم القول ان هذه المواقف الوحدوية القومية للدولة الليبية قد حظيت بقدر من احترام دول العالم . ولقد ظهر هذا التقدير بوضوح من خلال المناسبات التالية :

أ. اختيار الدولة الليبية عضواً بمجلس الأمن عام 1975 م .
ب. اختيار الدولة الليبية عضواً بمجلس إدارة منظمة الأغذية والزراعة .
ت. اختيار الدولة الليبية عضواً بإدارة منظمة العمل الدولية .
ث. اختيار الدولة الليبية عضواً بمجلس المحافظين لوكالة الطاقة الذرية .
ج. اختيار الدولة الليبية عضواً بالأمانة العامة لمنظمة معلمي أفريقيا .
ح. اختيار الدولة الليبية عضواً في الأمانة العامة لاتحاد وكالات الأنباء الأفريقية[2].

ومن المهم الاشارة بانه قد تم اختيار العاصمة طرابلس مقراً للعديد من الاتحادات العمالية العربية .كما ترأست الدولة الليبية اتحاد العمال الأفارقة (منظمة الوحدة النقابية الأفريقية) إلى جانب مشاركتها مع دولة " الفاتيكان " في لجنة مشتركة لمتابعة نتائج الحوار الإسلامي المسيحي وعضوية الأمانة العامة لمؤتمر الأحزاب الاشتراكية التقدمية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط واختيار طرابلس مقراً للأمانة .

وفي هذا المبحث سوف نتعرف على اهم مرتكزات التوجه القومي في السياسة الخارجية الليبية من خلال :

1. عمر عبد الحسين الجاسمي ، **قضايا عربية – اراء وتحليلات** ، ط1 ، الكويت ، منشورات مطبعة الابداع للنشر والتوزيع ، 1998 ، ص 36

1. أحمد مجيد رسلان ، **العلاقة الليبية – الأفريقية** ، ط1 ، طرابلس ، منشورات الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، 1982 ، ص 84.

أ). تحديد الإطار النظري الفلسفي لمنطلقات الايدلوجية السياسية للدولة الليبية .

ب). تحديد الإطار العملي وتحليل الممارسات الوحدوية للدولة الليبية .

أولاً / تحديد الإطار الفلسفى للمنطلقات الايدلوجيا السياسية الليبية :

ويمكن القول أن الدولة الليبية منذ استقلالها في عام 1952 م . قد استخلصت منطلقاتها الأساسية من الاستقراء الواعي لحركة التاريخ و التحليل الموضوعي للواقع العربي . لذلك فهي لا تسعى إلى تحقيق الوحدة القومية لتدخل بها العالم المعاصر " ككتلة " جديدة تضاف إلى الكتل المتصارعة .
وإن الوحدة القومية عند الدولة الليبية هي بالاساس حركة قومية عاشت على نفس التاريخ و تعيش نفس النضال وتتجه نحو نفس المصير المشترك . [1]

وتتجسد حقيقة ذلك من خلال تحديد أبرز المنطلقات الايدلوجية السياسية للدولة الليبية فى التالى:

❶. قضية الوحدة وتحديد المرحلة :
من المهم التأكيد على حقيقة موضوعية مفادها: إن الدولة الليبية منذ استقلالها عام 1952 م كمملكة ليبية متحدة ترى بأن الوطن العربي يمر بأخطر مرحلة عبر تاريخه الطويل . والقومية العربية الآن هي أحوج ماتكون في هذا الظرف بالذات إلى بناء دولتها القومية . وانطلاق الدولة الليبية على طريق الوحدة القومية تحتمه المسؤولية القومية كطليعة عربية تعبيء طاقاتها لتحقيق أمل الجماهير العربية . [2]

❷. قضية الوحدة القومية تتجاوز الأفراد والنظم السياسية :
في الحقيقة يمكن أن نلتمس الابعاد القومية للدولة الليبية من خلال تجاوزها المصالح القطرية والمناصب القيادية للاشخاص . ففى هذا الجانب عبرت الايدلوجية السياسية للدولة الليبية السائدة خلال عقد السبعينات من القرن الماضى . بان الوحدة العربية ليست ملكاً لأشخاص ولا ملكاً لنظام .. إلخ "
❸. قضية الوحدة القومية وقضية الثورة :
ان دولة الوحدة القومية كما تراها الايديولوجية السياسية للدولة الليبية في فترة النظام السياسى الليبى السابق (1969 – 2011) تحديدا ترى بانه لا يمكن أن تعيش وتستمر إلا بالمفهوم العربي للثورة باعتبارها عمل شعبي وتقدمي تنبع من خلال تسلم الجماهير للسلطة الفعلية .

وتنطلق الأبعاد السياسية الخارجية للدولة الليبية تجاه تحقيق الوحدة القومية العربية خلال عقد السبعينات من القرن الماضى عن قناعة سياسية مفادها أن الوحدة القومية تمثل (هدف ، مصير ، ضرورة) وأن الإقليمية العربية ظاهرة فاشلة بل وأثبتت فشلها في مراحل التاريخ المختلفة .

---

1. المرجع السابق ، ص 57 .
2. عبدالله بلال ، مرجع سبق ذكره ، ص 146.

ومن خلال ماتم ذكره يمكن التعرف على مدى قناعة الدولة الليبية بأن القومية العربية في إطار الوحدة أقوى من العدوان . وأنها استطاعت في تاريخها القديم والحديث أن تنتصر على العدوان والغزاة [1].

❹ . الوحدة القومية ضد التجزئة والتخلف :

من المهم القول ان الدولة الليبية منذ استقلالها عام 1952 م . لم ترفض مطلب تحقيق الوحدة القومية . ليس على شكل سياسي أفضل وإنما من حيث هي في جوهرها وهدفها ضد واقع التجزئة وثورة على كل مظاهر التخلف . وهي بذلك ترى أن كل من هذه الاشكاليات هى أساس الفشل فى تحقيق الوحدة القومية للعرب . في دولة قومية واحدة تكون لها الكلمة الأولى والحاسمة على أرضها . [2]

❺. الوحدة القومية العربية ضد العنصرية :

إن النظرة الموضوعية التى ينتهجها البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية الليبية تجاه مسألة الوحدة العربية . لا تجعلها تنطلق من تعصب أعمى أو نظرة عنصرية أو إضافة إلى الكتل المتصارعة التى تسهم فى إضافة المزيد من اللهيب الذي يعذب البشرية كافة . إنما الوحدة القومية تعني لها " هي حركة قومية واحدة عاشت نفس التاريخ وتعيش نفس النضال وتتجه لنفس المصير " وتدعم السلام والرخاء العالمي وتساند قضية الحق والعدل الإنساني . وتحقيق المحبة بين الشعوب . [3]

وفى الواقع ان قضية الوحدة القومية العربية كما يطرحها البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية الليبية لم تعد قضية اختيار لشكل سياسي أفضل من غيره . بل صارت ضرورة حياة وبقاء في عالم تملؤه الفضاءات الكبرى و تفنى فيه الكيانات الصغيرة أمام هذه الفضاءات العملاقة .

وقد أكد تاريخ وطننا العربي أن أقطاره لم تستطيع في ظلام التجزئة أن تبني نفسها داخلياً أو تحمي استقلالها في مواجهة موجات الغزو الاستعماري . بينما استطاعت في ظل الوحدة أن تفعل ذلك كله ويؤكد حاضر القومية العربية هذه الحقيقة التاريخية . [4]

وفى هذا السياق يمكننا القول إن الدولة الليبية منذ استقلالها عام 1952 م . ترى أن كل وحدة تتحقق بين بلدين عربيين أو أكثر في إطار المباديء السياسية للمملكة الليبية المتحدة يشكل انتصارً لتلك المبادى السياسية وحماية لمبادئها وضماناً لاستمرارها . كما يشكل بالتالي خطوة نحو تحرير الأرض العربية واستعادة فلسطين بل وخطوة على طريق الإسراع بالتنمية وبناء الدولة القومية العربية .

ومن خلال الاطلاع على مسيرة الدولة الليبية عبر السنوات الماضية كجزء من حركة الجماهير العربية تجاه الوحدة القومية . نجدها تؤكد أهم أعداء الوحدة القومية العربية هم القوى التى تعمل دون تحقيق فكرة الوحدة العربية الشاملة . لأنها ترى أنه بقيام الوحدة وبناء الدولة القومية يعني انهيار كافة اشكال القوى المعادية بكافة أشكالها وتعدد صورها وألوانها . و أن مثل هؤلاء يتهربون من هذه الحقيقة التي أصبحت تقتحم الحدود وتحطم السدود وأصبحت الآن تشق طريقها داخل القوميات المختلفة . [5]

---

1 .عبدالسلام سالم الفقهي ، مرجع سبق ذكره ، ص 56 .
2. . حسن عبدالغني نوار ، المواقف الوحدوية في ليبيا 1969 - 1979 ، **مجلة الوحدة** ، العدد 25 ، لسنة 1981 ، ص 49 .
3. . المرجع السابق ، ص 51 .
1. عبدالله بلال ، مرجع سبق ذكره ، ص 48 .
2. المرجع السابق . ص49 .

ثانياً / تحديد الإطار العملي للبعد الاقليمى في الايدلوجية السياسية الليبية تجاه العامل القومى .

فى الواقع إن أبرز الأبعاد السياسية للبعد الاقليمى في الايدلوجية السياسية الليبية منذ استقلالها عام 1952 م . هو الالتزام بالعمل القومى في كل ماترفعه من شعارات ومباديء . وان العمل يسبق القول والتطبيق يجسد الشعار فقضية الوحدة القومية العربية لم تقف عند حدود التعبير عن تطلعات الجماهير العربية أو تكتفي عند تحديد المنطلقات أو أنها تفضل الهدوء على اختيار طريق النضال .
وتتمثل أبرز الممارسات العملية لتوجهات البعد الاقليمى فى الايدلوجية السياسية الليبية في الشان القومي فى التالى :

(1). إعلان ميثاق طرابلس (27 أكتوبر 1969) :

إن هذا الإعلان يعتبر من أول وأهم الممارسات العملية للايدلوجية السياسية للدولة الليبية في عقد الستينيات من القرن الماضى تجاه تحقيق الوحدة العربية حيث تضمن الميثاق الناتج عن هذا الإعلان مايلي :
أ. عقد اجتماعات دورية للرؤساء الثلاثة كل أربعة أشهر لمتابعة تحقيق الأهداف الثورية الوحدوية المنشودة .
ب. إنشاء لجان مشتركة في كافة المجالات لوضع الأسس الكفيلة بتحقيق التعاون و التكامل بين الأقطار الثلاثة بما يعود بالفائدة [1].

(2). إعلان بنغازي (قيام اتحاد الجمهوريات العربية 17 إبريل 1971) :

ان هذا الإعلان يعتبر من بين اهم المظاهر العملية للايدلوجية السياسية للدولة الليبية . ولقد جاء هذا الاعلان نتيجة احساسها بإزدياد المخاطر المحيطه بالوطن العربى . لذلك رأت حتمية إقامته على ارض الواقع . حيث تتمثل أبرز بنود الميثاق فى النقاط التالية :
أ. تحقيق دولة التى تكون الوحدة الأساسية فى استقطاب نضال الجماهير العربية الوحدوية.
ب. أن تكون سبيل الجماهير العربية لتحقيق هدفها في إقامة المجتمع الاشتراكي .
ج. أن تكون هذه الدولة هي الأداة الرئيسية للقومية العربية في معركة التحرير.
د. انه لا صلح ولا تفاوض ولا تنازل عن أي شبر من الأرض العربية المحتلة .
هـ. أنه لا تفريط في القضية الفلسطينية ولا مساومة عليها[2].

(3). إعلان الوحدة الاندماجية مع جمهورية مصر العربية :

من المهم الإشارة إلى أن هذا الإعلان قد تم بتاريخ 18 سبتمبر 1972 م . تم إعلان وثيقة الوحدة الاندماجية بين الجمهورية العربية الليبية وجمهورية مصر العربية . ولقد انبثق على هذا الإعلان ظهور ثلاثة وثائق للوحدة الاندماجية تتمثل في التالي :
الوثيقة الأولى : تحدد الأسس التي تقوم عليها دولة الوحدة .
الوثيقة الثانية : تختص بتشكيل القيادة السياسية الموحدة بين البلدين .

1. عبدالسلام سالم الفقهي ، مرجع سبق ذكره ، ص 56 .
1. إعلان ميثاق بنغازي ، المؤرخ بتاريخ 17. إبريل .1971 م.

الوثيقة الثالثة : تختص بلجان الوحدة[1].

ويرى الباحث إن هذا الإعلان ترى فيه الدولة الليبية في تلك الفترة التاريخية بانه يمثل خطوة عملية تساعد على إزالة العراقيل التى تقف دون تحقيق الوحدة العربية من جانب . وتجميع للصف العربى وفق رؤية تكاملية تسعى إلى تحقيق المصلحة القومية . حتى وإن تم ذلك على حساب المصلحة القطرية التى ترى فيها الدولة الليبية ابرز العراقيل القائمة دون تحقيق مشروع الوحدة العربية.

ولقد صدر عن هذا الاعلان الوثيقة الأولى في شكل بيان سياسي تبرز الأسس والمباديء التي تقوم عليها الدولة الجديدة . وهي تحتوي النقاط التالية :

1. عاصمة الدولة الجديدة تكون في جمهورية مصر العربية .
2. نظام الحكم في الدولة هو النظام الجمهوري الديمقراطي .
3. يكون للدولة رئيس جمهورية يختار عن طريق الاستفتاء الحر المباشر .
4. تقوم في الدولة الجديدة حكومة واحدة تمارس اختصاصاتها على كل أقاليم الدولة .
5. تكون في الدولة الجديدة سلطة قضائية واحدة .
6. يكون في الدولة الجديدة تنظيم سياسي واحد على غرار النماذج الاتحادية الفيدرالية.
7. التوسع في منح محافظات الدولة الجديدة سلطات وصلاحيات تساعدها على الاستجابة للمطالب والحاجات المحلية .
8. باب الانضمام إلى الدولة الجديدة مفتوح أمام أية دولة عربية ترغب في الانضمام[2].

(4) . مسيرة رأس جدير 18 مايو 1973 :

ان من بين اهم مظاهر تاثير البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية الليبية تجاه العمل القومى من خلال المسيرة الوحدوية التاريخية لرأس جدير . والتى تمثل أول مسيرة وحدوية من نوعها في التاريخ معبرة عن فكرها الوحدوي الملتزم حيث نجحت هذه المسيرة في تحطيم البوابات والحدود المصطنعة ن حيث كتبت الوثيقة التاريخية بدم المرأة العربية الليبية . وتمثل أبرز نصوص وثيقة هذه المسيرة فيما يلي :

1. الوحدة القومية الطبيعية بين جمهورية مصر العربية و الجمهورية الليبية قائمة منذ الآن .
2. السلطة للشعب الواثق بقيادة تؤمن بمباديء الزعيم جمال عبدالناصر .
3. لا مكان لمتردد أو مشكك أو خائف أو إقطاعي رأسمالي لا يؤمن بمباديء الثورة العربية .
4. الدولة الواحدة والرئيس الواحد والتنظيم الواحد مطلبنا النافذ منذ الآن[3].

(5). إعلان جربة بالجمهورية التونسية (12 يناير 1974) :

أن هذا الإعلان جاء بعد انتصار العرب فى حرب عام 1973 م . لذلك زادت حاجة الدولة الليبية في تلك الفترة التاريخية إلى ضم دول المغرب العربى إلى شرقه ولذلك يمثل إعلان جربة صورة أخرى من صور العمل الوحدوي القومي للدولة الليبية تجاه تحقيق مبدأ الدولة القومية الواحدة . ولقد تم في هذا الاتفاق القائم مابين الجمهورية العربية الليبية والجمهورية التونسية على أساس المباديء الدستورية المعمول بها في البلدين . ولعل أبرز نقاط هذا الإعلان هي :

---

2. عبد العزيز أحمد البياز ، **الوحدة العربية و النظم السياسية العربية** ، ط3 ، دمشق ، منشورات مطبعة إخوان للطباعة والنشر والتوزيع ، 2002 ، ص 46.
3. المرجع السابق ، ص 25 .
1. عبدالله بلال ، مرجع سبق ذكره ، ص 98 .

" أن يكون البلدان جمهورية واحدة تسمى " الجمهورية العربية الإسلامية " ذات دستور واحد . وعلم واحد و رئيس واحد و جيش واحد ونظم تشريعية و تنفيذية و قضائية واحدة " [1].

(6). الموقف الليبى من القضية الفلسطينية :

من المهم الإشارة القول ان الدولة الليبية قد اهتمت بالقضية بالقضية الفلسطينية سواء اثناء فترة الحكم الملكى الوراثى الليبى (1952 – 1969) او من خلال النظام السياسى الليبى السابق (1969 – 2011) او من خلال المجلس الانتقالى الليبى بعد ثورة 17 فبراير 2011 حيث نجد ان البعد الاقليمى فى الايدلوجية السياسية للدولة الليبية هو ذاته . في دعم النضال الفلسطيني المسلح . وهى تنطلق من رفضها لسياسة فرض الأمر الواقع . وأن عدم عودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه يعبر عن سابقة خطيرة تجعل مصير عدد كبير من الشعوب في المستقبل في مهب الريح . ويصبح بإمكان أية دولة أن تحل أراضي دولة أخرى وترفض قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة استناداً إلى سابقة احتلال فلسطين بالقوة وفرض سياسة الأمر الواقع .

مع مراعاة ان البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية الليبية قد كشف حقيقة معنى الحرب والسـلام . معنى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، حل القضية العربية ، مصير اليهود ، حقيقة مؤتمر جنيف وتوقعاته المحتملة ، سلبيات الواقع العربي ، الدور الفلسطيني . خطورة فرض سياسة الأمر الواقع . [2]

بمعنى اوضح أن البعد الاقليمى فى الايدلوجيا السياسية الليبية طيلة تلك الفترة الزمنية . قد أوضح كل تلك المفاهيم . وبالتالي حددت المنطلقات السياسية الأساسية تجاه القضية الفلسطينية . وأبرز هذه المنطلقات:

1. القضية الفلسطينية قضية وجود وليست قضية خلاف على حدود .
2. خطورة القضية الفلسطينية ينعكس سلباً على مجريات الأحداث في المنطقة وعلى تغييرات في الخريطة السياسية للوطن العربي .
3. رفعت الدولة الليبية شعار " قومية المعركة " بعد تحليل صادق لواقع الجيوش العربية التي افتقرت إلى قيادة موحدة .
4. ضرورة توحد المنظمات الفلسطينية من اجل قومية المعركة .
5. الدعوة إلى قومية العمل الفدائي والتشجيع للتطوع الشعبي لمساندة العمل الفدائي .
6. الإصرار على تحرير كل الأرض العربية المحتلة منذ عام 1948 م . وتأكيد حق الشعب العربي الفلسطيني فى العودة إلى وطنه فلسطين . [3]

---

2. المرجع السابق ، ص 101 .
1. أحمد الشقيري ، الحلول الثورية للقضية الفلسطينية ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 19 ، لسنة 1977، ص 34 .
2. عبدالكريم أحمد سالم ، الثورة الليبية و القضية الفلسطينية ، **مجلة الوحدة** ، العدد 32 ، لسنة 1983 ، ص 25 .

موقف البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية الليبية من قضية القدس المحتلة :

ان الدولة الليبية منذ استقلالها عام 1952 م . تقف جنباً إلى جنب مع الأقطار العربية ضد الاحتلال الإسرائيلي لأرض فلسطين . وساهمت مساهمة فعالة وجادة في حروب تحرير فلسطين منذ عام 1948 م . من خلال إرسالها للمتطوعين الليبيين ودعم دول المواجهة بالمال والسلاح والعتاد . كما رفضت الدولة الليبية المشروع الصهيوني الرامي إلى تهويد القدس . ودعت المشايخ العرب بالمساجد لإعلان الجهاد المقدس لتحرير الأرض العربية وتطهير القدس من الاحتلال الصهيوني وهذا ما نلتمسه فعلياً سواءً من خلال الدعم المادى او المعنوى للدولة الليبية تجاه القضية الفلسطينية سواءً على المستوى العربى أو الأفريقى أو الدولى .

ولعل أحد تلك الصور تتمثل فى إعلان الدولة الليبية تأييدها الكامل للمشروع الإسلامي الذي طرح في مجلس الأمن الدولي والداعي إلى بطلان الإجراءات الصهيونية التي يمكن أن تغير الوضع الدولي لمدينة القدس . [1] وفى عام 2009 م . عندما طلبت الدولة الليبية عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن عندما ترأست مجلس الأمن بشأن ردع العدوان الاسرائيلى على غزه من خلال إصدار قرار دولى يدين العدوان ويوقفه. كما دعمت الدولة الليبية في تلك الفترة انتفاضة الأقصى التي اندلعت في 28 سبتمبر 2000 م . مادياً ومعنوياً . ودعت في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في عمان في شهر مارس 2001 م . إلى العمل المشترك لتحرير فلسطين والقدس العربية . ومازالت الدولة الليبية تدعم انتفاضة الأقصى من أجل تحقيق أهدافها في تحرير فلسطين[2].

ومن المهم القول ان الدولة الليبية تؤكد من خلال موقفها الوحدوي القومي تجاه القضية الفلسطينية . إن الدعم العربى المادى و المعنوى هو وحده القادر على حماية القدس العربية من مخططات الكيان الصهيوني والحركة الصهيونية المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية والحد من الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة على الشعب الفلسطينى الأعزل فى السلاح سوى سلاح الإيمان بالمقاومة والتى على رأسها العمليات الفدائية.

وفى سبيل استكمال الدور القومي قامت الدولة الليبية عام 2008 م باعتبارها عضواً في مجلس الأمن بدعوة أعضاء مجلس الأمن للانعقاد فى جلسة طارئة من أجل الحيولة دون إستمرار الأوضاع المتدهورة فى قطاع غزة بسبب العدوان الأسرائيلى على القطاع بغية تصفية حسابات سياسية مع حركة حماس . ولقد نجحت الدولة الليبية مع شقيقاتها العربية فى إصدار قرار إدانة من قبل مجلس الأمن رغم تحفظ الولايات المتحدة الأمريكية من خلال القرار رقم 668 لسنة 2008 .

كما قامت الدولة الليبية خلال تلك الفترة بإرسال سفينة مدنية تحمل أسم " مروة " أو سفينة كسر الحصار على الشعب الفلسطينى فى قطاع غزة . وهى محملة بالمعونات الطبية العاجلة والأغذية والمياه التى يحتاجها السكان المتضررين من العدوان الإسرائيلي، كما قامت أيضاً بإرسال

1. السجل القومي 1969 -1970 . ، مرجع سبق ذكره ، ص 31 .
2. ليث عبدالحسن جواد ، الموقف الليبي من القدس العربية ، **مجلة دراسات** ، العدد 8 ، لسنة 2002 ، ص 58 .

العديد من المساعدات عبر معبر رفح المصرى ونقلت العديد من الحالات المرضية الحرجة إلى المستشفيات في الدولة الليبية [1].

1. جمال عمر المجريسى ، **ليبيا و إحداث غزة 2008** ، ط 1، (د . م) ، منشورات المطبعة الحديثة للطباعة والنشر ، 2009 ، ص 34.

المبحث الثاني :

أثر قوى التجزئة على المشروع القومي العربي وفق منظور البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية

لقد أخذت الطبقة الاجتماعية الصاعدة اقتصاديًا والتي أخذ يزداد دورها بروزاً مع نهاية عقد الستينات من القرن الماضى . حيث أكثرت الحديث عن الشعبوب والقوميات . ولكنها لم تكن متحمسة للتعبئة الطبقية . ولقد كانت هذه الطبقة الاجتماعية الصاعدة معادية للشيوعية وحتى للاشتراكية لذلك رفعت شعار يدعو للوحدة دون الاشتراكية . مع قيام حركة القوميين العرب في أوائل الخمسينيات . وظل هذا التيار كذلك حتى منتصف عقد الستينات من القرن الماضى . وما لبث أن انقسم على نفسه فتحولت أجزاء منه إلي الماركسية ، وظلت أجزاء أخرى قومية " اشتراكية " أقرب إلي الناصرية .

يجب التذكير ان هذه القيادات الصاعدة في خضم الصراع مع العدو الصهيوني والإمبريالية الأمريكية والقوى العربية الرجعية المرتبطة قد تحولت إلى " الاشتراكية " ومن ثم إلى الماركسية والشيوعية . ولكن ذلك قاد إلى نشوء أحزاب أقرب إلى الأحزاب الشيوعية التقليدية في اتجاهاتها القطرية[1].

ومما يثير الانتباه أن الأنظمة السياسية العربية لا سيما المحافظة منها وبغض النظر عن دعواتها ودعاواها أعطت للأقطار هوية سياسية واجتماعية قطرية . وقد لعب هنا ضيق الأفق البرجوازي الصغير . ووجود مصالح محلية غير مرتبطة بإنتاج . وغير محتاجه إلى سوق .

ويجب التذكير ان التخلف الثقافي والسياسي لعب دوره في تحويل القطر إلى حدود للسياسة والثقافة وتحويل القومية إلى مجرد غطاء للقطر الصغير والمتخلف وحتى للقبلي والطائفي . ولهذا عملت تلك الطبقة الاجتماعية الصاعدة بالاستيلاء على السلطة تغييب الوحدة . وبحصولها على السلطة نالت ما يغنيها عن الوحـدة القومية . من خلال تعزيز ارتباط مصالح الطبقة البرجوازية بالمراكز الرأسمالية العالمية [2].

إن وجود عوامل وحده لدى القومية لا ينفي وجود صراع بداخلها والحديث عن الصراع لا ينفي ما هو مشترك . لأن المشترك يكون عبر عملية صراع تاريخية بين القوى ذات المصالح المتضاربة في الداخل من جهة . والقومية والمخاطر الخارجية من جهة أخرى . ودليل ذلك يتمثل في أن القومية الواحدة هناك مايوحدها مثل :

اللغة ، التاريخ ، الأرض ، التكوين النفسي ، العادات ، التقاليد ، المصالح المشتركة ، المثل ، القيم، المعتقدات ، نمط المعيشة ، المصير الواحد.

غير أن هـذه العوامل الموحـدة التي تعني كل طبقات القومية وفئاتها تخضع وفي كل المجتمعات لأليه معقدة في الصراع الداخلي . فضمـن اللغة الواحدة هناك لهجـة بدوية ولهجة الفلاح ولهجة الإقطاعي ولهجة البرجـوازي ويتضح كل هذا في كافة المجتمعات الإنسانية دون استثناء المجتمعات العربية [3].

---

1. عبد الكريم رافق ، **العرب و العثمانيون " 1516 – 1916 "** ، ط 1 ، دمشق ، منشورات مكتبة أطلس للنشر والطباعة ، 1974 ، ص 25 .
2. ناجي علوش ، مرجع سبق ذكره ، ص 102 .
1. عبد العزيز نوار ، **الشعوب الإسلامية** ، ط 3 ، بيروت ، منشورات دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، 1985 ، ص 24 .

وبهذا فإنه يمكن لنا القول : أن في ظل وجود صراعات داخل القومية الواحدة إلا أن ذلك لا يعني فقدان تلك القومية القدرة في تحقيق وحدتها وذاتها المميز لها عن بقية القوميات الأخرى فهناك قوميات تتحقق وحدتها عبر فرض إرادة الطبقة المالكة فيها سواءً كانت طبقة السادة أو طبقة الإقطاعيين كما هو الحال في دول آسيا وأوروبا. أو طبقة البرجوازية والبروليتاريا في الدول الماركسية .

وقد عرف التاريخ (4) أربعة أشكال من المشاريع القومية :

المشروع الأول /

فرضته طبقة السادة والإقطاعيين في العهدين العبودي والإقطاعي . ويمتد هذا العهد من أول ظهور الامبراطوريات إلى انتشار الديانة المسيحية، حيث عرف من أشكال الامبراطوريات والحضارات في هذه الفترة إمبراطورية الكلدانيين والبابليين والحضارة الفرعونية . وحضارة الفرس

المشروع الثاني /

فرضته طبقة السادة " الإقطاعيين " خلال العصور الوسطى " 300 م " حيث عرف هذا العهد الإمبراطوريات الأموية والعباسية والسلجوقية والمملوكية والعثمانية . والإمبراطورية الرومانية المقدسة . كما عرف إمبراطوريات الصينيين والمغول والروس حيث قام الدين بدور مهم في توحيد أبناء هذه القوميات .

المشروع الثالث /

فرضته الطبقة الاجتماعية الصاعدة منذ بداية العصر الحديث ، كما حدث في بريطانيا وفرنسا وألمانيا إيطاليا والهند . ويلاحظ أن البرجوازية كانت تختار عائله مالكة تحكم في ظلها كما حدث في المملكة البريطانية و الجمهورية الفرنسية و الجمهورية الإيطالية و الجمهورية الالمانية . وإن كانت الجمهورية الفرنسية قد تخلصت من الملكية عام " 1789 – 1815 " ثم اختارت نابليون الثالث حتى عام " 1870 " ، أما جمهورية الهند فقد اختارت البرجوازية الهندية فيها أن تحكم بلا عائلة مالكة لعدم وجود عائلة مالكة تحكم كل جمهورية الهند (1).

الشكل الرابع /

وهو الشكل الذى فرضته الأحزاب العمالية وحلفاؤها : الاتحاد السوفيتي ، الصين ، فيتنام (2).
أما على الصعيد العربي فانه يمكن تحديد ابرز المحاولات الوحدوية العربية في ابرز المحاولات التالية :
(1). الحركات السلفية . كالوهابية و السنوسية و المهدية . حيث عملت هذه المحاولات على انتزاع الخلافة للعرب و تحقيق الوحدة العربية . ومن أجل ذلك اتحد محمد بن عبد الوهاب مع أسرة آل سعود . إلا أن هذه المحاولات فشلت بسبب اصطدامها بـ :

1. يوسف جباعي ، **الايدولوجيا و التاريخ السياسي** ، ط 1 ، القاهرة ، (د . ن) ، 1979 ، ص 35 .
2. المرجع السابق ، ص 73 .

أ - الإمبراطورية العثمانية .
ب- الاستعمار الأوروبي الحديث .
ج - محمد علي باشا والي مصر .
د - زعامات القبائل والأمارات .
هـ- القوى الدينية " السنة ، الشيعة " [1].

(2). محمد علي باشا الضابط العثماني الألباني الأصل " 1769 – 1849 " الذي قام بالمحاولة الثانية . وبالرغم من عدم وجود مشروع قومي غير أنه حاول توحيد الأقطار العربية بالقوة فاستولى على الشام وأجزاء من الجزيرة العربية ، كما فكر في احتلال الجزائر إلا أن مشروعه هزم بسبب قوتين رئيسيتين :
أ) الاستعمار الأوروبي الحديث .
ب) السلطنة العثمانيـــــة .

بالإضـــافة إلي القوى الثانوية المتمثلة في الزعامات والإمارات والحركات السلفية ، وخاصة الوهابية[2].

(3) . محاولة الشريف حسين (شريف مكة) الذي بايعته العديد من القبائل العربية في بلاد الشام وعقد تحالفاً مع بريطانيا . إلا أن هذه المحاولة فشلت بسبب القوى الإمبريالية الموجودة في المنطقة العربية آنذاك [3].

(4). محاولة الطبقة الاجتماعية الصاعدة في سورية . التي دفعت نحو تحقيق وحدة مصر وسورية سنة 1958 م . هزمت هذه المحاولة بسبب الضغط الإمبريالي من جهة . والعربي الرجعي من جهة أخرى . ولعدم وحدة البرجوازية الصغيرة حول الوحدة ولعدم إعداد الجماهير للدفاع عنها [4].

مراحل التجزئة التي تعرض لها المشروع القومي العربي

لقد تعرض المشروع القومي العربي الي عدة مراحل رئيسية ساهمت بدورها في زيادة حدة التبعية والتفتت الي مجرد وحدات اجتماعية فاقدة للشعور القومي بالرغم من امتلاكها للعناصر القومية الواضحة المتمثلة في العناصر التالية:

أ. وحدة الثقافة المشتركة
ب. وحدة التاريخ والتكوين النفسي المشترك
ج. وحدة المصالح المشتركة

---

3. عبد العزيز نوار ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 49 . 50 .
1. عبد الكريم رافق ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 43. 44 .
2. المرجع السابق ، ص 45 .
3. نديم البيطار ، **حدود الإقليمية الجديد** ، ط 1 ، بيروت ، منشورات معهد الإنماء العربي للطباعة والنشر ، 1981 ، ص 17 .

د. وحدة العدو المشترك والمصير الواحد

هـ. وحدة الحيز الجغرافي الواحد حيث يعيش افراد القومية العربية ويتناسلون ويتفاعلون[1]

وسوف نتناول هذه الدراسة ابرز مراحل التجزئة التي تعرض لها المشروع القومي العربي – وهي متمثلة في التالي[2]:

أ) **المرحلة الاولي** : وهي تعرف بالمرحلة العثمانية عندما خضع العرب لاحتلال قوى وفعال وفي ظل الحكم العثماني برزت طبقة عربية ذات مصلحة في الوحدة وعندما ضعفت السلطنة العثمانية وبدأت الغزوات الأوروبية للأقطار العربية مما ساهم في زيادة مشاعر الاحساس القومي والحاجة الي بناء الذات القومي ، غير إن هذه العملية احتاجت الي وقت طويل للاسباب التالية:

1- تخلف بنية السلطنة العثمانية ، واستهلاك فائض رأس المال في سداد مصاريف السلطان وحاشيته

2- استقلال السلطنة العثمانية واقع الاحتلال بالطبع الديني مما جعل الصراع العثماني مع الدول الأوروبية الاستعمارية يجعل المقاومة في ظل الوحدة اقوي . ولقد برز في مواجهة هذا الوضع اتجاهين رئيسيين [3] :

الاتجاه الاول : سلفي يدعو الي للعودة للدين الحنيف . ويقاوم السيطرة العثمانية من منطلق ديني مثل : (الوهابية) كما يؤيد فكرة عودة الخلافة الي العرب من خلال العصيان للحكم العثماني .

الاتجاه الثاني : اسلامي عثماني يعمل علي الخلاص من خلال اصلاح السلطنة العثمانية ولقد استبشر دعاة هذا الاتجاه الاصلاحي بشخصيات دستورية مثل السيد مدحت باشا (1822 ، 1884)

ب) المرحلة الثانية : و هي تمتاز بالعديد من الخصائص والتي اهمها :

- تعدد الجهات الاستعمارية المحتلة للوطن العربي مثل (فرنسا ، بريطانيا ، ايطاليا)
- ظهور انظمة تابعة للجهات الاستعمارية المتعددة
- ان الجهات الاستعمارية الجديدة اقوى من الاحتلال العثماني واكثر تقدما من الناحية الاقتصادية والثقافية

---

1. فردريك هرتز ، **القومية في التاريخ والسياسة** (ترجمة عبد الكريم احمد) ، ط ،منشورات دار الكتاب العربي للطباعة و النشر ، 1968، ص 31
2. إميل خوري وعادل إسماعيل ، **السياسة الدولية في الشرق العربي** ، ط 1، بيروت ،منشورات دار النشر للسياسة والتاريخ ، 1982، ص 61
3. المرجع السابق ، ص 63

ويمكن ايجاز خصائص هذه المرحلة – كونها خلقت الاساس السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول الجديدة وظهور التراكمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية لمصلحة التجزئة

ج) المرحلة الثالثة : حيث يمكن ايجاز خصائص هذه المرحلة في التالي[1]:

- تحقق الاستقلال للدول القطرية العربية نتيجة نضال قطري دار علي اساس الخريطة الاستعمارية وليس علي الخريطة القومية

- تعزيز الفئات الحاكمة سلطتها وزيادة مكاسبها من خلال تطوير التعاون مع " الجهات الاستعمارية " السابقة

- تعدد اشكال الدعاوي السياسية للوجود القطري ، حتي بات الحديث عن الامة التونسية او المصرية امرا مألوفا، بل والتنظير لوجود شعوب أو أمم عربية من خلال دعاوي القومية الفرعونية و الفينيقية و أمم اخرى في طور التكوين . وتظهر الحقيقة السياسية التى ترتكز عليها الايدلوجية السياسية الليبية تجاه الدعوة الي تحقيق المشروع القومي العربي ليحل محل الدولة القطرية العربية المصطنعة من خلال الحقيقة الموضوعية التالية ...(إن الواقع العربي المعاصر مازال يؤكد أن المشروع القومي العربي موجود . وان التجزئة هي مجرد حالة مفروضة ومصطنعة . وان إرادة الجماهير العربية تجاه الوحدة مازالت تتأكد في كل المناسبات سواء تلك الوطنية او الدينية بالرغم من كل هذه التراكمات القائمة)

وتنسجم هذه الفلسفة التى ترتكز عليها الايدلوجية السياسية للدولة الليبية مع العديد من الدراسات السياسية التي تتناول مسألة التجزئة القائمة داخل المشروع القومي العربي والتي تؤكد بدورها علي الحقائق التالية [2] :

1) الحقيقة الاولي : ان المشروع القومي العربي قد تعرض للعديد من محاولات التجزئة السياسية . والتي ابرزها قيام دول متعددة علي ارض الوطن . إلا ان ذلك لم يمنع تفاعلها الثقافي ولم يقف دون وحدتها عندما كانت القوى الوطنية القيادية والشعبية قادرة علي تحقيق فكرة الوحدة العربية . وحقيقة ذلك تتجسد في بعض الامثلة التالية:

   أ- وحدة مصر وسوريا 1970

   ب- وحدة الجمهوريات العربية المتحدة 17 ابريل 1971

   ج- وحدة ليبيا ومصر والسودان 27 ديسمبر 1969

1. المرجع السابق ، ص65
1. عبد السلام محمود احمد ، الدولة القومية و المتغيرات الدولية ، **صحيفة النهار اللبنانية** ، العدد 14223 ، لسنة 2006 ، ص 5

د- الوحدة الاندماجية بين ليبيا ومصر لعام 1972

هـ - الوحدة الاندماجية بين ليبيا وسوريا لعام 1982

2) الحقيقة الثانية : ان التحديات الخارجية الناتجة عن المتغيرات الدولية الراهنة تدفع بالقومية العربية الي البحث عن وحدتها علي اعتبار ان المخاطر التي تهدد الوجود القومي العربي كبيرة . وهو ما يدفع الي البحث عن مصادر القوة واولها الوحدة . بالاضافة إلي المشاكل الداخلية المتمثلة في : (النمو السكاني ، البطالة ، التضخم ، الهجرة غير الشرعية ، التلوث البيئي) تدفع بالواقع العربي الراهن الي حتمية البحث عن وسيلة لحل المشكل لاقتصادي . فلقد فشلت انظمة التجزئة في اثبات قدرتها علي حل اية مشكلة من المشاكل التي لا يزال الوطن العربي يعاني منها ابتداء من مشكلة الامن القومي وانتهاء بمشكلة التنمية المستدامة وتؤكد الايدلوجية السياسية الليبية بان مسألة التجزئة التي يتعرض لها المشروع القومي العربي قد بدأت تأخذ مسارا جديدا يتمثل في توسيع رقعة الصراع الطائفي وتتجسد هذه الحقيقة في نموذج البلدان العربية التالية :

1- الحالة اللبنانية : " السنة ، الشيعة ، الدروز ، المسيحيين "

2- الحالة السودانية : " مشكلة جنوب السودان ، مشكلة إقليم دار فور "

3- الحالة العراقية : " مشكلة الطوائف المذهبية والعرقية "

وفي ظل هذا الواقع فإن البعد الاقليمى فى الايدلوجيا السياسية الليبية في هذه المرحلة يرى ان كافة انظمة التجزئة العربية تعاني من مشاكل ذات طبيعة (سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية) شأنها في ذلك شأن كل الانظمة الصغيرة في العالم الثالث . ومن جانب اخر فهى تتفق السياسية مع العوامل الرئيسية التي ساهمت في جعل انظمة التجزئة العربية واقعة في أزماتها المتعاقبة في التالي[1] :

أ) . شعور انظمة التجزئة العربية بتضاؤل دورها في صراع القوى الدولي

ب) . اختلال توازنها نتيجة انفجار الصراعات بداخلها، مما يجعلها دائما بحاجة الي الاحتماء بحليف مجاور دولي مهم

1. نديم البيطار ، **حدود الإقليمية الجديدة** ، ط1 ، بيروت ، منشورات معهد الإنماء العربي ، 1981 ، ص53

ج) . تضطرب نتيجة بروز قوة مجاورة (عربية ، غير عربية) او أي تحالف اقليمي او دولي

د) . احتياجها الدائم للخامات الاولية او اليد العاملة او الاموال او الاسواق لتصريف انتاجها

كما يتفق البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية الليبية حول مشروع القومي العربي مع العديد من الدراسات السياسية التي تثبت ان هناك عوامل وقوى تجزئة يتعرض لها المشروع لقومي العربي اهمها [1]

1- التعارض بين المصالح والنزاعات التي تطلقها الكيانات القطرية والقوي المستفيدة منها وبين المتطلبات المتعددة المستويات والتضحية المتنوعة التي يتطلبها انجاز المشروع القومي العربي . لا سيما وان هذا المشروع يواجه ايضا قوى دولية ومشروعا صهيونياً توسعياً ارهابياً . حيث ترى هذه القوى المعايدة في الوحدة العربية خطرا كبيراً علي وجودها ولا تمانع في استمرار أو بروز أي قوي حاكمة او فاعلة شرط ابتعادها عن أي خطوة وحدوية مع اقطار اخري

2- عدم ايجاد آليات للترابط بين الديمقراطية كهدف وكألية وبين الاهداف والاليات الاخرى التي يتشكل منها المشروع القومي العربي . مما ينتج عن ذلك خوض معارك وجودية دفاعا عن استقلال الوطن ووحدته حتي وان تم ذلك من خلال القفز علي مسألة الديمقراطية ومتطلباتها بحجة الخوف من استغلال الأعداء رحابة آلياتها وشفافيتها

3- عدم القدرة علي صياغة اجتهادات فقهية و دستورية و قانونية تبقي علي روح الدين عموماً والاسلام خصوصاً دون ان تنزلق الي تفسيرات ضيقة لا تليق برحابة الاسلام ذاته ولا يقبل بها الكثير من المسلمين انفسهم

4- في مجال علاقة المشروع القومي العربي بالقضية الفلسطينية تظهر مشكلة عدم قدرة المشروع القومي العربي بقواه المتعددة علي ترجمة نظرته السليمة الي الطبيعة الشاملة للصراع الي استراتيجيات وتكتيكات وآليات تحدد للمقاومة الفلسطينية دورها . وللنظام الرسمي العربي مسؤولياته . وللحركة الشعبية العربية مهامها وواجباتها وتؤكد الايدولوجيا السياسية للنظام السياسي الليبي تجاه المشروع القومي العربي . ان هناك

---

2. معن بشور ، **التجربة العملية للمشروع العربي القومي – النجاحات و الإخفاقات و الإشكالات و المأزق الكبرى للمشروع** ، ط1 ، عمان ، منشورات مركز دراسات الشرق الأوسط ، 2009 ، ص 14

قضايا اخرى تعامل معها المشروع القومي العربي حيث حقق في بعضها نجاحا والبعض الاخر اخفاقا ومن اهم تلك القضايا ما يلي[1] :

1- الوحدة العربية : انه بالرغم من تصدع الوحدات الوطنية والتي كشفت فشل الدولة القطرية في حماية سيادتها الوطنية انطلاقا من حماية الامن الوطني والقومي سواء أكانت دولة غنية و فقيرة . بالإضافة الي تحقيق تنمية بشرية مستدامة . لذلك لم ينجح أرباب المشروع القومي العربي من الاستفادة من انكشاف الدولة القطرية . وعجزها عن تطوير العقل الوحدوي العربي . بالاضافة الي عدم القدرة علي دراسة خصوصية العلاقات والبني داخل كل قطر عربي من اجل الوصول الي تحقيق برامج و آليات تحول التنوع الي تكامل .

2- العدالة الاجتماعية : وتظهر هذه الإشكالية من خلال – مدى قدرة المشروع القومي العربي في الارتباط مع تطلعات وحاجات الجماهير العربية ومصالحهم في آن واحد دون ان يكون ذلك في إطار حروب طبقية تعزز الانقسامات داخل المجتمع العربي . وتحرم التنمية من موارد ضرورية للاستثمار **ويرى الباحث** – ان القدرة النظرية علي حل هذه الإشكالية تمثل ابرز التحديات التي تواجه المشروع القومي العربي في الوقت الراهن والذى يعاني من ثلاثة مشاكل رئيسية يمكن إيجازها في التالي[2]:

أ) **المشكلة الأولي** : تتمثل في التوفيق بين متطلبات المعركة القومية وظروف العمل القطري الأضيق . وهي إشكالية تشتد وطأتا مع وصول العروبيين الي السلطة حيث يصبح المطلوب منهم اكبر وحيث تصبح قدرتهم علي الحركة اقل و اكثر صعوبة وهي مشكلة تعرف في الدراسات العربية القومية بمشكلة العلاقة بين القطري والقومي

ب) **المشكلة الثانية** : تتمثل في العلاقة بين الرسمي والشعبي في العمل القومي العربي حيث للرسمي من الأنظمة القومية اعتباراته في السياسة القومية والعلاقات العملية المباشرة ، وحيث للشعبي رؤاه وتطلعاته المبدئية التي قد لا تتطابق أحيانا مع ظروف الواقع الرسمي وفي الدراسات العربية القومية تعرف بمشكلة عدم التوازن بين التطلعات الشعبية والظروف الموضوعية .

ج) **المشكلة الثالثة** : تتمثل في اشكالية الخروج من البني القطرية الضيقة الي رحاب العمل الوحدوي الاوسع . وهي اشكالية تزداد وضوحا مع ظاهرة ازدياد حدة المشاعر

---

1. صادق عيسي اخليف ، **الدول القطرية – الواقع والإبعاد** ، ط1 ، (د ، م) ، منشورات الدار الجديدة للنشر والتوزيع ، 2008، ص 31

1. الحسين عمران جابر ، **النظم العربية – والممارسة السياسية** ، ط1 ، عمان ، منشورات دار المعرفة للنشر والتوزيع ، 2006 ، ص 21

الاقليمية والنزاعات القطرية سواء تلك العرقية او الطائفية او المذهبية و حتي القبلية و الجهوية. بل مع تجذر ظاهرة المصالح القطرية و الكيانية التي تحول الدولة وأجهزتها الي حارس لها مستعد لقمع أي تهديد لها

ومن اهم الدراسات السياسية التي تناولت مشكلة المشروع القومي العربي – تلك الدراسة التي تناولت مشكلة المشروع القومي العربي – من المنظور الوحدوي والتي اكدت علي التدهور المستمر في القدرة علي تحقيق هدف الوحدة العربية الشاملة حيث أكدت هذه الدراسة ان المشروع القومي العربي الراهن يعاني من المشاكل الرئيسية التالية [1] :

1- ان النظام العربي في الأصل مؤسسا علي واقع الدولة القطرية وتعامل الفكر القومي مع هذه الظاهرة بمزيج من الواقعية والمثالية فقد طلب " ساطع الحصرى " بأن تكون الصيغة الاتحادية الفيدرالية هي الصيغة المنشودة للوحدة العربية، غير ان الوحدويين العرب فاتهم ان الانتقال الي الحالة الوحدوية لا يمكن ان يتم قبل بناء الدولة القطرية علي قاعدة مؤسسيه سليمة ولابد من إقناع الأقليات بان مشكلاتها يمكن ان تحل في الإطار العربي الأوسع

2- المعضلة المؤسسية – بمعني ان عملية التطور الوحدوي في الوطن العربي قد تعلقت بإرادة الحكام وليس بقرار المؤسسات . ولعل احد الفروق الرئيسية بين تجربة الاتحاد الأوروبي والمحاولات العربية للوحدة . ان المؤسسة كانت هي راعية التجربة الأولي بينما الإفراد هم الرعاة في المحاولات العربية .

3- غياب التوازن – إذ تقوم كل التجارب الوحدوية في العالم عادة بين أطراف غير متكافئة من حيث المساحة او عدد السكان أو الثروة الاقتصادية او القوة العسكرية ، ويلاحظ ان الفكر القومي لم يهتم بهذه المعضلة ، ولم ينظر بجدية للحل الفيدرالي . وتتمثل هذه الحقيقة فى التجربة المصرية – السورية – اليمنية التى اعتبرت الفيدرالية تراجعا عن المسار الوحدوي الحقيقي وبالتالي نظر إليها بارتياب واضح .

4- خلافات الفصائل القومية : حيث دخلت هذه الظاهرة الي حيز الواقع السياسي العربي في إطار تجربة الوحدة بين مصر وسوريا حين بدأ الخلاف يظهر بين الرئيس المصرى " الراحل " جمال عبد الناصر وحزب البعث السوري حول

1. احمد يوسف احمد ، الواقع العربي من المنظور الوحدوي ، ورقة عمل قدمت لندوة المشروع الحضاري النهوضي العربي ، مدينة فاس ، المملكة المغربية ، 2001 ، ص 11

ادارة دولة الوحدة وقد لعب هذا الخلاف دوره في اخفاق التجربة - غير ان الاخطر من ذلك هو الانقسام الذي ظهر في حزب البعث السوري نفسه وامتداد الخلاف داخل الحركة الناصرية في عدد من البلدان العربية[1]

5- المؤثرات الخارجية – حيث ينسب الفكر القومي العربي أحيانا رد الإخفاقات الي العوامل الخارجية والمؤامرات الدولية ولكن رغم معاداة البيئة الخارجية للوحدة المصرية – السورية إلا إن العوامل الأصلية في إخفاق محاولات الوحدة العربية هي بالأساس عوامل ذاتية " داخلية " أي عربية ومثال ذلك الوحدة اليمنية عام 1944 م . حيث لم تتخذ القوى الامبريالية موقفا مضاد لإستمرار الوحدة بينما تبين معظم القوى العربية المحيطة موقف معايير

كما ترى الايدولوجية السياسية للدولة الليبية انذاك . ان المشروع القومي العربي يواجه حلقات متداخلة من الأزمات التي تمثل عوائق إمام قدرته علي تعظيم مصالحة من جانب ، والتصدي لمحاولات القوى الاقليمية و الدولية النيل من هذه المصالح من جانب أخر . وتوضح هذه الدراسة اهم تلك الأزمات في التالي[2]

أ) أزمة الخلل بين الدولة والمجتمع ، حيث يعاني المشروع القومي العربي من مشكلة "عدم التوازن The Non Balance "بين الدولة ومؤسساتها من ناحية . وبين المجتمع وتكويناته المختلفة عن ناحية اخري لصالح الدولة

بمعني اوضح ان المجتمع العربي اصبح في خدمة الدولة القطرية والقوي المهيمنة علي السلطة والثروة . وبعد ان اصبحت الدولة القطرية استبدادية وسلطوية وابوية في معظم الدول العربية . وبعد ان اخذ تشكل العلاقة ما بين الدولة القطرية و المجتمع القائم بداخلها بما يخدم استبدادها وتسلطها لم يعد المجتمع العربي قادرا علي ضبط أداء الدولة . ولم يعد أداء الدولة القطرية يعمل في اتجاه خدمة المجتمع ومصالحه بقدر ما هو في خدمة القوي المحتكرة للسلطة والثروة. ان مثل هذا الخلل في التوازن بين الدولة والمجتمع قد ساهم في إحداث اشكاليات كبيرة في ادارة السياسة والحكم في كثير من الدول العربية في ظل عجز المجتمع عن مراقبة اداء مؤسسات الدولة علي المستوى الداخلي . وانماط تحالفاتها الخارجية

---

1. المرجع السابق ، ص12
1. محمد السيد ادريس ، **العرب في مواجهة القوى الاقليمية و الدولية** ، ط1 ، القاهرة ، (د ، ن) ، 2008 ، ص 15

ب) ازمة الخلل بين تأثير القوى الداخلية . وتأثير القوي الخارجية علي القرار الوطني . فقد ادت ازمة الخلل في التوازن بين الدولة والمجتمع الي وجود مشكلتين رئيسيتين : [1]

المشكلة الاولي : تهميش قدرة المجتمع علي ضبط اداء الدولة ومؤسساتها وقواها الحاكمة وما ترتب علي ذلك من فرض شرعية النظام الحاكم . وتراكم عوامل عدم الاستقرار السياسي

المشكلة الثانية : حرص النظام العربي الحاكم علي تعميق علاقاته وارتباطاته الخارجية بحكم تزايد مصالح الدولة القطرية مع الخارج .

ويؤكد الباحث في هذا الاطار علي الفرضية السياسية التى مفادها . انه كلما اتسعت الفجوة بين النظام الحاكم ومجتمعه في الداخل ، كلما تعمقت ارتباطاته مع القوى الخارجية الاقليمية و الدولية وازدادت قدرة هذه القوي علي التغلغل في الداخل والتأثير علي توجهات القرار السياسي لدرجة اصبحت قدرة هذه القوى في التأثير علي القرار العربي تفوق قدرة القوي الداخلية)

ج) . ازمة التخلل في العجز عن مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والامنية فقد ترتب علي الخلل القائم ما بين الدولة والمجتمع . والخلل في تأثير الداخل والخارج علي القرار الوطني وجود عجز دائم في قدرة النظم العربية الحاكمة علي الاداء والانجاز . الامر الذي ساهم في زيادة التحديات السياسية والاقتصادية والامنية علي سواء . ومن المهم القول بان الايدلوجية السياسية الليبية للدولة الليبية في هذه الفترة التاريخية تتفق مع الحقيقة السياسية التى مفادها ان الترابط بين النهوض القطري والوعي القومي بمثابة الحالة العضوية التي لا يمكن فصلها باي حال من الاحوال . وان القفز فوق الحالة القطرية لبناء وضع قومي جديد امر غير واقع ولن يحقق نتائج ايجابية (عملية) فالاصلاح في الدولة القطرية يساعد علي نمو الوعي القومي ويعزز العمل من اجل بناء المشروع القومي العربي"

كما ان ادراك الاخطار والتحديات التي تهدد القومية العربية يستدعي العمل من اجل معالجة اوضاع الدولة القطرية التي تعاني من عوامل التجزئة التالية [2]:

---

1. المرجع السابق ، ص ص 16- 17

1. الصديق عمر الخالدي ، **التوجه القومي العربي – قضايا واراء** ، ط1 ، ابو ظبى ، منشورات الدار العلمية للنشر والتوزيع ، 2004 ، ص 31

1- التوجه القومي بالاساس علي عملية بناء القطرية العربي ومن ثم تحديد السياسات الاقتصادية والامنية والثقافية في ضوء متطلبات هذه التوجه .

بمعني اوضح – انه ينبغي ان يرتكز التوجه القومي علي فهم شامل للروابط المكونة للقومية العربية من شرائح متعددة سواء كانت عرقية او دينية واعتبار هذا التعدد قوة للمشروع القومي العربي وينبغي إلا يفهم ان القومية العربية تتشكل فقط من الناطقين باللغة العربية . بل من كل الأقوام التي تعيش في الوطن العربي وترتبط بوحدة التاريخ والمصير المشترك والمصالح والثقافة .

2- عدم وضوح الهياكل الدستورية في الدولة القطرية العربية بحيث يتعزز دور المؤسسات الدستورية الثلاث : (التشريعية ، التنفيذية ، القضائية) في اطار ديمقراطي تحدده طبيعة المراحلة التي يجتازها القطر العربي وظروفه الاقتصادية والثقافية . علي ان تمارس هذه المؤسسات مهامها دون هيمنية من احداها علي الاخري .

3- فقدان الدولة القطرية العربية سياسات وبرامج علي الي صعيد التربوي والتعليمي و التنموي تساعد علي تحقيق . التكامل العربي في إطار نظام عربي جديد يمكن العرب من النهوض وتحرير كل من الارض العربية المحتلة . الموارد الطبيعية ، والارادة العربية تجاه المشروع القومي العربي الوحدوي .

4- اختصار المفهوم الامني في الدولة القطرية العربية بمعناه العام علي المفهوم العسكري بل ينبغي ان يقوم المفهوم الامني للدولة القطرية بمعناه الشامل بما فيه الامن الوقائي الذي يحظ الدولة القطرية ويسهم في تفعيل البرنامج الامني القومي المتعلق بالمشروع القويم العربي ويكتشف الواقع العربي عن الاثار السلبية لواقع التجزئة للمشروع القومي العربي من خلال وجود اسباب رئيسية ساهمت بدورها في تعزيز ثقافة القطرية علي ثقافة القومية ويمكن لنا ايجاز تلك الاسباب في الاسباب الرئيسية التالية[1]:

1) **اسباب تاريخية** : وهي مشكلة ناتجة عن الميراث الاستعماري الذي احتل الوطن العربي لفترات زمنية طويلة الامر الذي ساهم في احداث حالات ضعف لمقومات العمل العربي المشترك، فالميراث الاستعماري ساهم في خلق كيانات قطرية قزمية تتفاوت من حيث الشكل والحجم والامكانيات مما ساعد هذا الوضع

1. طه عبد العليم طه ، **اليات التكامل الاقتصادية العربي** ، ط1 ، القاهرة ، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية ، 1993 ، ص 293

في تعميق التفاوت في الثروة والدخل القومي . الامر الذي تنتج عنه مشكلتين أساسيتين تعاني منهما الدولة القطرية العربية وهي متمثلة في:

ا . مشكلة الخوف من استيعاب الأخر

ب . مشكلة الخوف علي الثورة من التأثيرات الايدولوجية القائمة في البلدان العربية القطرية الاخري

2) **اسباب اقتصادية**: والتي اخذت شكل محاكاة تجارب التكتلات لاقتصادية المعاصرة . وغياب التصور الشامل الذي يحدد الوسائل والأهداف والبرامج الزمنية المحددة للتنفيذ ، والمبالغة في طموح الأهداف والرغبة في تحقيق أشكال مؤسسية اقتصادية لا تتمشي مع واقع و متطلبات كل من السوق العربية والإمكانيات الاقتصادية العربية

3) **أسباب سياسية** : وهي أسباب ناتجة عن مشكلة اختلاف النظم السياسية . وأشكال نظم الحكم العربية تجاه مسألة هدف الوحدة السياسي و الاقتصادي الاجتماعي و الثقافي . بالإضافة الي الخلافات السياسية وانعكاسها علي العلاقات الاقتصادية وانتهاج البلدان النفطية سياسات محددة في علاقاتها الخارجية تخدم مصلحتها الوطنية . بالإضافة الي التدخلات الخارجية في الوطن العربي وإحداث انقسام في الموقف السياسي العربي تجاه العديد من القضايا والمشاكل و المشروعات و التي علي رأسها المشروع القومي العربي .

كما تكشف دراسات سياسية اخرى ان احد العوامل الرئيسية التي ساهمت بدورها في تعزيز حقيقة التجزئة التي حالت بدورها في إخفاق المشروع القومي العربي منذ عصر النهضة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتي يومنا هذا . والتي أدت بدورها في انحسار المد القومي العربي وتداعي نشاط الحركة القومية علي امتداد الوطن العربي،حيث تتناول هذه الدراسة ابرز تلك العوامل في التالي (1).

1- **ضعف التشكيلات الاجتماعية في الوطن العربي :**

في الحقيقة يمكن تقسيم مشكلات التشكيلات الاجتماعية التي حالت دون تحقيق المشروع القومي العربي في المرحلتين التاليتين :

---

1. سمير امين ، **التطور اللا متكافئ – دراسة في التشكيلات الاجتماعية الراسمالية المحيطة** ، ط1 ، بيروت ، منشورات دار الطليعة للطباعة والنشر ، 1985 ، ص 63 .

أ- المرحلة الاولي – والتي تبدأ منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتي نهاية الحرب العالمية الثانية

ب- المرحلة الثانية – والتي بدأت طلائعها بالبروز منذ مطلع الثلاثينات حتي نهاية الخمسينات ويتمثل مؤشر بداية انحسار دورها مع قيام حركة الانفصال في سوريا عام 1961م وحقيقة هزيمتها مع نكسة 5-6- 1967 م فالمرحلة الأولي للحركة القومية قد جاءت كرد فعل غاضب علي النهج العنصري الذي مارسه الاستعمار التركي بحق العرب، خاصة إصلاحات التنظيمات الإدارية عام 1839 م. وتوجهات حركة تركيا الفتاة التجديدية في العام نفسه . وتتمثل ابرز شعارات هذه المرحلة في " النضال من اجل تحقيق استقلال البلدان العربية من الحكم العثماني" دون ان يصاحب تلك النضالات اية مضامين اجتماعية متقدمة ، وحتي حين دعت تلك الحركة الي الوحدة العربية . كما حدث في مؤتمر (اليقظة العربية) في باريس . فإن شعاراتها لم تخرج عن حيز العموميات ولم تصل الي حد صياغة استراتيجية محددة . وبرنامج عملي واضح لتحقيق المشروع القومي العربي

ب- مشكلة زيادة انتاج النفط والتصنيع

النسبي في اسعاره :

لقد ساهمت الزيادة الهائلة في الدخل القومي للدول العربية القطرية نتيجة التصحيح النسبي في أسعار النفط ومضاعفة طاقته الانتاجية الي زيادة الاختالات الاقتصادية والاجتماعية ما بين الدول العربية القطرية . حيث ساهمت هذه الاختلالات علي اتساع " الفجوة The Gap " بين الاقطار العربية الغنية . و الاقطار العربية الفقيرة . وبهذا الواقع اصبحت هناك حالة من عدم التوازن الاقتصادي و الاجتماعي تجاه تحقيق فكرة التكامل الاقتصادي العربي .

ومن المهم القول ان الثروة النفطية وجدت في أقطار عربية لم تكن بالأساس مركز ثقل في مسيرة العمل القومي العربي التي بدأت طلائعها منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر فدول الخليج العربي كانت حتي مطلع السبعينات باستثناء المملكة العربية السعودية لا تزال خاضعة للهيمنة (الحماية) البريطانية ولم يكن استقلالها ناتجا عن كفاح مسلح كما كان الحال في الجمهورية الجزائرية و الدولة الليبية و جمهورية اليمن الجنوبي او عن نضال ونهوض شعبي للتحرر من قيد الاستعمار كما كان الحال في معظم الاقطار العربية . وإنما كان مرتبطا بأزمات ومشاكل

اقتصادية حادة داخل المملكة البريطانية أدت بحزب العمال البريطاني إلي اتخاذ قرار بالانسحاب من المناطق المعروفة بشرق السويس [1] .

وهكذا فإن الخروج (السلمي) للإستعمار البريطاني من منطقة الخليج العربي قد اسهم في تكريس الإيدلوجيا القطرية المحافظة وساعد علي ابقاء رموزها ومرتكزاتها ومن جهة اخري ادي إدراك الدول الاستعمارية الغربية لاهمية النفط إلي طرح مشاريع لتكتلات وأحلاف إقيليمية علي اسس غير قومية كالحزام الامني لمنطقة الشرق الأوسط والحلف الإسلامي . ومشروع ملء الفراغ في شرق السويس أثر الانسحاب العسكري البريطاني من منطقة الخليج العربي في أوائل السبعينات .

ج ـ مشكلة مفهوم الامن القومي العربي و التدخلات الخارجية

لقد شهد الوطن العربي تدهورا خطيرا في هامش استقلاله ومبادرته القومية أي الشاملة وهو ما يتجسد في إغلاق أفق بناء تكتل سياسي عربي يضمن الامن الجماعي ويؤكد مشاركة العرب في تحديد سياسة اقليم الشرق الاوسط ومستقبله . فمنذ الان اصبحت مشاريع الشرق الاوسط الكبير او الشراكة المتوسطية او مشروع الاتحاد من اجل المتوسط التي تقسم الوطن العربي الي اجزاء متوسطية وغير متوسطية هي الوحيدة المطروحة علي جدول العمل القومي من دون أي امل بالتحقيق الجدى . بالإضافة إلي غياب أي افق للتكتل الحقيقي سواء اقام علي اسس التقارب العربي او التقارب الاقليمي بين البلدان العربية . كما شهد المشروع القومي العربي علي المستوى الامني مشكلة انهيار التفاهم العربي وتفجر النزاعات العربية – العربية والحروب الاهلية التي فتحت البلدان العربية امام التدخلات الخارجية ومنذ هجمات 11 سبتمبر 2001 م في واشنطن ونيويورك والرد الامريكي عليها باحتلال العراق عام 2003 م . وما تبعه من التفكيك المادي لدولته ومؤسساتها مما ساهم ذلك في فقد الوطن العربي سيطرته علي شؤونه الامنية وتحوله الي مجرد منطقة نفوذ مباشر ودائم للقوى الأطلسية . وفي هذا الإطار طرحت الإدارة الأمريكية (الجمهورية) علي لسان الرئيس الامريكي (السابق) جورج بوش الابن مشروع الشرق الاوسط الكبير الذي يهدف الي تكريس هذا الوضع الامني وإعادة بناء المنطقة تبعا لحاجات العولمة الإستراتيجية والعسكرية ولقد ساهمت الضغوطات الغربية القوية والمتواصلة في وضع إقامة أي تكتل إقليمي استراتيجي عربي والإبقاء علي توازن قوة يخدم مصالح الحفاظ

---

1. جمال حسني عامر، **اشكالية الاستراتيجيات العربية** ، ط1 ، ابوظبي ، منشورات مركز طيبة للنشر والطباعة والدعاية ، 2009 ، ص 113

علي الامن والاستقرار في إسرائيل من دون أي يأخذ بأي اعتبار مصالح الحفاظ علي الامن والاستقرار في البلدان العربية . [1]

د- مشكلة تحريز التسلطية وتفجر النزاعات الاهلية:

ان معظم النظم السياسية العربية قامت علي اثر حركة وطنية حظيت في أغلب الأحيان بالتعبئة الجماهيرية والشعبية الواسعة . وقد عزز العديد منها مركزه السياسي وشرعيته عن طريق تطبيق برنامج وطني قائم علي توسيع دائرة الخدمات العامة الاجتماعية والتعليمية والصحية ومما ساعد علي تحقيق هذا البرنامج توفر الموارد الريعية وانجاز مشاريع تنمية ارادية بيد ان هذه النظم السياسية العربية افتقرت الي بني وهياكل مؤسسيه راسخة وقوية سرعان ما بدأت بالتراجع عن هذا البرنامج الوطني وشرعت في إقامة حواجز بينها وبين الجمهور الواسع الذي حملها للسلطة . كما ساعد ضعف البنيات القانونية وغياب المجتمعات المدينة المنظمة وتخلف السياسة الثقافية القانونية حتي بالنسبة لتلك النخب التي حملت راية العقائد الاشتراكية والعدالة الاجتماعية في دفع النظم القائمة الي البحث عن مخرج لها في التحالف مع القوي الدولية والارتباط معها مما نتج عن ذلك استخدام العنف في الداخل محل الرهان علي توسيع قاعدة الخدمات الاجتماعية كبديل عن المشاركة السياسية في إيجاد مصدر للشرعية وتبلورت بشكل مضطرد هياكل النظم التسلطية التي تقوم علي الجمع في يد رئيس فرد او نخبة حاكمة تمتلك أشكال السلطة الثلاثة (التشريعية ، التنفيذية ، القضائية) .[2] كما ان حقبة العولمة وتقدمها لم يساعدا المجتمعات العربية علي تجاوز النظم الوطنية الشعوبية المفتقرة للمؤسسات الفاعلة نحو إقامة نظم ديمقراطية تقوم علي أساس الحق والقانون وتساهم من خلال تعمم مفهوم المواطنة وتطبيق علي الجميع أفراد وجماعات في دمج الأقليات الدينية والاتنية في الحياة الوطنية . علي ان النظم السياسية العربية ساهمت في تحلل الدولة القطرية(الوطنية) كمؤسسة سياسية قانونية جامعة لصالح عودة الدول والعصبيات الطائفية والعرقية . وهكذا ستفقد المجتمعات العربية اكثر فأكثر هامش مبادرتها الاستراتيجية وتضطر الي التخلي تدريجيا عن استقلالها الفعلي وتراهن علي ضمان استمرارها في تأمين حقوقها وحماية نفسها علي القوى الخارجية والتدخلات الدولية[3].

اثر الأدوار الإقليمية غير الحزبية علي التوجهات العربية

1. المرجع السابق ، ص ص 115 . 116
1. تقرير البنك الدولي ، ادارة حكم افضل لأجل التنمية في الشرق الوسط وشمال افريقيا ، الطبعة العربية ، 2004 ، ص 6
2. تقرير التنمية الانسانية للمنطقة العربية ، حول الاوضاع السياسية العربية الراهنة ، نحو الحرية في الوطن العربي ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، العام 2004 ، ص13

يعتبر الوطن العربي منطقة تفاعل وتأثير متبادل ما بين القوى الدولية والإقليمية وكثيرا ما كانت تلك القوى الخارجية صاحبة الدور المهم في التطورات والإحداث التي يشهدها الوطن العربي غير ان الدور الاقليمي قد شهد منذ نهاية القرن العشرين تناميا كبيرا كما ونوعا[1] وبالمقابل شهد الدور العربي الاقليمي تراجعا ملحوظا في التأثير علي القضايا العربية ولعل ابرز مؤشرات ضعف النظام العربي يتمثل في تصاعد الدور الاقليمي لدول الجوار العربي (تركيا ، ايران) علي حساب دور الدول العربية واحتلال مكانة مؤثرة فاعلة في صلب القضايا والتوجهات العربية . وفى هذا السياق ترى الأيدلوجية السياسية للدولة الليبية في هذه الفترة التاريخية . ان ضعف الإرادة السياسية للنظم العربية الحاكمة قد أتاح الفرصة امام زيادة مساحة تأثير القوي الإقليمية لتحل محل الأدوار العربية . وتظهر حقيقة تزايد تأثير القوي الإقليمية غير العربية تجاه التوجهات العربية في النماذج العربية التالية :

أ) النموذج الفلسطيني :

فقد كان تأثير تدخل الأطراف الإقليمية غير العربية واضحا ولفترة طويلة علي أزمة الخلافات والانقسامات بين حركتي (فتح ، حماس) واللعب علي أوتارها وتوظيفها لمصالح غير عربية او عربية خاصة ووصل الأمر الي درجة الاقتتال بين الفصائل الفلسطينية نيابة عن إطراف إقليمية كالنموذج الإيراني الداعم لحركة حماس . مما ساهم في جعل القضية الفلسطينية تدفع ثمنا باهظا نتيجة استمرار هذا الانقسام وتهدد في الوقت الراهن بتهميش القضية الفلسطينية . ولقد أثبتت تجارب الماضي الفرضية الموضوعية التالية[2] :
(انه كلما ازداد تدويل القضية الفلسطينية . كلما أعطي ذلك فرص التدخل الأجنبي والهبوط بالقضية الي المتاهات فلكل طرف خارجي أهدافه ومصالحه) .[3]

ب) النموذج اللبناني :

حيث يؤكد الوضع السياسي في لبنان حقيقة الازمة اللبنانية التي استمرت لسنوات طويلة فلقد اصبح لبنان ساحة لتصفية الحسابات الاقليمية والدولية والحروب بالوكالة وبعد ان اصبحت الحسابات الاقليمية والدولية والحروب بالوكالة . وبعد ان اصبحت الازمة اللبنانية مستعصية علي الحلول العربية لجأت بعض الدول العربية الي التشاور مع عدة اطراف اقليمية غير عربية واطراف دولية سواء أكانت (إيران ، فرنسا ، الولايات المتحدة الامريكية) أو غيرها للمساعدة لإيجاد مخرج للمشكل اللبناني وقد عاني لبنان من محيطه

---

3. جميل مطر، حالة الامة 1991 التقرير القومي العربي الثالث ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 16 ، لسنة 1992 ، ص 56
1. سامح راشد (صعود الاقليمي) علي حساب العربي ، **صحيفة الاهرام** ، العدد 16-10-2003
2. خالد غزل فلسطيني ، قضية فلسطينية اولا و اساسا ، **صحيفة الحياة** ، العدد 19 -3-2009

الاقليمي وكان في الواقع مرآة لتناقضاته وللضعف العربي.[1] مع مراعاة انه حتي الان لا يوجد توافق عربي حول التعامل مع إيران . فهناك تباين في المواقف العربية إزاء تقييم تأثير الاتجاهات والتدخلات الإيرانية علي قضايا المنطقة فالبعض يرى ان اغلبها يتعارض مع المصالح العربية . بينما يرى البعض الأخر ان لإيران طموح مشروع يمكن التعامل معه في إطار من الحوار . وانه مهما كانت تجاوزات إيران الحالية فيجب النظر لتطوير العلاقات معها باعتباره ضرورة استراتيجية . مع مراعاة وجود اتجاه ثالث يري انه لايجوز ان تتدخل إيران في الشأن العربي بشكل يمثل نقيضا للعرب . وان الدور الإيراني او التركي تجاه القضايا العربية لابد ان يكون مكملا ومساعدا وليس دورا منافسا وهذا ما عبر عنه وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل بتاريخ 15-3-2009 م . حول العلاقات العربية مع إيران بقوله (ان دعم إيران للقضايا العربية يجب ان يكون عبر بوابة الشرعية . ويعبر عن نصرتها وليس بديلا عنها . وان هذا الدعم يجب ان يكون منسجما مع الأهداف والمواقف العربية[2]

ج) النموذج العراقي:

ان الاحتلال الامريكي للعراق ساهم بدوره في زيادة منافسة دول الجوار غير العربية في العراق، وتعزيز المزيد من حالات العنف وعدم الاستقرار الامني فية . وذلك من خلال تزويدها الفصائل المتحاربة بالأسلحة . وقد استطاعت إيران في ظل غياب الدور العربي ان تمتلك حرية المبادرة والحركة السياسية . واستفادت من انحسار الوجود العربي داخل العراق وبدأت تتغلغل داخله الي ان اصبحت عنصرا فاعلا في العراق وصاحب الأخير ساحة للتجاذب بين الولايات المتحدة الامريكية و جمهورية إيران . كما يستخدم للمساومة علي قضايا غير عربية . بينما اقتصر الدور العربي علي مهمة مراقبة تطورات الأوضاع في العراق.[3] وفى هذا الاطار يمكننا الاشارة الى مدى توافق كلا من الايدلوجية السياسية للدولة الليبية مع الدراسات العربية التي توضح حقيقة انعكاس المتغيرات الدولية علي واقع النظام العربي وقضاياه . وذلك علي اعتبار ان الوطن العربي يتسم بسمات جغرافية واقتصادية وثروات استراتيجية تجعله من أكثر مناطق العالم حساسية تجاه السياسات الدولية . لاسيما في ظل استمرارية العديد من القضايا الإقليمية دون حل . وعرض بعضها علي المنظمات الدولية مثل (المشكلة الصومالية ، مشكلة اقليم دارفور

---

1. زهير قصباني ، اختبار المصالحات ، **صحيفة الحياة** ، العدد 12 / 03 / 2010 م .
2. المرجع السابق ، ص ص 21-22 .
1. محمد السعيد ادريس ، العلاقات المصرية – الايرانية ، العلاقات المصرية – الايانية ، **مجلة شئون المتوسط** ، بيروت ، العدد 101 ، لسنة 2001 ، ص20

وجنوب السودان ، المشكلة اللبنانية ، مشكلة الصحراء الغربية) مما ادي ذلك الي المزيد من دوائر التدويل للقضايا العربية. وجعل اختراق القوي الدولية للمجال السياسي العربي امرأ ميسورا ومعتادا لا سيما وان بعض الدول العربية سعت الي اقامة علاقات خاصة مع عدد من هذه القوي الاقليمية والدولية ومن بين اهم نماذج التدويل وفق الايدلوجيا السياسية للدولة الليبية هى مشكلة السودان حيث يتدخل في هذه المشكلة اطراف اقليمية ودولية حيث يسعي كل طرف من هذه الأطراف الي زيادة استثمار نفوذه واصبح يسعي كل طرف من هذه الاطراف الي زيادة استثمار نفوذه . واصبح يسعي كل طرف من هذه الاطراف الي زيادة استثمار نفوذه واصبح مجلس الامن مرجعية للصراع السياسي بين الحكم والمعارضات المختلفة فالمشكلة العربية دولت وصار العرب فيها مجرد متهمين وهو ما ينطبق علي الأزمة اللبنانية – ومشكلة الصحراء بين جمهورية الجزائر والمملكة المغربية والصراع العربي – الإسرائيلي

ومن المهم القول انه نتيجة لتأكل مفهوم الامن القومي العربي سيما بعد العدوان العراقى للاراضى الكو يتيه . زاد شعور بعض الدول العربي بعجزها عن الدفاع عن نفسها . وادي للبحث عن الحماية الاجنبية أو التحالف منها مما اضعف احتمالات قيام منظومة للامن القومي العربي التي تمثل احد مقومات المشروع القومي العربي .

وفى ذات السياق يؤكد البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية للدولة الليبية ان ابرز محاولات التجزئة التي يتعرض لها المشروع القومي العربي تتمثل في محاولة الولايات المتحدة الامريكية – القطب الأوحد و الكيان الإسرائيلى وبمعاونة أطراف إقليمية إعادة ترتيب أوضاع المنطقة العربية . والغاء الهوية العربية وطمس البعد القومي لصالح صيغة اكثر اتساعا وهي الشرق الاوسط الكبير وسعي القطب الاوروبي الي فرض صيغته في الجهة الغربية للوطن العربي من خلال مشروع الاتحاد من اجل المتوسط . وبهذا صارت عوامل التفرقة العربية اكثر تفوقا علي عوامل الالتقاء بما في ذلك الثوابت التقليدية من لغة تاريخ مشترك و وحدة جغرافية [1] كما يؤكد البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية للدولة الليبية بان المشروع القومي العربي يعانى من مظاهر التجزئة والمتمثلة في مشكلة (غياب الثقة المتبادلة بين الانظمة العربية) التي تراجعت بدورها واخذت الدول العربية تدخل في منافسات ضارة من اجل الانفراد بالادوار العربية عوضا عن تنسيقها واصبحت تظهر مشكلة التدخل في الشئون الداخلية او احتواء بعضها الاخر وان تم بمساعدة قوي اجنبية .

1. عمر حسين عبد الناصر ، الاتجاهات الليبية المعاصرة ، **صحيفة العرب اللندنية** ، العدد 125 ، لسنة 2005 ، ص7

واصبح العنصر الاجنبي هو الفاعل الاكبر في شبكة العلاقات العربية – العربية . بل ان تصريف هذه العلاقات في بعض الحالات لا يمكن ان يتم الا ضمن الصيغ التي لا تتعارض مع المصالح السياسية الدولية (الامريكية بصفة خاصة) مما ادخل المنطقة العربية وحكوماتها الي حالة الحرب العربية الباردة . ووفق ذلك ترى الايدلوجية السياسية السياسية ان الخروج من مثل هذا الواقع يمكن الاستدلال عليه من خلال الحقيقة التالية:

(إذا لم تسع الي صنع مستقبلك فإنك تدع الأخرين يفعلون لك ذلك ، وشتان بين مستقبل من صنع اصحابه وبين مستقبل من صنع الأعداء والمتربصين) .[1]

وبهذا يمكن القول بأن الدولة القومية العربية تستمد مشروعيتها من مدى انساجها مع التكوين القومي . أما الدولة القطرية العربية فهي تفتقد الي المشروعية فهي المولود الشرعي للإرداة الاستعمارية . بمعني ان العد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية الليبية يؤكد حقيقة هذا الواقع من خلال اعتبارها الدولة القطرية العربية القائمة داخل الوطن العربي هي مجرد إرتداد عن الدولة القومية . وإن كل عملية إرتداد علي مرحلة أكثر تطورا هي حركة فاشلة

وتنطوى الاشارة ان هذا الواقع الجديد خلق شرخا في البنية الفكرية والبينة الاجتماعية من خلال نمو ظواهر الانفصال والتفتت لاجزاء الوطن العربي والتي اهمها (القبلية ، العشائرية ، الطائفية، المذهبية) اما علي المستوى الفكري فإن الصراع بدأ علي الشده بين التيار الوحدوي والتيار الانفصالي. فالتيار الوحدوي رفض الامر الواقع ودعا الي حق القومية العربية في بناء دولتها الواحدة وتشكلت العديد من التنظيمات والجمعيات السياسية التي هدفها التحرير ومقاومة عملية التفتت. اما التيار الانفصالي التي هدفها التحرير ومقاومة عملية التفتت . اما التيار الانفصالي فقد حاول تبرير الواقع والانتصار بوعي او دون وعي لاطروحاته الاستعمارية . ولقد وجد الدعم المادي والسياسي في السياسات العربية القطرية منذ تأسيس الجامعة العربية التي ظلت حبيسة المفاهيم والتقسيمات التي خضعت لها القومية العربية منذ الحملات الاستعمارية للوطن العربي .

وفي هذا الإطار نجد ان النظام الاقليمي العربي وهو يجسد حقيقة التجزئة القطرية للدول العربية يرتكز علي أربعة قواعد رئيسية ويمكن إيجازها في القواعد التالية[2] :

أ) القاعدة الأولي – قبول فكرة التقسيم الاستعماري واعتباره حقيقة اجتماعية موضوعية فكل دولة عربية مهما كانت توجهاتها تعترف بواقع التقسيم وتعهدت ان تحترم الحدود التي

2. المرجع السابق ، ص ص 10-11
1. مسعود الشابي ، الاقليمية العربية الجديدة ، **مجلة المنابر** ، العدد 59 ، لسنة 1991 ، ص5

رسمها المستعمر . ملتزمة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية معتبره مواطني الدول العربية الاخري رعايا اجانب .

ب) القاعدة الثانية – الارتباط بالأقطاب الخارجية ، فالدول العربية قد دخلت عضوية الجامعة العربية وهي لا تعرف من **الاستقلال الإعلان** الشكلي مثل النشيد الرسمي والعلم وممثل في الأمم المتحدة، فلقد تم الإعلان عن هذا الاستقلال بعد توقعي العديد من المعاهدات التي تكفل مصالح الغرب . وفكرة التضامن داخل الجامعة العربية تأتي بما لا يتعارض مع الارتباطات الخارجية.[1]

ج) القاعدة الثالثة – إحلال فكرة التضامن العربي كبديل لمواجهة شعار الوحدة العربية او الدولة العربية الواحدة أي الدولة القومية . ويتخذ برنامج التضامن العربي احترام ميثاق الجامعة العربية القاعدة الرئيسية في مواجهة أي عمل وحدوي . فهذه القاعدة تحمي المصلحة القطرية من فكرة تحقيق المصلحة القومية . وفى هذا الاطار يمكن القول ان فكرة التضامن العربي لم تجد طريقها للتنفيذ نظرا لارتباط اغلب الدول العربية القطرية بالقوي الخارجية . [2]

د) القاعدة الرابعة- معاداة الديمقراطية فالنظام الاقليمي العربي يخشي الديمقراطية لان فيه تهديدا لتفرده وتسلطه وتجاوز الجهاز التسلطي . فعلي قاعدة الدكتاتورية ترسخ وترعرع النظام الإقليم العربي وعلي هذه القاعدة الدكتاتورية تداولت علي إدارة الأقاليم العربية أنظمة متباينة في الأصول الفكرية والاجتماعية ومتناقضة في البرامج السياسية والإشكال التنظيمية ومتفقة في الحفاظ علي واقع التجزئة للمشروع القومي العربي.[3]

1. عصمت سيف الدولة ، **نظرية الثورة العربية** ، ط2 ، (د ، م) ، منشورات دار المسيرة للطباعة والنشر ، 1982 ، ص 127 .
2. المرجع السابق ، ص 125 .
3. المرجع السابق ، ص 126 .

المبحث الثالث :

اثر قوى التجزئة على المشروع القومى العربى وفق منظور البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية :

ان البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية للدولة الليبية خلال عقدى والسبعينات و الثمانينات من القرن الماضى يؤكد على حقيقة تاريخية مفادها ... " أن كافة محاولات التجزئة التى تعرض لها الوطن العربى كانت محاولات تجزئة مفتعله مفروضة من الخارج ويستخدمها الاستعمار كأداة لتفريق النضال العربي وللحيلولة دون تجمع أفراد القومية الواحدة داخل دولة واحدة . ولكن زوال الاستعمار لم يؤد إلى زوال التجزئة . وهذا أخذ يقود إلى الارتباط من نوع جديد ، ارتباط الداخل المتمثل في الدولة القطرية" [1]. ففي الماضي كان هنالك جيوش احتلال تحكم . وكانت الجيوش الاحتلال تقسم الوطن إلى أجزاء مبعثرة . كما فعلت جيوش الاحتلال البريطاني والفرنسي والإيطالي والأسباني ... الخ في شتى بقاع العالم . [2]

ومن المهم القول ان البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية للدولة الليبية يستدل على هذه الحقيقة التاريخية باعتبار إن واقع الوطن العربى . لا يزال يعانى من نفس المشكلة بالرغم من تعدد الرؤى العربية وتشابه الغايات الوطنية نحو الوحدة العربية الشاملة . غير أن معظم الدول العربية واقعة تحت عاملين رئيسيين:

العامل الأول/ استمرار الضغوط الأجنبية (الخارجية) على الوطن العربي رغم زوال الاحتلال العسكري المباشر. ونقصد بذلك بالرغم من خروج القوات المحتلة فإنه لم يعنى الخروج من دائرة السيطرة الإمبريالية .

العامل الثاني / ظهور حكم وطني مكان الإدارة المحتلة على أساس خريطة الاقتسام الاستعماري مع عجز نظم الحكم تلك من تحقيق الإرادة الشعبية نحو المشروع القومى العربى بسبب التدخل الخارجى سواءً بشكله (المباشر ؛ غير المباشر) مما خلق من جديد مشكلة التبعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية سواءً بشكلها (الكلى / الجزئى) . [3]

ويمكن لنا أن نلاحظ أن البعد الاقليمى في الايديولوجيا السياسية الليبية يستدل فى سبيل إثبات تلك الحقيقة التاريخية على واقع الدولة القطرية . خصوصا تلك الدولة القطرية " الوطنية " القائمة داخل الوطن العربى كونها تتسم من حيث الشكل إلى أنماط يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أشكال رئيسية تتمثل في التالي:

---

1. صادق إحسان الدغيلى ، **التدخل الأجنبي في دول العالم الثالث** ، ط 1 ، بيروت ، منشورات مطبعة البيان للطباعة والنشر ، 2001 ، ص 40.
2. وليد عبد الحي ، **معوقات العمل العربي المشترك** ، ط 1 ، بيروت ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992 ، ص 70 .
1. منصور عمر الحسين ، **ظاهرة القذافى – آفاق وأبعاد** ، ط 1 ، تونس ، (د . ن) ، 1998 ، ص 53 .

(1) الشكل التقليدي التي تتصدر الحكم فيه عائلة مالكة . لم تأت بإنتخاب أو استيلاء حديث على السلطة . بل نتيجة توارث السلطة تدريجياً . كما توجد في الوطن العربي عائلات حاكمة منذ مئات السنين وقد تناسل منها ملوك وأمراء و شيوخ .

(2) الشكل التقليدي المحدث الذي مثلتــه العائلات ذات الثروة الإقتصادية والمكانة الاجتماعية . كما كان الوضع في لبنان قبل 1975 م وكما كان في سورية قبل الوحدة المصرية – السورية سنة 1958 م . غير أن هذا الشكل انهار بسبب الانتفاضات والثورات من جهة . والهجمات الرجعية من جهة أخرى . ولتفاقم مشاكل الصراع مع الإمبريالية من جهة أخرى.

(3) الشكل الجديد المتمثل بإفرازات الحركات الوطنية والانقلابات العسكرية وقد بدأ هذا النمط بدفع شعارات محاربة للإمبريالية والصهيونية والرجعية . والعمل على إسقاط الأنظمة التقليدية . ومحاولة بناء أنظمة جديدة تعتمد على البرجوازية الصغيرة والعمال . إلا أن هذا الشكل انهار أيضاً بسبب ضعف البرجوازية الصغيرة إلا أن رموزه قد بقيت في بعض الأقطار . وفي عام 1967 م . أخذ هذا الشكل يتكيف مع الأنظمة التقليدية ويتزاوج سياسياً واقتصادياً مع القوى والأنظمة غير التقدمية . [1]

2. جورج طرابيشي ، **الدولة القطرية و النظرية القومية** ، ط 1 ، بيروت ، منشورات دار الطليعة للطباعة والنشر والتوزيع (د . ت) ، ص 81 .

موقف التوجه القومي الليبي من الدولة القطرية فى الوطن العربى:

من المهم أن نشير إلى أن التوجه القومى الليبى المؤثر على البعد الاقليمى فى الايدلوجيا السياسية الليبية خلال عقد الثمنينات والتسعينات من القرن الماضى . يرى أن أبرز معضلات الأعمال والمشاريع الوحدوية العربية تتمثل فى الدولة القطرية العاجزة عن تلبية حاجات مواطنيها من جانب . وعجزها عن مواجهة التحديات الدولية من جانب اخر . وتقدم الايدلوجية السياسية للدولة الليبية أبرز المكونات الرئيسية للدولة القطرية القائمة داخل حدود الوطن العربي من خلال التالي :

أ. عـائـلات حاكمـــة :

وجميعها عائلات مالكة . بمعنى أنها عائلات صاحبة سلطة تامة لا يقيدها قانون . ولا يحدد سلطاتها مجلس نواب ولا يغيرها الا حالتى الانقلاب أو الثورة التى تشترك فيها كافة الأطياف الاجتماعية المكونة للنسيج الاجتماعى لتلك المجتمعات العربية .[1]

ب. طبقة رئيسة مستفيدة :

وهي البرجوازية التجارية العقارية المالية وان كانت أقوى في الأقطار التقليدية منها في أقطار الشكل المحدث .

ج. الطبقة البيروقراطيـة:

وتتمثل هذه الطبقة البيروقراطية بالقوى التي تعتمد عليها هذه الأنظمة السياسية في فرض قوتها . وتعمل العائلة الحاكمة على توفير ظروف لهذه الطبقة على حساب الشعب . ويلاحظ أن هذه الطبقة أخذت تتسع مع رحيل الاستعمار التقليدي وصعود الاستعمار الجديد لتشكل جزءاً أساسياً من القوى العاملة في المجتمع وهى تعرف فى الدراسات السياسية المعاصرة باسم الطبقة البيروقراطية التى تستعان بها نظم الحكم المعاصرة فى إثبات واستقرار نظام الحكم من خلال تعزيز قوتها بالإضافة إلى تعزيز قوة الأجهزة الأمنية والطبقة البيروقراطية .[2]

وبالتالى وفق هذه الأصناف الرئيسية المكونة للدولة القطرية العربية نجد التفسير السياسى للايدلوجية السياسية الليبيية يؤكد بأن هذه المكونات الثلاثة داخل الدولة القطرية . تعمل على اغتصاب السلطة والدفاع عن حدود القطر من القوى العربية المنافسة . ولذلك فإن حروب الحدود الداخلية هي السمة المميزة لمعظم العلاقات العربية – العربية لا سيما فى عقدى السبعنيات والثمانينات من القرن الماضى. كما تقدم لنا الإيديولوجية السياسية للدولة الليبية بعض الخصائص التى تمتاز بها الدولة القطرية العربية وهي منقسمة قسمين :

أولاً : الخصائص المشتركة لكل الدول التابعة .

ثانياً : الخصائص المميزة للدولة القطريـــة .

وفيما يتعلق بالخصائص المشتركة فإن أبرزها ما يلي :

(1) الدولـــة القطرية ليست متطابقة مع البعـــد القومي . ولا قائمة على أساس قومي.

(2) الدولة القطرية قائمة على مبدأ الاغتصاب لأن فئتها الحاكمة ترفض بحكم طبيعتها القمعية

---

1. صالح بشير الجفيلى ، **الدولة القطرية** ، ط 1 ، القاهرة ، منشورات المطبعة الحديثة للنشر والتوزيع والإعلان ، 2002 ، ص 91.
2. المرجع السابق ، ص 105 .

الاستغلالية أن تعود إلي الشعب إذا ما أجرت استفتاءات أو نظمت انتخابات بخصوص (تفعيل/ تحقيق) المشروع القومى العربى .

(3) تصرف السلطة القطرية نسبة عالية من الدخل القومي على المظاهر الباذخة للدولة . وعلى تجنيد القوى لحمايتها مثل دعمها للطبقة البيروقراطية . الأجهزة الأمنية / المؤسسة العسكرية .[1]

وإذا أردنا أن نتعرف على الخصائص المميزة للدولة القطرية داخل الوطن العربى فإن نجد الايدلوجية السياسية للدولة الليبية تؤكد بأن هناك خصائص (قد) تمتاز بها دولة أو دول عن بعضها البعض وتتمثل هذه الحقائق فى التالى :

1) السلطة القطرية / حيث تهتم بتحقيق الاستقرار السياسي للنخب الحاكمة اكثر من اهمامها بتحقيق المصلحة الوطنية او القومية تتجسد هذه الحقيقة من خلال قناعتها بعدم الحاجة الي لبناء قوى مقاتلة جديدة . ولا إعداد الشعب للدفاع عن الوطن بل حافظت على التكيف مع موازين القوى (العربية – الأجنبية) .

2) السلطة القطرية / تعمل على زيادة درجة التنافر مع جوارها القومي . لأن التنافر يؤكد الشخصية القطرية . وهي سلطة معنية أولا بمنع التفاعل القومي . وبناء الحدود القطرية .لذلك فهي تلجأ إلى القطيعة السياسية والاقتصادية مع الدول المجاورة . كما تحرص على تضخيم الإشكاليات كمشاكل الحدود وعدم الاهتمام بالواقع القومي أو الوجود القومي . بل وفى الأونة الأخيرة حتى تجاه القضية الرئيسية للعرب والمتمثلة فى القضية الفلسطينية والتخلف عن حضور القمم العربية التى تشرف عليها جامعة الدول العربية . لا سيما فى القمم المتعلقة بتحديد مواقف عربية تجاه القضايا القومية .[2]

3) أنها سلطة مخصصة للنموذج القطري والنموذج الطائفي والقبلى . لذلك فهي تستند على إثبات ذاتها من خلال توليد مثيلها مثل : دوله قطرية سواءً استندت إلي خريطة استعمارية أو علاقة طائفية أو قبلية .

ولهذه الأسباب مجتمعة **يري الباحث** انه يمكن القول بان البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية الليبية منذ عقد السبعينات والثمانينات من القرن الماضى . حاول أن يحقق المقومات الأولى للمشروع العربى من خلال مشاريع وحدوية ثنائية . ألا أنه قد توصل إلى أن وجود الدول القطرية التى ارتبطت بالتبعية للنظام الإمبريالي العالمي . وبالتحول من الإنتاج إلي استيراد السلع وتصدير الخامات . ومن مقولة ضرورة مقاومة الاحتلال والسيطرة الأجنبية إلي التكيف معها بل وتقديم أكبر قدر من التنازلات نظير ما يعرف بمفهوم عملية السلام أو التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى .

وفى الواقع تتجسد هذه الحقيقة السياسية التى ارتكز عليها البعد الاقليمى فى الايدلوجيا السياسية الليبية من خلال الحقيقة السياسية التالية " أن الدولة القطرية قد أثبتت أنها أداة اندماج بالنظام الإمبريالي العالمي وهي أشرس من الإقطاعي أو البرجوازي التجاري المالي التقليدي في المراحل السابقة ".

---

1. بهجت قرني ، تناقضات الدولة القطرية ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 105 ، لسنة 1988 ، ص 30 .
1 . عبد الهادى راضى سرور ، **الخلافات العربية – (دراسة تحليلية)** ، ط 1 ، بيروت ، منشورات الدار الجامعية للطباعة والنشر ، 2008 ، ص 46.

ولعل هذا التأكيد يوضح لنا بأن الدولة القطرية رغم " تحقيقها " المزيد من التسلط وبناء مظاهر الدولة وتكريس القطرية تعلن كل يوم إفلاسها في تحقيق المهمات الرئيسية لجماهيرها والمتمثلة في " الأمن والطمأنينة والتنمية والعمل والدفاع عن الوطن " . وهنا يكمن مقتلها.

بالاضافة الى أن فكرة استمرارية الدولة القطرية وبغض النظر عن خصوصيتها أو تبعيتها الاجتماعية وباختلاف الاعراق والاجناس المكونة لها سوف تنهار بسبب ثلاثة عوامل رئيسية :

العامل الأول : المطلب الشعبى " القاعدى " الذى تنشده أفراد تلك القوميات المختلفة.

العامل الثانى : استحالة استجابة تلك الدول القطرية لمتطلبات افرادها فى ظل المتغيرات الدولية الراهنة التى تفوق قدرة الدولة القطرية فى الاستجابة لها. مثل ظواهر الفقر و التلوث البيئي و المخدرات و التجارة المحرمة و الأزمات المالية الدولية و الإرهاب و التضخم .

العامل الثالث : ظهور فاعلين دوليين غير حكوميين مثل " المنظمات الدولية ، الشركات المتعددة الجنسية ، الشركات العابرة للبحار " [1].

لذلك يمكن ان نلاحظ بان البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية الليبية يؤكد على الفرضية السياسية القائلة " إن الدولة القطرية هي دولة مصطنعة وتزداد كل يوم فقداناً لشرعيتها . وهي الصيغة العملية لتكريس التجزئة و لإطالة أمد التبعية ولتحقيق المخططات الإمبريالية . لذلك يجب أن تعري وتفضح وان تصبح هدف النضال الشعبي القومي الديمقراطي" بالإضافة إلى عجز تلك الدولة القطرية عن تلبية و حماية أفرادها من أثار التغيرات الدولية المعاصرة التى تمتاز بإحتياج كافة الكيانات القطرية سواءً أكانت " دول ، أسواق ، شركات " فهى متغيرات دولية لا تقبل سوى الفضاء الأكبر القادر على استيعاب طبيعة تلك المتغيرات المتسارعة من حيث الشكل و الطبيعة و الهدف " [2].

1. صبرى سعيد عبد القادر ، **دراسة في الدولة القطرية وفق المنظور الليبى** ، ط 1 ، دمشق ،منشورات مكتبة حطين للنشر و التوزيع ، 2003 ، ص 56.
2. عوني فرسخ ، إشكالية الخصوصية القطرية و التكامل القومي ، **مجلة الفكر العربي** ، العدد 56 ، لسنة 1989 ، ص 34 .

المبحث الثا لث :

واقع المشروع القومي العربي وانعكاساته على البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية

µ

ان البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية الليبية منذ استقلال الدولة الليبية عام 1952 كمملكة ليبية متحدة يرى بأن هناك حاجة دائمة من أجل دراسة الوضع العربي الراهن من اجل اكتشاف عوامل التجزئة وعوامل القوة فيه . إن مثل هذا الواقع أصبح أمراً ضرورياً . ولأن موضوعها ليس موضوعاً نظرياً فحسب . وانطلاقاً من الإيمان بالوحدة القومية وضرورتها جرى الحديث عن كون العرب قومية وعن ضرورة وحدتهم وعن أمجادهم التاريخية ولم يجر الحديث عن عوائق الوحدة القومية في الواقع العربي .

ومن خلال الدراسات السياسية المتعلقة بموضوع التوجهات القومية للقوميات المختلفة فإننا سوف نجد إن كل وحدة قومية تتطلب وجود قوة ذات مصلحة فيها عازمة على تحقيقها . وإذا كانت الطبقات الاجتماعية الصاعدة على المستوى الاقتصادى والاجتماعى هي ذات المصلحة في تحقيق الوحدة القومية للجمهوريات الألمانية والإيطالية سنة 1870 م. وقبل ذلك في المملكة البريطانية و الجمهورية الفرنسية . [1]

وفى هذا السياق ينبغى القول ان التطور التاريخي لفكرة القومية في الوطن العربي نجده قد مر بمراحل . حيث حاول في المرحلة الأولى " محمد علي باشا " أن يحقق طموحاته بقيام دوله عربية . دون الاستناد إلي طبقة برجوازية ذات مصلحة ودون فئة ثورية متنورة أو وعي شعبي . حيث فشلت محاولته أمام الضغط الخارجي . بالإضافة إلي ضعف العوامل الداخلية فيها . فوحدة العرب لا تقوم على كاهل رجل طامح حتى لو استشرف أفاق الماضي والمستقبل.وأما في المرحلة الثانية (1905 – 1917) فقد برزت بوادر وعي قوي معبرة عن مطامح البرجوازية في إقامة دوله قومية . ولكن هذه الطبقة كانت مازالت ضعيفة وكان دورها الاقتصادي مازال ضعيفاً وفي هذه الفترة كان المد الإمبريالي في أوجه. والقوى المحلية ممسكة بزمام الأمور . [2]

أما في المرحلة الثالثة (1920 – 1984) فقد تشكل الواقع العربي من التزاوج بين السياسة الإمبريالية الهادفة إلي أتباع الدول الصغيرة والطبقات الحاكمة واستثمار الأسواق وسياسات القوى المحلية الهادفة إلي بناء دولها واقتصادها بالتكيف مع المخطط الإمبريالي .وفي ظل هذا نمت طبقات تجارية وسيطة تعيش من الاستيراد والتصدير ونمت اقتصاديات متجاورة لكل منها آلية معينة . [3]

---

1. فردريك هرتز ، **القومية في التاريخ و السياسة** ، (ترجمة عبد الكريم احمد) ، ط 1 ، (د . م) ، منشورات دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1968 ، ص 31 .
1. ساطع الحصري ، **محاضرات في نشوء القوميات** ، مرجع سبق ذكره ، ص 90 .
2. المرجع السابق ، ص 91 .

ومن المهم القول بانه قد كان طبيعياً ألا تنمو في ظل هذا الواقع طبقة رأسمالية ذات مصلحة في الوحدة القومية لأن مصالح الرأسماليات العربية ليست مربوطة بالسوق العربية بمقدار ما هي مربوطة برأس المال العالمي . وعندما بدأت الشعوب العربية فى تفعيل مساعيها في تحرير نفسها . ولتوجيه ضربات للإمبريالية وجدت من الضروري إسقاط الطبقات المحلية الحاكمة وضرب مصالحها فتفاقم الصراع . واندفعت الرأسمالية العربية نحو المزيد من الارتباط بالرأسمالية العالمية ونحو المزيد من العداء لقضية الوحدة القومية باعتبارها النقيض فى بقاؤها أطول فترة ممكنة ممسكة بزمام أمور الحكم وبغض النظر عن طبيعة أشكال الحكم القائمة.

ونتيجة هذا الواقع الدولى نلاحظ تخلى النظم الحاكمة المرتبطة مصلحياً مع الخارج عن دورها القومي لأن مصالحها ليست في الوحدة القومية . غير أن هذا التخلي ليس مطلقاً فهناك بوادر عودة إلي دور قومي بعد تفجر الثروة النفطية ونشوء حاجات (سوقية) وأمنية ذات أهمية في تلك الفترة . ومن جهة أخرى فإن القوى الرجعية الحاكمة الخائفة على مصالحها من المد القومي الذي ظهر في فترة أواخر الخمسينيات وأوائل الستينات عملت على إثارة التناقضات المحلية والأثنية والطائفية لإفشال أي مد قومي جديد . وأية حركة تغيير ثورية ديمقراطية .

وهنا تلتقي هذه القوى الرجعية المحلية مع المخطط الأمريكي – الصهيوني الهادف إلي توسيع رقعة الشرذمة والتفتيت الداخلية. وتأتي " الطائفية " ضمن هذا الإطار لتأخذ دورها السياسي الذي قد يتعارض تعارضاً ثانوياً مع المخططات الإمبريالية والصهيونية والرجعية[1] .

ووفق هذه الرؤية للواقع العربى نجد البعد الاقليمى في الإيديولوجيا السياسية الليبية من خلال دراسته للواقع السياسى العربى يؤكد بان هناك حقيقة سياسية ينبغى التأكيد عليها كونها تمثل الخط الفاصل فى إيضاح أهم معوقات المشروع القومى العربى . وتتمثل موضوعية تلك المعوقات الحقيقة فى :

" أن النظم السياسية المحافظة والقائمة داخل الوطن العربى ليست ذات مصلحة بالوحدة القومية المنشودة . أما الشرائح الوطنية التى تشكل القاعدة العريضة من الجماهير فإنها ذات مصلحة بتحقيق الوحدة القومية وان كانوا يفتقدون إلى الوعي بها وإلى وجود التعبير السياسي عنها ".

كما يمكننا القول ان البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية الليبية يرى بان هناك عوامل تجزئة متعددة ومتداخلة وهى بدورها تمثل معوقات فعلية تقف دون تحقيق المشروع القومى العربى و أبرزها :

1) الفئات الحاكمة وحواشيها من الطبقات الاجتماعية .
2) الفئات المحلية والطائفية المتعارضة فكريا مع مشروع تحقيق الوحدة العربية .
3) الكيان الصهيوني واستراتيجية التفتيتية . باعتبار إثارة الفتن سلاح لمنع قيام المشروع القومى العربى والاستنزاف الداخلي للأقطار العربية كلٍ على حدة .

---

1. ناجي علوش ، **حوار حول الأمة و القومية و الوحدة** ، ط 1 ، بيروت ، منشورات دار الطليعة للطباعة والنشر والتوزيع ، (د ، ت) ، ص 60 .

4) الإمبريالية عامة و الأمريكية خاصة التي ترى في التجزئة أفضل العوامل للمحافظة على الأسواق المحلية . ولمنع التطورات السياسية الثورية داخل الاقطار العربية وصولاً للمشروع القومى العربى .
5) القوى السياسية القطرية التي اقتنعت بالوجود السياسي للأقطار القائمة حفاظاً على مصالحها الذاتية " الخاصة ".
6) ازدياد حجم المبادلات بين كل قطر ومراكز رأس المال العالمي وانخفاض نسبة التبادل العام بين كل قطر وأخر بسبب الدرجات المرتفعة فى التبعية بشقيها (الكلى ، الجزئى).
7) زيادة حدة التناقضات بين حكومات الأقطار المختلفة وخضوع كل العلاقات لميزان التوتر بسبب التباين فى تقييم المصالح القطرية والمصالح القومية لاسيما تجاه القضايا العربية مثل القضية الفلسطينية – الخلافات العربية – العربية .[1]

وبسبب هذه العوائق المتاصلة داخل المجتمعات العربية نجد الايديولوجية السياسية للدولة الليبية تنطلق من قناعتها المتمثلة بان كافة عوامل التجزئة القائمة داخل الوطن العربى قد ساهمت فى نشوء حركات سياسية داخل أطره تبلور أفكار ترد على المقولات القومية بأساليب مختلفة . ولكنها تخدم الاتجاهات الغير وحدوية ومن هذه الأفكار:
1) . اعتبار سكان كل قطر عربي قومية في دور التكون ومطالبة القوى القومية أخذ هذه المقولة في الحسبان .

2) . الإصرار على استحالة النضال الموحد . بسبب التفاوت السياسي والاجتماعي والاقتصادي . باعتبار حركة النضال تتطلب تماثلاً تاماً في كل شروط الحياة .[2]

3) . اعتبار التحرير والاستقلال وتحقيق درجات مثلى فى التنمية والحداثة كخطوات سابقة على المشروع القومى العربى .[3]

ومن جانب اخر نجد البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية الليبية يؤكد بان هزيمة عام 1967 م قد ساهمت في زيادة حدة المخططات الإمبريالية الأمريكية - الصهيونية - الرجعية رغم المعارك التي خاضتها الدول العربية . ولقد تمثل هذا التراجع فى إقامة المشروع القومى العربى نظير عدة أسباب يمكن إيجازها فى التالى :
أولاً: تراجع المد القومي العربي أمام السياسيات المصلحية الضيقة . وسياسات الفتن الطائفية من جهة أخرى .

ثانياً: تراجع التيار القومى المعادى للإمبريالية والصهيونية ، وغلبة سياسات التعايش مع المخططات الإمبريالية الصهيونية . وسياسات التسوية والاستلام . لا سيما تقليداً تجاه قضية العرب الأساسية و المتمثلة فى القضية الفلسطينية . والمعاصرة المتمثلة فى المشاريع القائمة على تقسيم الوطن العربى ما بين تكتلات اقتصادية تخدم مصالح دولية . ومن أمثلة تلك المشاريع التالى :
(1) مشروع الشرق الأوسط الجديد.

---

1 . حسنى عمر الدينالى ، **نظم التجزئة العربية و الحلول الثورية** ، ط 1 ، (د. م) ، منشورات دار الإبداع الفكري للطباعة والنشر والتوزيع ، 2003 ، ص 71.
2. . محمد عزة دروزة ، مرجع سبق ذكره ، ص 42 .
3.. المرجع السابق ، ص 43 .

(2) مشروع الاتحاد من أجل المتوسط.
(3) مجموعة 5 . 5 (الشمال ، الجنوب) .

ثالثـاً : انكفـاء موجـات النضـال الاجتمـاعي الـديمقراطي أمـام الاتجاهـات المحافظـة والرجعيـة والطائفية القائمة وبأشكال متفاوته داخل الاقطار العربية المعاصرة .

مـع مراعـاة أن مجمـل هـذه الأسـباب مجتمعـة سـاهمت منـذ بدايـة الخمسينات فـى خلـق صراعات طائفيـة مـدمرة وصـراعات حدوديـة خانقه وبأنمـاط مـن التفتيت والقطيعـة السياسية . ولـهذا عملـت القـوى الإمبرياليـة الأمريكيـة و العـدو الصـهيوني والقـوى العربيـة الرجعيـة علـى استثمار هذه الظروف لتقوم بهجومها المضاد للتيار القومي العربي منذ عام 1967 م .[1]

ومماسبق ذكره نستنتج ان البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية الليبيـة خـلال هذه الفترة التاريخية يؤكد بان مثل هذا الواقع هو الذي يحدد طبيعـة المهمـات الكفاحيـة الملقـاة علـى كاهل الشـعب العربي . القوة القومية الوطنية و الديمقراطية وتتمثل هذه المهمات فى الميادين التالية :

أ) استكمال التحرير السياسي من خلال تصفية كافة أشكال الاحتلال والتبعية المباشرة وغير المباشرة داخل كل قطر عربى لاسيما بالتدخلات غير المباشرة .

ب) إنجــاز الوحــدة القوميــة العربيــة . وتحقيــق ســيادة الشــعب العربــي علــى كــل الأرض العربية.وتصـفية حـدود التجزئـة وبقايـا القبليـة والطائفيـة ورواسـب القطريـة التـى رسـمتها الدول الاستعمارية تنفيذاً لمخططاتها التوسعية الاستعمارية .[2]

وفى ذات السياق نجد ان جوهر البعد القومى الليبى يؤكد على ضرورة استكمال مهمـات التحـرر السياسـي فـي الـوطن العربـي التـى تتطلـب تحديـد مـواطن الضـعف مـن جهـة والطـرق والأساليب الممكنة في مواجهتها من جهة أخرى . ويمكن الاستدلال علـى مـواطن الضـعف مـن خلال تمثلها في صورة الإمبريالية عامة . والأمريكيـة خاصـة ومـن الكيـان الصـهيوني والحركـة الصـهيونية العالمية . ومن القوى الرجعية العربية المرتبطة بالمخطط الأمريكي للمنطقة العربية . فهذه القوى الرجعيـة ارتبطـت مصـالحها بالمصـالح الإمبرياليـة عامـة والأمريكيـة خاصـة كونـها تقوم بدور وظيفي ضمن إطار السوق الرأسمالي العالمى الأمر الذي سـاعد القوى الرجعيـة مـن التغلغل في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في الوطن العربـي .[3] أمـا الطـرق والأسـاليب الممكنـه فـى مواجهتهـا فهـى متمثلـة فـى الجمـاهير العربيـة بكافـة أطيافهـا السياسـية والمتمثلة فى كافة الفاعليات السياسية المتمثلة في الروابط الاهلية و النقابات المهنية و ألاحزاب القومية و المنظمات غير الحكومية والأطياف الاقتصادية متمثلة فى رجال الأعمال والشركات و المؤسسات العربية التجارية والأطياف الاجتماعية متمثلة فى القيادات الاجتماعية والجمعيات الأهلية الخيرية والنوادي الشبابية .

ووفق ذلك نجد البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية الليبية يؤكد على الفرضية السياسية القائلة " إن قضيتي الوحدة والاستقلال لا يتحققان بنضلات قطريه . بل انه فى حاله تحقق الاستقلال السياسى فانه يكون عرضه للانتكاس بسبب ارتباط القوى الرجعية فى كل قطر

1. حسنى عمر الدينالى ، مرجع سبق ذكره ، ص 102.
2. المرجع السابق ، ص 106.
1. أمين خيرى السماك، **ليبـيا في قضية الوحدة العربية** ، ط 1 ، بيروت ، منشورات المكتبة اللبنانية الحديثة ، 1998 ، ص 93.

بالقوى الرجعية العربية الأخرى مما يجعلها قادرة على إخضاع الاستقلال السياسى لمصالحها وبرامجها " . [1] وبهذا فان البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية الليبية يرى إن مسالة الوحدة القومية العربية لا يمكن إن تتحقق بنضالات قطريه على اعتبار النضال القطري ينتج عنه انظمه قطريه وتتجسد هذه الحقيقة فى تجارب النضال العربى خلال المائة عام الاخيره التي نتج عنها التالي : [2]

(1) . استحاله تحقيق استقلال سياسي يضمن الكرامة الوطنية فى ظل التجزئة

(2) . استحاله تحقيق الوحدة بنضالات قطريه

(3) . إن أنجار الاستقلال الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يظلان جزئين غير ثابتين فى ظل واقع التجزئة العربية على اعتبار إن بناء الأساس الاقتصادي للاستقلال السياسى يتطلب تحقيق المطالب الاساسيه التالية :

أ- وجود قياده سياسيه قادرة على " تفعيل تحقيق " المشروع القومى العربي

ب- توافر قوى بشريه قادرة

ج- توافر إمكانات اقتصاديه كافيه

ء- توافر سوق عربيه ملائمة

كما يمكننا القول بان البعد الاقليمى في الايدولوجية السياسية الليبية يرى بان هناك قوانين عامة The General Law's يمكن الاستفادة منها كونها مستمدة من دراسة التجارب الوحدوية العربية وأهم تلك القوانين ما يلي : [3]

1- ان كل المحاولات الوحدوية المعاصرة . قادتها قوي لم تتوفر لها قواعد نضال قومي منظمة . وان معظمها لم يكن حصيلة نضال قومي شعبي ، وتتجسد حقيقة ذلك في نموذج – تجربة " محمد علي باشا " او نموذج تجربة " الشريف حسين "

2- الفكر القومي العربي ظل مجرد فكر تبشيري عام . وكان في معظم الاوقات يقوم علي محاولة اثبات وجود القومية العربية او تعبئتها للشعور بذاتها امام القوميات الاخرى . ولم تيعد ذلك الي مناقشة برامج الدولة الوحدوية ، وكشف العوائق التي تقف في سبيل تحقيق المشروع القومي الوحدوي . ولهذا ظل الوعي النظري بالقضية القومية محدودا علي صعيد القطاعات المثقفة وعلي

2.. ناجى علوش ، **حوار حول ألامه و القومية والوحدة** ، ط1 ، بيروت ، منشورات دار الطليعة للطباعة والنشر ، 1985 ، ص26

3. المرجع السابق ، ص 30

1. صالح اسماعيل الاجنف ، مرجع سبق ذكره ، ص 41 .

صعيد الجماهير عامة ومن المهم الاشارة الي ان الوعي القومي العربي قد زاد في الفترة الاخيرة من هيمنة الدولة العثمانية الممتدة من (1875- 1917) حيث نشأت احزاب وجمعيات تتبني قضية الوحدة وتناضل من اجلها ومن اهمها (العربية ؛ الفتاة ؛ اللامركزية) في ظل وجود العديد من المشاكل و التي اهمها :[1]

أ- تزايد المطامع الاستعمارية واحتلال اجزاء متفرقة من الوطن العربي

ب- الموروث الثقافي من عهود التخلف والتجزئة يجعل من مسألة بناء مؤسسات قومية امرا بالغ الصعوبة والتعقيد

وفي ظل وجود هذه المشاكل أصبحت التعبيرات السياسية ذات مردود قومي ضعيف وغير قادرة بأن تصبح برنامج الجماهير الشعبية . ولهذا فإن الاحزاب والقوى السياسية العربية التي نشأت منذ بداية القرن العشرين ومنها ... (العربية الفتاة ، العهد ، اللامركزية) ظلت مجرد جمعيات سرية او علنية محدودة الانتشار والأثر . بالرغم من احتوائها علي قيادات سياسية وفكرية ذات شعبية جماهيرية . كما يمكن القول بان البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية يرى ان الوعي القومي العربي قد واجهته معضلتين رئسيتين خلال عقدى الخمسينات والستينات وهي متمثلة في التالي[2] :

أ- المعضلة الاولي : ان الممارسات السياسية ذات طبيعة قطرية عامة محمية بقوى خارجية . وبمصالح محلية وبأفكار تتنوع بين التقاليد والحداثة ودليل ذلك فقد ظلت الممارسة السياسية العربية محلية ابتداء من ثورة الامير(عبد القادر الجزائري) الي ثورة (عبد الكريم الخطابي) ومن ثورة (صالح العلي) عام 1918 م إلي الثورة الجزائرية 1954م . وأخذت السياسات المحلية تعبيراتها من حكومات وأحزاب و تكتلات سياسية ليس لها برامج قومية واضحة المعالم و الاهداف .

ب- المعضلة الثانية : ان الوعي الايدلوجي الذي اخذ ينمو ويترعرع قد ساهم فى ابراز شكلين مختلفين :

الشكل الاول – اسلامي – تمثل في احزاب الاخوان المسلمين منذ عام 1927 م ثم حزب التحرير وحزب الدعوة و كل الجماعات الاسلامية .

الشكل الثاني : ماركسي – الذي رأي الطبقة خارج الأمة والقومي هو نقيض الطبقي .

---

1. المرجع السابق ، ص ص 42- 43.
2. المرجع السابق ، ص 45 .

ومن الملاحظ ان هذين الشكلين بكل تفرعاتهما قد زاد نموهما في النخب السياسية The Elitese of political بعد انطلاق المد القومي خاصة في بداية عقد الخمسينات وان التعبيرات السياسية لهذين الشكلين كانت ترى في الاتجاه القومي نقيضا إلا في بعض الحالات كما حدث مع الأحزاب الشيوعية في سورية ولبنان وفلسطين ومصر سنة 1929 – 1931م ولدي بعض الأحزاب الأخرى كما في نموذج الحزب الشيوعي اللبناني . ومازال هذان الشكلان يواجهان مسألة الوعي القومي من خلال اتجاهين رئيسيين : [1]

1- **الاتجاه الأول** : ذو طبيعة إسلامية ويعارض الوحدة العربية بالوحدة الإسلامية .

2- **الاتجاه الثاني** : ذو طبيعة ما ركسية ويعارض الأمة بالطبقة والقومية بالماركسية .

كما تزداد مظاهر التجزئة للمشروع القومي الراهن وفق هذا التفسير السياسى للإيديولوجية السياسية الليبية من خلال عدة مظاهر يمكن إيجازها في التالي:

1) التعبئة القطرية التي تجعل من كل قطر امة وهي مظهر واضح في معظم دساتير وسياسات الدول العربية .
2) زيادة إجراءات تنقل المواطنين العرب وإقامتهم تعقيدا في كل الأقطار العربية علي الرغم من انتظام لقاءات وزراء الداخلية العرب .
3) ازدياد حجم المبادلات بين كل قطر عربي ومركز رأس المال العالمي . وانخفاض نسبة التبادل من نسب التبادل العام وبين كل قطر عربي وأخر.

ومع ذلك تؤكد الايدلوجية السياسية الليبية ان انظمة التجزئة قد فشلت في إثبات قدرتها او برامجها تجاه حل أية مشكلة من مشاكل الأمن القومي وصولا الي مشاكل التنمية المستدامة بل ان الرؤية الجديدة للإيديولوجية السياسية الليبية تؤكد علي ان مشكلة التجزئة قد بدأت تأخذ مسارا جديدا يتمثل في زيادة حدة الصراعات الطائفية كما هو الحال في (لبنان ، العراق ، السودان) وان المشكل الطائفي يمثل ابراز المخاطر التي يواجهها الوطن العربي باعتبار إن مثل هذه المشاكل من شأنها توسيع رقعة المذابح وزيادة بؤرة التناقضات الاجتماعية داخل اقطار الوطن العربي .

وتوضح الايدولوجية السياسية للدولة الليبية ان أسباب تنامي ظاهرة التجزئة داخل الوطن العربي من خلال شكل الصراعات الطائفية يعود للأسباب التالية [2] :

---

1. وليد عبد الحي ، **معوقات العمل العربي المشترك** ، ط1 ، القاهرة ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987 ، ص 70 .
1. المرجع السابق ، ص ص 72- 73 .

1) . ان القوى الامبريالية المعادية للمشروع القومي العربي والكيان الصهيوني معنيان بتفاقم الشقاق والانقسام العربي . وبإشعال معارك استنزاف للإمكانيات والقدرات العربية .
2) . ان الأنظمة والقوي الرجعية في الوطن العربي تحاول باستمرار استثمار تناقضات الطوائف لفرض هيمنتها من جانب . ومحاربة المد القومي العربي من جانب أخر
3) إن القيادات الطائفية التي أخذت تفقد امتيازاتها . جراء التطور في الحركة الشعبية العربية لجأت إلي استنهاض قوى الطوائف للدفاع عن الامتيازات التي ورثتها من المراحل السابقة .

ويرى الباحث ان كلا من القوى (الداخلية / الخارجية) يلتقيان في قاسم مشترك واحد متمثل في بلورة الوعي الطائفي وزيادة حد الصراعات الطائفية من اجل نشوء نوع جديد من التجزئة علي قاعدة التجزئة التقليدية والحديثة . لا تقتصر معاداتها للمشروع القومي الوحدوي فحسب بل ان معادتها تصل الي هدم الهوية القومية العربية

الدولة القطرية والمشروع القومي العربي
وفق البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية :

منذ البداية ينبغى الاشارة الى حقيقة سياسية مفادها..(إن الدولة القطرية العربية منذ حصولها علي الاستقلال . سواء كان الاستقلال نتيجة ثورة مسلحة . او نتيجة مفاوضات لم تسهم في تحقيق المشروع القومي العربي)
وينطلق التوجه القومى الليبي تجاه إثبات هذه الحقيقة السياسية من خلال عاملين رئيسيين : [1]

1. عوني فرسخ ، إشكالية الخصوصية القطرية و التكامل القومي ، **مجلة الفكر العربي** ، العدد 56 ، 1989، ص 13

العامل الاول : استمرار السيطرة الامبريالية علي الوطن العربي بالرغم من زوال الاحتلال المباشر . بمعني ان التوجه القومى الليبى يرى انه بالرغم من رحيل الاستعمار القديم إلا ان ذلك لم يعني الخروج من دائرة السيطرة الامبريالية وتحديدا في نموذج التبعية بشقيه سواء (الجزئي ، الكلي)

العامل الثاني: إحلال نظام حكم وطني مكان الإدارة المحتلة علي أساس خريطة الاقتسام الامبريالي وفق قوى تكيفت مع المخططات الامبريالية سواء إثناء وجود الاحتلال او بعد حصول الدولة القطرية العربية علي الاستقلال .

وسوف نتناول هذه الدراسة اثر العامل القومى الايدولوجية السياسية الليبية خصوصا خلال عقدى السبعنيات الثمانيات من القرن الماضى . من مفهوم الدولة القطرية العربية المعاصرة من خلال المحاور التالية :

المحور الأول – تقسيم الدولة القطرية العربية

المحور الثاني – مهام الدولة القطرية العربية

المحور الثالث – الخصائص العامة للدولة القطرية العربية

أولا : تقسيم الدولة القطرية العربية :

في هذا الاطار يمكن لنا من الاشارة الى ان البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية المفسر لمستقبل الدولة القطرية العربية يتفق مع العديد من الدراسات السياسية العربية . التي تؤكد بان الدولة القطرية العربية يمكن تقسيمها في الواقع من حيث الشكل الي ثلاثة أنماط رئيسية : (1)

1) **النمط الأول** : النمط التقليدي والذي تتصدر الحكم فيه عائلة مالكه لم تأت نتيجة انتخاب او استيلاء حديث علي السلطة . بل نتيجة توارث السلطة تاريخيا بدليل وجود عائلات حاكمة منذ مئات السنين وقد تناسل منها ملوك وأفراد وشيوخ .
2) **النمط الثاني** : النمط التقليدي المحدث – والذي تمثله العائلات البرجوازية التجارية العقارية المالية . كما كان الوضع في لبنان قبل عام 1975 م وكما كان في سوريا قبل الوحدة المصرية – السورية عام 1958م . مع مراعاة ان هذا النمط قد تناقص نتيجة الانتفاضات والتوراث من جهة . ومحاربة قوى الرجعية داخل بعض الاقطار العربية من جهة اخرى . كما يمكن إضافة عامل ثالث متمثل في ضعف الطبقة البرجوازية وتبعيتها . وتفاقم مشاكل الصراع مع القوى الامبريالية .

3) **النمط الثالث** : النمط الجيد : والذي يتمثل في إفرازات الحركة الوطنية والانقلابات العسكرية وقد بدأ هذا النمط برفع شعارات محاربة الامبريالية والصهيونية والقوى الرجعية والعمل علي إسقاط الانظمة السياسية التقليدية ومحاولة بناء انظمة جديدة .

ثانيا : مهام الدولة القطرية

من المهم القول ان معظم الدراسات السياسية المتعلقة بدراسة الدولة القطرية العربية تتفق بان مهامها يمكن إيجازها في المهام الرئيسية التالية : [(1)]

1- حماية اغتصاب السلطة من اجل الاستمرار والبقاء . وهي تحتاج في ذلك الي جيش قوى وأجهزة أمنية فعالة وإعلام وثقافة قادرين علي تحقيق درجات مثلي من الولاء القطري . وعليه فإن مهمة الجيش والأجهزة الأمنية تمتاز بكونها مهمة ذات طابع داخلي بحث

2- الدفاع عن حدود القطر من القوي العربية المنافسة . ولهذا فإن حروب الحدود الداخلية هي اكبر الحروب التي تخوضها الدولة القطرية العربية . اما الحروب القومية و حروب الدفاع عن الوطن العربي فإنها في الأغلب مجرد حروب هزيلة

3- خلق الثقافة القطرية . وتربية الجماهير علي اعتبار القطر قومية او أمة

ثالثا : الخصائص العامة للدولة القطرية العربية

في الواقع ان معظم الدراسات السياسية التى تتعلق بدراسة الدولة القطرية بان خصائصها ا يمكن تقسيمها إلي نوعين رئيسيين : [(2)]

النوع الأول : الخصائص المشتركة للدولة القطرية العربية .

النوع الثاني : الخصائص المتفردة للدولة القطرية العربية .

وفيما يتعلق بالخصائص المشتركة للدولة القطرية العربية . فإن هذه الدراسة تحددها في الخصائص التالية:

إنها سلطة تفتقد إلي الشرعية علي مستويين :

1. جورج طرابيشي ، **الدولة القطرية والنظرية القومية** ، ط1 ، القاهرة ، منشورات دار الطليعة للطباعة والنشر والاعلان ، بيروت ، 1989 ، ص51

2. عمر صبحي عياش ، **المنظور الليبي للدولة القطرية العربية** ، ط1، (د ، م) ، منشورات مطبعة الافاق الحديثة للطباعة والنشر والاعلان ، 2003، ص 31

أ) مستوى الشرعية القومية – بمعني ان الدولة القطرية العربية قائمة علي اساس تجزئة هذا الوجود . والعمل علي خلق وحدات اجتماعية بديلة للفكرة القومية بإعبتارها وحدة اجتماعية .

ب) مستوى شرعية الدولة – بمعني ان الدولة القطرية قائمة علي اساس الاغتصاب ولان فئتها الحاكمة ترفض ان تعود الي الشعب واذا ما أجرت استفتاءات أو نظمت انتخابات فإنها لا تعبر عن إرادة المواطنين لاسيما تجاه المشاريع القومية العربية .

1- إنها سلطة استهلاكية : بمعني ان الدولة القطرية العربية تنمي الاستهلاك والاستيراد وتقدم أنماط ضعيفة للإنتاج بدليل زيادة تصدير الخامات وزيادة استيراد السلع ، كما تصرف السلطة القطرية نسبة عالية من الداخل القومي علي المظاهر الباذخة للدولة وعلي تجنيد القوى لحمايتها وبقاؤها أطول فترة في الحكم إما فيما يتعلق بالخصائص المتفردة للدولة القطرية العربية فإن هذه الدراسة تحددها في الخصائص التالية : [1]

1) انها سلطة لا تعني عناية جادة بالدفاع عن الوطن العربي امام الاعداء الخارجين وعليه فإن هذه السلطة لا ترى حاجة لبناء قوى مقاتلة جديدة ولا إعداد الشعب للدفاع عن الوطن إذ ان بناء هذه القوى يتطلب تعبئة الشعب علي احترام فكرة الوطن .

2) إنها سلطة معينة بالتنافر مع جوارها القومي ،لذلك فهي تؤكد علي ان فكرة الشخصية القطرية وتحفز القوى القطرية للدفاع عن ذاتها وبناء قواها . ولما كانت هذه السلطة معينة اولا بمنع التفاعل القومي وبناء الحدود القطرية فإنها تلجأ (غالبا) الي القطعية " السياسية / الاقتصادية " مع بقية الدول القطرية العربية المجاورة لها . وتحرص علي تضخيم المشاكل الحدودية وتضع البرامج والخطط القطرية ، دون ادني اعتبار للواقع القومي او الوجود القومي[2].

3) . انها سلطة مولدة للنموذج القطري والطائفي ولذلك تسند الدولة القطرية العربية فكرة دولة " البوليساريو " باعتبارها قضية وطنية فتهب الاحزاب القطرية العربية العديد من البرامج والدعم المؤيد لتلك الدولة . وهكذا فالدولة القطرية العربية لا تبرر وجودها الا بتوليد مثيلها دولة قطرية قزمية سواء

---

1. المرجع السابق ، ص ص 34- 35
1. ناجي علوش ، **حوار حول الأمة و القومية و الوحدة** ، مرجع سبق ذكره ، ص169 .

استندت الي خريطة استعمارية كدولة البوليساريو او اسندت الي علاقات طائفية او قبلية .

ووفق هذا الواقع فإننا نجد بان البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية خلال عقدى الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضى . يفسر وجود الدولة القطرية علي انها دولة مصطنعة فاقدة لشرعيتها.. وهي الصيغة العملية التي تكرس مسألة التجزئة وإدامة حقيقة التبعية بشقيها الكلى و الجزئى وتحقق المخططات الامبريالية . لذلك ينبغى ان تصبح هدف النضال الشعبي القومي الديمقراطي

وبالتالي يمكننا أن نستخلص فى ظل هذا الوضع الخطير الذى يهدد بقاء الدولة العربية المعاصرة . بان الإيديولوجية السياسة للدولة الليبية ترى إن واقع المشروع القومى العربى يعانى من عدة اشكاليات ساهمت فيها قوى التجزئة القائمة داخل الوطن العربى . والتى حالت دون تحقيق الذات القومى العربى The Nation Arab Subjectivity على أرض الواقع . ومن أهم تلك الاشكاليات التى اكدت عليها ايدلوجية السياسية للدولة الليبية انذاك ما يلى :

أولاً: ضعف المقاومة العربية أمام المخططات الإمبريالية بصفة عامة . والأمريكية بصفة خاصة والاختلاف الموضوعى القائم فى جدول أعمال ومهام كل القوى القومية والوطنية والديمقراطية داخــل الوطن العربي وفق الأصعدة التالية :

الصعيد السياسي : عدم القدرة على حشد القوى لخوض معركة التحرير الشامل من كل أشكال الاحتلال المباشر والتبعية. وإسقاط كل مفاهيم التعايش مع الاحتلال المباشر أو التبعية المباشرة وغير المباشرة .

الصعيد الاقتصادي : عدم القدرة على تحقيق البناء الاقتصادى القومي القادر على توفير حاجات المواطنين العرب ومتطلبات الحرب والسلم من خلال تفعيل كافة البرامج الاقتصادية العربية وعلى رأسها تفعيل السوق العربية المشتركة كأحد أجهزة الجامعة العربية.

الصعيد الاجتماعي : غياب الرغبة لدى معظم الدول العربية فى إعادة بناء المجتمع العربي على أسس قومية ومحاربة أشكال التغلغل الاستعماري سواءً بأشكاله " السياسية – الاقتصادية – العسكرية " [1].

الصعيد الثقــافي : عدم القدرة على وقف مد السيطرة الإمبريالية الثقافية وتنمية ثقافة قومية ديمقراطية منطلقة من شخصيتنا القومية ومن الثقافة الديمقراطية لكل الشعوب . وتحقيق ثقافة مرتبطة بالدفاع عن حقوق شعبنا في وحدته وإثبات الشخصية العربية أمام تيارات المسح الاجتماعى المعاصرة والعمل على ترسيخ فكرة حقه فى تقرير مصيره وتحقيق سيادته الشاملة على أرضه وبناء المجتمع العربى الديمقراطى . [2]

1. المرجع السابق ، ص 46.
2. المرجع السابق ، ص 49.

الصعيد القومـــي : اعتبار سياسات التسوية السياسية . مجرد سياسات استسلامية والعمل على كشف أبعادها وارتباطاتها بمخططات السيطرة الإمبريالية والصهيونية . وأن يعاد الاعتبار لبرنامج المقاومة المسلحة ضد العدو الصهيوني . وأن يعـــاد الاعتبار لشعار التحريـــر . وتقديـــم للمقاومـة " السلمية / المسلحة " كافـــة أشكال المســـاندة القومية وان يصبح برنامج تحرير فلسطين جزءاً من برنامج الجبهة العربيـــة القومية المتحدة سواءً فى الجهود " السلمية / المسلحة ".

ثانياً: إنجاز الوحدة القومية وتحقيق سيادة الشعب العربي :

في الواقع ان البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية الليبية يرى إن مسألة إنجاز الوحدة القومية للعرب كانت تمثل أبرز شعارات النضال العربي في عقد الخمسينات و أوائل عقد الستينات من القرن الماضى . إلى جانب التحرر السياسي والاجتماعي . غير أنه منذ منتصف عقد الستينات تتراجع لمصلحة الدعوة للقطرية . وارتفاع شعارات التسوية السياسية . والتحـــرر السياسي والاجتمـــاعي في القطر الواحد.

ووفق ذلك يؤكد البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسة الليبية إن هذا التراجع للعمل القومي العربي يمثل عامل رئيسي من عوامل الخلل التي واجهت مسيرة النضال العربي تجاة تحقيق الوحدة القومية العربية .[1] لأن التحول نحو القطرية والطائفية والتسوية . تحول مضاد للوحدة القومية وتجسيد لسياسات معسكر القوى المعادية بالإضافة إلى قوى التجزئة القائمة داخل الوطن العربى .

ووفقاً للمعايير الموضوعية التى يتبناها البعد الاقليمى فى الايدلوجيا السياسية الليبية فإنه يرى بأن برنامج الوحدة القومية هو برنامجاً ثورياً يمثل إرادة الجماهير العربية ويستجيب لاحتياجات التحرر القومي سواء على المستوى السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي . وان متطلباته تتمثل في التالي:

(1) محاربة الاتجاهات القطرية والطائفية وتعميق الوعي بمخاطر سياسات التشرذم والتجزئة . وتعميم الوعي القومي ليصبح سلاح الجماهير في حربها من أجل البقاء .
(2) توفير مقومات الأمن القومي وإنجاز تنمية قومية . تحرر المواطنين العرب من مخاطر الجوع . ومن مذلة التبعية وهزيمة سياسات التجزئة والعمل على بناء مجتمع عربي ديمقراطي .
(3) أن يصبح البرنامج العملي للنضال القومي هو البرنامج العملي اليومي في كل أرجاء الـوطن العربـي . وأن يصبح النضـال القـومي جـزء مـن حركـة العمـال فـي المصـانع والفلاحين في المزارع والطلبة في المدارس والجامعات...الخ .[2]

مقومات المشروع القومي وفق البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية الليبية :

1. صالح إسماعيل الأجنف ، **إشكاليات المشاريع القومية العربية** ، ط 1، بنغازي ، (د . ن) ، 2001 ، ص 36.
2. أمين خيرى السماك ، مرجع سبق ذكره ، ص 116.

في هذا السياق نجد ان البعد الاقليمى في الإيديولوجيا السياسية الليبية ينادى بحقيقة سياسية مفادها أنه إذا أردنا إنجاز مشروع الوحدة القومية لابد من العمل على تحقيق سبعة مرتكزات رئيسية متمثلة في التالى :

(1) إعادة النظر في برامج التعليم القطرية واستبدالها ببرامج تعليم قومية تربى الأجيال الجديدة على أسس قومية .
(2) إعادة كتابة التاريخ العربي على أسس علمية تبين السمات القومية العربية .
(3) تحليل الوضع العربي الراهن وإظهار حاجة الجماهير العربية للوحدة .
(4) توجيه مراكز الأبحاث والمنابر الثقافية والجامعات ووسائل الأعلام لخدمة هذه الغاية المنشودة (الوحدة القومية) .
(5) تكوين النقابات و الاتحادات الشعبية العربية على أساس هذا البرنامج القومي مما يزيد من درجات المشاركة السياسية .
(6) العمل على زيادة التفاعل الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي بين الأقطار العربية . على طريق تحقيق الوحدة القومية الشاملة .
(7) العمل على تعرية كل الأفكار التي تدافع عن القطرية باسم ما يعرف بـ " التفاوت " بين الأقطار العربية ومسألة وجود " أمم ناشئة " ضمن إطار الأقطار .[1]

ومن خلال ماتم ذكره نلاحظ إن مستقبل النضال القومي العربي الذي يناشد إقامة الدولة القومية العربية الواحدة . حتى وإن أخذت أشكال متعددة متمثلة سواء في دولة اتحاد كونفدرالي او فيدرالي. يظل مرهون بمقدار الوعي بمثل هذه المخاطر والمسؤوليات . وبمقدار حشد قوى الجماهير الكادحة والعاملة في جبهة قومية متراصة تحمل على كاهلها مسؤولية خوض الصراع ضد الإمبريالية عامة والأمريكية خاصـــة والكيان الصهيوني والحركة الصهيونية العالمية والقوى والأنظمة العربية الرجعية .

مع مراعاة ان المحاولات القومية العربية قد عانت إشكاليات التشردم منذ أوائل الخمسينيات ومازالت الى يومنا هذا . فإن وحدة الحركة القومية على أساس برنامج قومي ديمقراطي معاد للإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية تظل مطلباً رئيسياً عاجلاً لا يتحقق أي من الأهداف المشار إليها بدونه .

ومماسبق ذكره يمكن القول أن البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية الليبية يرى بأنه سيستمر المطلب وتزداد الحاجات بالرغم من كل محاولات التجزئة إلى أن يتحقق هذا المطلب المتمثل في وحدة العرب داخل وحدة قومية عربيـــة متميزة بوحدتها الترابية والاجتماعية . محققه ما يعرف اليوم في الأدبيات السياسية بـ " الاتحاد العربي الموحد " القادر على حماية الدولة القومية العربية بعد أن فشلت الدول القطرية فى العالم اليوم – من مواجهة الاخطار التالية :

1- التكتلات الاقتصادية سواء على المستوى الاقليمى او الدولى .
2- الفاعلين الدوليين غير الحكوميين – المتمثلين فى " الشركات المتعددة الجنسية – الشركات العابرة للحدود".
3- محدودية الدولة القطرية فى التصدى للمشاكل الدولية الراهنة والمتمثلة فى " الفقر – التنمية المستدامة – استفحال خطر الجماعات الارهابية المتطرفة – الهجرة غير

1. حسنى عمر الدينالى ، مرجع سبق ذكره ، ص 106 .

الشـرعية ـ التلـوث البيئـي – التضـخم – المخـدرات – التجـارة المحرمـة ــــ حقـوق الإنسان.... إلخ . [1]

وأن مثل هذه الظروف الا قليمية و الدولية التي تمتاز بها الالفية الثالثة . تتطلب من العرب في الوقت الحاضر . العمـل على تحقيق الأهداف التالية من أجل تجاوز الضعف العربي والأزمة التي تعيشها المنطقة العربية. و ان هذه الأهداف تتمثل في التالي :

1. الوقوف في وجه المخططات الصـهيونية – الأمريكيـة التـي تحـاول تهويد القدس وفرض سياسة الأمر الواقع على فلسطين . من خلال مواجهة هذه المخططات بكل الوسـائل التـي يملكها العرب بما فيها سلاح النفط .
2. ضرورة العمل على تطوير مؤسسات واختصاصات الجامعة العربية من أجل النهوض بها لتأخذ مكانتها الملائمة بين المنظمات الإقليمية والدولية . ولتلعب دوراً أساسياً ورائداً في حماية المنطقة العربية ودعم الفلسطينيين في تحقيق أهدافهم في إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف .
3. قطع العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع الدول التي تنقل سفارتها إلى مدينة القدس .
4. إنشاء قوة عربية ضمن إطار الجامعة العربية هدفها الحيلولة دون تحقيق أهداف الكيان الاسرائيلى في ضم القدس العربية وإقامة مايسمى بإسرائيل الكبرى . [2]
5. تعبئة الرأي العـام العربي والدولي حول أهمية القدس بالنسبة للمسلمين والمسيحيين وضرورة الحفاظ عليها من الأطماع الصهيونية . وذلك عن طـريق وسائل الإعـلام المختلفة وضرورة استخدام الفضائيات والإنترنت للتعريف بالقدس وأهميتها التاريخية .
6. التطبيق الفعلي والجاد لقرارات القمم العربية والجامعة العربية في المقاطعة العربية للكيان الصهيوني . ومنع إقامة أي علاقات أو تعاون مع هذا الكيان المغتصب للأراضي العربية .
7. تحقيق المصالحة العربية والحيلوله دون إستفحال الخلافات العربية ـ العربية الشاملة لكي تعيد للعرب تضامنهم ووحدتهم في مواجهة الكيان الصهيوني واعتداءاته المستمرة على الحقوق العربية والأقطار العربية . كما هو الحال على الأراضي الفلسطينية التابعة للسلطة الفلسطينية ولبنان وسوريا والعراق من خلال ضرب المفاعل النووى العراقى وتونس من خلال ضرب مقر السلطة الفلسطينية (سابقاً) بالإضافة إلى اشتراك الكيان الاسرائيلى فى العدوان الثلاثى على جمهورية مصر العربية.
8. إنشاء مركز دراسات وأبحاث باسم مركز بحوث ودراسات القدس العربية . وذلك من أجل تشجيع البحوث والدراسات وإقامة الندوات التي تتناول تاريخ القدس وأهميتها حاضراً ومستقبلاً .

---

1. عبد السلام خير الدروقى ، **ليبيا و الفضاء الأفريقي** ، ط 1 ، بنغازي ، (د ، ن) ، 1999 ، ص 52.
2. المرجع السابق ، ص 59 .

الفصـــل الثالث

الأبعاد الاقليمية التي ساهمت في تحول في الايدلوجيا السياسية الليبية تجاه القارة الأفريقية .

المبحث الأول :

مقومات العلاقات الليبية الأفريقية .

المبحث الثاني :

خريطة العلاقات الليبية الأفريقية .

المبحث الثالث :

توظيف البعد الاقليمى فى الايدلوجيا السياسية الليبية للمعطيات الأفريقية تجاه مصلحة المشروع الأفريقي.

المبحث الرابع :

توظيف البعد الاقليمى فى الايدلوجيا السياسية الليبية الليبي لمشروع الاتحاد الأفريقي لصالح المشروع القومي العربي

µ

إن جذور العلاقات الليبية الأفريقية تعود إلى فترة ماقبل الإسلام كونها قديمة بقدم تلك النقوش الأثرية ، وبقدم تلك الحضارات وذلك التاريخ المكتوب عنها . فلقد تنقل العرب الليبيون سواءً على مستوى " أفراد ، جماعات ، قبائل " في القارة الأفريقية. وبالمقابل تنقل الأفارقة في الأراضي الليبية بوجه خاص والأراضي العربية بوجه عام . واختلطوا وتزاوجوا وتبادلوا الأفكار وتأثرت قيمهم الثقافية ببعضها البعض فلم تقف البحار المترامية الأطراف ولا الصحارى الشاسعة حائلاً دون ذلك الاتصال . (1)

ولابد من الاخذ بعين الاعتبار انه بعد دخول الدين الإسلامي إلى القارة الأفريقية وانتشاره فيها أصبحت أفريقيا مركزاً هاماً من مراكز الحضارة الإسلامية وأصبحت اللغة العربية التي ساهمت في نقلها المنارات الصوفية القائمة داخل الأراضي الليبية والمشايخ الذين يحملون كتاب الله في المساجد القائمة في الواحـــات الليبية القريبة من الدول الأفريقية لاسيما الدول الأفريقية مابعد الصحراء الكبرى - لغة الفكر والثقافة السائدة في أفريقيا . وبهذا انتشرت المؤثرات العربية في وسط القارة الأفريقية. كما ساعد العرب المتواجدون في الشمال الغربي للقارة الأفريقية في نشر تلك المؤثرات العربية غرباً حتى أعماق الكونغو لتترك آثارها الحضارية وتتزاوج وتختلط بالإنسان الأفريقي على المستويات الاجتماعية والعقائدية والاقتصادية .

ويرى الباحث أن الجانب التجاري يمثل أقدم الجوانب التي ساهمت في توثيق العلاقات الليبية الأفريقية قبل ظهور الإسلام . حيث شكل الجانب التجاري العامل الأساسي في انتشار الثقافة العربية في داخل القارة الأفريقية والتي تعززت ثقافياً بعد ظهور الإسلام . (2)

وتنطوى الاشارة بانه تبرز حقيقة التواصل الثقافي والحضاري مابين العرب الليبيين والشعوب الأفريقية في ظهور عدد من الممالك الإسلامية في منطقة غرب أفريقيا . حيث أثر سكان ليبيا بوجه خاص والعرب المتواجدون في الجزء الشمالي للقارة الأفريقية بوجه عام في

---

1. طاهر لبيب ، **سيوسيولوجية الثقافة** ، ط1 ، القاهرة ، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية ، 1978 ، ص 6 .
2. المرجع السابق ، ص 7 .

المنـاطق الجنوبيـة بالنسـبة للـوطن العربـي والمتمثلـة فـي أراضـي السـودان والسـودان الأوسـط (تشـــاد) والسودان الغربـي (النيجـر) ولعـل مملكـة غانـا كانـت مـن أوائـل الممالـك التـي اكتسبت قدراً كبيراً من هذا التواصل بـدليل اختيـار ملـوك مملكـة غانـا العديـد مـن المستشـارين مـن العـرب المسلمين في تلك الفترة التاريخية . [1]

---

1. بلشكوف أ ك ، **تاريخ الخلفاء** ، (ترجمة : أحمد خليل بطران) ، ط1 ، القاهرة ، (د ، ن) ، 1989 ، ص 13 .

المبحث الأول :

مقومات العلاقات الليبية الأفريقية

إن الموقع الجغرافي الذي تمتلكه الدولة الليبية يمثل قيمة حضارية على مستوى العلاقات الليبية الأفريقية على مر العصور . لاسيما تلك الدول الأفريقية المجاورة للقطر الليبي أو مايعرف بدول مابعد الصحراء الكبرى . حيث ساهم الموقع الجغرافي للدولة الليبية في ربطها بعلاقات وروابط مع تلك الدول مدعمة بتشابك المصالح وتعددها وتنوعها منطلقة من عدد من العوامل الجغرافية والاقتصادية والسياسية بحيث لم يعترض مسار تلك العلاقات أي عائق . ولهذا فقد أصبحت الدولة الليبية بمثابة بوابة أفريقيا الشمالية التي تستمد منها القارة الأفريقية مطالبها الدينية والاجتماعية والاقتصادية . ولذلك تعتبر العديد من الدراسات التاريخية أن القطر الليبي يمثل المدخل الطبيعي للوصول إلى قلب القارة الأفريقية . كونه يتوسط القسم الأفريقي الشمالي هذا من ناحية . ويمثل البوابة الرئيسية الأفريقية نحو أوروبا من خلال موقعها الجغرافي الأطول على مستوى دول الشمال الأفريقي والمطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط الذي لعب دوراً رئيسياً في عملية ربط الشمال بالجنوب وكان حلقة وصل بين مناطق جنوب أوروبا وأفريقيا من نلحية اخرى .

وفى الحقيقة من خلال الاكتشافات الأثرية التى وجدت في الدولة الليبية يتضح وجود حضارات إنسانية وصلت إلى وادي النيل شرقاً . وأسست الأسرة الفرعونية الثانية والعشرون في مصر . هذا وقد أدى الاحتكاك الجرمنتي بالمناطق الأفريقية الواقعة فيما وراء الصحراء الكبرى إلى وجود صلات قوية مابين عرب الدولة الليبية وسكان مناطق جنوب الصحراء الكبرى . مما يعني أنه لم تكن هذه المنطقة مجهولة لدى سكان المناطق الشمالية من القارة وتحديداً لدى سكان القطر الليبي آنذاك . بل كانت هناك اتصالات وثيقة ومستمرة على مر التاريخ [(1)] .

ولعل وجود دولة الجرامنت التي سيطرت على الصحراء منذ القدم حتى الفتح العربي وسيطرتها على طرق التجارة باقليم (فزان) الليبي مايؤكد وجود علاقات وثيقة بين الدولة الليبية والمناطق الأفريقية جنوباً .

كما قامت قبائل الطوارق أو مايعرف بـ " الملثمين " في القرن التاسع الميلادي بنشر الإسلام في مقاطعات مملكة غانا . بالإضافة إلى التجار العرب الذين يحملون البضائع والثقافة والفقه الإسلامي. واستمر الوضع كما هو عليه حتى بعد سقوط مملكة غانا وقيام مملكة إسلامية أخرى هي مملكة مالي التي استمرت مايقرب من قرنين ونصف القرن (1488-1238 م) وامتدت ممتلكاتها من المحيط الأطلسي غرباً إلى بلاد برنو ونيجيريا شرقاً إلى مايقرب من سواحل المحيط الأطلسي جنوباً .

ومن المهم القول ان هذه المملكة لقيت شهرة كبيرة في العالم الإسلامي وساهمت مساهمة كبيرة في نقل المؤثرات العربية إلى منطقة غرب أفريقيا . ولقد حاول كثير من ملوك مملكة مالي وغيرهم من ملوك الممالك الأخرى أن يتعاملوا مع المظاهر الإسلامية في حياتهم وأنظمة بلاط

---

1. أندرسو فيفيان ، **العلاقات العربية الأفريقية** ، (ترجمة : صبحي عمران) ، ط1 ، بيروت ، منشوراتد ار البيادر للطباعة والنشر ، 2001 ، ص 54 .

حكمهم . [1] كمــا ساهمــت مدينة غدامــس الليبية في نشر الثقافة العربية الإسلامية في منطقة مابعــد الصحــــراء الكبرى . وتحديــداً في مملكة مالي الإسلامية ووسط أفريقيا في الممالك الأفريقية الصغيرة المتواجدة داخل غرب ووسط القارة الأفريقية . ولعل مايعرف بــ " حي الغدامسيين " في مدينة (تمبكتو) خير دليل على مدى تغلغل العرب الليبيين في وسط القارة الأفريقية وغربها وإبداعهم في شتى المهن المتمثلة آنذاك في التجارة و التعليم و فنون البناء و الفقه الإسلامي

وتنطوى الاشارة ان مدينة (تمبكتو) التي تأسست على نهر النيجر في أواخر القرن الحادي عشر الميلادي كانت من أبرز المدن الأفريقية التي ساهمت في ربط العلاقة مابين العرب والأفارقة . حيث قامت بدور ثقافي بارز في بلاد السودان (الشرقي ، الأوسط ، الغربي) أو مايعرف اليوم بدول جمهورية السودان وجمهورية تشاد وجمهورية النيجر . وتحديدا في عهد مملكتي مالي و السنغال . وقد اجتمع فيها العلماء من كل جنس ولون وكان فيهم العرب الليبيون بوجه خاص والعرب المغاربة بوجه عام وأهل الأندلس والمصريون والحجازيون .
كما شكلت مدينة تمبكتو منارة يقصدها الطلاب الأفارقة من كل أنحاء القارة الأفريقية من بلاد (السودان ، السنغال ، النيجر ، إمارات الهوسا ، برنو ، كانم ، دارفور) والتى تعلم فيها الكثير من الفقهاء والعلماء . [2]
وتبرز أهمية الواحات الليبية من خلال كثرتها وتعددها مثل واحات غدامس و غات و زويلة و مرزق و الكفرة و أوجلة . باعتبارها تمثل مراكز تجارية لتبادل الحضارة من خلالها مع مناطق غرب وجنوب ووسط القارة الأفريقية .

ولابد من الاخذ بعين الاعتبار ان إقليم فزان قد شكل أهمية خاصة في التبادل التجارية وفي تقوية أواصر العلاقات الليبية الأفريقية . فضلاً عن أن الواحات الليبية كانت تمثل مناطق استقرار لحركات الجماعات والقبائل الأفريقية سواءً عبر المناطق الشمالية أو مناطق ماوراء الصحراء الافريقية الكبرى . وقد أدى هذا الاستقرار إلى تعميق درجة التمازج والتصاهر الذي أنتج بعض الملامح والصفات والسمات التي أدت إلى خلق عنصر بشري . ولاتزال الملامح البيئية واضحة المعالم في سكان الواحات حتى عصرنا الحالي .

ويرى الباحث أن إقليم فزان قد لعب دوراً هاماً ومميزاً في تفعيل العلاقات العربية الليبية الأفريقية على المستويين التجاري و السياسي . بدليل أن معظم طرق القوافل كانت تمر عبر هذا الإقليم لاسيما أثناء فترات الحج والعمرة ، واستفادت معظم الإمارات والممالك الأفريقية من القيمة الثقافية والحضارية التي يمتلكها إقليم فزان في إقامة القصور العمرانية ذات الطراز العربي الإسلامي بدليل نقل معظم ملوك تلك الإمارات والممالك الأفريقية للمعماريين الليبيين أثناء عودتهم من قضاء فريضة الحج و العمرة إلى ممالكهم و إماراتهم لتقليد المعمار العربي الإسلامي . [3]

وان هذا الواقع قد ساهم في انتعاش النواحي الاقتصادية حتى بعد تأسيس مملكة بني خطاب في واحة زويلة الليبية في القرن العاشر الميلادي . وقد لعبت فزان دوراً مهماً في توثيق الصلات الليبية العربية الأفريقية . فاتساع درجات التبادل التجاري ساهم في اعتبار واحة فزان

---

1. مارسيل بوزار ، **إنسانية الإسلام** ، (ترجمة : عفيف دمشقية) ، ط1 ، بيروت ، منشورات دار الإبداع للطباعة والنشر ، 1980 ، ص 21 .
2. ليفي بروفنسال ، **الإسلام في المغرب والأندلس** ، (ترجمة : محمود عبدالعزيز وآخرون) ، ط1 ، القاهرة ، (د ، ن) ، 1968 . ص 143 .
1. ج.ت. نيابي ، **تاريخ أفريقيا العام ، أفريقيا في القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر** ، اليونسكو ، 1988 ، ص 664 .

محطة وسوقاً دولياً للبضائع والمنتجات الواردة إلى المناطق الأفريقية والقادمة منها بالإضافة إلى أمان الطرق المؤدية إليها . (1)

كمـــا لعبت واحـة مـرزق الليبيـة دوراً هامـــاً بسبب موقعـــها الجغرافي فهي تقـــع فـي الصـحراء ولهـا صـلات بالمنـاطق الجنوبيـة مثـل القطـرون وزويلـة وسبها و أوبـاري وغـات و غدامس . وهي في نفس الوقت كانت مراكز للاتصال مع المراكز التجاريـة الأفريقيـة مثل (كـانم ، برنو) وبهذا فهي تمثل وفق المصطلحات التجارية المعاصرة باسم منطقة التجارة الحرة وقد لعبت أيضاً مملكة جرمة الليبية نفس الدور في العصور القديمة عندما كانت عاصمة للجرمنت . (2)

وتنطوى الاشارة ان واحة غدامس قد لعبت نفس الدور في ربط العلاقات بين مملكـة برنـو وبلاد الهوسة في الجنوب ومع منطقة تمبكتو وواحـة " تـوات " فـي المغرب . حيث كانت تمثل واحة غدامس حلقة وصل بين مناطق مـاوراء الصـحراء الافريقيـة الكبـرى ومدن الشمال الليبـى مثل مدن طرابلس و تونس و الجزائر . وفي الشرق مع واحات مرزق وأوجلة ومصـر . ولعل وجود دولـة الجرامنت التي سيطرت على الصحراء منذ القدم حتى الفتح العربـي وسيطرتها علـى طرق التجارة بمنطقة فزان مايؤكد وجود علاقات وثيقة بين الدولـة الليبيـة والمنـاطق الأفريقيـة جنوباً . والأمر الذي يمكن التأكيد عليه وفق رؤيـة الباحث أن اقتصـاد الدولـة الليبيـة طـوال حقب التاريخ . قد اعتمد على حركة التجارة حيث كانت المدن الليبيـة السـاحلية منذ تكوينهـا فـي الفتـرة الفينيقية تؤدي دوراً كبيراً فـي توثيق الصـلة مـع المراكز التجاريـة التـي تكونـت كـرؤوس جسـور لطرق القوافل مع أقاليم غرب أفريقيا ووسطها . حيث لعبت مملكة جرمة دوراً كبيراً فـي تجميـع منتجات أواسط أفريقيا مثل (العاج ، الجلـود ، الحيوانـات ، ريش النعـام ، الأخشـاب ، الذهب) والتي كانت تنقل عبر طريقين رئيسيين هما :

❶. طريق الجرمنت : من فزان إلى طرابلس .
❷. طريق النيجر : من النيجر إلى سلجماسة غرباً .

وكون الفينيقيين لم يذهبوا بعيداً إلى أواسط أفريقيـا ليقومـوا بأنفسـهم بجلب مافيهـا مـن سلـع ومنتجات فإنهم اكتفوا بإنشاء العديد من المراكز على الساحل الغربي للدولة الليبية . وذلك بقصد تجميع مايمكن تجميعه من بضائــع مناطق أواسط أفريقيا مثـل الـذهب والأحجـار الكريمـة والعـاج وغيرهـا . ويبدو أنـه كـان فـي كـل المدن الليبيـة المتمثلـة فـي لبـدة و صـبراتـه وكـلاء تجـاريون يستقبلون تجارة وسط أفريقيـا وجنوبهـا ويقومـون بتسليمها إلـى السفن حيث تنقلهـا إلـى شـواطـيء أوروبا الجنوبيـة . وفي الوقت نفسـه يستقبلون التجـارة القادمـة مـن القـارة الاوروبيـة إلـى القـارة الافريقية . وكـان مـن نتيجـة التعامـل بين ليبيـا والمنـاطق الأفريقيـة المجـاورة أن أسس الجرمنت الـذين تعرضـوا للمطـاردة والتهجيـر فـي عهـد الرومـان مـن إنشـاء دولـة غانـا القديمـة . وزادت التجارة من المناطق الأفريقية تجاه الشمال الأفريقـي . ومـن أجل السيطرة علـى المنافـذ الحيويـة للنشاطات التجارية مابين العرب الليبيون والأفارقة قام الرومان بحملة على منطقة فزان عـام 20 ق . م حيث أنشأوا المحميات وحفظوا المياه في صهاريج . (3)

وبناء على ذلك قد تنامت هذه الصـلة بعد الفتح الإسلامي لمنطقـة الشمال الأفريقـي عندما توجهت القبائل العربية نحو الجنوب عن طريـق الأراضـي الليبيـة ممـا أدى إلـى استقرار القبـائل العربيـة فـي تلك البلـدان الأفريقيـة وتصـاهر العـرب مـع سكـان أفريقيـا . وفـي عصـر العثمـانيين

2. عبدالله علي ابراهيم ، تقرير عن مؤتمر الواحات في ليبيا ، **مجلة الدراسات الصحراوية** ، العدد 2 ، لسنة 1991 ، ص 128 .
1. محمد المبروك يونس ، **دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية** ، ط1 ، الزاوية ، منشورات مطبعة الوحدة للطباعة والنشر ، 1994 ، ص 18 .
1. أحمد الفيتوري ، **ليبيا و تجارة القوافل** ، ط1 ، طرابلس ، منشورات مصلحة الآثار الليبية ، 1972 ، ص 8 .

تحسنت العلاقات مع الممالك الأفريقية وحدث تبادل السفارات مما كان له الأثر الثقافي المميز لتلك العلاقات الحضارية . كما فتحت العديد من الواحات الليبية أبوابها أمام الطلاب الأفارقة من أجل تلقي العلم والفقه الإسلامي . وتمثلت هذه الواحات في منارة غدامس ومنارة مرزق وأوجلة بالإضافة إلى المنارات الدينية في مدينة طرابلس الليبية على غرار المدن العربية الأخرى مثل القاهرة متمثلة في الجامع الأزهر وأروقته مثل الرواق السناري والفوراوي والتكروري والقيروان وفاس التي كان من أهم مدن شمال أفريقيا الثقافية في تلك الفترة .

ويلاحظ الباحث أنه نتيجة الصلات التي عمقها الإسلام بين العرب الليبيين بوجه خاص والعرب في شمال القارة الأفريقية بشكل عام . والتي وصلت حد الاختلاط البشري والتزاوج العرقي إلى ظهور جنس جديد هجين بين العرب والأفارقة هو الجنس السواحلي الذي يدين بالإسلام ويتكلم اللغة السواحلية التي تولدت نتيجة لاختلاط اللغة العربية بلهجات قبائل (البانتو) والتي اشتملت على عدد كبير من الكلمات العربية . ويتكلم هذه اللغة اليوم أكثر من خمسين مليون أفريقي يتواجد معظمهم في بلدان وسط وغرب القارة الأفريقية . [1]

وتنطوى الاشارة بان العلاقات بين الشمال الأفريقي والسودان الغربي (النيجر) قد نشات منذ أقدم العصور وتطورت في عهد مملكة غانا الوثنية وازدادت اتساعاً في فترة مممكلة مالي الإسلامية حيث تمت اتصالات تجارية وثقافية بالشمال الأفريقي عن طريق القوافل التجارية عبر الصحراء الافريقية الكبرى وأهمها التالي :

1. طريق غانا موجاور - فاس عن طريق أوداغست .
2. طريق تمبكتو مواجور - فاس عن طريق تغاز .
3. طريق تونس - طرابلس عن طريق ورقلة - غدامس - غات .
4. طريق كانو - طرابلس الغرب أجداس غات .
5. طريق غدامس - عن طريق برنو طرابلس وعن طريق بيلما مرزق . [2]
6. طريق بلاد الهوسا - غدامس عن طريق غات .
7. طريق وادي برقة عن طريق الكفرة .

وفي هذا الصدد تؤكد الدراسات التاريخية الافريقية أن تعداد القوافل التي كانت تحمل البضائع في عام 175هـ - 1350 م بلغ نحو اثنى عشر ألف جمل . وهذا الرقم يدل على درجة الرخاء الاقتصادي الذي كان يسود مملكة مالي الإسلامية من جانب . وعلى عمق الصلات الإنسانية مع الشمال الأفريقي بما فيه القطر الليبي الذي تشكل طرق المواصلات فيه العصب الرئيسي مابين الشرق باتجاه أرض الحجاز ومصر ومابين الغرب حيث بقية السلالات العربية وجنوباً مع أهم المناطق الحضارية الأفريقية .

ويرى الباحث أن مجمل هذه الصلات الإنسانية لم تكن تقتصر على الجانب التجاري فحسب بل كانت تشمل الجانب السياسي والثقافي في ذات الوقت . ودليل ذلك يتمثل في تولي عرب شمال أفريقيا عدة مناصب هامة في مملكة مالي الإسلامية ومنها التالي :

1. وزراء في الوزارة .
2. القضاء .
3. الخزانة .
4. الاستشارة . [1]

---

2. حسني عامر السياف ، **الإسلام و المسلمون في شرق أفريقيا** ، ط1 ، بيروت ، منشورات مطبعة البيادر للطباعة والنشر ، 2002 ، ص 61 .
1. محمد عبدالغني سعودي (آخرون) ، **العلاقات العربية الأفريقية - دراسة تحليلية** ، ط1 ، القاهرة ، منشورات دار الطباعة الحديثة ، 1978 ، ص 18 .

وفـي الواقـع مـن المظـاهر التـي تؤكـد علـى عمـق العلاقـات الإنسـانية القويـة مـابين ليبيـا والمناطق الأفريقية ماوراء الصحراء الافريقية الكبرى في العصور الوسطى مايلي :

❶. إبراز فضل ليبيا في نشر الدين الإسلامي الحنيف وثقافته وتعاليمه السمحة في المناطق الأفريقية الواقعة فيما وراء الصحراء. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل أدى إلى قيام ممالك أفريقية إسلامية قوية كان لها صلات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية مع باقي شمال أفريقيا .

❷. ترتبط الظاهرة الثانية بالأولى حيث تمثل المناطق الليبية معبراً أساسياً للهجرة العربية مما دفع بالأفراد والجماعات نحو الجنوب وحدث انسجام وانصهار مع السكان المحليين في المناطق الأفريقية . ومن الأمثلة الواضحة التي تؤكد صحة مانذهب إليه قبائل (الحساونة) التي هاجرت من جنـوب مدينة طرابلس إلى اقليم فزان ثم إلى الجنوب الأفريقي واستقرت به [2] ومن الطبيـعي أن ينتج من هـذا الانصهار والتواصل تشكيل نظم اقتصادية وثقافية واجتماعية في غرب أفريقيا ووسطها تلك التي أصبحت فيما بعد جزءاً لا يتجزأ من العالم الإسلامي . [3]

ووفـق ذلـك يمكننـا تقسـيم مراحـل تواصـل القطـر الليبـي إلـى داخـل منـاطق بـلاد مـاوراء الصحراء الأفريقية الكبرى إلى المراحل التالية :

(أ) . المرحلـة الأولـــــى : ويغلب عليها طابع الاحتكاك السلمي والتي تشكل فيها الطابع التجاري الصفة المميزة لعلاقة العرب الليبيين مع المناطق الأفريقية مابعد الصحراء الافريقية الكبرى .

(ب) . المرحلة الثانية : ويغلب عليها طابع الجهاد المرابطي الذي مد الوجود العربي الليبي المتنامي اقتصادياً وثقافياً دعماً وسنداً سياسياً .

(ج) . المرحلة الثالثة : وهي المرحـلة التي تحقق فيها عملية الجمع مابين " السلم والجهاد " والتـي تـم مـن خلالهـا ترسـيخ مفـاهيم العقيـدة الإسـلامية وتعميقهـا بـين المواطنين الأفارقة . [4]

ولابد من الاخذ بعين الاعتبار ان الذي ساعد على انتشار الإسلام هو العمل المتواصل للتجار العرب بوجه عام والتجار الليبيين بوجه خاص لاسيما تجاه المناطق الأفريقية المجاورة للدولة الليبية . فالتجار إلى جانب أعمالهم التجارية مارسوا الدعوة إلى الإسلام لهذا ارتبطت التجارة بانتشار الإسلام في عموم أفريقيا وبالتحديد في منطقة السواحل كون التاجر المسلم يجمع بين نشر الدعوة الإسلامية وبيع بضاعته ، فمن خلال الهجرة والإقامة والتجارة انتشر الإسلام وتحولت مدن السواحل بما فيها المدن الليبية إلى مدن تشع منها روح الحضارة العربية الإسلامية ومركز التواصل الحضاري العربي الأفريقي . ومن المظاهر الأخرى التي ساعدت على انتشار الـدين الإسـلامي داخـل القـارة الأفريقيـة هـي الطـرق البريـة العديـدة التـي يمتلكهـا القطـر الليبـي المجاور للعديد من الأقطار الأفريقية . لاسيما تلك الواقعة جنوب منطقة الصحراء الكبرى حيث شكلت هذه المسالك البرية أداة فاعلة في نقل الثقافة العربية الإسلامية من مدن ليبية مثل طرابلس إلى مدن أفريقية مثل تمبكتو و كانم و بورنو و إمارات الهوسا .

---

2. المرجع السابق ، ص 25 .
1. رولاند أوليفر ، جون فيج ، **موجز تاريخ أفريقيا** ، (ترجمة : دولة أحمد صادق) ، ط1 ، القاهرة ، منشورات الدار العربية للتأليف والترجمة ، 1965 ، ص 76 .
2. المرجع السابق ، ص 78 .
3. أرنولد توماس ، **الدعوة إلى الإسلام** ، (ترجمة : حسن ابراهيم) ، ط3 ، القاهرة ، منشوراتمكتبة النهضة الإسلامية ، 1970 ، ص 391 .

وغيرها من المراكز التجارية التي اشتهرت أسواقها بالضائع التي كانت تأتيها من الشمال الأفريقي مثل الحرير والسروج والنحاس والملح والبضائع الأفريقية كالذهب والعلاج والجلود .
ومن الطرق البرية التجارية الرئيسية التي تمر عبر الصحراء الليبية وتربط بين شمالها وجنوبها هي :

1. طريق سلجمانة – ولاته . ومنه إلى السنغال وأعالي نهر النيجر .
2. طريق مدينة غدامس الليبية تجاه بلاد الهوسا عن طريق غات الليبية نحو أهير .
3. طريق طرابلس الليبية تجاه بورنو ونهر تشاد ماراً بمدينة فزان الليبية .
4. طريق برقة الليبية تجاه وادي التشادية عن طريق الكفرة الليبية . [1]

وفى الواقع بالرغم من هذا التحديد للمسالك البرية إلا أن هذا لاينفي وجود مسالك برية صحراوية ليبية أخرى لم يظهر لها تسجيل في المصادر التاريخية والجغرافية . [2]

ويضيف الباحث أن النقلة التي ينبغي الإشارة إليها تتمثل في أن العرب بوجه عام والليبيين بوجه خاص من التجار والبدو المهاجرين بأعداد كبيرة لم يدخلوا إلى القارة الأفريقية مجرد كونهم دعاة متفرغين للدعوة الإسلامية فحسب بل صاحب ذلك نشر اللغة والثقافة العربية الإسلامية لذا وجدت اللغة العربية وثقافتها قبل التسلط الأوروبي الاستعماري في منطقة ماوراء الصحراء الافريقية الكبرى . فاللغة العربيـة فرضت نفسها وأصبحت لغة العبادة والثقافة في هذه المنطقة الأفريقية . فضـلاً عن كونها لغة التجارة والمكاتبات الرسمية . فهي أداة من أدوات التواصل العربي الأفريقي في هذه المرحلة التاريخية قبل أن يصلها المستعمر الأوروبي .

ويجب التذكير بانه قد ساهم دخول العرب الليبيين في مناطق جنوب وغرب القارة الأفريقية واختلاطهم بالأفارقة ومانتج عنه تزاوجهم بسكان قارة أفريقيا من (القبط ، النوبة ، البربر ، الزنوج ، البانتو) وهي أجناس أفريقية معروفة من ظهور شعوب إسلامية مختلفة الأعراق والألوان حيث استعرب بعضها بسبب إسلامها استعراباً تاماً وشكلت جزءاً لايتجزأ من الأمة الإسلامية المعاصرة . بينما استمرت أقوام أخرى محافظة على ثقافتها القديمة فكان الإسلام ولايزال من عوامل الترابط بين الشعوب العربية والأفريقية دينياً وعرقياً وحضارياً . [3]
وبهذا يمكن القول أن المناطق الليبية تمثل واحدة من أهم المحاور التي استثمرتها الدويلات العربية الإسلامية في مد جسورها إلى المناطق الأفريقية التي تقع وراء الصحراء الافريقية الكبرى . فقد نجحت الدولة الرستمية (777 - 909 م) في ربط صلات اقتصادية قوية أسهمت في تنشيط تجارة الصحراء الافريقية من خلال طريقين هامين :

1. طريق طرابلس - جبل نفوسه - غدامس - تادمكه - منحنى نهر النيجر .
2. طريق طرابلس - زويلة - بحيرة تشاد ثم كانو وبرنو . [4]

وفى ذات الاطار اهتمت الدولة الحفصية القائمة حضارتها فوق الأراضي الليبية جنوباً بتوثيق علاقاتها مع سلاطين ممالك " برنو " مستفيدة من بسط نفوذها على مناطق غدامس وغات ، حيث وصلت هذه العلاقة إلى درجة تبادل السفارات والهدايا . ويمكن ملاحظة تطور العلاقات بين مناطق ليبية مثل طرابلس . جبل نفوسه ومناطق ماوراء الصحراء الافريقية فقد

---

1. فايس هانس ، **الصحراء الكبرى في ضوء التاريخ ، (ترجمة : ميكائيل محرز)** ، ط1 ، طرابلس ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1992 ، ص 183 .
2. بانيكار ك مادهو ، **الوثنية والإسلام** ، (ترجمة : أحمد فؤاد بليغ) ، ط1 ، (د ، م) ، المجلس الأعلى للثقافة ـ المشروع القومي للترجمة ، 1998 ، ص 379 .
3. نياني ج ت ، **مالي والتوسع الثاني للماندنغ** ، ط1 ، بيروت ، منشورات منظمة اليونسكو ، 1988 ، ص 131 .
1. محمد المبروك يونس ، **موضوعات من التاريخ العربي الأفريقي** ، ط1 ، طرابلس ، منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة والإعلام ، 2007 ، ص 81 .

شـهدت ازدهـاراً ملحـوظـاً منـذ القـرن التاسـع المـيلادي . وتشـير كتابـات المـؤرخين العـرب أمثـال الشماخي والبكـري إلى وجود صلات تجاريـة كثيرة بين بلاد التكرور التـي تعـرف الآن بالسـنغال ومنـاطق جبل نفوسه وطرابلس . وتظهر جدية التبادل التجاري مابين المنـاطق الليبيـة والأفريقيـة في عصر الدولـة (الرستمية) فقد اهتم حكام هذه الدولـة بالتجارة وشجعوها مـع منـاطق السـودان الغربي والأوسط ووجدوا فيها الفرصـة لنشـر الإسـلام وإقنـاع رؤسـاء القبائـل الأفريقيـة باعتنـاق الدين الإسلامي . [1]

2. عبدالجليل التميمي ، الروابط_الثقافية المتبادلة بين تونس وليبيا ووسط غرب أفريقيا ، ط1 ، تونس ، **المجلة التاريخية المغربية** ، 1981 ، ص 30 .

دور المدن الليبية في تعزيز التواصل العربي الأفريقي :

إن الميزة التي تميزت بها الدولة الليبية من خلال موقعها الجغرافي الهام قد أعطت لمناطقها دوراً متنوعاً وحيوياً في نشوء حركة التجارة بين الشمال والجنوب. فإلى جانب دور مناطق الساحل وجبل نفوسه في ازدهار التبادل التجاري اتسمت الصحراء الليبية بمنظومة من الطرق الهامة التي سارت عليها قوافل التجارة مع المناطق الأفريقية مما جعلها تستحق تسمية مدن القوافل . [1]

ولابد من الاخذ بعين الاعتبار ان قيمة المدن الليبية مثل مدينة طرابلس في تعزيز العلاقات العربية الأفريقية تظهر من خلال فتح قنصلية إنجليزية بها. بل إن الدولة العثمانية جعلت منها عاصمة لإقليم فزان بأكمله . أما مدينة غات فقد قامت بربط الصلة مع (برنو) وبلاد الهوسا في الجنوب الأفريقي ومع مدينة تمبكتو وواحة (توات) في الغرب وبذلك تكون غات قد شكلت حلقة وصل بين مناطق ماوراء الصحراء ومدن الشمال مثل طرابلس وتونس والجزائر. وفي الشرق مع واحات مرزق وأوجلة ومصر . [2]

وفي ذات الاطار تبرز واحة الكفرة كمركز هام في ازدهار تجارة القوافل مع مناطق (واداي ، دارفور) خاصة من خلال طريق درب الأربعين الذي كان بمثابة قناة السويس من حيث حيويته في ازدهار التجارة بين الدولة الليبية والجمهورية التونسية و اقليم دارفور السوداني و جمهورية مصر العربية. وهو الأمر الذي أكده الرحالة الألماني " فردريك هورنمان F. Horneman " في رسائله التي كان يبعث بها إلى الجمعية الأفريقية مشيراً فيها إلى وصول قوافل تجارية إلى مدينة سيوه المصرية قادمة من مدن فزان وغدامس الليبية والتي تحمل العاج وريش النعام والصمغ والعقاقير والرقيق مما يدل على وجود صلات تجارية بين إقليم فزان والمناطق المصرية القريبة من سنار ودارفور . [3]

وتنطوى الاشارة بان درب الأربعين كان من اهم المعابر الذي تسلكه قوافل الحجاج من غرب أفريقيا إلى سواحل البحر الأحمر الغربية والشرقية لأداء فريضة الحج . ومن المهم الإشارة إلى أن ظاهرة الحجيج الأفريقي قد ارتبطت بقوافل التجارة عبر الطرق التي كانت تمر بالواحات الليبية مثل الطريق الذي يمر بجوار الساحل الشمالي للدولة الليبية منتهياً في جمهورية مصر العربية . ومن الثابت أن أفواج الحجيج من تمبكتو ومناطق النيجر قد فضلت استخدام طريق توات و غات و مرزق . وترجح بعض الدراسات أن هذا الطريق هو الذي سلكه " أسكيا محمد " أحد ملوك مملكة مالي لتأدية فريضة الحج عام 1496 م . وهو نفس الطريق الذي سلكه حاكم تمبكتو " علي بن عبدالقادر باشا " عام 1631 م . [4] وإقليم فزان من المناطق الليبية التي شهدت دخول الإسلام في وقت مبكر على يد القائد الاسلامى عقبة بن نافع الفهري (642-643 م) . ولعل الفترة الطويلة التي أمضاها عقبة بن نافع مجاهداً لنشر الإسلام قد جعلت من إقليم فزان مركزاً حيوياً برزت أهمية دوره ليس فقط في نشر الإسلام في المناطق المتاخمة للإقليم . بل بقيام ممالك أفريقية وإسلامية مثل (كانم و برنو و واداي) وقد وجد الرحالة الأوروبيون الأوائل من أمثال " رينيه كالييه R. Caillie " و " ناختجال Nachtigal . " أن أيسر الطرق للوصول إلى أواسط القارة وغربها من الشمال هو طريق فزان . [5]

---

1. مصطفى عبدالله بعيو ، **المختار في مراجع تاريخ ليبيا** ، ط2 ، بيروت ، منشورات دار الطليعة للطباعة والنشر ، 1972 ، ص 11 .
2. عبدالله علي إباهيم ، تقرير عن مؤتمر الواحات في ليبيا ، **مجلة الدراسات الصحراوية** ، العدد 1 ، لسنة 1991 ، ص 128 .
3. مصطفى عبدالله بعيو ، مرجع سبق ذكره ، ص 34 .
1. فردريك هورنمان ، **رحلة فردريك هورنمان من القاهرة إلى مرزق 1797 - 1798** ، (ترجمة دار الفرجاني) ، ط1 ، طرابلس ، منشورات دار الفرجاني للطباعة والنشر ، 1971 ، ص 125 .
2. محمد المبروك يونس ، موضوعات من التاريخ العربي الأفريقي ، مرجع سبق ذكره ، ص 101 .

ويرى الباحث أن تجارة القوافل التي سارت عبر الواحات قد أسهمت في تنشيط حركة الاكتشاف الأوروبية بطريقة غير مباشرة . كما استعان بها قناصل الدول الأوروبية في الحصول على المعلومات الضرورية عن المناطق الداخلية الليبية من ناحية والمناطق الأفريقية ماوراء الصحراء من ناحية أخرى .

وتنطوى الاشارة بان مدينة طرابلس الليبية قد لعبت دوراً مهماً في توثيق الصلات التجارية مع سلطنة دارفور في القرن السابع عشر الميلادي باعتبارها ملتقى لطرق القوافل ومصباً للتجارة الواردة من الجنوب وبالإضافة إلى مركز بري للعديد من الطرق التي تنطلق منها القوافل التجارية مثل :

أ. طريق طرابلس تمبكتو .

ب. طريق طرابلس كوكة في جمهورية تشاد .

ج. طريق طرابلس سيوه والأقصر بمصر .

ولعل درب الأربعين يعتبر من أهم الطرق التي تمتلكها مدينة طرابلس كونه يمثل الشريان الحيوي للمبادلات التجارية مابين (درافور ، طرابلس ، تونس) كما سارت عليه قوافل الحجيج عبر جمهورية مصر العربية ومن ثم إلى مدينة مكة المكرمة . [1]

كما تفيد معلومات بعض الرحالة الأوروبيين أهمية مدينة طرابلس في تجارة القوافل كسوق للتبادل التجاري بين إنتاج المناطق الأفريقية والإنتاج الذي يصل إليها عبر البحر الأبيض المتوسط . فلقد سجلت صادرات ريش النعام أرقاماً هائلة منذ عام 1870 م على الطريق الواصل بين طرابلس وكانو مما دفع بالأطماع البريطانية إلى محاولة تحويل مسار هذه التجارة عن طريق طرابلس - كانو إلى ميناء لاجوس بنيجيريا غير أن السلطات الفرنسية المسيطرة على النيجر وقفت دون محاولات بريطانيا ، واستمرت التجارة مفتوحة على هذا الطريق إلى أن فقد أهميته بوصول خط السكة الحديدية النيجر عام 1911 م.

كما يرى الباحث أن الدراسات الإيطالية للشمال الأفريقي قد هيأت الرأي العام الإيطالي لاحتلال ليبيا كونها قد ركزت كتابات المناصرين لفكرة الغزو على أن احتلال طرابلس سوف يمكن إيطاليا من بسط نفوذها على التجارة الصحراوية بل والوصول إلى وسط وغرب أفريقيا . [2]

كما أن سكان الواحات الجنوبية الليبية قد شكلوا العنصر الأساسي والفاعل في ازدهار تجارة القوافل وذلك بتهيئة الأجواء المناسبة للقوافل وتوفير احتياجاتها من بضائع محلية ومياه وأدلاء يخبرون مسالك الصحراء وطرقها المتشعبة . وتتمثل أبرز مظاهر فاعلية المدن الليبية في تعزيز العلاقات الليبية - الأفريقية في مدينة " غدامس " التي وصل أفرادها إلى مناطق أفريقية ماوراء الصحراء الافريقية إلى درجة أن وجود هذه الجاليات الليبية تمكنت من إحداث تأثيرات سياسية واقتصادية هامة في تكوين مملكة غانا والإسهام في الازدهار الذي شهدته طوال القرن التاسع الميلادي وحتى منتصف القرن الحادي عشر . ومن الطبيعي أن ينجذب تجار الشمال الأفريقي إلى غانا فهي تقع بين مناجم الذهب في الجنوب وملاحات تغازة في الشمال حيث كان استبدال الملح بالذهب من أهم المبادلات التجارية التي تتم بين المدن الليبية ومناطق ماوراء الصحراء الكبرى الافريقية .

وفى الواقع أن جميع المصادر والدراسات التاريخية تجمع على مهارة التجار الليبيين واشتهارهم بتقاليد تجارية متميزة كانت مثار اندهاش الرحالة الأوروبيين لدى احتكاكهم بهؤلاء

---

3. J.F.Ajayi, **General History of Africa : Africa in the Nineteenth Century** “ Heinemaann”, California, vol no 1 . prees 1990, P 530 .

1. سلفاتوري دي يونو ، تجارة طرابلس عبر الصحراء ، **مجلة البحوث التاريخية** ، العدد 3 ، لسنة 1981 ، ص 87 .

التجار إذ وقفوا على الحذق المبكر الذي تميز به التجار " الغدامسيين " واتباعهم أساليب التجارة وتقاليدها التي تتمشى مع الأساليب الحسابية الحديثة .[1]

وقد وصف الرحالة " جوردون لينج G. Laing " التجار الغدامسيين في رسائله التي كان يبعث بها إلى حكومته البريطانية بقوله :

" إنهم شعب تجاري بمعنى الكلمة بارعون في استخدام الحوالات والكمبيالات ويتحملون الربح والخسارة وتمتد تجارتهم إلى مراكش وتمبكتو وجنى ومالي في الجنوب " .[2]

ومايؤكد العلاقة الوثيقة بين ليبيا والمناطق الأفريقية منذ القدم وحسب ماأورده"هيرودوت " عن الجرامنت فقد كان لهم عربات تجرها أربعة خيول كانوا يطاردون بها أهل الكهوف من الأثيوبيين . وهؤلاء هم القوم الذين كانوا يسكنون جبال تبستي الليبية .[3]

وفي ذكر " هيرودوت " هذه إشارة واضحة إلى الصلة والاحتكاك المستمر بين الجرامنت وسكان المناطق الأفريقية فيما وراء الصحراء الافريقية . ووجود علاقة بين الشمال والجنوب كما ذكر " هيرودوت " أن خمسة من شباب قبائل " النسامونيين The Nasamons " التي كانت تغطي المناطق الواقعة على ساحل خليج سرت قد تم اختيارهم لمعاينة صحراء ليبيا ليروا ماإذا كان في مقدورهم أن يروا شيئاً أكثر مما رآه من سبقوهم . وهذه المغامرة التي اخترقت منطقة مابعد الصحراء الكبرى الافريقية هي أول محاولة للوصول إلى نهر النيجر . وأكدت وجود التواصل بين المدن الليبية ومناطق ماوراء الصحراء الافريقية منذ أقدم العصور .

ويشير الباحث في إطار إثبات هذه الفكرة أن اقتصاد ليبيا طوال حقب التاريخ قد اعتمد على حركة التجارة التي استفادت من تلك الاكتشافات الجغرافية التي قام بها الأفراد و الجماعات و القبائل الليبية التي اخترقت مناطق مابعد الصحراء الافريقية الكبرى . ودعمت فيما بعد في الفترة الفينيقية من خلال اعتبار المدن الليبية لاسيما الساحلية منها مثل طرابلس و لبدة و صبراته كموانيء تؤدي دور كبير في توثيق الصلة مع المراكز التجارية والتي كونت بدورها جسور لطرق القوافل مع غرب ووسط القارة الأفريقية .[4]

كما يؤكد الباحث من جانب آخر أن الأمر الذي ساعد على نجاح المدن الليبية في القيام بأدوار رئيسية في تحقيق درجات التواصل العربي الأفريقي هو تصاهر سكان تلك المدن الليبية مع السكان المحليين من أواسط أفريقيا وغربها فأصبحوا جزءاً لايتجزأ منهم ، ومن ثم تحققت لهم الكثير من الضمانات التي هيأت لهم فرص الإسهام في توسيع و ربط النشاطات التجارية بين المراكز التجارية الأفريقية مع المدن الليبية المنتسبين إليها .

وتنطوى الاشارة انه من الأسباب الأخرى التي ساهمت في تعزيز القيمة التجارية للمدن الليبية مع الأقاليم الأفريقية يتمثل في تجارة الملح كمصدر رئيسي للدخل إذ كانت تتم مبادلته بالذهب بسبب ندرته في المناطق الأفريقية وقد أشار الرحالة (ابن بطوطة) إلى ذلك بقوله "

---

2. Abu Boohen . A Britain , **The Sahara and Western, Sudan (1788 - 1861)**, Clarendon , vol no 1 . Press 1964 , P 13.

1. جوردون لينج ، **رحلة ورسائل الرائد ألكسندر جوردون لينج 1824 -1826** ، (ترجمة دار الفرجاني) ، ط1 ، طرابلس ، منشورات دار الفرجاني للطباعة والنشر ، 1971 .
2. هانس فايس ، **الصحراء الكبرى في ضوء التاريخ** ، **(ترجمة عماد الدين غانم)** ، ط1 ، طرابلس ، منشورات مركز دراسات جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1979 ، ص 171 .
3. مصطفى كمال عبدالعليم ، **دراسات في تاريخ ليبيا القديم** ، ط1 ، طرابلس ، منشورات الجامعة الليبية ، 1966 ، ص 65 .

كان السودانيون بالملح يتصرفون كما يتصرفون بالذهب والفضة ويقطعونها قطعاً ويبتاعون به " [1]

ويجب التذكير بان النشاط التجاري للمدن الليبية كان يقوم على تصدير البضائع المستوردة من الموانيء الأوروبية مثل الأقمشة القطنية والحريرية والصوفية والسجاد والزجاج والأسلحة النارية إلى المناطق الداخلية في أفريقيا . بالمقابل تم تصدير منتوجات المناطق الأفريقية مثل الذهب وريش النعام وجلود النمر والعاج إلى مناطق القارة الأوروبية . بمعنى أن المدن الليبية قد لعبت في تلك الفترة دور المناطق التجارية الحرة مابين القارة الأفريقية والأوروبية .

وبهذا يمكن القول بأن المزايا الهامة التي وفرها الموقع الجغرافي الهام لليبيا قد أعطى المناطق الليبية الساحلية منها والمدن الجنوبية أهمية بارزة في ظاهرة التبادل التجاري التي شهدتها الصحراء الافريقية الكبرى من خلال حركة القوافل لدرجة أصبحت فيها أفريقيا حاضرة بصورة جلية في اقتصاد البحر الأبيض المتوسط من ناحية . وفي تنشيط الازدهار الاقتصادي والثقافي الذي عرفته العلاقات العربية الأفريقية عبر تجارة القوافل من ناحية ثانية .

1 .(بدون مؤلف) ، **الحضارة الإسلامية في النيجر** ، ط1 ، (د . م) ؛ منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة " ، 1994 ، ص 37 .

المبحث الثاني :

خريطة العلاقات الليبية الأفريقية

µ

لقد كانت القارة الأفريقية وهمومها في قلب التوجهات السياسة الخارجية للدولة الليبية وتظهر هذه الحقيقة السياسية من خلال وجود جملة الأسس و المقومات الرئيسية التي ارتكزت عليها سياسات وعلاقة الدولة الليبية الشعوب و الدول الأفريقية تظهر مثل هذا الاهتمام الذي يتمثل في اعتبار حرية أفريقيا من حرية ليبيا وأن قضية الحرية قضية لاتتجزأ . وحرية أفريقيا جزء من الكل . ولاقيمة لمن حقق فيها بشراً وأرضاً وثقافةً واقتصاداً مادام في أفريقيا شبر من الأرض تحتله أقلية عنصرية أو وجود للاستعمار أياً كان مظهره وشكله السياسي أو الاقتصادي أو العسكري. وأياً كانت الصيغ التي تبرر هذا الوجود (التحالف) أو التكامل أو التعاون . [1]
وتتمثل مظاهر مناصرة القضايا الأفريقية في السياسة الخارجية للدولة الليبية منذ ان انضمت الدولة الليبية إلى لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا واستضافتها لأعمال الدورة العادية التاسعة عشر للجنة . والتى أعلنت أنهاعلى استعداد للاشتراك في عمليات عسكرية نظامية لتحرير أفريقيا .[2]
لذلك اتسمت مرحلة السبعينات بدور بارز وهام في استكمال تحرير القارة الأفريقية من بقايا الوجود الاستعماري ووقوف الدولة الليبية إلى جانب الدول الأفريقية الأخرى التي كانت عازمة على الكفاح من اجل الحفاظ على استقلالها وحريتها من الاستعمار .

ولابد من الاخذ بعين الاعتبار ان الدولة الليبية قد اعتمدت في دعمها للنضال الأفريقي خلال فترة السبعينات وفق أيدولوجيتها السياسية على مبدأ إنساني هام متمثل في مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ونيل حريتها كما هو وارد في ميثاق الأمم المتحدة . ولذا قامت الدولة الليبية بتقديم المساعدات المادية والعسكرية لحركات التحرير الأفريقية الساعية إلى الاستقلال والتخلص من الوجود الاستعماري والعنصري ودعوتها إلى فتح مكاتب لها داخل الدولة الليبية . حيث وجدت أطرها العسكرية التدريب والتأهيل العسكري اللازم للمهام النضالية مما ساعد على ارتفاع وتيرة الكفاح المسلح الأفريقي ضد الوجود الأجنبي . بالإضافة إلى توحيد جبهات المقاومة الأفريقية . ومن الثابت أن انتصار حركات التحرير في كلا من أنجولا و غينيا بيساو و موزمبيق قد اقترن بالمساعدات التي قدمتها الدولة الليبية والدور المتميز الذي أدته في دعم الحركات الوطنية في المناطق الأفريقية التي كانت خاضعة للسيطرة الاستعمارية . كما عملت الدولة الليبية من خلال اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة في جميع الدورات على مساندة الاقطار الأفريقية تجاه تحقيق مطلب تقرير المصير والتعجيل بمنح الاستقلال للمناطق والشعوب المستعمرة والعمل على ضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة . كما تبنت الدولة الليبية الدعوة إلى انضمام الدول الأفريقية المستقلة حديثاً لمنظمة الأمم المتحدة . وإلى جانب الإسهام في لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا ومواقفها وتنظيم دوراتها مثل الدورة الثلاثين التي انعقدت بطرابلس عام 1978 م . فإن أوجه الدعم وتأييد حركات التحرير الأفريقية قد أخذت أشكالاً عدة منها المعنوية والمادية والتي نذكر منها :

1. مساهمة الدولة الليبية بمبالغ مالية فاعلة في ميزانية لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا حيث تبلغ هذه المساهمة نسبة 6.51 % .

---

1. محمد المبروك يونس ، **الجماهيرية وأفريقيا من التحرير إلى الوحدة** ، ط1 ، طرابلس ، منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة والإعلام ، 2007 ، ص 12 .
2. بيان ا لجلسة الافتتاحية للدورة 19 للجنة التنسيق لتحرير أفريقيا ، بنغازي ، ليبيا ، 1972 . ص 12 .

2. المساعدة في تدريب الإطارات العسكرية لحركات التحرير الأفريقية مثل حركة شعب جنوب غرب أفريقيا (سوابو Swapo) والحركة التي يقودها المجلس الوطني الأفريقي **ANC** وذلك بتوفير المعدات والأسلحة وإطارات التدريب اللازمة وتقديم المواد الطبية والغذائية اللازمة للمقاتلين الأفارقة .
3. فتح مكاتب اتصال لحركات التحرير الأفريقية في مدينة طرابلس الليبية والعمل على توحيد جبهات المقاومة الأفريقية وفصائلها بتنظيم عدة لقاءات لتوحيد حركتي التحرير في جنوب أفريقيا وهمـــا المجلس الوطني الأفريقي **ANC** والمؤتمر الجامع " لازانيا **PAC** " أثناء فترة الميز العنصري لجنوب أفريقيا . [1]
4. الدعم المالي لصالح صندوق الطواريء الخاص بـ " ناميبيا " ، وقد قدر هذا الدعم بمليون دولار .
5. مقاطعة الأنظمة العنصرية في جنوب القارة الأفريقية، ودعوة الدول العربية والأفريقية لتشديد المقاطعة على نظام " بريتوريا " العنصري بل أن الدولة الليبية اعتبرت نفسها دولة مواجهة ضد نظام جنوب أفريقيا وأنها كأي دولة مواجهة تتحمل مسؤولياتها في الوقوف ضد الاستعمار والأنظمة العنصرية .
6. قيام الدولة الليبية بتبني مسألة الدعوة إلى انضمام الدول الأفريقة المستقلة حديثاً لمنظمة الأمم المتحدة فقد كانت وراء قبول انضمام دول أنجولا و السيشل كعضوين في الأمم المتحدة رغم الفيتو الذي استخدم ضد القبول .

كما عارضت الدولة الليبية سياسات الدول الكبرى الرامية إلى جعل استقلال الدول الأفريقية مجرد وهم وأنها سوف تظل مجرد مستعمرات لاينبغي لها أن تخرج من هيمنة الدول التي كانت تستعمرها . ووفق ذلك يمكن ملاحظة أن موقف الدولة الليبية تجاه هذا الواقع يتمثل في اعتباره مجــرد استمرار فرض الوصـــايا الأجنبية على القارة الافريقية بل هو استمرار للاستعمار القديم بشكل جديد . [2]
ومن المهم القول أن الدولة الليبية كانت تعتبر من الدول الوطنية المستقلة الموقعة على المعاهدة الدولية التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1973 م حول الميثاق الدولي لمعاقبة جريمة الميز العنصري " أبارتيد " لذلك يمكن ملاحظة تصدر الدولة الليبية في تلك الفترة واجهة النضال ضد نظام الميز العنصري من خلال دعوتها المجتمع الدولي بضرورة مقاطعة الأنظمة العنصرية وتكثيف الجهود من أجل القضاء على السياسات العنصرية التي تقوم عليه وعملياً قامت بمقاطعة نظام التميز العنصري وقيامها باتخاذ كافة الإجراءات التي تحقق المقاطعة الشاملة لهذه الأنظمة العنصرية . بل ساندت في دعمها الشامل لحركات التحرير الوطني ضد أنظمة التميز العنصري في كل من (روديسيا ، ناميبيا ، جنوب أفريقيا) بل نددت ليبيا بتلك الدول التي تتعامل مع أنظمة التميز العنصري لاسيما تلك الدول التي تستخدم حق النقض (The Vetto) ضد اتخاذ إجراءات رادعة من شأنها كشف السياسات العنصرية .
ويجب التذكير ان الدولة الليبية عملت على تأكيد حقوق الإنسان الأفريقي الذي يعاني من ظلم أنظمة التميز العنصري لاسيما شعب جنوب أفريقي. حيث أكدت ان مثل تلك الحقوق يمكن إيجازها في التـــالي :

1. حق كل شخص في المساواة الأساسية والكرامة .
2. الحق الأساسي في التحرر من التفرقة .
3. الحق في الحياة والحرية وأمن الأفراد .
4. الحق في التحرر من العبودية بما في ذلك العبودية السياسية والاقتصادية .

---

1. محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سبق ذكره ، ص 16 - 17 .
1. محمد المبروك يونس ، المرجع السابق ، ص 20 .

5. الحق في التحرر من المعاملة القاسية واللاإنسانية ومن التعذيب .
6. الحق في الاعتراف به كشخص أمام القانون .
7. الحق في الحماية المتساوية للقانون .
8. الحق في التحرر من القبض التعسفي أو الاعتقال أو النفي . (1)

والواقع **أن الباحث** يؤكد على حقيقتين اساسيتين تمثلان أسباب تاثير العامل القومى على الايدلوجية السياسة للدولة الليبية تجاه القارة الأفريقية :
فالحقيقة الأولى : التي يؤكدها الباحث تتمثل في أنه من الخطأ الاعتقاد بأن التوجه في السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الأفريقية في الفترة المعاصرة قد جاء نتيجة ضغوط الحصار الدولى على الدولة الليبية بسبب حادثة طائرة لوكربي . بل يمثل الموقف الشجاع الذي اتخذته القارة الأفريقية في قمة " واجادوجو " واختراق الدول الأفريقية ذلك الحظر الجوي من خلال وصول الرؤساء الأفارقة تباعاً إلى المدن الليبية بطائراتهم غير عابثين بقرارات مجلس الأمن الدولى .

والحقيقة الثانية : أن الديناميكية التي اتسم بها العامل القومي الليبي المؤثر في الايدلوجية السياسة للدولة الليبية نحو تحقيق الوحدة الأفريقية خصوصا في أواخر عقد التسعينات . ينبع أساساً من ثوابت و مقومات افترضها النظام السياسى الليبى (السابق) السياسة الخارجية للدولة الليبية تجاه القارة الأفريقية .

---

2. محمد المبروك يونس ، **الجماهيرية و أفريقيا** ، ط1 ، طرابلس ، منشورات مطابع الثورة العربية للطباعة والنشر ، 1993 ، ص 8 .

خريطة العلاقات الليبية الأفريقية :

من المهم القول بان السياسة الخارجية للمملكة المتحدة الليبية (1951 – 1969) تمتاز بالتعاون الفعال مع البلدان الاوروبية و الولايات المتحدة الامريكية . حيث حرصت على توطيد العلاقات مع الدول الغربية . باعتبار ان المملكة المتحدة الليبية قد اعتمدت على تفعيل العلاقات الاقتصادية بين الطرفين من خلال برامج المساعدات التي كانت تقدمها كلا من المملكة البريطانية و الولايات المتحدة الأمريكية في رفع المستوى الاقتصادى الليبى . وامتياز الشركات النفطية لتلك البلدان بافضلية الاكتشافات النفطية الجديدة . وتحديدا مع مطلع عقد الستينات من القرن الماضى .

وتنطوى الاشارة ان جدية هذا التعاون المشترك تظهر بين هذه الاطراف من خلال توقيع المعاهدة الليبية الإنجليزية التي عقدت سنة 1953 م تعهدت المملكة البريطانية بدفع 3.75 مليون جنيه إسترليني في فترة الخمس سنوات الأولى من المعاهدة. كما تعهدت الولايات المتحدة بمقتضى معاهدة 1951 م منح الدولة الليبية مبلغ أربعين مليون دولار على مدى عشرين عاماً وهي مدة الاتفاقية . وقد أدى ذلك إلى استمرار تأثيرات السياسات الأجنبية على مواقفها وعلاقاتها مع الدول العربية والأفريقية . وإتباعها سياسة انطوائية متحفظة لم تتسع لإبراز دورها في المنظمات الدولية والإقليمية والعربية بالرغم من أن الدستور الليبي الصادر في 07 /12 /1951 م قد أشار بصورة واضحة إلى أن المملكة الليبية جزء من القارة الأفريقية إلا أن هذا لم ينعكس على اهتمام المملكة المتحدة الليبية في العلاقات الليبية الأفريقية . [1]

ويجب التذكير انه بالرغم من أن المملكة المتحدة الليبية تمثل إحدى الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الأفريقية . إلا أن مشاركتها ظلت مقتصرة على مجرد الحضور التقليدي والتمثيل الدبلوماسي المحدود مع الدول الأفريقية المستقلة . إذ اقتصرت على ثلاث بعثات دبلوماسية فقط في كلا من جمهورية تشاد و جمهورية النيجر وجمهورية نيجيريا . الأمر الذي أبعدها عن متابعة التغيرات الجذرية في السياسة الدولية والتعامل مع التطورات الخارجية بنوع من اللامبالاة والسلبية . وقد عبر وكيل وزارة الوحدة والخارجية بالمملكة المتحدة الليبية عن ذلك بقوله :

" كنا نعاني من العزلة الرهيبة بالنسبة للدول العربية المتحررة وكنا بالنسبة لأفريقيا مجرد موقع متقدم لقوى الاستعمار . وكنا بالنسبة لأحداث العالم مجرد صدى للسياسات الاستعمارية الكبرى القائمة على الاضطهاد والاستغلال " . [2]

ويبدو واضحا انه منذ عام 1965 م .اتضحت الأبعاد الحقيقة للايدلوجية السياسية الليبية للمملكة المتحدة الليبية من خلال تأييدها العلني للسياسات التحررية الهادفة إلى دعم ومساندة حركات التحرر الأفريقية. وهي منطلقة في ذلك من شعار " أن المملكة المتحدة الليبية جزء من القارة الأفريقية . لذا فإنها ترى أنه لايمكن لأي قطر أفريقي أن يشعر بحريته الكاملة مالم تتحرر أفريقيا كلها من الاستعمار والتخلف والتبعية بشقيها الجزئى والكلى " .

ولعل من دلائل توثيق العلاقات الليبية الأفريقية استقبال المملكة المتحدة الليبية لعشرات الوفود الأفريقية وعلى جميع المستويات الرسمية . وقيام الوفود الليبية المماثلة بزيارات عديدة للدول الأفريقية . وقد أوضحت البيانات المشتركة الصادرة عن تلك الزيارات على درجة نمو الاقتناع بأهمية التعاون العربي الأفريقي ومايحققه من فوائد للطرفين ومبادئها والالتزام بدعم

---

1. صلاح الدين حسن السوري ، الأوضاع السياسية الليبية (1951- 1969) ، ورقة عمل قدمت فى الندوة الليبية حول تجربة التنمية في ليبيا ، باريس ، 1985 ، ص 11 .
1. سليمان يوسف حيالي ، اتجاهات الدبلوماسية الليبية في أفريقيا (1952 - 1977) ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 33 ، لسنة 1973 ، ص 176 .

حركات التحرر الأفريقية حتى يتم التحرير الكامل لكافة الأقاليم التي ترزح تحت الأنظمة العنصرية . (1)

أولاً / خريطة العلاقات التحررية الليبية الأفريقية :

ان العامل القومى وفق رؤية البعد الاقليمى فى الايدلوجيا السياسية للدولة الليبية يعمل على مناصرة قضايا أفريقيا ودعم نضال شعوبها من أجل الحصول على الاستقلال . وانطلاقاً من الخبرة التاريخية لكفاح الشعب الليبي ضد الاستعمار الإيطالي الذي تحاربت معه طيلة فترة زمنية تصل مابين 1911 - 1942 عندما تحصلت ليبيا في ذلك العام على الوصاية البريطانية أو مايعرف بعهد " الإدارة البريطانية " لذلك أولت ليبيا العون العسكري للدول الأفريقية اهتماماً خاصاً . فقد أدى السلاح الذي قدمته ليبيا لشعب زيمبابوي إلى النصر النهائي والحرية . وتم تدريب الآلاف من منتسبي حركة " زانو ، زابو " على الأراضي الليبية وتزويدها بالأسلحة و المعدات العسكرية المختلفة . (2)

ومما ينبغي الإشارة إليه أن الدولة الليبية قد عملت على توطيد الصلة بين جبهات وفصائل الحركات الوطنية والعمل على توحيدها إلى تضييق الفجوة " **The Gap** " بين حركتي (زانو ، زابو) اللتين كانتا تقودان كفاح شعب زيمبابوي في لقاء ضم الحركتين عقد في مدينة بنغازي الليبية عام 1971 م . كما اهتمت الدولة الليبية بمعالجة الانشقاقات بين حركات التحرر في أنغولا ودعتها إلى توحيد صفوفها حتى يتسنى اختصار الطريق إلى الاستقلال والحرية .

وفى ذات السياق فقد واجهت الدولة الليبية تهديدات الدول الاستعمارية بسبب احتوائها قوات تحرير زيمبابوي على اراضيها . وقد وضعت الولايات المتحدة و المملكة البريطانية والدولة الليبية في القائمة السوداء التي أعدتها للدول المعادية لسياساتها الاستعمارية . غير أن الدولة الليبية رفضت تلك التهديدات واستمرت في دعم نضال حركات التحرير في زيمبابوي على اعتبار أن حرية أفريقيا فوق كل ثمن . بل أنها تعهدت بمواصلة تدريب مناضلي زيمبابوي في بلادهم لبناء قوتهم العسكرية وأعلنت أنها ستهب دفاعاً عنهم ضد أي عدوان . (3) وفي دعم حركات التحرير الأوغندية أرسلت الدولة الليبية خمس طائرات حربية بطاقم من الضباط وفرقة من جنود الصاعقة إلى أوغندا بتاريخ 22 /09 / 1972م دعماً للقوات الأوغندية رداً على اشتراك عدد من المرتزقة في عملية الغزو التي تعرضت لها جنوب أوغندا عند حدودها مع تنزانيا ولقد أكد هذه الحقيقة الرئيس الأوغندي (السابق) عيدي أمين بتاريخ 1972/01/18 م عن تدريب مائتين من رجال الجيش وسلاح الطيران الأوغندي كل عام في الدولة الليبية .(4)

وعندما تعرضت جمهورية " غينيا بيساو " للعدوان البرتغالي في شهر نوفمبر 1970 م سارعت الدولة الليبية بتزويدها بالأسلحة والذخائر الحربية التي طلبتها لردع العدوان فانطلقت الطائرات الليبية محملة بالأسلحة المختلفة التي ساعدت غينيا بيساو على التصدي للعدوان البرتغالي .

ومن جانب آخر أعلنت استعدادها التام في أن تشترك بعمليات عسكرية نظامية فعلية للتحرير مع كافة حركات التحرير الأفريقية من أجل الوصول إلى أهدافها في تصفية الاستعمار داخل القارة الأفريقية .

ومن المهم القول ان البعد الاقليمى فى الايدلوجيا السياسية للدولة الليبية قد جسد هذه الحقيقة من خلال وقوفها بقوة مع حركة تحرير كل من (أنغولا ، موزمبيق ، جزر القمر ،

---

2. أحمد الجبير ، **العلاقات العربية الأفريقية** ، ط1 ، طرابلس ، منشورات الجامعة المفتوحة ، 1995 ، ص 131 .
3. المرجع السابق ، ص 133.
1. محمد أبودربالة ، معلومات مختصرة عن بعض الدول الأفريقية ، تقرير المكتب الشعبي للاتصال الخارجي ، إدارة الاتصال بأفريقيا ، 1982 ، ص 232 .
2. سليمان يوسف حيالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 179 .

سيشل ، ناميبيا) وقد أسهم هذا الدعم في جعل مملكة البرتغال انذاك . تعترف بحق شعوب مستعمراتها في نيل حق الاستقلال

كما عرضت الدولة الليبية مساعدتها العسكرية على جمهورية زامبيا عندما أقفل النظام العنصري في " روديسيا " الطريق عليها في فترة التحرير من أجل الاستقلال حيث قدمت الدولة الليبية أسطولاً من الشاحنات لمساعدتها في نقل احتياجاتها وتأمين حركة نقل القوات المسلحة والتموين وإخلاء بعض المناطق الحدودية عن السكان المدنيين . [1]
ويجب التذكير بانه انسجاماً مع نفس النهج تم تدريب وتسليح أعداد كبيرة من مقاتلي حركات التحرر الأفريقية المعترف بها ومن أبرزها حركة المؤتمر الأفريقي الجامع . ومنظمة تحرير جنوب غرب أفريقيا " سوابو **Swapo** " . ومقاتلي حركة الوعي السوداء وحركة المؤتمر الوطني الأفريقي " لازانيا " بالإضافة على المجلس الوطني الأفريقي . [2]
كما ساعدت الدولة الليبية " جزر الكناري " أثناء تحررها من السيطرة الأسبانية وتعززت العلاقات الليبية مع تلك الجزر عندما أوكلت لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا إلى كلا من الدولة الليبية و الجمهورية الجزائرية مسألة متابعة تطورات قضية الجزر وإدراجها ضمن دورات تلك اللجنة ودورات مجلس وزارة منظمة الوحدة الأفريقية .

وفى السياق ذاته يمكننا ان نشير الى موقف الدولة الليبية تجاه حركة التحرير الوطنية الأريترية في مطالبتها بتقرير المصير وتحقيق الاستقلال وتزويدها بالدعم العسكري والمادي من أجل تحقيق الاستقلال في بوركينا فاسو (فولتا العليا سابقاً) بدعم حركة التحرير فيها من خلال الدعم المسلح للمقاومة الوطنية فيها . كما ساعدت جمهورية تشاد في عملية التخلص من حكم " حسين حبري " من خلال دعم حركة المقاومة ضد ذلك النظام الاستبدادي من خلال دعم المقاومة التي يتزعمها القائد العسكري " إدريس دبي " في فترة التسعينات من القرن الماضى والتي تلقت الدعم المادي والمعنوي العلني من قبل الدولة الليبية . كما حاولت الدولة الليبية تسوية النزاع الدائر في جمهورية السودان وتحديداً في إقليم دارفور المتاخم للحدود الجنوبية الليبية من خلال دعوتها لفض النزاع المسلح بالطرق السلمية ودعوة الفصائل المتحاربة للاجتماع في مدينة سرت الليبية لفض وتسوية الصراع الدائر بين تلك الأطراف والعمل على منع التدخل العسكري في تلك المنطقة من القارة الأفريقية . بالإضافة إلى دعوتها إلى حل المشكل السوداني - التشادي على الحدود مابين الطرفين وامتناع الدولة الليبية عن تزويد أي من الطرفين سواءً بالدعم المادي أو المعنوي بقدر مادعت إلى الإيقاف الفوري لإطلاق النار والاحتكام إلى أجهزة الاتحاد الأفريقي القائمة والتي تختص بالنظر في مثل تلك القضايا . [3]

ثانياً / خريطة العلاقات السياسية الليبية الأفريقية :

في الواقع ان الدور السياسي للدولة الليبية تجاه القارة الأفريقية يظهر من خلال انضمامها إلى منظمة الوحدة الأفريقي (1963 – 1999) وتتمثل جدية الدور الليبي سياسياً تجاه القارة الأفريقية عندما استضافت الدولة الليبية اجتماعات الدورة التاسعة عشر للجنة التنسيقية وذلك في مدينة بنغازي بتاريخ 1972/01/13 م حيث توصلت اللجنة التنسيقية في تلك الدورة إلى نتائج إيجابية كان لها الأثر الكبير في تصعيد كفاح شعوب كلا من (موزمبيق ، أنغولا ، زيمبابوي ، غينيا) كما عقدت على الأرض الليبية اجتماعات الدورة الثلاثين للجنة التنسيق لتحرير أفريقيا

1سليمان حيالي ، **ليبيا وأفريقيا** ، ط1 ، طرابلس ، (د ، ن) ، 1974 ، ص 146 .
2. اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي ، تقرير المكتب الشعبي للاتصال الخارجي عن السياسة الخارجية ، 1987 ، ص 34 .
1. جمال زايد الصنهاجي ، المشكل السوداني التشادي ، **صحيفة الحياة** ، العدد 23 ، لسنة 2008 ، ص 5 .

في مدينة طرابلس بتاريخ 1978/11/14 ، وأعلنت الدولة الليبية استعدادها لتسديد ديون الدول الأفريقية الفقيرة لميزانية لجنة التنسيق نظراً للظروف التي تمر بها تلك الدول . [1]

وتأكيداً للدور السياسي للدولة الليبية التى تعمل بالدرجة الأولى على دعم و مساندة حركات التحرر الأفريقية في المحافل الإقليمية والدولية . فقد شاركت الدولة الليبية في أعمال الدورة الثامنة والأربعين للجنة التنسيق لتحرير أفريقيا التي عقدت بمدينة " أروشا " بجمهورية تنزانيا خلال الفترة من 13-1987/07/15 م وذلك بعد التصدي للتغلغل الإسرائيلي في القارة الأفريقية وكشف دوره العنصري . حيث يأتي الدور السياسي الليبي داخل القارة الأفريقية دعماً للجهود العربية الرامية إلى تطويق ومطاردة الوجود الصهيوني في أفريقيا .

ويجب التذكير بان التحرك الليبي نحو أفريقيا قد اثار منذ الوهلة الأولى ردود فعل في الكيان الإسرائيلي وأعرب المسئولون الإسرائيليون عن تخوفهم من التحرك الليبي في أفريقيا علناً ، فقد كتبت صحيفة " دافار " الإسرائيلية بتاريخ 1972/03/13 م مايلي :

" إن الدوائر السياسية الإسرائيلية في القدس تخشى تضاعف الدور السياسي الليبي داخل الدول الأفريقية التي لاتزال تحتفظ بعلاقات طيبة مع إسرائيل وذلك بهدف تحطيم تلك العلاقات ، وأن مايشجع ليبيا في هذا الشأن نجاحها الذي أحرزته في أوغندا . وأن هناك مخططاً ليبياً يهدف إلى عزل إسرائيل أو طردها من الدول الأفريقية . وأن هناك بوادر تدل على تزايد النفوذ الليبي في كل من " تشاد ، غانا ، كينيا " .

وفى ذات السياق فقد أدلت " غولدا مائير " رئيسة الوزراء الإسرائيلية" سابقاً "بحديث صحفي بتاريخ 1972/04/24 عقبت فيه على قرار الرئيس " عيدي أمين " آنذاك بقطع علاقات بلاده مع إسرائيل بالقول :

" إن ماحدث في أوغندا يعد أمراً في غاية البساطة . فالدولة الليبية تملك من المال أكثر مما تملك إسرائيل بكثير " . [2]

وبعد عقد اتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية في كامب ديفيد في شهر مارس 1979 فتح الباب على مصراعيه من جديد لتعيد إسرائيل نشاطها وتواجدها في القارة الأفريقية . فأخذت بعض الدول الأفريقية تخرق قرار منظمة الوحدة الأفريقية الذي يدعو إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع الكيان الإسرائيلي . والدول التي أعادت علاقاتها مع إسرائيل بعد اتفاقية كامب ديفيد هي كلا من " ليبيريا ، زائير ، ساحل العاج ، الكاميرون ، التوجو " .

يبدو واضحا انه وإدراكاً لخطورة الوضع الذي أحدثته كل من اتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية والتحرك الصهيوني المدعوم من الولايات المتحدة وجه المكتب الشعبي الليبي للاتصال الخارجي بتاريخ 1987/06/18 مذكرة للأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية (سابقاً) أشار فيها إلى قلق الدولة الليبية لهذا الخرق الواضح للإجماع الأفريقي والخروج عن المواقف الأفريقية الثابتة من القضايا العربية. ونظراً لرغبة الدولة الليبية في تقوية علاقات الصداقة والأخوة مع الدول الأفريقية فقد تم استحداث إدارة خاصة تهتم بالشؤون الأفريقية ومتابعة العلاقات الثنائية بينها وبين الدول الأفريقية . [3]

وبناء على ذلك فقد استمر الدعم الليبي لحركات التحرر الأفريقية على المستوى السياسي من خلال المنظمات الإقليمية والدولية . فقد أدركت الدولة الليبية أن الجامعة العربية تمكن

---

2. محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سبق ذكره ، ص 139 .
1. سليمان حيالي ، ليبيا وأفريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص 179 .
2. محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سبق ذكره ، ص 104 .

العرب من تعزيز التعاون العربي- الأفريقي . ولهذا السبب لعبت ليبيا دوراً بارزاً في اجتماعات وزراء الخارجية العرب والأفارقة المنعقد بمدينة القاهرة خلال المدة من 03-1977/03/06 م . إذ أكد الوفد الليبي في الكلمة التي ألقاها بأن ليبيا تنظر إلى التعاون العربي - الأفريقي على أنه إستراتيجية تاريخية وأن الدولة الليبية تعمل بجد وإخلاص على دعم وتقوية التعاون العربي الأفريقي وتقدم الدعم الممكن لشعوب القارة الأفريقية والعمل قدماً على تنميتها . (1)
وفي أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي - الأفريقي الذي حضرته نحو ستون دولة عربية وأفريقية في القارة الأفريقية في الفترة مابين 07-1977/03/09 م أكد رئيس الوفد الليبي مساندة بلاده للقضايا الأفريقية وتقديم المساندة العسكرية والمادية والدبلوماسية لحركات التحرر الأفريقية وأعلن عن تقديم مليوني دولار لدعم تلك الحركات التحررية .

كما يمكن ان نلاحظ مقدار فاعلية الدولة الليبية في مؤتمرات عدم الانحياز لمساندة قضايا التحرر وتصفية الأنظمة العنصريـــة في أفريقيا بوجه خاص والعالم بشكل عام . فلقد طالبت الدولة الليبية في مؤتمر " كولومبو " لعدم الانحياز عام 1976 م . بدعم استقلال ووحدة جمهورية جزر القمر في نضالها ضد الاستعمار الفرنسي . وأسهم الوفد الليبي في إدخال تعديلات على الإعلان الاقتصادي الصادر عن المؤتمر بهدف إيجاد نظام اقتصادي جديد يؤكد حق شعوب العالم الثالث باستعمال ثرواتها الطبيعية كسلاح في كفاحها ضد الاستعمار . فضلاً عن مطالبتها بإلغاء حق الفيتو الذي تتمتع به الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن لأن هناك شعوباً مازالت تحت الاستعمار . وأن استخدام الفيتو يحول دون نيل تلك الشعوب حق تقرير المصير . (2)

ومن المهم القول ان الدولة الليبية قد ساندت العديد من الدول الأفريقية المستقلة حديثاً في الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة The United Nation . وفي هذا الصدد ساندت في انضمام كلا من أنغولا دون أية شروط . وشاركت الدولة الليبية مجموعة الدول التي تقدمت لقبول عضوية جيبوتي . وترحيبها على لسان مندوبها الدائم في الأمم المتحدة بانضمام دول " موزمبيق ، جزر الرأس الأخضر ، ساوتومي " إلى عضوية الأمم المتحدة .
وفي ظل تأييدها للقضايا الأفريقية داخل منظمة الأمم المتحدة نستنتج موقفها المؤيد للقضية الأفريقية المتمثلة في قضية " ناميبيا " أمام مجلس الأمن عندما أكد المندوب الليبي على التالي :

" إن جنوب أفريقيا لن تنهي طواعية احتلالها غير المشروع لناميبيا . وأن سياساتها التعسفية لشعوب أفريقيا الجنوبية لابد أن تنتهي من قبل المجموعة الدولية " وحث المندوب الليبي مجلس الأمن على أنه لحين نقل السلطة إلى سكان ناميبيا الأصليين فإن " على جنوب أفريقيا أن تلتزم كلياً بمعطيات ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان . (3)
وإضـــافة إلى الأنشطة السياسية الليبية في الأمم المتحدة فقد تبنت الدولة الليبية قضية السـود في جنوب أفريقيا لدى المحافل الدولية مثل حركة عدم الانحياز و منظمة الوحدة الأفريقية (سابقاً) واللجنة الدولية الأولمبية وذلك منذ عام 1969 م . وفي عام 1984 ساندت الدولة الليبية كافة القرارات حول التمييز العنصري والتي تم تبنيها بواسطة الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي أهمها :

أ. القرار رقم (2/39) الصادر بتاريخ 28 /09 / 1984 م . والذي يتناول الوضع في جنوب أفريقيا .

---

1. رمزي حسين البلعزي ، ليبيا والمنظمات الدولية ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 32 ، لسنة 1989 ، ص 34 .
2. المرجع السابق ، ص 36 .
1. جمال راشد خليل ، **ليبيا و القضايا الأفريقية** ، ط1 ، طرابلس ، (د ، ن) ، 1990 ، ص 43 .

ب. القرار رقم (72/39 أ) الصادر بتاريخ 13 /12 /1984 م . حول المقاطعة الشاملة لنظام الميز العنصري ومساندة نضال شعب جنوب أفريقيا .
ج. القرار رقم (72/39 س) الصادر بتاريخ 13 /12 /1984 م .الذي يناقش العلاقات مابين إسرائيل وجنوب أفريقيا . [1]

ولابد من القول بان جدية الدعم السياسي الليبي للقضايا الأفريقية تتمثل في كلمة مندوب ليبيا في مجلس الأمن وذلك التاريخ 11 /03 /1976 م . ليطلب عقد اجتماع لمجلس الأمن للنظر في عدوانية جنوب أفريقيا . وفي النقاش الذي جري يوم 03/30 /1976 م . حيث هاجم ممثل ليبيا الدائم في الأمم المتحدة جنوب أفريقيا بقوله :

" من الواضح أن السلام والأمن في أفريقيا يتعرضان للخطر على نحو دائم بوجود أنظمة الأقلية العنصرية البيضاء . وهذه الأنظمة البغيضة مصممة على إبقاء شعوب المنطقة تحت الهيمنة الخارجية فهي تحاول يائسة احتواء المد المتصاعد وإيقاف الموجة الكاسحة للتحرر القومي والثورة الاجتماعية " . [2] وفي عام 1977 م . كانت الدولة الليبية مرة أخرى من بين المشاركين في المؤتمر الدولي تأييداً لشعبي " زيمبابوي ، ناميبيا " والذي عقد في العاصمة " مابوتو " بجمهورية الموزمبيق ، كما انضمت الدولة الليبية إلى البلدان الأخرى في تبني الإعلان الذي أدان بقوة الاحتلال الاستعماري غير المشروع لناميبيا من قبل جنوب أفريقيا .

وفي تأييدها لاستقلال ناميبيا انضمت إلى البلدان الأفريقية الأخرى بالاعتراف بمنظمة جنوب غرب أفريقيا " سوابو " بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي . كما ساندت الدولة الليبية إعلان " داكار " بجمهورية السنغال حول ناميبيا وحقوق الإنسان المنعقد خلال الفترة من 05- 05 /01 /1976 الذي يعطي الحق في استقلال دولة ناميبيا وحق شعبها كاملا في تقرير مصيره . [3] وفيما يتعلق بمدى تاثر الايدلوجية السياسية الليبية بالتوجه القومى نجده يتمثل في فاعلية الدور السياسي في حالة زيمبابوي أو ماكان يعرف بـ " روديسيا " حيث وقفت الدولة الليبية إلى جانب الجبهة الوطنية ممثلة في الاتحاد الشعبي الأفريقي لزيمبابوي " زابو " والاتحاد الوطني الأفريقي لزيمبابوي " زانو " وكلاهما مارس نضالاً مسلحاً ضد نظام " سميث " بعد أن أعلن استقلاله من جانب واحد عن المملكة البريطانية وشكل حكومة أقلية بيضاء في عام 1965 م.

كما استمرت الدولة الليبية في مساندة الجبهة بعد " سميث " وقد توصلت القيادة الداخلية السوداء إلى تسوية داخلية عقب التوقيع على اتفاقية " لانكاستر " في عام 1979م حيث أعلنت بسرعة الاعتراف برئيس الوزراء المنتخب حديثاً وهو " روبرت موغابي " من حركة " زانو " حيث اتجهت السياسة الخارجية الليبية نحو تقوية وتوسيع الروابط السياسية بين البلدين تأكيداً على أن كلا من الدولة الليبية و جمهورية زيمبابوي لديهما وجهات نظر مشتركة حيال النظام المعادي للاستعمار . [4]

وفى ذات السياق يظهر اثر البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية الليبية تجاه دعم حركات التحرر الأفريقية في نموذج جمهورية " أنجولا " عندما تعهدت ليبيا بمساندة الحكومة والشعب الأنجولي . وأنها ستعمل كل ما من شأنه دعم واستقلال سيادة الدول الأفريقية . ثم ناشدت عبر مندوبها الدائم في الأمم المتحدة كافة الدول الأعضاء الممثلين لدى مجلس الأمن تبني النقاط التالية المتعلقة بالمسألة الأنجولية :

1. التنديد بالعدوان الذي يرتكبه نظام جنوب أفريقيا العنصري ضد جمهورية أنجولا الشعبية وانتهاك حرمة سيادتها ووحدتها الترابية .

---

2. المرجع السابق ، ص ص 56 . 57 .
3. كلمة مندوب ليبيا في مجلس الأمن بتاريخ 15 /01 /1976 م .
1. حسني عبدالجبار ، سيوسولوجية العلاقات العربية الأفريقية ، **مجلة البيان** ، العدد 16 ، لسنة 1992 ، ص 12 .
2. جمال راشد خليل ، مرجع سبق ذكره ، ص 72 .

2. يتعين على جنوب أفريقيا أن تحترم استقلال وسيادة ووحدة تراب جمهورية أنجولا .
3. يتعين على جنوب أفريقيا أن تدفع كافة التعويضات عن الأضرار التي لحقت بأنجولا نتيجة للعدوان والإعادة الفورية للمعدات والمواد التي سرقتها القوات الغازية إلى جمهورية أنجولا .

وفى الواقع يمكن أن نلتمس فاعلية اداء البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية الليبية تجاه مناصرة القضايا التحريرية الأفريقية من خلال مساعدة الدولة الليبية جمهورية أنجولا في الحصول على عضوية في الأمم المتحدة .وقد تم ذلك على الرغم من تصميم القوى الغربية بزعامة الولايات المتحدة التي استخدمت حق النقض الفيتو (The Vetto) مما سبب في إعاقة قبول جمهورية أنجولا لدى هيئة الأمم المتحدة .

وفي الواقع يمكن التدليل على الحقيقة التاريخية التالية :

" أنه بفضل مندوب ليبيا لدى الأمم المتحدة الذي تقدم باسم وفد بنين ووفد تنزانيا بمشروع قرار فيما يلي أبرز فقراته : أن أي محاولة لصياغة شروط أخرى لقبول أنجولا خلافاً لتلك الواردة في ميثاق الأمم المتحدة إنما يعتبر تعدياً لايغتفر وانتهاكاً صارخاً لروح ورسالة الميثاق ، وأضاف بأن مثل هذه الخطوات ستعتبر مناورة مهزومة ذاتياً " . (1)

ويشير الباحث الي أن مرتكزات الايدلوجية السياسية الليبية تنطلق أساساً من القيم الاخلاقية والانسانية التى انطلقت منها هذه الايدلوجية السياسية الليبية انطلاقا من المملكة المتحدة الليبية (1952 - 1969) والتي تمثل امتداد طبيعي للشعور القومي لدى افراد الشعب الليبى وحكوماته المختلفة . والتى اعتمدت على ذات النسق السياسى المنطلق من المنطلقات السياسية التالية :

1. العمل المستمر على محاربة الاستعمار وأهدافه الرامية إلى الاستمرار في تقسيم أفريقيا .
2. دعم حركات التحرر الأفريقية مادياً ومعنوياً .
3. التصدي بكل قوة للتغلغل الصهيوني في أفريقيا مادياً ومعنوياً .
4. العمل على محاربة الأنظمة العنصرية في القارة الأفريقية دون تردد .
5. العمل الجاد على توثيق العلاقات العربية الأفريقية في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية . (2)

وعملياً يمكن الاستدلال على المساعي السياسية التي تقدمت بها الدولة الليبية تجاه فض النزاعات الأفريقية الأفريقية من خلال النزاعات الافريقية التالية :

1. النزاع القائم مابين جمهورية غانا وجمهورية السنغال عام 1973 .
2. النزاع القائم مابين جمهورية مالي وجمهورية بوركينا فاسو عام 1974 .
3. النزاع القائم مابين جمهورية رواندا وجمهورية بورندي عام 1988 .
4. النزاع القائم مابين جمهورية أثيوبيا وجمهورية أليتريا عام 1996 .
5. النزاع القائم مابين جمهورية أليتريا والجمهورية اليمنية عام 1998 .
6. النزاع القائم مابين جمهورية السودان والجمهورية التشادية عام 2009 .
7. النزاع القائم مابين جمهورية النيجر والفصائل المسلحة المنشقة عن حكومة النيجر عام 2009 . (3)

---

1. وثائق الجمعية العمومية للأمم المتحدة للعام 1976 ، ص 321 .
2. أحمد الجبير ، مرجع سبق ذكره ، ص 131 .
1. سليم حسن البلتاجي ، **إدارة الصراعات الأفريقية** ، ط1 ، (د ، م) ، منشورات المكتبة العلمية للنشر و الطباعة و التوزيع ، 2009 ص 54 .

وتنطوى الاشارة بانه يظهر لنا الاثر القومى على البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية الليبية على مستوى القضايا الأفريقية من خلال المنظمات الأقليمية والدولية مثل جامعة الدول العربية و منظمة الوحدة الأفريقية (1963 – 1999) و حركة عدم الانحياز و هيئة الأمم المتحدة . وذلك من خلال الدعوة في هذه المنظمات سواءً عن طريق مؤتمراتها أو لجانها المنبثقة عنها من أجل الوصول إلى التحرر السياسي والثقافي والاقتصادي . ومن هيمنة الاستعمار الأوروبي والعمل على تعزيز التعاون العربي الأفريقي .

ومن المهم القول بان البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية للدولة الليبية قد عمل على استثمار إمكانيات جامعة الدول العربية كونها منظمة إقليمية مناسبة يستطيع العرب من خلالها تعزيز تعاونهم مع الأفارقة الذي أخذ في التطور التدريجي لاسيما في جانب مساندة العرب سياسياً للقضايا الأفريقية حيث أنه عبر جامعة الدول العربية يمكن البحث عن مجالات تعاون اقتصادي اجتماعى و ثقافي أكثر جدية وأشمل . [1]

وفى الواقع بسبب تطور الموقف العربي تجاه العلاقات الأفريقية أعلن مؤتمر القمة العربي السابع المنعقد في مدينة الرباط في شهر أكتوبر عام 1974 عندما أعلن موافقته على عقد مؤتمر قمة " عربي - أفريقي " مشترك . ومن أجل إنجاح هذا التوجه قرر مجلس جامعة الدول العربية في دورته الثالثة والستين تشكيل لجنة تشتمل في عضويتها كلا من (ليبيا ، تونس ، المملكة العربية السعودية ، الإمارات العربية المتحدة ، العراق ، سوريا ، الصومال ، المملكة المغربية ، موريتانيا ، فلسطين) حيث تتمثل مهمة هذه اللجنة في دراسة برنامج العمل للتعاون العربي الأفريقي الذي أعدته لجنة الإثنى عشر عن الجانب الأفريقي . وأبرز اللجان المنبثقة عن هذا المشروع هي اللجنة التي شكلت من اثنى عشر وزير خارجية عربي واثنى عشر وزير خارجية أفريقي لغرض دراسة الجوانب التنظيمية لمشروع التعاون العربي الأفريقي . [2]

وإدراكاً للمصلحة المشتركة مابين العرب والأفارقة حول أهمية العمل الذي قام به الجانبان وقيمته . وتلبية لذلك عقدت لجنة الأربعة والعشرين الوزارية اجتماعاً لها في مدينة " لوساكا " بجمهورية زامبيا في شهر يناير عام 1977 م لغرض إعداد صيغة متكاملة للتعاون حيث تم الاتفاق فيه على الإعلان السياسي وبرنامج عمل للتعاون العربي الأفريقي . واستكمالاً لذلك انعقد في القاهرة مؤتمر وزراء الخارجية العرب والأفارقة في مارس عام 1977 من أجل إعداد أول قمة عربية أفريقية للموافقة على قيام برنامج التعاون العربي الأفريقي . ولقد كان دور الدولة الليبية بارزاً في هذا الاجتماع من خلال كلمة رئيس الوفد الليبي الذي قال :

" إن الدولة الليبية تنظر إلى التعاون العربي الأفريقي على انه إستراتيجية تاريخية . وأنها ستستمر في زيادة تعاونها مع كافة الأقطار الأفريقية . وستعمل بجدية وإخلاص لدعم وتقوية التعاون العربي الأفريقي . وستقدم كل ما من شأنه الدعم الممكن لشعوب القارة الأفريقية وتنميتها " . [3]

وفى الواقع انطلاقاً من الشعور بالمسئولية تجاه العرب وأفريقيا فقد اكدت الدولة الليبية في اجتماع الدورة الثلاثين للجنة التنسيق لتحرير أفريقيا في مدينة طرابلس الليبية بتاريخ 14 /02 /1978 م على خطر محاولات المستعمرين من العودة إلى القارة الأفريقية . وأن محاولة ربط

---

2. المرجع السابق ، ص 56 .
3. جوليان . ك . ع . أدريمن ، **العلاقات العربية الأفريقية - دراسة تحليلية** ، (ترجمة حسني موسى غيضان) ، ط1 ، بيروت ، (د ، ن) ، 1989 ، ص 93 .
1. المرجع السابق ، ص 101 .

أفريقــيا بحلف مع أوروبا هي محاولة استعمارية لابد أن تكون مرفوضـة. وأن محــاولة حماية مصــالح بعــض الـدول الأوروبيـة فـوق التـراب الأفريقـي كمواردهـا وتجارتهـا وحتـى رعاياهـا المدنيين هي محاولة استعمارية فاشلة ولابد من تحقيق التعاون بين الأفريقيين. وأن أفريقيا قادرة على حل مشاكلها بنفسها عن طريق منظمة الوحدة الأفريقية " . [1]

2. السجل القومي ، المجلد الثامن ، لسنة 1977 - 1978 ، ص 318 .

أولاً / خريطة العلاقات الاقتصادية الليبية الأفريقية :

في الحقيقة على صعيد التحرر الاقتصادي للقارة الأفريقية قامت الدولة الليبية بتقديم المعونات والمساعدات الاقتصادية والقروض والمنح للدول الأفريقية سواءً تلك " الإسلامية ، المسيحية " على حد سواء وذلك بهدف تمويل برامج التنمية الاقتصادية داخل القارة الأفريقية من خلال إقامة المصارف والشركات المشتركة في مجالات التنقيب والتعدين للموارد الأفريقية واستخدامها واستثمارها من قبل الأفارقة أنفسهم والحيلولة دون استغلال أفريقيا من قبل الشركات الغربية الاحتكارية .

ويرى الباحث أن هذا الدور الاقتصادي الليبي تجاه القارة الأفريقية يرتكز في حقيقته على تحقيق فرضيتين أساسيتين :

الفرضية الأولى : أن تطوير الاقتصاد الأفريقي ينبغي أن يرتكز على أسس وطنية تخدم " مصلحة the Interest " الأفارقة بالدرجة الأولى .

الفرضية الثانية : أن سبل التطور والتنمية للاقتصاد الأفريقي تنطلق من تحرير الاقتصاد الأفريقي من الهيمنة والاحتكار الأجنبي .[1]

مع مراعاة ان الدولة الليبية مع عدد من الدول الأفريقية باتفاقيات بلغت حوالي (221) اتفاقية وحوالي (217) محضر اجتماع وإنشاء حوالي (235) شركة . ولقد تطورت درجة التعاون الليبي الأفريقي في الجانب الاقتصادي إلى مستويات مرتفعة على مستوى العلاقات العربية الأفريقية بدليل ارتفاع معدل الاتفاقيات من (221) اتفاقية إلى (318) وحوالي (362) محضر اجتماع . وإنشاء حوالي (271) شركة استثمار حتى نهاية عام 2009 .[2]

ولقد شملت هذه العلاقات الاقتصادية الليبية مع الدول الأفريقية الجوانب التالية :

1. تقديم القروض والهبات والمساعدات النقدية والعينية .
2. دعم الموازنات المالية لبعض الدول الأفريقية الفقيرة .
3. خلق فرص عمل لآلاف العمال الأفارقة مساهمة من ليبيا في تخفيض نسبة البطالة في البلدان الأفريقية التي ارتبطت باتفاقيات تعاون مع الدولة الللييبية . وذلك من أجل تحقيق تنمية اقتصادية أفريقية على أساس المشاركة التي تحقق المنفعة للطرفين دون تغليب مصلحة طرف على حساب الطرف الاخر .

ويمكن لنا أن نحدد أهم مرتكزات التعاون الاقتصادي الليبي الأفريقي من خلال الأسس الموضوعية التالية :

1. استثمار الموارد الطبيعية التي تزخر بها القارة الأفريقية والطاقات البشرية والإعانات المادية التى يتم تسخيرها لمصلحة شعوب القارة الأفريقية في إطار نظام المشاركة الاقتصادية كبديل عن سياسات الاحتكار الاقتصادي الاستعماري .
2. المشاركة في دعم خطط التنمية الأفريقية والإسهام في إصلاح هياكلها الاقتصادية بهدف تصحيح الخلل في موازين مدفوعاتها المالية .
3. منافســة الاستثمارات الأجنبية في القارة الأفريقية والاستفادة من مصادر المواد الخام الأفريقية .
4. تكثيف النشاط الليبي الفاعل في القارة الأفريقية .[3]

---

1. التقرير العام للتعاون العربي الأفريقي - إدارة الشئون الاقتصادية للاتصال الخارجي ، 1988 .
2. خيري عمر البسيوني ، الاستثمارات الليبية في القارة الأفريقية ، **مجلة الشاهد** ، العدد 36 ، لسنة 2009 ، ص 24 .
1. المرجع السابق ، ص ص 25 . 26 .

أما إذا أردنا أن نحدد الأطر الأساسية للعلاقات الاقتصادية الليبية الأفريقية فإنه يمكن لنا أن نحدد التالي :

1. إطار الاتفاقيات الاقتصادية والفنية .
2. إطار الإسهام في المؤسسات والمنظمات الاقتصادية الأفريقية والدولية .

فلقد شهد عقد السبعينات (1970 - 1979) تعاوناً ثنائياً شمل كل التقسيمات الجغرافية المعروفة في شمال غرب وشرق ووسط وجنوب القارة الأفريقية وذلك من خلال إبرام اتفاقيات ومحاضر اجتماع بلغت في تلك الفترة (160) اتفاقية عامة وخاصة . وعدد (150) محضر اجتماع واتفاق . إضافة إلى تقديم الهبات النقدية والمساعدات العينية التي بلغت (223) مليون دولار أمريكي خصصت لدعم الموازنات المالية لبعض الدول الأفريقية وإقامة المزارع وتنمية الثروة الحيوانية واستصلاح الأراضي ومقاومة التصحر .وكذلك إنشاء الطرق والمدارس والمستشفيات والمساجد والمكتبات والمباني الإدارية . بينما بلغت المساعدات التي قدمت لتغطية احتياجات توفير الأدوية والمواد الغذائية و الكتب المدرسية والألبسة ماقيمته مئتان مليون دولار أمريكي خلال عقد السبعينات . [1]
ويمكن ملاحظة قيمة التدفقات المالية الرسمية التي تعهدت بها الدولة الليبية ودفعتها للدول الأفريقية وذلك خلال الفترة الزمنية مابين أعوام (1973- 1981) حيث الأرقام بالملايين:

جدول رقم (1)

ت	البلد	التعهدات بالدينار الليبي	المدفوعات بالدينار الليبي
1	بورندى	1.00	1.00
2	الكاميرون	2.00	2.00
3	تشاد	19.6	12.7
4	غينيا بيساو	3.6	3.5
5	غينيا الاستوائية	1.2	1.2
6	اثيوبيا	1.0	1.0
7	الجابون	10.1	10.1
8	غامبى	1.4	1.3
9	مدغشقر	2.0	1.0
10	مالي	5.8	5.8
11	النيجر	11.9	11.9
12	رواندا	3.3	3.3
13	سيشل	0.1	0.1
14	سيراليون	0.2	0.2
15	التوغو	1.9	1.9
16	أوغندا	18.5	18.5
17	بوركينا فاسو	3.3	3.3
18	زامبيا	0.8	0.8

2. عبدالسلام مسعود عمران ، **الاقتصـــــاد الأفريقي - أرقام وحقائـــق** ، ط1 ، (د ، م) ، المكتبة الحديثة للنشر و التوزيع ، 1989 ، ص 56 .

19	غينيا	11.0	11.0
المجموع		98.1	90.1

المصدر : الشربل زعرور ، **التعاون العربي الأفريقي - عقد من التعاون بين بلدان الجنوب 1975-1984** ، (ترجمة هاشم حيدر) ، ط1 ، بيروت ، معهد الاتحاد العربي ، 1989 ، ص 309 .

ونستنتج من الجدول السابق مدى عمق البعد الاقليمي للايدولوجيا السياسية الليبية تجاه القارة الأفريقية من خلال الدعم المادي الذي من شأنه الرفع من المستوى الاقتصادي لمجموعة الدول الأفريقية وصولاً إلى حل المشكل الاقتصادي الذي تعاني منه أغلب الدول ، وللحيلولة دون تفاقم درجة تبعية (الجزئية أو الكلية) للدول التي كانت تستعمر أفريقيا . وهذا مايدل على مدى التزام الدولة الليبية منذ استقلالها عام 1952 م . بالتزامها الوحدوي " التحرري " لكافة الدول الأفريقية في سبيل نيل استقلالها بالكامل وصولاً للقارة الأفريقية المستقلة وخطوة تجاه تحقيق الكيان الأفريقي المستقل .

وتنطوى الاشارة الى انه في عقد الثمانينات (1980-1988) تم دعم وتطوير التعاون الثنائي مع الدول الأفريقية بالتوقيع على عدد (61) اتفاقية وعلى مبلغ (189) مليون دولار . إضافة إلى تقديم (11) مليون ومائة ألف طن من النفط الخام ، كما قدمت قروض بلغت (228,567) مليون دولار أمريكي لدول " غانا ، موزمبيق ، تنزانيا " كما تم منح (11) قرضاً بمبلغ إجمالي وقدره (448) مليون دولار منها (6,182) ملايين كقروض نفطية في نفس الفترة .[1]
كما تضمن التعاون الاقتصادي كذلك تقديم المعونات والمساعدات والقروض مركزاً على إنشاء الشركات والمصارف المشتركة مع الدول الأفريقية . ففي الفترة مابين (1970-1979) تكونت حوالي (126) شركة استثمار بلغت 36 % من مجموع الشركات الليبية الأفريقية المشتركة . في الوقت الذي تضاعف فيه حجم المساعدات الليبية في نفس الفترة من 62 % إلى 96 % . وفي الفترة مابين (1980-1988) تم إنشاء تسع شركات مع بعض الدول الأفريقية وارتفعت نسبة الاستثمار من 36 % إلى 42 % من إجمالي الاستثمارات الليبية الأفريقية . وفي الفترة مابين (1988-1994) رتفع مستوى الإسهام الليبي في مؤسسات التمويل الأفريقية . فقد حرص التوجه الاقتصادي على دعم التنمية الاقتصادية والصناديق المالية الدولية التي تقوم بالإقراض والإسهام في تقديم المساعدات المالية للدول الأفريقية .[2] حيث تعتبر الدولة الليبية من أكبر المساهمين في رأس مال المصرف الأفريقي للتنمية أي بنسبة 51 % من الأسهم وبقسط يزيد عن (287) مليون دولار . كما أسهمت في المصرف العربي للتنمية الأفريقية وبقسط يبلغ (186) مليون دولار أمريكي .[3] وفي الفترة مابين (1994 -1998) عملت الدولة الليبية على توجيه نشاطها الاقتصادي في القارة الأفريقية على المشروعات الأفريقية على المستوى الجهوي . حيث بدأت الدولة الليبية في تعزيز نشاطها الاقتصادي من خلال هياكل اقتصادية أكثر جدية وعائد مادي للقارة الأفريقية ويمكن تحليل هذا الواقع من خلال التوزيع الجغرافي الأفريقي التالي :

1. التعاون الاقتصادي الليبي مع دول غرب أفريقيا :

ففي غرب أفريقيا تعاونت الدولة الليبية مع (14) دولة أفريقية وهي " جمهورية غينيا كونكري ، النيجر ، السنغال ، الجابون ، غامبيا ، سيراليون ، غينيا بيساو ، غينيا الاستوائية ، ساوتومي ، برنسيب ، بنين ، فولتا العليا (بوركينا فاسو) ، التوجو ،

1. المرجع السابق ، ص 69 .
2. المرجع السابق ، ص ص71 . 72 .
3. التقرير السنوي للمصرف الأفريقي للتنمية ، أبيدجان - ساحل العاج ، 1994 ، ص 14 .

الكونغو الشعبية ، مالي " ، حيث تصل نسبة الاستثمار الاقتصادي الليبي في منطقة غرب أفريقيا خلال أعوام (1998-1992) حوالي 39 % اما خلال الاعوام (2000 – 2005) فقد بلغت حوالي 42 % من إجمالي الاستثمارات القائمة في تلك المنطقة الأفريقية . (1)

2. . التعاون الاقتصادي الليبي مع دول وسط أفريقيا :

ففي وسط القــارة الأفريقية تعــاونت الدولة الليبية مع (5) دول أفريقية هي كالتالي : (جمهورية أفريقيا الوسطى ، تشاد ، الكاميرون ، زائير ، الكونغو برازفيل ، نيجيريا)حيث تصل نسبة الاستثمار الاقتصادي الليبي في منطقة وسط أفريقيا خلال أعوام (1992-1998) حوالي 32 % وخلال اعوام (2000- 2005) حوالي 38 % من إجمــالي الاستثمارات القائمــة في تلك المنطقة الأفريقية . (2)

3. . التعاون الاقتصادي الليبي مع دول شرق أفريقيا :

وفي هذا الجانب من القارة الأفريقية تعهدت الدولة الليبية بتمويل برنامج ضخم يمتد على سبع سنوات (1984 -1991) لمساعدة أثيوبيا ن ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق المشاريع التي وردت في الخطة العشرية الأثيوبية . ويهدف هذا البرنامج من بين أمور أخرى إلى استغلال مناجم النحاس من منطقة ديبراوا والبوتاس من منطقة دالوال وسيتم تحقيقها من قبل شركة مختلطة ليبيــة أثيوبية تسهم ليبيا في رأسمالها بنسبة 49.1 % أي مايعادل (250) مليون دولار . (3) كما بلغت نسبة الاستثمارات الليبية خلال اعوام 2002 – 2007 . ما مقداره "360 " مليون دولار امريكي في كل من جمهورية اليتريا ودولة جزر القمر(4)

4. . التعاون الاقتصادي الليبي مع دول جنوب القارة الأفريقية :

ان الدولـة الليبيــة ارتبطـت بعلاقـات اقتصــادية مـع دول جنـوب القـارة الأفريقيــة فارتبطت مع العديد منها باتفاقيات مشتركة . حيث عقدت مع مملكة " ليسوتو " ثلاث اتفاقيات ثنائية . وقدمت الدولة الليبية من خلالها ماقيمته (880) ألف دولار أمريكي لتغطية احتياجاتها الطبية. بالإضافة إلى علاقتها مع مملكة " بتسوانا " التي بلغت عدد الاتفاقيات بينهما نحو (4) اتفاقيات ونسبة التبادل الاستثماري يصل إلى 25 % من إجمالي الاستثمارات القائمة في تلك المملكة الأفريقية . بالإضافة إلى الاستثمار الليبي في جمهورية أنجولا . حيث تصل نسبــــة الاستثمار الليبي في أنجولا نحو 32 % من إجمالي الاستثمارات القائمة في جمهورية أنجولا . (5)

ويؤكـــد الباحث أن حقيقة البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية الليبية تجاه القارة يتمثل في عدة أهداف يمكن من خلالها تحقيق عدة مكاسب أفريقية يمكن إيجازها في النقاط التالية :

1. أحمد خيري الزيات ، الأسواق الأفريقية وواقع الاستثمار ، **مجلة البيان** ، العدد 24 ، لسنة 2009 ، ص 16 .
2. المرجع السابق ، ص 18 .
3. محمد عاشور مهندي ، العلاقات العربية الأفريقية ، **مجلة البحوث والدراسات العربية** ، العدد 29 ، لسنة 1998 ، ص 312 .
4. توفيق حسن الحوراني ؛ **صحيفة العرب اللندنية** ، العدد 1135 ؛ لسنة 2008 ؛ ص5
1. المرجع السابق ، ص 24 .

أ. وضع حد للأساليب الاحتكارية التي كانت تمارسها الدول الغربية الصناعية في القارة الأفريقية .
ب. العمل على تنشيط الحركة الاقتصادية من خلال " استحداث ، تمويل " مؤسسات مصرفية مشتركة " عربية - أفريقية " .
ج. تحقيق الاكتفاء الذاتي الأفريقي في عمليات استخراج المواد الأولية ، بالإضافة إلى دعوة ليبيا إلى تأسيس شركات نقل أفريقية مشتركة بهدف تصريف منتجات القارة بين دولها .
د. توفير فرص العمل لأعداد كبيرة من العمال الأفارقة من خلال تأسيس الشركات المشتركة " زراعياً ، صناعياً " .
هـ. تحقيق رأس مال أفريقي يكون قادراً على استثمار الموارد " الطبيعية ، البشرية " داخل القارة الأفريقية .
و. خلق اقتصاد أفريقي موحد يكون قادراً على مواجهة الأزمات والكوارث التي تتعرض اقتصاديات الدول الأفريقية .

أما من ناحية أثر العامل القومي على البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية الليبية تجاه المشاريع الأفريقية فإننا نجده ينطلق من ركيزتين أساسيتين :

(أ). الركيزة الأولى : ضرورة تأسيس العلاقات الليبية الأفريقية بشكل خاص والعلاقات العربية الأفريقية بوجه عام على قاعدة فكرية وقيم إنسانية مشتركة من خلال الاستفادة من الجذور التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية وتحويل العلاقات إلى الإطار الجماهيري وعدم الاقتصار على النخب الحاكمة . [1]

وفى هذا الاطار ينطلق البعد القومي الليبي من فرضية أخرى مفادها : " أن النخب الحاكمة غير دائمة . فالدعوة تتمثل في الجماهير" مع مراعاة أن الدولة الليبية لاتتبع هذا الأسلوب على المستوى الأفريقي فحسب بل تستعمله على المستوى العربي أيضاً من خلال توثيق علاقاتها بالجماهير العربية .

(ب). الركيزة الثانية : ضرورة وجود خطة واضحة الأهداف من أجل تفعيل درجات التعاون العربي الأفريقي واستراتيجية محددة ذات خطوات عملية لتحقيق هذه الأهداف مع وجود آليات للتقويم والمراجعة والتصحيح ودراسة اتجاهات الرأي العام وردود الأفعال تجاه الأنشطة العربية المختلفة .

وبهـذا يمكن ملاحظة :

أن العلاقات الليبية الأفريقية لم تتوقف عند حد معين في طبيعة معينة يتم من خلالها تأطير العلاقة. بل أن العلاقة الليبية الأفريقية أخذت تتنامى وبشكل طردي بسبب ديناميكية السياسة الخارجية الليبية المتأثرة بفعل العامل القومي الذي ينقلها من دائرة المشروع القومي العربي إلى المشروع الاتحادي الأفريقي من أجل إيجاد " فضاء " تكتل جغرافي جديد يساعد العرب في تفادي أخطار المتغيرات الإقليمية والدولية والتي من أبرز آثارها السلبية القضاء على فكرة تحقيق " الدولة القومية " وإذابتها داخل مشاريع اقتصادية إقليمية تهدف إلى تحقيق مصلحة أطراف خارجية . وتنطلق الدولة الليبية من بعدها القومي المتأصل في سياستها الخارجية تجاه القارة الأفريقية من خلال الاستفادة من عامل الاتصال الجغرافي والتقارب الاجتماعي والعقائدي

1. محمد عاشور مهندي ، مرجع سبق ذكره ، ص 378 .

بالإضافة للظروف التاريخية (الاستعمارية) التي عصفت بالجميع سواءً كانت في استعمار قديم أو تحرشات يومية حاضرة جديدة للكل .

وفى الحقيقة إن التطور الإيجابي في العلاقات الليبية الأفريقية قد ساهم في استحداث تجمع إقليمي داخل القارة الأفريقية عرف باسم " تجمع دول الساحل والصحراء (س ، ص) الذي اتسعت رقعته الجغرافية باتساع عضويته السياسية للأنظمة المشاركة فيه والتي اعتبرته فضاءً أفريقياً جديداً يمكن من خلاله (توجيه ، تحقيق) المصالح الأفريقية حتى وإن كانت مقتصرة على الصعيد الاقتصادي .

المبحث الثالث :

التوظيف الايدولوجى السياسى الليبي للمعطيات الأفريقية تجاه مصلحة مشروع الاتحاد الأفريقي

µ

ان الدولـة الليبيـة منـذ اسـتقلالها واتخاذهـا الشـكل الملكـى الاتحـادى الـوراثى عـام 1952 وصولا الى عام 2020. وهي تعمل على تفعيل المشاريع الوحدوية سواءً على الصعيد العربي أو الأفريقـي. وهـي منطلقـة فـي ذلـك مـن الأسـس والمقومـات التـي ترتكـز عليهـا إيدولوجيـة النظـام السياسي الليبي . وبعد التوجـه القومي فـي السياسـة الخارجيـة الليبيـة تجـاه القـارة الأفريقيـة نتيجـة قناعة الدولة الليبية خلال عقد التسعينات من القرن الماضى بأن الأخطار والتهديدات الخارجية التي تهدد كيان العرب والأفارقة على السواء عملت الدولـة الليبيـة علـى معالجـة أمـاكن الضـعف القائمة داخل الكيان الأفريقي باعتباره هو الفضاء الأقرب للوجود العربـي مرتكـزة فـي ذلـك علـى عدة اعتبارات منها (السياسي ، الاقتصادي ، الثقافي ، الاجتماعي ، الحضاري) .

وبناء على ذلك فقد بـدأت الدولـة الليبيـة فـي العمل وبجديـة تجـاه معالجـة الوضـع الأفريقـي الـذي يمثـل فيـه العـرب مـن مجمـوع تعـدادهم نحـو ⅔ عـددهم المقيم فـي شـمال القـارة الأفريقيـة ومايقارب من 80 % من مساحة الوطن العربي حيث . تمثلت البداية الأولـى فـي معالجـة الهياكل المؤسسـة التـي تجمـع الجسـد الأفريقـي بأكملـه والمتمثـل فـي منظمـة الوحـدة الأفريقيـة (سـابقاً) . حيث ترى الدولة الليبية أن تلك المنظمـة الأفريقيـة قد عجـزت عن الاستجابة لـلإرادة الوحدويـة الأفريقية الكامنة لدى الشعوب الأفريقية . ووفق ذلك عملت على تقديم العديد من برامج الإصـلاح الهيكل (البنائي) للمنظمة الأفريقيـة وقـد صـاحبت الدولـة الليبيـة فـي هـذه البـرامج مجموعـة مـن الدول الأفريقية التقدمية .

ومن المهم القول ان الدولة الليبية ترى أن من أهم أسباب عجز منظمة الوحدة الأفريقيـة فـي حـل النزاعات والقضايا الأفريقية يتمثل في العقلية البدائية سواء من حيث التنظيم او التخطيط او التحضير للمستقبل . وهذه العقلية هي التـي أوصـلت الـدول الأفريقيـة إلـى دوائـر الفقـر والمـرض وتخلف الإنتاج . في حين كان من المفترض أن يكون إنشاء المنظمـة الأفريقيـة محطـة كبـرى فـي تحول العقليات والإرادات السياسية باتجاه وضع الوحدة موضع التفكير والتنفيذ . (1)

ولقد جاءت دعوة الدولة الليبية إلى ضـرورة تعديل ميثـاق منظمـة الوحدة الأفريقيـة بسـبب عدم تنازل الدول الأفريقية عن جزء من صلاحيات السيادة لصـالح منظمـة الوحـدة الأفريقيـة ممـا جعل معظم الدول الأفريقية غير راضية عن أداء منظمـة الوحـدة الأفريقيـة . بالإضـافة إلـى عجـز المنظمة عن تنفيذ القرارات التي اتخذتها والاتفاقيات التي وقعتها .

وفى السياق ذاته ترى الايدولوجيا السياسية الليبية أن الحاجة جاءت من أجل تعـديل ميثـاق منظمة الوحدة الأفريقية نتيجة عدم وجـود هيئـات فاعلـة لـديها صـلاحيات تؤهلهـا للقيـام بالأعمـال المناطة بها حتى لاتقع تحت سيطرة مجلس رؤساء الدول والحكومات . حيث تستند الدولـة الليبيـة في ذلك على لجنة الوساطة و التوفيق و التحكيم الأفريقيـة التـي لـم تباشـر أيـاً مـن مهامهـا وعجـز

---

1. أكسيل كـابو ، **أفريقيـا تـرفض هـذا النمـو المسـتورد** ، (ترجمـة شـاهين أبـو عقـل) ، ط1 ، مصـراته ، منشـورات الـدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 2002 ، ص 250 .

المنظمة عن استكمال بناء الجماعة الاقتصادية والبرلمان الأفريقي بعد عشر سنوات من توقيع اتفاقية أبوجا . [1]

ولابد من الاخذ بعين الاعتبار يانه في سبيل تفعيل منظمة الوحدة الأفريقية دعت الدولة الليبية إلى حل مشكلة اللاجئين الأفارقة بسبب الصراعات والحروب وتدريبهم وإتاحة فرص عمل مناسبة لهم وإيجاد حل جذري لها . وإلى ضرورة تقديم التبرعات المادية والعينية. كما دعت الدولة الليبية في هذا الصدد إلى إنشاء منظمة عمل أفريقية تكون ضمن أجهزة منظمة الوحدة الأفريقية على غرار منظمة العمل الدولية . [2]

ويجب التذكير بان فكرة إنشاء تجمع إقليمي أفريقي وفق البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسة للدولة الليبية جاء نتيجة تطور مفهوم التعاون الاقتصادي والتقني وإلى تشعب عوامل العلاقات الدولية التي لم تعد تقليدية محصورة في الحقل السياسي فقط لتصبح أكثر تعقيداً وتنوعاً فلم يعد الفاعل الدولي مقتصراً على الدول القطرية بل ليشمل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والشركات المتعددة الجنسية والشركات العابرة للحدود . وظهور فكرة التكتلات الاقتصادية العملاقة التي تؤكد حقيقة الاضمحلال التدريجي لفكرة الدول القطرية .

لهـذا ترى الايدولوجيا السياسية الليبية أنه يتوجب على دول العالم الثالث بشكل عام والدول الأفريقية بشكل خاص أن تستوعب الحقيقة الموضوعية التالية :

(أنه ينبغي على دول العالم الثالث أن تتفهم حتمية تغير قيمة المصالح الاقتصادية والاستراتيجية في التعامل مع الدول الكبرى التي تتعامل معها) . [3]

وفى الحقيقة لم تكن هذه الحقيقة غائبة عن الايدلوجيا السياسة للدولة الليبية التي حرصت على تأسيس علاقاتها الجديدة مع الدول الأفريقية على الأسس التالية :

1. استثمار الموارد الطبيعية التي تزخر بها القارة والطاقات البشرية وتسخيرها لمصلحة القارة الأفريقية في إطار نظام المشاركة الاقتصادية كبديل عن سياسات الاحتكار الاقتصادي الاستعماري .
2. المشاركة في دعم خطط التنمية الأفريقية والإسهام في إصلاح هياكلها الاقتصادية بهدف تصحيح الخلل في موازين مدفوعاتها .
3. مناقشة الاستثمارات الأجنبية في القارة الأفريقية والاستفادة من مصادر المواد الخام الأفريقية .

ويرى الباحث أن تحقيق ذلك وفق البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية الليبية يعني التالي ... (خطوة تجاه تشجيع دول القارة الأفريقية بما فيها الدول العربية والدول العربية الواقعة في الجزء الآسيوي على الدخول في مجال تصنيع والإنتاج وعدم التركيز على الصناعات الاستخراجية لخدمة أغراض التصدير التي سوف تؤدي إلى حرمان الدول الأفريقية المنتجة للمواد الخام من القيمة المضافة الناتجة عن تصنيع المواد الخام. مما يضطرها إلى استيراد السلع المصنعة في الخارج بتكلفة عالية) .

ووفق ذلك يرى البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية للدولة الليبية أهمية تنسيق الهياكل الاقتصادية والإنتاجية كونها تحقق الغايات التالية :

---

2. محمد أو العينين ، **في الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية** ، ط1 ، القاهرة ، منشورات مركز البحوث الأفريقية ، 2001 ، ص ص 28 . 29 .

3. محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سبق ذكره ، ص 117 .

1 . محمد عيسى الشرقاوي ، مؤتمرات القمة الفرنسية الأفريقية ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 71 ، لسنة 1983 ، ص 162 .

1. تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء .
2. إنتاج سلع قادرة على المنافسة.
3. تقليص" الفجوة The Gap" الواسعة مابين الدول الأجنبية المتقدمة والدول النامية تجارياً . [1]

دور البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية الليبية تجاه تحقيق تجمع دول الساحل والصحراء (س . ص) :

كما تناولنا في المبحث السابق دور البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسة للدولة الليبية من خلال استخدام الوسائل الاقتصادية والمساعدات الخارجية بما فيها الجانب العسكري في علاقاتها مع الدول الأفريقية معتمدة في ذلك على أسلوب المشاركة لتحقيق المنفعة للطرفين . إلا أن الدولة الليبية ومع مطلع عقد التسعينات سعت إلى إيجاد إطار جديد لاستخدام تلك الوسائل والمساعدات بما يتناسب مع المتغيرات الدولية التي أصبحت تهدد الوجود العربي والأفريقي على السواء . لذلك عقدت الدولة الليبية مجموعة من اللقاءات والمؤتمرات مع أربع دول أفريقية كان أبرزها القمة الأفريقية الخماسية عام 1997 م . والتي ضمت في عضويتها كل من (ليبيا ، النيجر ، تشاد ، مالي ، بوركينا فاسو) حيث اتفق زعماء هذه الدول على تشكيل تجمع اقتصادي إقليمي في إطار منظمة الوحدة الأفريقية . [2]

ولابد من الاخذ بعين الاعتبار ان الايدولوجيا السياسية الليبية كانت تسعى من وراء تشكيل هذا التجمع الاقتصادي الإقليمي إلى تعزيز آليات التعاون لدعم الاستقرار السياسي والأمني في القارة الأفريقية والدعوة إلى زيادة تفعيل العلاقات العربية الأفريقية . لاسيما مابين دول شمال أفريقيا العربية المهددة بمشاريع أوروبية وأمريكية إسرائيلية منها :

1. المشروع الشرق أوسطي .
2. مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية . [3]

مع مراعاة أن فكرة إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء (س . ص) كفكرة استراتيجية قد ظهرت عام 1976 م تحت اسم " منظمة الدول المتاخمة للصحراء " ولقد كان يحتوي في عضويته على كل من " ليبيا ، تشاد ، مالي ، النيجر ، الجزائر ، موريتانيا " ، وقد عقدت عدة اجتماعات دورية في مختلف الدول الأعضاء حيث ساد هذا التجمع فترة ركود لاعتبارات سياسية اقتصادية . [4]

وبسبب الدعوى التي وجهتها الدولة الليبية عام 1992 م . من أجل إحياء هذا التجمع الأفريقي عقدت الإقليمي على الأرض الليبية عدة اجتماعات نتج عنها التوقيع على معاهدة إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء ليضم كل من:

(ليبيا ، السودان ، النيجر ، تشاد ، مالي ، بوركينا فاسو).

كما ضم فيما بعد كلاً من "إريتريا ، أفريقيا الوسطى ، جيبوتي ، السنغال، زامبيا" وبهذا الشكل تمت عملية انضمام بقية الدول الأفريقية مثل :

---

2. غازي صالح نهار ، **الأمن القومي العربي - دراسة في مصادر التهديد الداخلي** ، ط1 ، عمان ، منشورات دار مجدلاوي للنشر والتوزيع والاعلان ، 1993 ، ص 29 .
1. خالد حنفي علي ، الإقليمية الجديدة في أفريقيا ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 144 ، لسنة 2001 ، ص 188 .
2. سالم عمر الطابوني ، **تجمع دول الساحل والصحراء - رؤية وأبعاد** ، ط1 ، (د ، م) ، منشورات دار الطليعة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2002 ، ص 31 .
3. U.N , Demographic , Yearbook , 1997, p 135 .

(مصر ، تونس، المغرب ،الصومال، نيجيريا) وذلك خلال قمة سرت الثانية المنعقدة بتاريخ 2001/3/3 .

وفي افتتاح قمة سرت الثانية أكدت الدولة الليبية على ضرورة إنشاء مثل هذا التجمع الأفريقي الإقليمي باعتبار إن الدول الأفريقية وقادتها مطالبون بالتخلي عن أنانيتهم الضيقة" وتطوير إرادة سياسية قوية فاعلة من أجل تحقيق الهدف التاريخي الذي نادى به الآباء المؤسسون في منظمة الوحدة الأفريقية ألا وهو توحيد القارة الأفريقية· [1]

ومن المهم الإشارة إلى أن الدوافع الرئيسية الكامنة وراء توظيف الدولة الليبية للمعطيات الإيجابية الأفريقية وتحقيق مثل هذا التجمع الأفريقي الإقليمي تتمثل في رغبتها فى إيجاد عمق استراتيجي يوفر لها بوجه خاص وللعرب بوجه عام الدعم السياسي والمعنوي لمواجهة الأخطار الناتجة عن المتغيرات الدولية الراهنة . والتي أهمها انهيار نظام توازن القوى وإحلال معيار القطب الواحد . وتعود رغبة الدولة الليبية في تحقيق هذا التجمع الإقليمي الأفريقي بعد ما لمست في الدعم الأفريقي الجدية أثناء ما يعرف بمشكلة **" لوكربي** . خاصة بعد قرار القمة الأفريقية المنعقدة في "بوركينا فاسو" عام 1998 م . والقاضي بعدم شرعية الحظر الجوي المفروض على الدولة الليبية . [2] خاصة بعد قرار قمة "واقادوقو" عام 1998 ، كما بدأت بعض الدول الأوروبية تنادي بوضع حد لهذا الحظر خاصة الدول الأوروبية التي ترتبط بعلاقات قوية " تجارية " مع الدولة الليبية مثل إيطاليا ، فرنسا ، إسبانيا ، اليونان ، ألمانيا . إضافة لذلك فقد بدأت تستخدم سياسات اكثر عقلانية تجاه الدول الغربية مثل المملكة البريطانية و الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إتباع الدولة الليبية سياسات خارجية أكثر إيجابية في معالجة المشكلة بالطرق القانونية في دولة محايدة.

وفى ذات السياق تشير بعض الدراسات السياسية التي تحلل حقيقة التوجه الليبي تجاه القارة الأفريقية على أن أهم دوافع الدولة الليبية تجاه القارة الأفريقية تتمثل أيضاً في رغبتها إنهاء ظاهرة الفساد الإداري و الاقتصادي و السياسي القائمة داخل المجتمعات الأفريقية والناتجة عن تردي الأوضاع الاقتصادية من جانب . وتخلي الدول المتقدمة عن مسؤوليتها عن تقديم المساعدات للدول الأفريقية للخروج من أزماتها الاقتصادية .[3]

وكما هو معلوم إن هذه الأزمات الاقتصادية متأصلة حتى داخل الدول الأفريقية التي تمتلك امكانيات اقتصادية كونها تعاني من مشكلة التخلف العلمي والتكنولوجي المحتكر من جانب الدول المتقدمة ، مما ينعكس سلباً على الدول الأفريقية ويزيد من درجات التبعية بشقيها "الجزئي، الكلي" أو تمثل مجرد دول متسولة كما وصفتها "إيمابوتيتو" المفوضة الأوروبية لحقوق الإنسان التي أكدت على هذه العبارة من خلال قولها... " نقيم اليوم علاقات مساعدة مع الدول الأفريقية التي تقترض على المسرح الدولي وندفع لها تكاليف مدارسها ومستشفياتها وبنيتها التحتية .. لنتوقف إذاً عن الاختباء خلف إرادة الاستقلال التي هي مجرد بلاغة . فلم يعد مقبولاً من الذين يأخذون مساعداتنا أن يكونوا وطنيين عنيدين عندما يتعلق الأمر بالقواعد والقيم العالمية " [4].

1- سعيد عمر خليل ، **الأبعاد السياسية في قمة سرت الثانية** 2001 ، ط1 ، (د . م) منشورات المطبعة العلمية للنشر والتوزيع ، لسنة 2001 ،ص 54 .

2- سامية بيبرس ، " قمة سرت " الاستثنائية الخامسة وإعلان الاتحاد الأفريقي ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 144 ، لسنة 2001

1- خالد عبدالعزيز الجوهري ، "الفساد – رؤية تحليلية لواقع الظاهرة في القارة الأفريقية ، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 143 ، لسنة 2001.

2- نقولا أغبوهو، **الفرنك واليورو ضد أفريقيا،** (ترجمة لينا فرح) ، ط 1، مصراته ، منشورات الدار الليبية للنشر ، 2001 ، ص 212.

ويرى الباحث إن مثل هذا التصريح يظهر حقيقه محاولة الدول الغربية إطالة فترة إخضاعها لإفريقيا واستغلالها دون الاعتراف بأي دور إيجابي لأفريقيا في الاقتصاد العالمي حتى من خلال ما تمتلكه تلك الدول الأفريقية من موارد طبيعية كونها تمثل أكبر سوق عالمي للمواد الأولية . وقد ساهمت ليبيا بدور إيجابي وفاعل في المؤسسات المالية سواءً تلك "العربية، الأفريقية" من خلال زيادة الاتفاقيات الثنائية لتعزيز التعاون الاقتصادي "العربي – الأفريقي" وذلك بهدف أن تصبح ليبيا وبقية الدول العربية شريكاً مؤثراً يحل محل القوى الخارجية[1].

وبهذا يمكننا القول بأن البعد الاقليمى للايدولوجيا السياسية الليبية لم يعد يرى في التكتلات والتجمعات الإقليمية سواءً العربية أو الأفريقية مجرد وسيلة لمقاومة الاستعمار والإمبريالية فقط . بل إن التكامل الإقليمي لابد أن يبنى على المصلحة الاقتصادية التي تستطيع كل الدول المنضمة إليه من مواجهة التداعيات السلبية لمظاهر العولمة. ووفق هذا المنظور فإن الرؤية السياسية للدولة الليبية ترى بأن التجمعات الإقليمية تمثل خط الدفاع الأول ضد كل التداعيات الناتجة عن العولمة – ولهذا المنظور أيضاً يمثل الإطار النظري لمبادرتي" تجمع دول الساحل والصحراء (س. ص) وكذلك الاتحاد الأفريقي".

وفى هذا الاطار تتفق رؤية البعد الاقليمى للايدولوجيا السياسية الليبية مع الحقيقة الاقتصادية التالية.. أن المشاريع المشتركة المقامة على أسس علمية وأسباب موضوعية يمكن أن تكون في حالة نجاحها سبباً رئيسياً في تخفيف حدة التعصب الوطني أو الإقليمي أو الجهوي بل وتقود تلك المشاريع المشتركة إلى خلق ولاءات جديدة مشتركة . [2]

ويجب التذكير ان هذه الحقيقة تتمثل في عدم قدرة الاتحاد المغاربي على اتخاذ إجراءات فعلية إزاء العقوبات المفروضة على ليبيا . الأمر الذي رفضت معه ليبيا تولي رئاسة الاتحاد المغاربي عام 1996 م احتجاجاً على فشله في الوقوف معها، وعجز الجامعة العربية عن خرق الحظر الجوي المفروض على ليبيا بسبب أزمة " لوكربي " كل ذلك ساهم في خلق الظروف التي ساعدت ليبيا في توجهها نحو القارة الأفريقية مستفيدة من المتغيرات الدولية التي من أبرز مظاهرها إنشاء تجمعات اقتصادية إقليمية حيث رأت ليبيا أن مثل هذه المظاهر " التجمعات الاقتصادية الإقليمية " من شأنها دعم القارة الأفريقية تجاه التحديات الرامية إلى تهميشها من قبل الدول الكبرى لمصلحة أوروبا الشرقية . [3]

وفى الواقع ان حقيقة ذلك تتمثل في تخفيض الجماعة الأوروبية نسبة المعونات الاقتصادية لأغراض التنمية في أفريقيا بحوالي مأتي مليون جنيه إسترليني سنوياً، وبالفعل خفضت المملكة المتحدة مخصصاتها لدول ما وراء البحار بسبب الالتزامات الدولية الأخرى . وهذا ما أكده سكرتير إدارة تنمية دول ما وراء البحار" أ. فبركر" بقوله...(أنه من المتوقع أن يدعو إلى تحويل أرصدة المعونات بعيداً عن أفريقيا وتوجيهها إلى اقتصاديات السوق الناشئة في أوروبا الشرقية). [4] وتظهر هذه التغيرات في السياسات الخارجية الأوروبية نتيجة التغير في ميزان القوى الدولي ففي فترة توازن القوى كانت أفريقيا تمثل منطقة تنافس بين المعسكرين لجذب الدول الأفريقية الي جانبه سواء" عن طريق تقديم المساعدات الاقتصادية اوالقروض المالية وبشروط سهلة . وبعد انهيار مبدأ توازن القوى أو ما يعرف بـ The Balance of power system تقلص التعاطف تجاه إفريقيا تدريجياً، بل أجبرت أفريقيا على قبول سياسات إصلاحية لاقتصادياتها وبشروط صارمة تذهب إلى خدمة فوائد الديون وليس لدفع أقساطها [5].

13- محمد المبروك يونس ، مسار العلاقات العربية – الأفريقية ، مرجع سبق ذكره ، ص 229.

1- عمر إبراهيم العفاس، تعديل الميثـــاق أم تغيير الإرادة ،ورقة عمل قدمت فى ندوة مستقبل جامعة الدول العربيـــــة ، القاهرة 5 – 6 -11-1994 ، ص 10 .

2- خالد حنفي علي ، الإقليمية الجديدة في أفريقيا ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 144 ، لسنة 2001 ، ص 185.

3- المرجع السابق ، ص ، ص 24 -25.

1- تقرير صندوق النقد الدولي ، إدارة الموارد الاقتصادية للدول النامية، 1995.

ويمكن لنا أن نوجز أبرز تلك السياسات الاقتصادية الإصلاحية التي فرضتها الدول الكبرى من خلال الصناديق المالية الدولية "صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي" والتي أهمها :

(1) تخفيض الدول النامية بما فيها الدول الأفريقية عملاتها المحلية.
(2) تخفيض الأجور والمرتبات.
(3) تقليل أو إلغاء شروط "معوقات" التجارة الخارجية.
(4) تحرير انتقال رؤوس الأموال (من ، إلى) الداخل.
(5) إعادة تخصيص القطاع العام وتقليصه.
(6) تقليص أو إلغاء الخدمات الاجتماعية.
(7) تقليص أو دعم السلع الاستهلاكية والخدمات[1].

وترى الايدولوجيا السياسية الليبية أن بعض هذه الشروط تبدو عملياً من وجهة نظر الاقتصاديين الرأسماليين إلا أنها تتعارض "عملياً" مع طبيعة النظم الاقتصادي لاسيما للدول الأفريقية . بل ترى الايدولوجيا السياسية الليبية أن مثل هذه السياسات الدولية المفروضة من شأنها خلق المزيد من المشاكل داخل القارة الأفريقية والتي من أهمها:

(1) القلاقل الاجتماعية "الحروب الأهلية" والاقتصادية .
(2) العجز الاقتصادي في ميزان المدفوعات للدول الأفريقية.
(3) تفاقم أزمة الديون الأفريقية[2] .

ونتيجة الاستفادة من الأحداث الدولية وحتى لا تقع القارة الأفريقية في مصيدة هذه السياسات الاقتصادية "المفروضة " الغربية عملت ليبيا من خلال سياستها الخارجية على طرح فكرة إنشاء تجمع إقليمي يضم دولاً عربية وغير عربية تعيد إلى الذاكرة قيام مجموعة الدار البيضاء التي ضمت دولاً من شمال North ، وجنوب South الصحراء والتي كانت إحدى الدعائم التي قامت عليها منظمة الوحدة الإفريقية من جانب . وفكرة تتحدى خطر تقسيم القارة الأفريقية إلى دول عربية وغير عربية The Arab State’s and Non Arab state’s ، وبالتالي فإن قيام تجمع دول الساحل والصحراء(س. ص) عام 1998 يعد نموذجاً جيداً للتعاون العربي – الأفريقي حيث تسعى ليبيا من خلال سياستها الخارجية الاستفادة من بعض الفرص التي تتيحها العولمة [3].

وفى ذات السياق تسعى الدولة الليبية من وراء تأسيس مثل هذا التجمع الإقليمي إلى تحقيق العديد من الأهداف الاستراتيجية التي تنتجها إفرازات ظاهرة العولمة في شقها الإيجابي – ومن أهم تلك الأهداف The Objectives ما يلي:

(1) منع القوى العالمية من تشكيل خريطة أفريقيا في ظل إرهاصات العولمة.
(2) العمل على استثمار الإمكانيات الاقتصادية الهائلة للدول التي تشكل هذا التجمع الإقليمي.
(3) تحقيق درجات مثلى من الاندماج والتكتل بين دول المنطقة نظراً للمصير المشترك لمواجهة القوى الدولية[4].

وفى هذا الاطار تؤكد الدولة الليبية بأن مثل هذا التجمع الأفريقي الإقليمي ليس حكراً على دول أفريقية معنية بل أن ميثاقه يشجع على انضمام بقية الدول الأفريقية إلى عضويته . بل ترى

2- المرجع السابق، ص113.
3. -(مجموعة باحثين) : **الفكر القومى** ، ط1، القاهرة ، منشورات المركز العربى للدراسات السياسية ، 2006 ، ص 41.
1- أحمد يوسف القرعي ، مصر ومسئولية الدعوة للقوة العربية الأفريقية ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 195 .لسنة 2008
2- فتحي معتوق ، محمد ، **المتغيرات السياسية الاقليمية والدولية وأثرها في السياسة الخارجية الليبية** ،ط 1، بنغازي ، منشورات مجلس التعاون الثقافي ، 2002 ،ص237.

ليبيا أن مسألة اتساع حجم العضوية من شأنه تعزيز وتقوية هذا التجمع وينمى مصلحة التجمع. أن مثل هذا التأكيد الليبي على مثل هذه الرؤية يؤكد حقيقة تغير الرؤية الليبية لاسيما القيادة الليبية تجاه فلسفة التكتلات والتجمعات التي انتهجتها على الصعيد العربي . فالايدولوجيا السياسية الليبية كانت في السابق تنظر للتجمعات الإقليمية خصوصاً العربية على أنها وسيلة لمقاومة الامبريالية والاستعمار . غير أن الدولة الليبية وفي هذه الألفية الثالثة لها نظرة مختلفة متمثلة في هذا الصدد في الفرضية التالية:

" إن التكامل الإقليمي لابد أن يبنى على المصلحة الاقتصادية التي من خلالها تستطيع كل الدول المنضمة إليها من مواجهة التداعيات السلبية للعولمة"[1].

ويرى الباحث أن الايدلوجيا السياسية الليبية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة تسعى إلى حد كبير إلى تجسيد مفهوم الإقليمية الجديدة . وفي التوجه السياسي تجاه القارة الأفريقية فإن الدولة الليبية تسعى إلى تحقيق أهداف عامة للتجمع الإقليمي الأفريقي "س.ص" تمتاز بعدة خصائص يمكن إيجازها في كونها أهداف (معتدلة ، ممكنة) بالرغم من أنها في مجملها أهداف اقتصادية تتعلق في مجملها بتسهيل حركة عوامل الإنتاج الوطنية والسلع والبضائع ذات المنشأ الوطني عبر الحدود الخاصة بالدول الأعضاء في التجمع، والتي تهدف في نهاية المطاف إلى تحقيق التكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي كهدف طويل الأجل.[2]

وهـذا ما عبرت عنه المادة رقم سبعة من معاهدة إنشاء التجمع "س. ص" التي تنص على ... " أن تجمع دول س.ص سيعمل بالتعامل مع بقية التجمعات الاقتصادية الإقليمية القائمة في أفريقيا من أجل التبادل الفاعل والتكامل من أجل الوصول إلى الهدف الذي ينتظره الجميع لذلك يبقى الباب مفتوح لكل دول أفريقيا.... الخ".

وباعتبار أن الدراسة تتناول البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية للدولة الليبية فإن هذه الدراسة سوف تحدد موقف الدولة الليبية من هذه الأهداف المنتظرة من تأسيس تجمع دول الساحل والصحراء (س . ص) .

3- المرجع السابق ، ص 187.

1- فرج عبدالفتاح فرج ، **إمكانات التعجيل بتنفيذ الجماعة الاقتصادية في ظل الاتحاد الأفريقي**، ط1 ، القاهرة ، منشورات مركز البحوث الأفريقية ، 2001، ص 289 .

أهداف تجمع دول الساحل والصحراء
وفق منظور الايدلوجيا السياسة للدولة الليبية

كما هو معلوم ان الدولة الليبية ساهمت في إعداد ميثاق التأسيس لأكبر تجمع إقليمي إفريقي والمتمثل في تجمع دول الساحل والصحراء " س . ص" حيث عملت الدولة الليبية على أن تكون أهداف هذا التجمع . وكما ذكرنا في السابق تمتاز بخاصيتي " الاعتدال، إمكانية التنفيذ على أرض الواقع) بالإضافة إلى قربها من الواقع المعيشي للمجتمعات الأفريقية المنضمة للتجمع بشكل خاص . والمجتمعات الأفريقية بشكل عام كون التجمع يمثل مجرد خطوة أولى تجاه المشروع الاتحادي الأفريقي.

ويمكن لنا أن نحدد الأهداف الرئيسية التي تسعى دول التجمع إلى تحقيقها والمتمثلة في التالي:

(أ) الأهداف السياسية:

ان تجمع دول الساحل والصحراء (س . ص) يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف السياسية باعتبار أن معظم الدول الأفريقية تعاني من مشكلة عدم الاستقرار السياسي سواء لأسباب داخلية (حرب أهلية ، انقلابات عسكرية) أو لأسباب خارجية بسبب تدخل دول أجنبية في الشئون الداخلية للدول الأفريقية وهي إفراز طبيعي عن التركة الاستعمارية للقارة الاستعمارية . بالإضافة إلى مشاكل الحدود التي ظهرت بسبب التقسيمات الاستعمارية للقارة الأفريقية والتي خلفت كيانات قزمية " قطرية " دون مراعاة للروابط الاجتماعية . فعلى سبيل المثال نجد أن بعض القبائل الأفريقية لها جذور في دولتين وتفصل بينهما حدود سياسية صنعها المستعمر الأوروبي يصعب تجاوزها أو التنقل من خلالها بحرية ، فعندما تتوتر العلاقات بين الدولتين السابقتين تقوم إحداهما أو كلاهما بدعم القبيلة ذات الحدود المشتركة أو الجذور المشتركة من أجل خلق مشكلة عدم الاستقرار السياسي إلى أن يحدث تغير في سياسة إحدى الدولتين. وحتى يحدث ذلك تزهق أرواح كثيرة وتتعطل برامج التنمية من أجل دعم قوى المعارضة التي تهدف إلى تغيير نظام الحكم.

ومن هذا المنطق تعمل الدولة الليبية باعتبارها عضو مؤسس لتجمع الساحل والصحراء تعمل على تحقيق أمرين:

أولاً / الاستفادة من إشكالية الأهداف السياسية التي عجزت منظمة الوحدة الأفريقية "سابقاً عن تنفيذها.

ثانيا/ إيجاد صيغ سياسية جديدة وملائمة للواقع الأفريقي المعاصر.

وبناء على ذلك استطاعت الدولة الليبية مع بقية الدول الأفريقية المنضمة للتجمع الإقليمي الأفريقي " س . ص" من تحديد أهداف سياسية "رئيسية" للتجمع يمكن إيجازها في التالي:

(1) خلق سياسة حمائية تهدف إلى حماية التجمع الإقليمي الأفريقي من أي تدخل خارجي وذلك من خلال السعي وراء تكوين إطار سياسي واحد يشمل الدول المنضمة للتجمع مع الأخذ في الاعتبار مسألة السيادة الوطنية لكل قطر على حدة قدر الإمكان.

(2) ترسيخ مبادئ وقيم الديمقراطية ودعمها.

(3) إتباع الأسلوب الدبلوماسي "السلمي" تجــاه الصراعات القائمة داخل "داخل وخارج" التجمع لاسيما تلك التي لها أثـار سلبية على كيـــان التجمع الإقليمي الأفريقي "س.ص".[1]

1- خيري عمل صالح، الأبعاد السياسية لتجمع دول الساحل والصحراء ، **مجلة الثقافة العربية** ، العدد 16، لسنة 2019 ، ص 32.

(ب) الأهداف الأمنية والعسكرية:

ان الدولة الليبية تهدف من خلال تشكيل مثل هذا التجمع الإقليمي الأفريقي إلى ضرورة بناء قوة عسكرية ضاربة قادرة على حماية حقوق كل من " المواطن الأفريقي – الجسد الأفريقي " بالإضافة إلى حماية مراكز وإنجازات التجمع وأن تكون هذه القوة ذات تدريب قوي وفعال . ويمكن لنا الاستدلال على حقيقة هذا البعد الاقليمى الليبي في استفادة الدولة الليبية من العجز في إنشاء جيش عربي مشترك أثناء وجودها داخل التجمع الإقليمي العربي المتمثل في جامعة الدول العربية وإنشاء جيش موحد أثناء وجودها داخل اتحاد المغربي العربي . لذلك دعمت فكرة إنشاء كلاً من:

(1) فتح مراكز متخصصة للتدريب الأمني لتخريج كوادر أمنية واعية تؤمن بأهمية التجمع وأهدافه وضرورة حمايته من الاعتداءات الداخلية والخارجية.
(2) إنشاء قوة أمنية مدربة مزودة بأحدث أنواع الأسلحة ووسائل الاتصال وتكون هذه القوة متمركزة في مناطق استراتيجية معينة من أجل التدخل السريع إذ دعت الضرورة لفض النزاعات القائمة داخل كيان الاتحاد الأفريقي دون إعطاء الفرصة للتدخل الأجنبي.
(3) العمل بجدية على امتلاك قوة رادعة كونها الوسيلة المثلى للبقاء في الوقت الراهن.

بمعنى أوضح – ترى الايدولوجيا السياسية الليبية أن امتلاك أفريقيا للقوة العسكرية يمثل ضرورة للدفاع عن المصالح the Interest's الحيوية للقارة الأفريقية . ويكسب القارة الأفريقية احترام أوسع من قبل دول العالم. ويضمن تخلص القارة الأفريقية من الإشكاليات المزمنة والمتمثلة في التدخل الأجنبي من أجل فض النزاعات الأفريقية – الأفريقية " على اعتبار أن هذا التجمع الأفريقي يضم في عضويته ستة عشر دولة أي ما يمثل نصف سكان القارة الأفريقية . وتبلغ قدرة الناتج المحلي لدول التجمع عام 2010 حوالي " 232.78 " مليار دولار أمريكي .[1] بينما ستبلغ قوة الناتج المحلي لدول التجمع بحلول عام 2019 حوالي "310.34 " مليار دولار أمريكي في حالة ثبات معدل الناتج المجلي لدول التجمع الإقليمي الأفريقي "س . ص" .[2]

(ج) الأهداف الاقتصادية:

ان الدولة الليبية في سبيل توظيف للمعطيات الأفريقية من أجل تكوين تجمع إقليمي قادر على تحقيق الذات الأفريقي The Subjectivity of Africa نجدها عملت من خلال عضويتها داخل هذا التجمع . على إلغاء المعادلة الاقتصادية العامة داخل أفريقيا والمتمثلة في خريطة التقسيم الدولي للعمل التي تربط اقتصاديات الدول الأفريقية بالدول الأوروبية والتي فرضت على الدول الأفريقية مجرد إنتاج المحاصيل الزراعية والمعادن وتصديرها وهي خام وبأسعار رخيصة إلى الدول الأوروبية الاستعمارية سابقاً مقابل استيراد الإنتاج نفسه وهو مصنع وبأسعار باهظة . وإن مثل هذا الوضع فرض على معظم الدول الأفريقية نوعاً من التبعية الاقتصادية بشكلها " الكلي" .[3]

وبناء على ذلك ترى الدولة الليبية من خلال عضويتها في هذا التجمع الإقليمي – أنه من الأفضل للدول الأفريقية المنضمة إلى هذا التجمع الأفريقي استحداث سياسات اقتصادية من شأنها فك هذا الارتباط غير المتكافئ والعمل على خلق اقتصاد قوي يحقق الأهداف التالية:

1- المرجع السابق ، ص 194.
2- فرج عبدالفتاح فرج ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 186 – 187.
3- المرجع السابق ، ص 101.

(1) خلق فرص التنمية الشاملة التي تساعد في الخروج من دائرة التخلف. وذلك من خلال دعم فوري وسريع لجهود الدول الصحراوية وإيصال المواد التنموية الضرورية للمواطن هناك.
(2) دعم الأسعار من أجل تخفيف وطأة النقص الغذائي الذي تعاني منه معظم الدول الأفريقية وذلك بقصد إظهار الصبغة الإنسانية للتجمع.
(3) الحيلولة دون انكشاف السوق الأفريقي الغذائي أمام المنتجات الغذائية ذات المصدر الأجنبي . بمعنى أتباع نظام حمائي للمنتج الأفريقي وللذوق الاستهلاكي الأفريقي .[1]

وفى اطار اخر ترىالايدولوجيا السياسية الليبية من خلال فلسفتها الاقليمية لإنشاء مثل هذا التجمع الإقليمي الأفريقي إلى ضرورة نجاح هذا التجمع في جانبه الاقتصادي من خلال تنفيذ شبكة من المواصلات البرية لربط شعوب المنطقة وتسهيل عملية التبادل التجاري من المنتجات الزراعية . ولعل هذا مايتضح في ما دعا اليه المندوب الليبي في الجلسة الثانية للتجمع المنعقد بمدينة سرت عام 1990 إلى التالي :..." أنه ينبغي في سبيل تعزيز الترابط ما بين شعوب التجمع العمل على زيادة معدلات التبادل التجاري وإيجاد منافذ بحرية لصالح الدول الحبيسة من أجل تسهيل عملية الاتصال التجاري، وتسهيل عملية النقل وإقامة مشروعات استثمارية وتجارية في الدول الصحراوية المنضمة للتجمع من أجل تنوع الإنتاج الزراعي والمعدني – والبحث عن النفط والمعادن في مناطق الدول الصحراوية واستغلالها محلياً ودولياً على مستوى التجمع حسب حاجة كل دولة من دول تجمع الساحل والصحراء وذلك بطريقة التكامل الاقتصادي"[2].

ويجب التذكير باستمرار ذات المطالب السياسية الليبية من خلال مادعاء اليه رئيس الوفد الليبي في القمة الرابعة لتجمع دول الساحل والصحراء (س . ص) إلى ضرورة العمل على تحقيق التالي في سبيل تعزيز روح التعاون داخل التجمع :
(1) تخفيف القيود الجمركية والأمنية . بل وإلغائها لصالح عمليات النقل والحركة والتجارة.
(2) الاهتمام بعملية تنظيم المعارض للصناعات الحديثة والتقليدية القائمة داخل التجمع من أجل تشجيع الجهد الأفريقي.
(3) الكشف عن الأماكن الأثرية وتطويرها والتشجيع على السياحة فيها وذلك بهدف امتصاص القوة الاقتصادية للسياح لصالح التجمع بشكل خاص والقارة الأفريقية بشكل عام.
(4) العمل على خلق ظروف اقتصادية مناسبة للانطلاق في مسار التنمية الحقيقية لصالح دول التجمع- وهذا من الأهداف[3].

4- المرجع السابق ، ص ص 102 – 103.
1- سعيد حسن الجلالي، **التجمعات الإقليمية المعاصرة** ، ط 1، (د ، م) ، منشورات الدار العلمية للنشر والتوزيع ، 2005 ، ص61.
2 المرجع السابق؛ص65.
* **مؤتمر برلين/** عقد بين قادة الدول الاوربية من اجل الوصول الي قرار بشأن مناطق البلقان التي كانت تسيطر عليها الدولة العثمانية وقد ترأس المؤتمر المستشار الالماني "اوتو فون بسمارك".

(د) الأهداف الاجتماعية:

لقـد أكـدت هذه الدراسـة في تناولها جانبي (مقومات، خريطة) العلاقات الليبية – الأفريقية . إن دول الساحل والصحراء (س . ص) تربطها علاقات اجتماعية منذ مئات السنين عن طريق التداخل والتزاوج والانصهار، وبعد ظهور الدين الإسلامي في دول الساحل والصحراء (س . ص) زادت العلاقات الاجتماعية قوة وتواصل لما جاء به الإسلام من خلال (تعاليم ، مناهج ، قيم) قوية تنظم وتوثق تلك العلاقات . إلا أن هذه العلاقات قد شابها التوتر وعدم الاستقرار عندما دخل المستثمر الأوروبي إلى القارة الأفريقية بعد مؤتمر "برلين الذي انعقد بتاريخ 13. يوليو "ناصر" 1878م"* حيث قسمت القارة الأفريقية بما فيها دول الساحل والصحراء (س . ص) إلى دويلات متنافرة منفصلة عن بعضها البعض . وقد فرض المستعمر على الدول الأفريقية قيوداً على حركة السكان في تلك المناطق واتباع سياسة فرق تسد ليسهل عملية السيطرة على أفريقيا ويزيد من حالة الاحتقان ما بين العلاقات العربية – الأفريقية لاسيما على الصعيد الاجتماعي.

ويجب التذكير انه من اجل هذا عملت الدولة الليبية وبقية الدول المنضمة إلى تجمع دول الساحل والصحراء (س . ص) على مكافحة مخلفات الظاهرة الاستعمارية في أفريقيا من خلال إنشاء تجمع إقليمي أفريقي يهدف من الناحية الاجتماعية إلى تحقيق التالي:

(1) إعادة بناء الثقة في العلاقات " العربية –الأفريقية " التي شابها الفتور في الآونة الأخيرة من خلال تشجيع حركة السكان والتنقل بحرية بين مواطنين دول التجمع الإقليمي الأفريقي (س . ص) .

(2) كسر القيود الاجتماعية والثقافية التي تقف دون التلاحم والتزاوج بين أبناء دول التجمع الإقليمي الأفريقي (س. ص) .

(3) فتح مراكز التوعية للأسر لاسيما في الأماكن الريفية والصحراوية من أجل القضاء على الأمراض المستوطنة مثل (الملاريا ، الكوليرا ، الإيدز) .[1]

(4) تشجيع الأفراد الذين يتزوجون بنساء من دول الساحل والصحراء من خلال إعطائهم حوافز مادية [2].

(هـ) الأهداف الثقافية:

بالرغم من استمرار المحاولات الأوروبية التي تعمل طمس تاريخ أفريقيا ومحو ثقافتها ، من خلال تبديل الثقافة الأفريقية بالثقافة الغربية الاستعمارية . ولعل هذه الحقيقة تتمثل في عصرنا الحالي فيما يعرف بمفهوم " الغزو الثقافي the culture of inrush " ففي السابق كان المستعمر يفرض ثقافته بحكم قوة وجوده فهو الطرف الأقدر على فرض اللغة والعادات والتقاليد والقيم . وما فعلته كل من (بريطانيا ، فرنسا) خير دليل على إثبات مثل هذه الحقيقة. أما في وقتنا المعاصر فإن مسألة الغزو الثقافي لا تزال مستمرة حتى وإن كان المستعمر لا يتواجد على الأرض المحتلة بشكل مباشر فالتأثير الثقافي لا يزال قائم من خلال الدعاية الاستهلاكية والإعلانية والإعلامية من خلال وسائل الإعلام المقروؤة والمسموعة والمرئية.

1- أبوبكر علي كوري، تجمع دول الساحل والصحراء- طرح مبدئي حول الأهداف الاستراتيجية ، **مجلة الثقافة العربية** ، العدد الأول ، لسنة 1999 ، ص 13.

2- المرجع السابق ، ص 14.

ووفق هذا الواقع فإن الهدف الثقافي لتجمع دول الساحل والصحراء يتمثل في العمل على "الحد" من المد الثقافي الغربي الذي يتعارض مع الواقع المعيشي للدول الأفريقية بوجه عام ودول التجمع "س ، ص" بوجه خاص التي تتعرض (عاداتها ، قيمها ، معتقداتها ، أعرافها ، لغتها) إلى اختراق وطمس علني من قبل الدول "الدولة" صاحبة التأثير الثقافي الأقوى . لذلك تعمل دول التجمع الإقليمي الأفريقي (س . ص) على تحقيق جملة من الأهداف الثقافية المتمثلة في التالي :

(1) إقامة منتديات ثقافية وفكرية سنوية ودورية يشارك فيها مختلف الفرق الثقافية والأدباء والمفكرين والفنانين والشعراء وأصحاب الفنون الشعبية لإحياء التراث الثقافي مع تخصيص جوائز قيمة للأعمال الفائزة[1] .

(2) إنشاء جامعة نموذجية تقبل المتفوقين في المراحل الثانوية تهدف إلى تزويد المنسبين إليها بالقدرات العقلية والفكرية والعملية والأدبية بحيث يكونون قادة هذه الدول لتحقيق أهدافها المستقبلية.

(3) تطوير اللغات الأفريقية والتشجيع على التخاطب بها ووضعها ضمن المناهج الدراسية الأساسية، كلغة "الهوسا، السواحيلية ، الماندي" كوسيلة للتواصل الفكري والثقافي ما بين أبناء تجمع "س.ص"[2]

ويرى رئيس الوفد الليبي في القمة الثانية لتجمع دول الساحل والصحراء والمنعقدة بمدينة سرت 2001 م أنه بسبب الأوضاع الحرجة التي تعيشها القارة الأفريقية وحاجة المنطقة إلى استغلال مواردها وتوحيد كامل مقوماتها المادية والبشرية لذلك ينبغي القيام بوقفة قوية في وجه جبروت النظام العالمي الجديد ذي القطب الواحد الساعي لتسخير القوى الهامشية والضعيفة لخدمته تجاه تحقيق مصالحه [3].

ويرى الباحث إن تجمع دول الساحل والصحراء يسعى إلى وضع خطوات عملية من حيث الأهداف المرجوة بدليل بدء أعمال التجمع في تأسيس المراكز الثقافية ودراسة القضايا التي تهم المنطقة وتحقيق وحدة أقطارها السياسية والبدء الفعلي في تحقيق مبدأ الأمن الموحد الذي يسعى إلى حماية كيان التجمع وتعزيز مكاسبه السياسية . والعمل على رفع مستوى المعيشة لأفراد التجمع من خلال تفعيل حركة التجارة ورؤوس الأموال ما بين دول التجميع الإقليمي الأفريقي (س . ص) وحقيقة ذلك تتمثل في الجداول التالية التي تبين بعض المؤشرات عن التجارة البينية لتجمع دول الساحل والصحراء .

جدول رقم (2)

جدول يوضح التركيب السلعي للواردات 2015- 2018 م

البيـــــان	النسبة المئوية
نسبة الصادرات البينية للتجمع إلى إجمالي صادراته	3.7
نسبة الواردات للتجمع إلى إجمالي وارداته	2.56
نسبة التجارة البينية للتجمع إلى إجمالي تجارته	3.03
نسبة صادرات التجمع إلى صادرات القارة الأفريقية	34.0
نسبة واردات التجمع إلى واردات القارة الأفريقية	41.9
نسبة تجارة التجمع إلى تجارة القارة الأفريقية	38.3

1- المرجع السابق ، ص 197.
2 - المرجع السابق ، ص 197.
3- سعيد عمر خليل ، مرجع سبق ذكره ، ص 316.

نسبة الصادرات البينية للتجمع إلى إجمالي الصادرات البينية للقارة	13.41
نسبة الواردات البينية للتجمع إلى إجمالي الواردات البينية للقارة	13.7
نسبة التجارة البينية للتجمع إلى إجمالي التجارة البينية للقارة	13.14
نسبة الصادرات البينية للقارة إلى إجمالي صادراتها	8.73
نسبة الواردات البينية للقارة إلى إجمالي وارداتها	8.46
نسبة التجارة البينية للقارة إلى إجمالي تجارتها	9.04

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم ،2020.

جدول رقم (3)

جدول يوضح التركيب السلعي للواردات 2017- 2018 م

البيـــــان	النسبة المئوية
نسبة الصادرات البينية للتجمع إلى إجمالي صادراته	4.1
نسبة الواردات للتجمع إلى إجمالي وارداته	3.60
نسبة التجارة البينية للتجمع إلى إجمالي تجارته	4.05
نسبة صادرات التجمع إلى صادرات القارة الأفريقية	39.4
نسبة واردات التجمع إلى واردات القارة الأفريقية	45.3
نسبة تجارة التجمع إلى تجارة القارة الأفريقية	18.91
نسبة الصادرات البينية للتجمع إلى إجمالي الصادرات البينية للقارة	15.03
نسبة الواردات البينية للتجمع إلى إجمالي الواردات البينية للقارة	16.06
نسبة التجارة البينية للتجمع إلى إجمالي التجارة البينية للقارة	15.32
نسبة الصادرات البينية للقارة إلى إجمالي صادراتها	9.01
نسبة الواردات البينية للقارة إلى إجمالي وارداتها	9.51
نسبة التجارة البينية للقارة إلى إجمالي تجارتها	10.73

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم ،2019.

جدول رقم (4)
جدول يوضح حجم التجارة لدول تجمع الساحل والصحراء
2018 – 2017

البيـــــان	النسبة المئوية
نسبة الصادرات البينية للتجمع إلى إجمالي صادراته	4.1
نسبة الواردات للتجمع إلى إجمالي وارداته	3.06
نسبة التجارة البينية للتجمع إلى إجمالي تجارته	3.96
نسبة صادرات التجمع إلى صادرات القارة الأفريقية	35.04
نسبة واردات التجمع إلى واردات القارة الأفريقية	39.61
نسبة الصادرات البينية للتجمع إلى إجمالي الصادرات البينية للقارة	15.41
نسبة الواردات البينية للتجمع إلى إجمالي الواردات البينية للقارة	16.82
نسبة التجارة البينية للتجمع إلى إجمالي التجارة البينية للقارة	18.72
نسبة الصادرات البينية للقارة إلى إجمالي وارداتها	8.33
نسبة الواردات البينية للقارة إلى إجمالي صادراتها	9.35
نسبة التجارة البينية للقارة إلى إجمالي تجارتها	10.21

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، 2019.

توظيف البعد الاقليمى للايدلوجية السياسية للدولة الليبية لتجمع دول الساحل والصحراء تجاه تعزيز الاتحاد الأفريقي:

ان الدولة الليبية ترى ان توظيفها للبعد الاقليمى تجاه تجمع دول الساحل والصحراء يمثل الخطوة الصحيحة التي يتحقق فيها المشروع الاتحادي الأفريقي المتمثل في " الاتحاد الأفريقي " وتنطلق السياسة الخارجية الليبية من فرضية موضوعية مفادها التالي :
" أن المقومات الطبيعية والبشرية لتجمع دول الساحل والصحراء تمتاز بالتنوع الكبير في الموارد الاقتصادية، الموزعة على كافة دول التجمع بطريقة غير متوازنة The Non Balance أو متساوية وهذا بدوره يعزز فكرة التكامل بين هذه الدول".

ولابد من الاخذ بعين الاعتبار ان التوظيف السياسى للبعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية الليبية للمقومات الأفريقية لاسيما لدول تجمع الساحل والصحراء (س . ص) ينطلق من خلال الفرضية الموضوعية التالية... (أن الدولة الوطنية المعاصرة اصبحت تعجز فعليا عن حل مشاكلها . كما أنها لا تمثل كل مقومات التكامل مما يعرضها ذلك إلى عدم قدرتها على تحقيق درجات التنمية الشاملة وتصبح عرضة أكثر لحظر التبعية الاقتصادية بشقيها " الجزئي ، الكلي) (1) .

ووفق الفرضيات السابقة فإن البعد الاقليمى للايدولوجيا السياسية الليبية يرى ضرورة تحقيق درجات أفضل من الاتحاد والترابط بين دول التجمع (س. ص) من خلال ربط الدول الساحلية بالدول الصحراوية The Desert States فالمشروع الاستراتيجي الذي أكد عليه الزعيم الليبي معمر القذافي يتمثل في أهمية ربط القارة الأفريقية (شمالها بجنوبها ، شرقها بغربها) من خلال شبكة ضخمة من الطرق والمطارات بقصد تعزيز حقيقة التواصل الأفريقي وتجاوز فكرة الحدود المصطنعة الناتجة عن ترتيبات الاستعمار التي فصل بها الدول الأفريقية وكرس من خلالهـــا مظاهر التخلف من "مرض، فقر، بطالة، عدم استقرار" .

وتنطوى الاشارة بان إن حقيقــة البعد الاقليمى للايدولوجيا السياسية الليبية تجاه تجمع دول الساحل والصحراء ترتكز على مبدأ ضرورة تحقيق تكتل اقتصادي (تعاوني) يكون بإمكانه مرحلياً على تجاوز العقبات التي تقف دون تحقيق وحدة اقتصادية افريقية .
بل وتكون الغاية من وراء تأسيس هذا التجمع متمثلة أيضاً في وجود أطر مؤسسية وهيئات تقوم بالتنسيق لعمليات التكامل الاقتصادي بين دول التجمع وصولاً إلى إنشاء إتحاد اقتصادي على مستوى القارة الأفريقية يساعد على الحد من درجات التخلف وإيقاف النزيف المستمر عن طريق التهريب والتجارة الخارجية، والاستعمار الأجنبي.

ويمكن تحديد أهم المبادئ التي يرتكز علية البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية تجاه تجمع دول الساحل والصحراء وصولا الى تحقيق المشروع الاتحادي الأفريقي :

(1) العمــل على الخــروج من دائـرة التخلف الاقتصـــادي والاجتماعي للـدول " العربية – الأفريقية " الواقعة داخل حدود التجمع الإقليمي "س. ص" من خلال خطط التكامل التي اعتمدها التجمع في سبيل تحقيق مصلحة جميع أطرافه . وتنمية قاعدة مشتركة عن طريق الاعتماد الجماعي على الذات الأفريقي.

1- صالح جبريل سليمان ، **حقيقة التوجه الليبي نحو أفريقيا** ، ط1 ، (د ، م) ، منشورات المطبعة الحديثة للنشر والتوزيع ، 2008 ، ص 31.

(2) تحرير كل من الإنسان و الموارد الطبيعية العربية – الأفريقية لدول التجمع من السيطرة الأجنبية واستخدام هذه الموارد من قبل القوى العاملة لدول تجمع الساحل والصحراء (س. ص).
(3) استخدام قاعدة إنتاجية متنوعة ومتطورة تساعد على تحقيق درجات مثلى من الكفاءة الإنتاجية لدول التجمع الإقليمي (س. ص).
(4) إيجاد النمط الزراعي والصناعي الأمثل – من أجل الوصول إلى اقتصاد قادر على الاستجابة لنمط الاستهلاك لسكان التجمع ذوي الدخل المحدود.

ويرى الباحث أن تجمع الساحل والصحراء يساعد على استخدام نمط معين من التقنية يتمشى مع واقع دول التجمع الإقليمي (س. ص) من أجل التخلص من مشكلة عدم الشفافية التي تعاني منها معظم دول العالم لاسيما النامية منها.[1]

ومن المهم القول انه فيما يتعلق بالجانب الأمني – فإننا نلاحظ أن دول تجمع الساحل والصحراء من خلال تحقيق نموذج "الأمن الموحد" قد حققت الشروط اللازمة لتوفير بنائه ، بديل أن منطقة التجمع الإقليمي (س.ص) مطالبة بتطوير عمليات الاتصال خاصة للإمكانيات والآليات والمنظمات المشتركة والمسئولة عن تحقيق التعاون في مختلف المجالات(السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية، الثقافية) والنموذج الموحد "كما يعرفه " دوتيش" بأنه عبارة عن:
" تحول مجموعة من الوحدات السياسية المتماثلة إلى وحدة Unit لها حكومة مشتركة" ووفق هذا فالتجمع الإقليمي (س. ص) يجسد هذه الحقيقة وتتوافر فيه شروط مشروع التكامل التي تتمثل في مشروع التجمع الإقليمي (س. ص) والمتمثلة في:
(1) يكتسب تجمع (س.ص) خاصية الانسجام المشترك في القيم الرئيسية وفي الوحدات السياسية.
(2) توفر الحاجة إلى التوزيع الأمثل للمنفعة المشتركة للوحدات المشاركة.
(3) التواصل الجغرافي لتحقيق التقارب الاجتماعي وسهولة الاتصال.
(4) توفر درجات منطقية من النمو الاقتصادي لدول التجمع أو التكامل.
(5) تحسين القدرات الإدارية والسياسية لدول التجمع[2].

ويجب التذكير انه وفق هذه المعطيات التكاملية يرى البعد الاقليمى في الايدلوجيا السياسية الليبية أن تجمع دول الساحل والصحراء بشكل عام يمكن أن يكون النواة الحقيقية الأولى تجاه المشروع الاتحادي الأفريقي وأن يلعب التجمع (س. ص) (SEN- SAD) دوراً أساسياً وبارزاً في مسيرة المشروع الاتحادي الأفريقي وذلك من خلال تحقيق تجمع (س. ص) المزيد من حالات التكامل فيما بين الدول الأفريقية وبالتحديد في الجانب الاقتصادي كون المتغيرات الدولية الراهنة تزيد من تنوع (شكل ،حجم ، طبيعة) التكتلات الإقليمية المعاصرة.

مع مراعاة ان البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية على أهمية الجهد السياسي المبذول في إنشاء الاتحاد ومؤسساته وصيغته القانونية . لا بد أن يصحبه جهد في مجال التكامل الاقتصادي الذي يعتبر مهم لدعم الجهد السياسي من جانب . وإحداث التنمية والتطور في الدول الأفريقية من جانب اخر .

1- المرجع السابق ، ص 33.
1. المرجع السابق ، ص38.

وتنطوى الاشارة بان هناك دراســات اقتصادية صادرة عن صندوق النقـد التابع لمنظمة الأمم المتحدة تؤكد أن المشكل الأساسي للقارة الأفريقية يتمثل في المشكل الاقتصادي للتجمعات الإقليمية الاقتصادية داخل القارة الأفريقية على غــرار نموذج مشــروع تجمع دول الساحل والصحراء "س. ص" التي تمتلك مقومات التطور والتنمية بدليل امتلاك دول تجمع الساحل والصحراء:

(1) الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا المتوفرة في كل من مصر، تونس ، المغرب، السنغال كقاعدة يستند عليها التجمع في تطوير القدرات التكنولوجية لكل دول التجمع . وكلما يؤدي ذلك إلى زيادة التبادل التجاري بين دول القارة الأفريقية . مع مراعاة أن تجارة دول تجمع الساحل والصحراء تمثل حوالي 38% من إجمالي تجارة القارة الأفريقية **وفي اعتقاد الباحث** أنها تمثل نسبة كبيرة جداً . وفي حالة حدوث التطور التكنولوجي داخل أقطار التجمع فإن ذلك سوف يؤدي إلى (التوســع ، الزيادة) في تجارة التجمع التي تؤثر بدورها وبشكل مباشر وقوي في التجارة البينية داخل القارة الأفريقية من جانب وتشكل عنصر مؤثر في تجارة القارة الأفريقية مع بقية العالم من جانب اخر. (1)

(2) أن الاهتمام بالبنية التحتية في مجال المواصلات والاتصالات بين دول التجمع الإقليمي الأفريقي " س. ص" يساهم ذلك في تعزيز درجات الترابط بين الأجزاء الشمالية من القارة الأفريقية، والأجزاء الوسطى منها . الأمر الذي يساعد على ارتفاع معدلات التبادل الاقتصادي بين دول تجمع الساحل والصحراء . وهذه الحقيقة يمكن أن توضح أيضاً من خلال مقارنة مساهمة التجارة البينية للتجمع من إجمالي تجارته التي تبلغ 03.3% بمساهمة التجارة البينية للقارة من إجمالي تجارة القارة الأفريقية التي تبلغ "9.04%" وهذا يدل على أن هذا الجزء من القارة الأفريقية يمكن أن يؤثر بشكل فاعل في حجم صادرات القارة في حالة حدوث (الترابط ، والتقدم التكنولوجي) ما بين الدول المنضمة إليه.

(3) إن تجمع دول الساحل والصحراء باعتباره أكبر التجمعات الأفريقية الاقتصادية . بدليل أن المنتج المحلي الإجمالي له يصل عام 1999 إلى 232.78 مليار دولار أمريكي ويصل مع نهاية 2008م إلى 346.16 مليار دولار أمريكي وعدد سكانه 320 مليون نسمة. يمكن أن يعمل مع التجمعات الرئيسية الأخرى كمجموعة التنمية للجنوب الأفريقي "SADC" التي تمثل ثاني أكبر التجمعات الاقتصادية الأفريقية من حيث الوزن النسبي للناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ هذا الناتج عام 1999م حوالي 185.3 مليار دولار أمريكي، ومع بداية عام 2009 حوالي 191.6 مليار دولار أمريكي أي بزيادة في معدل النمو بمقدار 0.69% ويليه تجمع " كوميسا" الذي يعرف باسم "السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي" حيث يضم هذا التجمع نحو عشرين دولة أفريقية ويبلغ ناتجه المحلي في عام 2008 نحو 155 مليار دولار ولقد انضمت جمهورية مصر العربية إلى هذا التجمع عام 1998م وتشكل مركز ثقل بمساهمتها بـ 50% من الناتج المحلي الإجمالي لهذا التجمع- وهو ثاني أكبر تجمع من حيث الكثافة السكانية على مستوى القارة الأفريقية إذ يقدر تعداد سكانه بنحو 335 مليون نسمة سنة 1997م، وتشير الدراسات السكانية أنه بحلول عام 2009م سوف يصل العدد إلى 551 مليون نسمة (2).

ويأتي بعد ذلك تجمــع "إيكواس"الذي يعرف بـ "التجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا – ECOWAS" وهو يمثل الربع "¼" من حيث الوزن النسبي للناتج المحلي الإجــمالي إذا بلغ ناتجه المحلي سنة 1999 نحو 82.3 مليون دولار أمريكي ربع بدايــة عام 2009 من المتوقع

---

1. U.N, Demographic. Year book 2001.
1- U.N, Demographic, year book, 2009.

أن يصل الناتج المحلي نحو 86.7 مليار دولار أمريكي ويضـــم في عضويته 247 مليون نسمة . وتلعب نيجيريا فيه دور الدولة القلب إذ تساهم بنسبة 50% من الناتج المحلي .[1]

ولابد من الاحذ بعين الاعتبار بأن السياسة الخارجية للدول الوطنية بطبيعتها ذات طابع ديناميكي يتحرك من خلال منظور المصلحة The Interest أو ما يعرف بمفهوم المصلحة القومية the Nation Interest داخل ميدان العلاقات الدولية The International Relations إلا أن الصفة التي تميزت بها الايدولوجيا السياسة الليبية خلال الألفية الثالثة تتمثل في العمل من أجل تحقيق المصلحة القارية وهي مرتكزة في ذلك على دوافع دولية أفرزتها التطورات الكبيرة في مجالات الاتصالات والتبادلات التجارية وانتشار التعامل المالي بين دول العالم . نجد الايدولوجيا السياسية الليبية قد توجهت وبشكل جدي تجاه القارة الأفريقية وبنوع من التقارب الاقتصادي الذي يشكل كما أسلفنا في السابق أهم جوانب التفاعل الدولي المعاصر. من خلال تشكيل نواة اقتصادية يمكن أن تكون حجر الأساس للمشروع الاتحادي الأفريقي.

ويعتقد الباحث أن مشروع تجمع الساحل والصحراء بالرغم من ظهوره فعلياً على أرض الواقع وما حققته من زيادة في أواصر الترابط والتبادل التجاري ما بين الدول المنضمة إليه – وصولاً إلى زيادة حجم التبادل التجاري على مستوى القارة الأفريقية . إلا أن الدعم السياسي لقرارات تجمع دول الساحل والصحراء قد ساهم في عرقلة تحقيق بعض الأهداف المنشودة بسبب وجود نوع من الولاءات الداخلية للدول المنضمة إليه والتي تربطها ارتباطات بتجمعات "إفريقية، دولية" أخرى . **ويقصد الباحث** هنا بالتجمعات الأفريقية مثل "جماعة التنمية للجنوب الأفريقي SADC ، تجمع الإكواس ECOWAS والتجمعات الدولية مثل" منظمة التجارة العالمية WTO ، تجمع رابطة الدول الناطقة بالفرنسية "الفرانكفونية " تجمع رابطة الدول الناطقة بالإنجليزية "الكومنولث" لذلك أن مثل هذه الأسباب جعلت الايدولوجيا السياسية الليبية تبحث فعلياً عن إطار جديد للعمل الأفريقي تلك الفكرة التي راودت الزعماء الأفارقة السابقين مثل :
(كوامي نيكروما الرئيس الغاني السابق، والرئيسي أحمد سيكتوري ، الرئيس الغيني " السابق" والمناضل الجزائري أحمد بن بله)، حيث ترى ليبيا من خلال مشروعها الذي تقدمت به في جلسات الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية عام 2002 م والمتمثل في مشروع الاتحاد الأفريقي الذي يجمع بين الجانب السياسي في منظمة الوحدة الأفريقية "سابقاً" ، والجانب الاقتصادي في تجمع دول الساحل والصحراء . مع مراعاة أن الدولة الليبية قد تقدمت قبل هذا المشروع "الاتحاد الأفريقي" بمشروع اخر عرف بمشروع " الولايات المتحدة الأفريقية" . وبسبب اعتراض بعض الزعماء الأفارقة على المشروع بحجة أن أفريقيا لم تصل بعد إلى درجة التكامل الاقتصادي . العملة المالية الموحدة والتعريفة الجمركية الموحدة، والاستقرار السياسي الأمر الذي يمكنها من إعلان الولايات المتحدة الأفريقية . حيث أجلت فكرة الولايات المتحدة الأفريقية حتى تتبين فرص نجاح مشروع الاتحاد الأفريقي مع تأكيد الدولة الليبية أن من أهم أسباب عدم إعلان الولايات المتحدة الأفريقية إلى جملة الأسباب السابقة والتي أكدتها بعض الدول الأفريقية والمتمثلة في التدخل الخارجي في الشئون الداخلية للقارة الأفريقية بسبب إشكالية التبعية التي لا تزال تقيد حركة وحرية العديد من الدول الأفريقية . أما بسبب الموروث الاستعماري أو بسبب تفاقم نسبة الديون عليها أو بالانحياز السياسي من خلال منظور الولاءات السياسية الدولية لاسيما للدول الأوروبية التي كانت تحتل القارة الأفريقية.

ووفق هذا **يرى الباحث** إنه يمكننا أن نحدد أهم أسباب توجه البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسة الليبية تجاه مشروع الاتحاد الأفريقي من خلال التالي:

---

2. Ibid,pp 231-236.

(1). وجود قصور منظمة الوحدة الأفريقية "سابقاً" في تحقيق أهدافها لاسيما تلك المترتبة عليها تجاه أعضائها"الدول" على المستويات"السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، الأمنية ، الثقافية".

(2). وجود الطبيعة الاقتصادية المميزة لمشروع تجمع دول الساحل والصحراء.

(3) . حدوث تغير في طبيعة النظام العالمي لعدة أسباب منها:

أ-انهيار نظام توازن القوى The Balance of Power system.

ب- ظهور فاعلين Actors دوليين جدد مثل "الشركات المتعددة الجنسية، الشركات عابرة للبحار ،المنظمات الغير حكومية".

ج- عجز الدولة الوطنية The Nation State عن مقاومة "معالجة" مشاكل العصر المتمثلة في " التضخم ، الإرهاب ، المخدرات، التجارة المحرمة ، الهجرة غير الشرعية " مما جعل مبدأ السيادة الوطنية في معظم الأحيان يتعرض للتآكل التدريجي.

(4) . وضوح رغبة ليبيا في إيجاد فضاء "تكتل" قاري يضمن حماية القطر الليبي بشكل خاص والجسد العربي بشكل عام من الانصهار والاندماج في تكتلات إقليمية هي أبعد ما تكون عن مصلحة العرب مثل الفضاء الذي يعرف في شمال أفريقيا بـ " مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، وفي شرق الوطن العربي بمشروع" الشرق الأوسط الجديد".

وتنطوى الاشارة بان البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية يرى إن خلاص الدول العربية لا يتم إلا عبر البوابة الأفريقية بسبب عدة اعتبارات رئيسية هي :

أ – الاعتبـــــار الأول : إن العصر الراهن هو عصر التكتلات الإقليمية ذات الطابع الاقتصادي.

ب – الاعتبار الثاني : إن التكتلات الإقليمية المعاصرة ومغلقة في وجه العرب باستثناء الفضاء أو التكتل الأفريقي الذي يقع ⅔ سكان العرب في أراضيه ونحو 80 % من مساحة الوطن العربي بداخل القارة الأفريقية.

ج – الاعتبار الثالث : دخول العرب في تكتلات "فضاءات" دولية معدة مسبقاً، حيث يشكل فيها العرب الدور الثانوي وليس الدور الرئيسي من حيث الفاعلية "السياسة، الاقتصادية" بل تؤكد دراسات ديموجرافية أن هذه التكتلات الإقليمية المعاصرة من شأنها مسخ العرب " ثقافياً – اجتماعياً – اقتصادياً" ودخولهم مع أجناس وأوطان وحسابات اقتصادية، بعيدة كل البعد عن موقعهم الجغرافي، ومصلحتهم الاقتصادية والثقافية.

ويجب التذكير انه بسبب هذه الاعتبارات يرى االبعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية ضرورة تشكيل أو خلق فضاء عربي إفريقي بحيث يشمل هذا الفضاء كل الأقطار العربية – الأفريقية بدليل قوله... " أن تجمع دول الساحل والصحراء رغم بقائه كأحد روافد مشروع الاتحاد الأفريقي ما هو إلا الخطوة الأولى تجاه خلق الفضاء – فضاء الولايات المتحدة الأفريقية التي تضم في عضويتها الدول العربية – والأفريقية على حدٍ سواء" [1].

وبهذا يمكن الاستدلال على حقيقة البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية من خلال تأكيده على أن الهدف "The objective" الأساسي من خلق هذا الفضاء الأفريقي "الاتحاد

1- عزالدين أحمد شكري ، **ليبيا و الألفية الثالثة** ، ط 1 ، دمشق ، (د ، ن) ، 2007 ، ص 31.

الأفريقي" هو تقوية مركز الدول العربية داخل الجسد الأفريقي من حيث العدد السكاني والعدد القطري للدول العربية والإمكانيات المادية للدول العربية وذلك من خلال تشكيل هذا "الاتحاد" الذي يجمع ما بين العرب – والأفارقة حيث يعمل كل من الطرفين على إيجاد مصلحة مشتركة تحقق تجمع يستجيب لمتطلبات الشعوب العربية – الأفريقية . فالدول الفيدرالية الناتجة عن الاتحاد الأفريقي يجب أن تقوم على استراتيجية واضحة المعالم قادرة على تحقيق الذات أمام أفرادها من الشعوب " العربية – الأفريقية " وإثبات الذات أمام الآخر "التكتلات الإقليمية الأخرى".

المبحث الرابع : التوظيف الايدولوجى السياسى الليبى لمشروع الاتحاد الافريقى لصالح المشروع القومى العربى .

μ:

كما هو معلوم منذ نهاية القرن العشرين والعالم يتفاعل مع ظاهرة جديدة لم يألفها من قبل ألا وهي ظاهرة العولمة وبأطر هذه الظاهرة تغير العالم المترامي الأطراف وأصبح عبارة عن قرية صغيرة تشابكت فيه مصالح الأفراد والجماعات "الدول" وتقلص بموجبها سلطات الدولة الوطنية الأمر الذي أدى إلى ضرورة قيام كيانات كبرى لمواجهتها.

وفي ظل هذا الواقع ترى الايدولوجيا السياسية الليبية أن ظاهرة العولمة هي نتاج التطور العلمي الهائل في مجال التكنولوجيا وأنظمة المعلومات بحيث أصبح العالم قرية واحدة تداخلت فيه المصالح وازدادت فيه فرص الاستثمار والشركات المتعددة الجنسية التي تمثل أهم أدوات هذه الظاهرة [1].

وفى ذات السياق يؤكد البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية على أن عصر العولمة هو عصر البحث عن المنافع المادية، وعن السيولة وعن الاستثمار وعن الثروات وحماية البيئة فلقد انتهى عصر الاستعمار ولم يبق مشروع استعماري سوى المشروع الأمريكي او المشروع الصهيوني وسوف ينقض كل منهم على الآخر من أجل الهيمنة . باعتبار ان العالم الان لا يقبل السيطرة عليه لا من طرف المشروع الأمريكي ولا المشروع الصهيوني ولا أي مشروع آخر . فالشعوب الآن غير قابلة للاحتواء وغير قابلة للإخضاع . [2] ووفق ذلك تؤكد الايدولوجيا السياسية الليبية علي حقيقة الحاجة إلى قيام تكتلات إقليمية أصبح ضرورياً أكثر من أي وقت مضى . فالعولمة لا تعترف بالكيانات الصغرى. كما أن هذه الكيانات لا يمكنها مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وفرضها نموذجها الثقافي كنموذج أوحد على شعوب الأرض . [3]
ووفق هذه الرؤية السياسية فإن البعد الاقليمى فى الايدولوجيا السياسة الليبية ذات البعد الوحدوي "القومي" أصبح يتفاعل مع هذا الواقع الدولي الجديد على اعتبار أن عصر العولمة **the** Globalization "هو عصر التكتلات السياسية والاقتصادية وليس عصر الدول القومية the Nation State's**.**
لذلك يجب على الدول الوطنية وفق الايدلوجية السياسية الليبية أن تجد لها مجالاً حيوياً أو تكتلاً معنياً من أجل حماية بقاءها واستمرارها ومواجهة الهيمنة الأمريكية.

وتنطوى الاشارة انه من هذا المنطلق جاءت الدعـوة الليبيـة تجاه حتمية بناء الفضاء الأفريقي The Africa Space لمواجهة تحديات العولمة . وما نتج عنها من مشاريع استراتيجية تستهدف تعزيز الجسد العربي والأفريقي على السواء إلى مجرد مناطق جغرافية تابعة لتلك المشاريع ذات البعد "الاقتصادي ، السياسي" والتي أبرزها:

(1) مشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية.
(2) مشروع الشرق الأوسط الجديد.

زمن المهم القول ان الدول العربية والأفريقية وفق منظور البعد الاقليمى فى الايدولوجيا السياسية الليبية لا تملك أية قوة تفاوضية مع مثل هذه المشاريع "التكتلات" المعاصرة . بل أن

1- المرجع السابق ، ص 70.
2- صالح هويدي ، العولمة مركب النجاة الجديد ، **مجلة دراسات** ، العدد 2 ، لسنة 1994 ، ص152 .
3- المرجع السابق ، ص 156.

مسألة تحقيق الإتحاد ما بين الدول العربية والأفريقية هو الكفيل بخلق قوة اقتصادية – سياسية قوية في المحافل الدولية وقوة تفاوضية قادرة على التفاوض مع هذه المشاريع الإقليمية . أما في حالة بقاء هذه الدول " العربية ، الأفريقية " مجـرد دول قطرية فإنها ستبقى مجرد منجماً وأسواق لمثل هذه المشاريع الإقليمية.

ويجب التذكير ان من الدوافع الرئيسية التي ساهمت في توجيه البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية تجاه الفضاء الأفريقي هو تعدد المفاهيم التي ساهمت في خلقها تلك المتغيرات الدولية والمتمثلة في:
أ – تقليص سلطان الدولة الوطنية.
ب – السوق العالمية.
ج – الاستثمار والمعلوماتية.
د – المصالح الاقتصادية المتبادلة.

وفى ذات السياق تظهر حقيقة موضوعية أكدتها معطيات المتغيرات الدولية الراهنة والتي تؤكد على التالي " أن الدولة الوطنية لا يمكنها التعامل مع هذه المفاهيم . إلا من خلال وحدة إقليمية "قارية" تجعل هذه الدول في صورة فضاء واحد وقوة اقتصادية واحدةواستراتيجية دفاعية واحدة" . [1]

ووفق هذه الحقيقة الموضوعية عملت الدول الليبية من خلال البعد السياسى الاقليمى على تحقيق ذلك من خلال تقديمها لمنظمة الوحدة الأفريقية (سابقاً) مشروع الولايات المتحدة الأفريقية والذي تم تعديله فيما بعد إلى مشروع الاتحاد الأفريقي من شأنه التفاعل مع الديناميكية الجديدة القائمة في مجال العلاقات الدولية المعاصرة التي أصبحت تتجه نحو تقليص حجم الفاعلين الدوليين من جانب . وزيادة حجم "رأس المال، الاستثمار" الدولي من جانب اخر من خلال تكتلات دولية اقتصادية حيث يختص كل تكتل إقليمي بتقديم (نوع ، شكل) محدد من السلع والخدمات وفق التقسيم العالمي الجديد الذي يسعى إلى تحقيق مسألتين أساسيتين :
المسألة الأولى: تتمثل في عملية تدوير رأس المال العالمي، كأسلوب اقتصادي يساعد على حماية تلك التكتلات الاقتصادية الإقليمية من إشكالية الأزمة الاقتصادية العالمية . بالإضافة إلى توسيع القاعدة الإنتاجية للتكتلات الاقتصادية.
المسألة الثانية: تتمثل في عملية التوزيع الجغرافي "للتكتلات" الاقتصادية المعاصرة، والتي تسهم في إنتاج السلع والخدمات المحددة لها من قبل الجماعة الدولية "مجموعة التكتلات الإقليمية الأخرى ".

وبهذا فإن الدراسة من خلال هذا المبحث الذي يحمل عنوان:

" توظيف البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية لمشروع الاتحاد الأفريقي لصالح المشروع القومي العربي"

سوف تحدد الاعتبارات الأساسية التي اعتمدت عليها الدولة الليبية من خلال البعد الاقليمى في ايدولوجيتها السياسية والتي من خلالها تعمل على مواكبة المتغيرات الدولية التي أفرزتها ظاهرة العولمة ما يخدم مصلحة المشروع القومي العربي من خلال المشروع الأفريقي.
وتتمثل هذه الاعتبارات في التالي:

1- عبدالجليل كاظم الوالي ، جدلية العولمة بين الاختيار والرفض ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 275 ، لسنة 2002 ، ص 71.

الاعتبار الأول : موقف البعد الاقليمى الليبى من واقع الدولة الوطنية وحتمية الفضاءات الإقليمية.
الاعتبار الثاني تأثير المتغيرات الدولية المعاصرة على البعد الاقليمى للايدولوجيا الليبية.
الاعتبار الثالث : توظيف الدولة الليبية لمشروع الإتحاد الأفريقي لصالح المشروع القومي العربي.

الاعتبار الأول:

موقف البعد الاقليمى الليبى من واقع الدولة الوطنية وحتمية الفضاءات الاقتصادية المعاصرة:

ان البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية خلال عقد التسعينات يرى من خلال توجهاته الخارجية أن الدولة الوطنية المعاصرة لم تعد تتناسب مع تطلعات شعوبها في تحقيق أبرز الضمانات المتمثلة في "الحرية ، التضامن ، الوحدة " بل أنه ينبغي عليها أن تعمل ضمن مجموعات " وحدات **the Units"** أكبر من أجل التصدي للعديد من التحديات التي تفرضها العولمة بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية والتقدم الهائل في مجال التقنية المعلوماتية والاتصالات ، والنقل ، والتسلح ، وفي ميادين عديدة أخرى [1] . كما أن الدولة الوطنية لم تعد قادرة على تلبية حاجات مواطنيها في عصر العولمة، فحاجات المواطن تغيرت وفقاً لهذا العصر. ومن هنا يحاول الإنسان الهروب من هذا القالب المفروض عليه ، فالدولة الوطنية أصبحت بمثابة عائق لمواطنيها كون حدودها تعيق نشاطاتهم الاقتصادية أو الفكرية أو أي نشاط آخر. ولعل هذا ما يفسر من الناحية السياسية و الاجتماعية و النفسية حدوث حالات مثل "التمرد ، التطرف ، العنف ، والتجاوزات التي لا يمكن السيطرة The control عليها مثل تهريب السلع والخدمات ، تزوير العملات والهويات وغيرها .
وتظهر هذه الدراسة الموقف الليبي من واقع الدولة الوطنية من خلال الآثار المترتبة على سيادة الدولة الوطنية من ظاهرة العولمة وهي كالتـالي:

(أ) موقف البعد الاقليمى الليبي من الآثار المترتبة على الدولة الوطنية في الجانب السياسي:

في ظل العولمة تزداد صعوبة الفصل ما بين ما هو داخلي وما هو خارجي بسبب ما تحدثه من تغيرات هامة على سيادة الدولة،وفي هذا الصدد يشير "زبغنيو بريجنسكي" إلى ذلك من خلال تأكيده على أن المفاهيم المؤثرة لما يتعلق بسيادة الدولة المنعزلة قد شرعت تتوارى مع نهاية القرن العشرين ليحل محلها المفهوم الأكثر شعبية في الاعتماد الدولي المتبادل الشامل بمعنى أن تصور "بريجنسكي" يؤكد ولادة عملية سياسية عالمية جديدة في ظل ضعف التمييز بين ما هو أجنبي فعلاً والداخلي.[2]

1- إبراهيم عواد فاضل ، **إشكالية الدولة الوطنية المعاصرة، (دراسة تحليلية معاصرة)** ، ط1، بيروت ، منشورات المكتبة اللبنانية للنشر والتوزيع ، 1998 ، ص 51.
1- زبغنيو بريجنسكي، **الفوضى الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين** ، (ترجمة مالك فضل) ، عمان ، منشورات الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، 1998 ، ص 102 .

ويجب التذكير ان هناك الأزمة التي تواجهها الدولة الوطنية المعاصرة والمتمثلة في بروز فاعلين جدد سواء المنظمات الدولية أو المنظمات غير الحكومية سواء المتمثلة في لشركات متعددة الجنسية أو الشركات عابرة الحدود وما يسمى " بالمجتمع المدني " بمختلف مؤسساته وهياكله المختلفة وهؤلاء الفاعلين الجدد الذين ظهروا جنباً إلى جنب للدولة الوطنية القومية بحيث أصبحت ولاءات الأفراد تتجه ليس إلى الدولة فقط . وإنما إلى هؤلاء "الفاعلين The Actor's" الجدد على نحو أحدث نوعاً من التفسخ في الولاءات والتعدد في الانتماءات[1].

وفى السياق ذاته يرى البعد الاقليمى فى الايدلوجيا السياسية الليبية أن الدولة الوطنية المعاصرة تتعرض إلى اختراق سيادي واضح المعالم من خلال ما يعرف بالاختراق الدستوري فعملية الوصول على الحكم والمجالس التشريعية يتم وفق ما ينص عليه الدستور أو النظام السياسي القانوني الخاص بالدولة . إلا أن واقع الحال يظهر دولاً صارت تدعو جماعات أهلية دولية ومنظمات إقليمية "دولية" وممثلي دول للإشراف والرقابة على الانتخابات . وهنا تعترف الدولة بأن سيادتها أصبحت في محل شك، بل أنها تعترف بما هو أخطر كونها تثبت أن هناك فاعلين دوليين جدد في شكل جماعات أهلية أصبح لها رأي في هذه السيادة . كما ترى الايدولوجية السياسية الليبية – والتي عبر عنها رئيس الوفد الليبي في اجتماع القمة الثانية لتجمع دول الساحل والصحراء بمدينة سرت 2001 – بأن ظاهـرة العولمة تمتاز بكونـــها ذات طابع "ديناميكي" حركي. ان هذه الحركية ساهمت في خلق نوع من التداخل في العلاقات الدولية فيما بين الدول وفي شتى مجالات الحياة فلقـد أصبح من الصعب إن لم يكن من المستحيل ضبط تأثيراتها والتحـــكم فيها بالوسائل والإجـراءات التقليدية كإغلاق الحدود وقطع العلاقات الدبلوماسية . فالعلاقات الدولية لم تعد تقتصر فقط كما كان عليه الحال من قبل على العلاقات التجارية(استيراد ، تصدير) والدبلوماسية (تبادل البعثات) . أي تلك العلاقات التي كانت تقررها الدول بكامل إرادتها في إطار ممارستها لسيادتها على شعوبها وبلدانها. بل أصبحت اليوم بفضل التقدم الهائل لوسائل المواصلات وثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال تتخطى كل الحدود القطرية وتحطم كل القيود لتفرض نفسها على كل المستويات المهمة بعيداً عن أية مراقبة من أي نوع كانت هذه المراقبة كما يتفق البعد الاقليمى الليبى مع الدراسة التي قام بها" ميريللي س. غرندل" إلى دور المؤسسات الدولية في ظل العولمة وتأثيرها على حكومات الدول ذات السيادة والتي من خلالها يؤكد على الحقيقة التالية... " إن للمؤسسات الجديدة للحكم العالمي والتحكم المحلي بالخدمات والمصادر العامة والاستثمارات الخاصة والخصخصة والتقدم التكنولوجي كلها ذات تأُثيرات هامة على الحكومات في جميع أنحاء العالم" . [2]

كما يضيف "ميريللي.س.غرندل" حقيقة الدور المتنامي للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات البيئة ونزع السلاح والحد من انتشار الأسلحة الكيميائية والجرثومية وحظر التجارب النووية وحقوق الإنسان وحرياته أخذ في التزايد لدرجة أن بعض الدول الصغرى "ذات السيادة " قد تستجيب لمطالب هذه المنظمات لمراقبة المساعدات الإنسانية وقبول رأيها في المجالات التي تهتم بها هذه المنظمات والتي " قد " تمس في كثير من الأحيان سيادة هذه الدول . [3]

2- عقيل حسين عقيل ؛ **الديمقراطية في عصر العولمة كسر القيد بالقيد** ، ط1، فاليتا ، منشورات ELGA للطباعة والنشر ، 2001 ، ص30.

1- المرجع السابق ، ص35.

2- المرجع السابق ، ص 38.

وفى ذات السياق يرى البعد الاقليمى فى الايدولوجيا السياسية الليبية إن الظواهر الدولية المعاصرة تسهم هي الأخرى في اختراق المبدأ السيادي للدول الوطنية سواء تلك الصغرى او الكبرى. ولعل أبرز تلك الظواهر يتمثل في ظاهرة الهجرة غير الشرعية . حيث يهاجر الأفراد بسبب ما يعانونه من أزمات ديمقراطية متمثلة في غياب أو ضعف المشاركة السياسية والضعف الاقتصادي لدولهم والمتمثل في تدني مستويات المعيشة والدخل السنوي في دولهم " والتي هي عادة دول صغرى ووجود هذا العدد المتزايد يحدث إخلال بالتوازن الديمغرافي في هذه الدول ويكون مصدر للعديد من الأزمات لاسيما ما بين دول الشمال والجنوب.

ويجب التذكير بان هناك العديد من الدارسات السياسية التى تؤكد على هذه الحقيقة على اعتبار أن التأثيرات التي تحدثها ظاهرة العولمة على سيادة الدولة تمس مختلف الدول "الصغرى، الكبرى" . فهذه الظاهرة تصيب جميع الدول وإن بنسب متفاوتة.

وهناك الحوار الحضاري الذي عرف بـ " منتدى 2000" أو " منتدى براغ" والمبتدئ عام 1997 م والذي استمر حتى عام 2001 م حيث يناقش فيه مفكرين من مختلف دول العالم إشكالية العلاقة بين الديمقراطية والعولمة.

وتنطوى الاشارة فقد حدد أعضاء" منتدى 2000" في إعلان "براغ" أهم المشكلات البارزة في العالم مع بداية الألفية الثالثة والوثيقة الصلة بما يترتب على ظاهرة العولمة من تأثيرات وانتكاسات على الدولة الوطنية وسيادتها وهذه المشكلات هي:

أ – ضرورة صياغة حد أدنى أخلاقي.

ب – تقبل الديمقراطية على النطاق العالمي.

ج – تحقيق الفاعلية السياسية لاقتصاد العولمة.

د – الهوية المحلية ورأس المال الاجتماعي والتنمية البشرية [1].

وفى ذات السياق تظهر الدولة الليبية مسألة تخوفها من هيمنة منظمة التجارة العالمية "WTO" على سيادة الدولة الوطنية ، كفاعل اقتصادي للعولمة من خلال ما تملكه منظمة التجارة العالمية من سلطة تفوق سلطة الدولة والتي يتناقض مع متطلبات السيادة الوطنية . وهو ما يؤثر في قدرة الدول على سن التشريعات والقوانين والقواعد التي تلاءم خططها وتوجهاتها [2].

كما يشير البيان الصادر عن ندوة المنتدى العالمي حول " العولمة والتجارة العالمية" إلى أهمية وتأثير هذا الفاعل على سيادة الدولة وما يترتب عليها من انعكاسات على النظام الدولي ويتمثل ذلك في الفقرة (ج) من البيان القائلة :

" إن إنشاء منظمة دولية تملك هذا القدر من الصلاحيات والسلطات هو أمر خطير بذاته وهو يزداد خطوة في ظل الميل الراهن إلى عسكرة العولمة والهيمنة الأحادية للقطب الواحد على القرار العالمي ".

ومن خلال البعد الاقليمى للايدولوجيا السياسية الليبية نجد أن الدولة الليبية ترفض فكرة الدولة الوطنية وتؤكد على حتمية الدول القومية . وقد أثبتت العولمة هذه الحقيقة في مجال التأثير السياسي لها من خلال وضع قواعد وأحكام دولية عن طريق أدواتها الاقتصادية بصفة خاصة تحكم التشريع الوطني للدولة وتنقص من الخيارات المتاحة أمام المشرع الوطني. وهي بذلك تتناقض مع قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحرياته بتقييدها إرادات وسلطات المجالس

1- عقيل حسين عقيل، مرجع سبق ذكره ، ص 36.

2- المرجع السابق ، ص 39.

التشريعية للشعوب في سن التشريعات واللوائح والقوانين التي ترى أنها في مصلحتها وفقاً لإراداتها في مختلف المجالات والأنشطة [1]. بدليل أن ديمقراطية السوق تستوجب إعادة صياغة تشريعية لمهام السلطة الثلاثة للدولة (التشريعية ، التنفيذية ، القضائية) بما يتلاءم مع طبيعة ظاهرة العولمة وأبعادها المختلفة وبما تتيح للمستثمر الأجنبي حرية الحركة والعمل داخل وخارج الدولة في ظل ما تصوغه هذه التشريعات والقوانين الجديدة من ضمانات قانونية لسلامة رؤوس أموال مختلف المستثمرين الأجانب [2].

وتنطوى الاشارة بان هناك من الدارسـين من يعزز البعد الاقليمى للايدولوجيا السياسية الليبية تجاه مستقبل الدولة الوطنية " المعاصرة " لاسيما حول فقدان الدولة الوطنية مبدأ السيادة والذي يعني إنقاص حق الدولة أو سلطتها في إنتاج سياسات مبدأ السيادة والذي يعني إنقاص حق الدولة أو سلطتها في انتهاج سياسات " داخلية ، خارجية " معنية دون تدخل من الفاعلين غير الحكوميين وبشكل يغير القانون الداخلي The Internal Law تبعاً للواقع الدولي المفروض . وبالتالي فإن العولمة تقوم في هذا الجانب على عدة ركائز قانونية أهمها :

(1) بــروز مصادر قانونية منافسة لسلطة الدولة في مجال التقنين . على اعتبار ان قدرة الدولة على (تحديد ، تنظيم) سلوكيات الأفراد من أهم مظاهر ممارستها للسيادة على إقليمها . وفي ظل ذلك أفرزت العولمة وحدات جديدة في مجال التقنين تختلف قواعد قانونية جديدة تنظم نشاطاتها بعيداً عن الدولة . وتعدد الشركات عبر الوطنية بما تمتلكه من قدرات مالية وسياسية إحدى أهم الركائز التي تعتمد عليه العولمة لكسر احتكار الدولة لسلطة التقنين . [3]

(2) خلق القوانين العابرة للحدود - إن القانون التقليدي حصر فكرة التشريع ومجال تطبيقها كأحد مظاهر ممارسة الدولة لسيادتها داخل إقليمها بحدود الدولة . إلا أن العولمة أفرزت القوانين الاقتصادية العابرة للحدود.

(3) عجز القواعد والمبادئ القانونية التقليدية في مواجهة الغزو المعلوماتي عليها عن طريق الفواعل الثقافية The Culture of Actor’s للعولمة بمعنى أن سيادة الدولة على إقليمها تعطي الدولة الحق في قبول أو رفض ما قد يوجه إليها من الخارج . إلا أن هذه السيادة في ظل العولمة أصبحت محل إعادة نظر.

ووفق هذه الحقيقة تؤكد الايدولوجيا السياسية الليبية حتمية التآكل التدريجي لمفهوم سيادة الدولة بكل مقوماتها وصفاتها بوصفها مفهوماً " سياسياً " في ظل سيطرة شبه كاملة للشركات عبر الوطنية المؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية والمستثمرين الأجانب" مما يضعف من فاعلية القرار الوطني أو استقلاليته . [4]

وفى هذا الاطار اكدت إحدى الدراسات السياسية دور هذه الفواعل الدولية في تقليص السيادة الوطنية "خاصة الصغرى" وذلك من خلال إحدى الطرق التالية :

(أ) **الطريقة الأولي** : تتم بصورة غير مباشرة باستخدام الشركة لحكومة دولة المقر أو المنشأ "وعادة من الدول الكبرى" للتأثير على حكومة الدولة الأجنبية التي يقع فيها فرع الشركة.

(ب) **الطريقة الثانية** : تتم بصورة غير مباشرة من خلال استخدام المؤسسات الدولية الاقتصادية كصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

1- أحمد فتحي سرور ، **نظرات في عالم متغير** ، ط1، القاهرة ، منشورات دار الشروق للطباعة والنشر ، 2003 ، ص21.
1- عقيل حسين عقيل، مرجع سبق ذكره ، ص 55.
2- فاروق الأباصيري، هل تستطيع التشريعات العربية مواجهة العولمة ، **مجلة العربي** ، العدد 528 ، لسنة 2002 ، ص 30.
1- ليث عبدالمحسن جواد ، المضامين الاجتماعية للعولمة ، **مجلة دراسات** ، العدد 4 ، لسنة 1999 ، ص 14.

(ج) **الطريقة الثالثة** : تتم بصورة مباشرة في الدول التي يقع فيها فرع الشركة عن طريق استخدام سفارة الدولة التي تحمي الشركة " أو ما يمثلها ".
(د) **الطريقة الرابعة** : تتم بصورة مباشرة عن طريق التأثير على المؤسسات الحكومية في الدولة كالوزارات والهيئات من خلال دفع الرشاوى والعمولات أو عن طريق التهديد بإقفال الفرع ونقله إلى دولة أخرى .

وفى الحقيقة تظهر الآثار المترتبة على سيادة الدولة الوطنية من جراء ظاهرة العولمة في المجال السياسي من خلال تحكم وفرض العولمة وأدواتها المختلفة في انتهاج سياسات معينة على الدولة الوطنية الحديثة وفق التالي:

(1) . تغيير رئيس الدولة بإرادة أو بالقوة هو أكثر يسراً من تغيير زعماء الدول الكبرى [1] .
(2) . إجبار الدولة الوطنية "النامية" على إتباع توجيهات ونصائح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية . مما يؤدي إلى إخضاع هذه الحكومات للمساءلة من جانب هذه المؤسسات الدولية بصورة أكبر من إخضاعه للمساءلة من جانب ممثلي الشعوب في المجالس والهيئات البرلمانية.
(3) . عملية صناعة القرار وتفسيره في ظل ظاهرة العولمة وتأثيراتها أصبحت عملاً جماعياً، فلم تعد كافة القرارات أمراً من أمور الدولة أو المنظمات الحكومية . فالشركات والمؤسسات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني العالمي كلها تلعب دوراً مهماً وتمارس تأثيراً على السلطات الحكومية للدولة عند عملية صنع القرار واتخاذه [2] .

ويتفق الباحث مع هذه الحقيقة في ظل العولمة هناك سعي لكي يسود مبدأ سيادة الأمن الدولي بدلاً من سيادة الدولة الوطنية " القطرية " ويرجع السبب في ذلك إلى حجة مواجهة الإرهاب الدولي . ومنظمات الجريمة المنظمة وحركات التطرف الديني خاصة مع انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والجهد المتواصل لهذه المنظمات والحركات للحصول عليها واستعمالها أو بيعها أو التهديد بها . بالرغم من أن النظام الدولي اعتمد على مبدأ سيادة الدولة وحماية هذه السيادة كأساس للأمن والسلم الدوليين . إلا أن ذلك يتم من خلال استبدال هذا المبدأ بمبدأين آخرين هما (حقوق الإنسان ، حرية "السوق). المادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة وتمثل ذلك في إصدار مجلس الأمن قرار يأذن فيه لقوات التحالف باستخدام القوة في حرب الخليج الثانية بدلاً من إنشاء قوة للأمم المتحدة تحت إمرة الأمين العام للمنظمة حيث يرجع هذا التوسع في مباشرة السلطات للهيمنة الأمريكية على العالم من ناحية . وانعكاس هذه الهيمنة على مجلس الأمن وقراراته الدولية من ناحية أخرى.

وباعتبار أن البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية يرى في مسألة السيادة بأنها ليست مجرد فكرة . إنما هي وجود ولا وجود لقومية أو لشعب دون أن يستطيع ممارسة حقه في السيادة الوطنية ووفق المعايير الدولية المعاصرة . فإن الدولة الليبية ترى أن من أهم الحلول الموضوعية التي يمكن من خلالها حماية تلك السيادة يتمثل في بناء الدولة القومية التي هي الشكل السياسي الوحيد المنسجم مع التكوين الديموغرافي القادر على تحقيق حقيقتين :
الحقيقة الأولى : مواجهة التداعيات "السلبية" لظاهرة العولمة والتي من أهمها تراجع مفهوم السيادة الوطنية.

2- روبرت و. كوهين، **العولمة – الإرشاد والنتائج** ، (ترجمة حسن مختار) ، ط 1 ، القاهرة ، منشورات مكتبة الشروق للطباعة والنشر ، 2003 ، ص 32.

.1. Vincent,R.J., **International Relations Theory**, Oxford University , vol no 1 . press 1999.p.p.153-159.

الحقيقة الثانية: الحد من ظاهرة الصراعات الدولية كونها تضم في عضويتها كافة الأفراد ، الجماعات ، القبائل ، الشعوب المنتمية إلى تلك الوحدة الجغرافية. بالإضافة إلى وحدة العامل الاجتماعي "القومي" .[1]

وفى الواقع من خلال هذه الحقيقة الدولية تعمل الدولة الليبية على تحقيق مطلب الفضاء الأفريقي كونه الوعاء الأمثل لحماية الوجود العربي من خطر التقسيم والاندثار بفعل المتغيرات الدولية المعاصرة التي تعمل على خلق تكتلات دولية " فضاءات " يصعب التعامل معها إلا من خلال هذين النموذجين :

النموذج الأول : الاندماج في تلك التكتلات الدولية ذات الطابع الاقتصادي واختيار نمط الفاعل الهامشي في تلك التكتلات الاقتصادية الدولية.

النموذج الثاني: خلق تكتل دولي يساعد تلك الدول الوطنية العربية في مواجهة خطر التهميش والاندثار التدريجي في تلك التكتلات الدولية الاقتصادية ومن خلال فضاء جديد يكون فيه العرب والأفارقة قطب دولي فاعل جديد .[2]

2- أحمد يونس شلبي، **الدولة القومية ـ في الثورات العربية** ، ط1، (د ، م) ، منشورات الدار الجامعية للطباعة والنشر ،1998، ص 36.

1- احمد خير البلعزى ، **المسار السياسى الليبى الجديد** ، ط1، طرابلس ، (د ، ن) ، 2010 ، ص91.

(ب) موقف البعد الاقليمى الليبي من الآثار المترتبة على الدولة الوطنية في الجانب الاقتصادي:

ان البعد الاقليمى الليبى في الايدولوجيا السياسية الليبية يرى بان " فواعل The Actors " ظاهرة العولمة تلعب دوراً مهماً في إحداث التأثيرات على سيادة الدولة في المجال الاقتصادي . فالشركات متعددة الجنسية والشركات عابرة البحار تتجاوز سيادة الدولة في المجال الاقتصادي من خلال الاستثمار المباشر داخل الدولة التي كانت تمثل سابقاً المحور الأساسي في سن القوانين والتشريعات ومنح الصلاحيات والتسهيلات لجذب هذه الاستثمارات إليها أو من خلال الاتفاقيات الدولية على غرار اتفاقية الاستثمار المتعددة الأطراف. فمن خلال معطيات ظاهرة العولمة أصبحت هذه الشركات لديها القدرة على فرض سياسات محددة The limited politics وممارسات مالية ونقدية وضرائبية على الدول الوطنية من خلال ما يعرف بـ " برامج التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي".

وفى ذات الاطار ترى الدولة الليبية أن الإمكانيات التي تمتلكها تلك الشركات والمتمثلة في التحكم في تكنولوجيا ثورة المعلومات والاتصالات وكونها تنفرد بالجزء الأكبر في الإنفاق على البحوث والتطوير أصبحت هذه الشركات ومنذ عقد التسعينات تفرض نظم وسياسات اقتصادية تتمشى مع احتياجاتها وعلى حساب اقتصاديات دول ومجتمعات العالم.

وفي ضـوء ذلك تؤكد الايدولوجيا السياسية الليبية إن ظهـور الاتفاقيات الدوليـة الجديدة ساهم في زيادة الالتزامات والقيود على سيادة الدولة الحديث التي عليها القيام "بأفعال The Actions" وانتهاج سياسات تتقيد فيها بما تضعه هذه الاتفاقيات الدولية من شرط عليها . ولعل من أهم هذه الاتفاقيات الدولية الجديدة اتفاقية الجات " The GATT" والتي انتهت بقيام منظمة التجارة العالمية WHO . "[1] والاتفاقيـة متعــددة الأطراف للاستثمار M.I.A" ، والاتفاقية العالمية لتجارة الخدمات والتي ظهرت بتاريخ 1997/12/13 ما بين 102 دولة وبدأت أعمالها من مارس 1999 وبموجبها وافقت سبعون دولة على فتح أسواقها القومية للمنافسة الخارجية the External Competitive بدرجات متفاوتة . وتغطي هذه الاتفاقية أكثر من 95% من الأسواق العالمية . وتحدد هذه الدراسة إجمالي أهم تأثيرات هذه الاتفاقية على مبدأ سيادة الدولة الوطنية في النقاط التالية :

(1) تفرض هذه الاتفاقية فتح كل القطاعات وأنشطة المجال الاقتصادي للدولة للمستثمرين الأجانب الذين يملكون الحق في إقامة المشاريع في جميع القطاعات والأنشطة " باستثناء الدفاع والأمن، الشرطة" وإصدار الأسهم والسندات وتحويل الأموال والأرباح داخل وخارج الدولة وامتلاك براءة الاختراع .

(2) أن يعامل المستثمر الأجنبي ومشروعاته بنفس أسلوب معاملة المستثمر الوطني ومشاريعه وعدم القيام بأي تمييز بين المستثمرين.

(3) قبول الدول الوطنية ما تصدره المحاكم المستقلة من قرارات وأحكام لحل الخلافات التي قد تنشئ بين الحكومة والمستثمرين . ويحق لهذه المحاكم المطالبة بإلغاء التشريعات الوطنية ودفع التعويضات في حالة تأميم أي مشروع.

(4) أن تقوم الدولة الوطنية وفق هذه الاتفاقية إلغاء جميع القوانين والقواعد التي لا تتفق مع الاتفاقية أو تغييرها بإصدار قوانين جديدة وانتهاج سياسات عامة اقتصادية جديدة لا تتعارض مع شروط والتزامات هذه الاتفاقية .[2]

1- جلال أمين ، مرجع سبق ذكره ، ص 156.

1- المرجع السابق ، ص 67 – 68.

وفى ذات السياق نلاحظ مدى اتفاق البعد الاقليمى فى الايدولوجيا السياسية الليبية تجاه بناء التكتل الأفريقي مع الدراسة العلمية القائلة بأن العولمة قد نقلت السلطة المباشرة من الدولة المهيمنة إلى الشركات العابرة للقوميات، بل أصبحت الدول المهيمنة هي نفسها عرضة للاختراق السيادي "القومي" وإن الفارق الوحيد يتمثل في إن هذه الدول قد تحولت إلى أداة سياسية و حقوقية و أمنية لحماية أنشطة السلطة المستجدة للشركات الكبرى وقد انتقدت الايدولوجيا السياسية الليبية مسألة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بعد البيان الصادر عن ندوة المنتدى العالمي حول "العولمة والتجارة العالمية" المتعددة عام 2001 من مسألة الاتجاهات الساعية إلى تحقيقها منظمة التجارة العالمية . وما يترتب عليها من تأثيرات على سيادة الدولة في المجال الاقتصادي من تأثيرات على سيادة الدولة في المجال الاقتصادي من خلال الفقرة القائلة... " إن ما تسعى إليه منظمة التجارة العالمية هو التحول إلى سلطة تجارية واقتصادية فوق الدول" حيث تجرد الأخيرة عملياً من قدرتها على وضع سياسات اقتصادية واجتماعية ومالية ووطنية تسهم في التنمية [1].

ويرى الباحث أن ذلك يشمل أيضاً حرمان الشعوب من الأدوات السياسية والمؤسسية والقانونية التي تمكنها من وضع سياسات تنموية وطنية وتوفير موارد ووسائل تنفيذها.

كما تظهر مشكلة الاختراق السيادي الاقتصادي للدول مع ظهور ما يعرف بـ " الأسواق المغتربة"The ets off shore – mark" والتي لا تخضع لأي سلطة نقدية لأي بلد أو حتى رأي سلطة دولية .فتعاملات الدولار في أوروبا وآسيا ليست تحت سيطرة البنك المركزي الأمريكي وتعاملات الجنية الإسترليني خارج سيطرة البنك المركزي في المملكة المتحدة . إذا علمنا إن حجم التجارة في الأسواق المغتربة يساوي حجمه 100 مئة مرة مثل حجم التجارة الدولية في السلع والخدمات . [2] كما تظهر الوكالات الدولية "المالية" التي تقوم بتقديم خدمات استشارية للمستثمرين في جميع أنحاء العالم مثل وكالة موديز لخدمات المستثمرين . والتي تسعى الدول الوطنية من خلالها في نيل تصنيف ذو درجات عليا تجاه ما تتبعه تلك الدول من اتباعها لسياسات اقتصادية من أجل جذب الاستثمارات الدولية والمستثمرين الأجانب إليها.

وفى ذات الاطار ويــرى "برتران بادي" في هذا الجانب إن العقد الاجتمــاعي الذي أقــام السيــادة والجماعة السياسية خلال بدايات العصر الحديث قد أعقبه الآن عقد من نمط آخر يفرض مسئولية مشتركة من أجل التنمية والرفاهية في مواجهة عولمة اقتصادية ، تحمي الدولة التجارية ذاتها . من خلال إعادة تكوين مناطق فضاءات للاندماج والتكامل ترتهن فاعليتها بمقدار فاعلية الفاعلين فيها . [3]

ويجب التذكير هناك بعض الدراسات الاقتصادية المعاصرة ترى أن العولمة أدت إلى خلق نماذج متعددة من التفاعلات الاقتصادية بين الدول بغض النظر عن مشكلة الحدود، حيث أصبحت تلك التفاعلات الاقتصادية لها اليد العليا في رسم السياسات الخارجية للدول، وفي تحديد مصالحها القومية وفي صياغة برامج الأمن القومي . [4]

2- محمود حيدر، السيادة في ظل تحولات العولمة – الدولة المغلوبة ، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 100، لسنة 2000 ، ص52.

1- جودة عبد الخالق ، **العولمة ، قضايا ومفاهيم** ، ط1، (د ، م) ، منشورات المكتبة الجامعية للنشر والتوزيع ، 2002، ص31 .

2- برتران بادي ، **عالم بلا سيادة الدول بين المراوغة والمسؤولية** ، (ترجمة لطيف فرج) ، ط1، القاهرة ، منشورات مكتبة شروق ، 2001، ص176.

3- السيد ياسين، **الحوار الحضـــاري في عصر العولمــــة**، ط1، القاهـرة ، منشورات دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، 2002 ، ص 239.

ومن المهم القول إن حقيقة الموقف الاقتصادي الليبي المعاصر تجاه واقع الاقتصاد العالمي تؤكد أنه بسبب الزيادة المستمرة في عمليات الاندماج . وفي ظل الاعتقاد المتنامي لدى هذه الشركات بضرورة أن تصبح الأسواق القومية للدول في ظل فتح الحدود وحرية التجارة وإلغاء أو الحد من التعريفات الجمركية ساهمت في جعل أسواق تلك الدول الوطنية مجرد أسواق عالمية تتحكم فيها قواعد وأحكام السوق لا سيادة الدولة . (1)

(ج) موقف البعد الاقليمى الليبي من الآثار المترتبة على الدولة الوطنية في الجانب الثقافي:

ترى الأبعاد الثقافية التي أكدتها الدولة الليبية من خلال ايدولوجيتها السياسية المتجسدة في البعد الاقليمى إن مسألة السيادة الثقافية تنتمي إلى كيان الدولة الوطنية وسيادتها في الفترتين السابقتين(التاسع عشر ، العشرين) حيث تخلق الدولة الثقافية الوطنية التي تساعد على إحياء النظام الثقافي من خلال " الحماية ، التجدد " وفي توحيد التعبير الثقافي وفي إخراجه من الحيز المحلي إلى رحاب الوطن سواء من خلال "المؤسسات التي تنتج تلك الثقافة أو التشريعات التي تقر تلك الثقافة أو من خلال البرامج التي تفرض تلك الثقافة على الدولة الوطنية. وبفضل ثورة الاتصالات التي قدمتها العولمة في مرحلتها المعاصرة فتحت عصر جديد من التطور الثقافي للبشرية مهما كانت قوة الوسائل والأدوات الرقابية والحظرية بحوزة الدولة . فمن خلال العولمة تم وضع حدود على قدرة الدولة الوطنية في السيطرة على الإعلام وتدفق المعلومات الموجه إليها . مما يترتب **وفق وجهة نظر الباحث** عدم قدرة الدولة الوطنية إلى حد ما المحافظة على " قانون سرية المعلومات " الذي كانت الدولة تحتمي به وتؤثر به الدولة في الحفاظ على التجانس الثقافي من خلال فرض سيادتها في المجال الثقافي. غير أن ما تهدف إليه العولمة وفق الرؤية السياسية للنظام السياسي الليبي يتمثل في تعزيز قيم ثقافية محددة في ظل هيمنة نمط ثقافي " أمريكي" بحد ذاته . وهذا وفق قواعد المنطق يتعارض مع التعددية الفكرية وتنوع الثقافات واحترام الخصوصيات الثقافية لكل دولة ومراعاتها، وبالتالي تتعارض مع سيادة الدولة في المجال الثقافي.

وفى ذات السياق يرى البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية أن هناك تحديات معاصرة تتعرض لها سيادة الدولة الوطنية "ثقافياً" وتتمثل أبرز تلك التحديات في مدى قدرة الدولة في أن تجعل من ثقافتها ثقافة قادرة على التأثير في الآخرين . وفي الوقت نفسه قادرة على المحافظة على خصوصيتها الثقافية دون الانغلاق على الذات The Subjectivity أو الانفتاح الكلي ضد الضياع أو الذوبان . في والوقت نفسه تستطيع أن تجد مكاناً بين الثقافات الأخرى لأن الثقافة التي تبقى تأخذ ولا تعطي ستظل الثقافة الأضعف الثقافة المتلقية التي يسهل السيطرة عليها . مما يؤدي إلى اختراق السيادة الثقافية للدولة الوطنية(2).

ويرى الباحث أن فلسفة البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية تظهر حقيقتها في تاكيدها على حتمية انهيار مفهوم الدولة الوطنية "القطرية" وإحلال مفهوم الدولة القومية باعتبارها الشكل السياسي الوحيد المنسجم مع التكوين الاجتماعي للمجتمعات الإنسانية . مع مراعاة أن ليبيا في عقد التسعينات أكدت على حقيقة أخرى متمثلة في التالي ..." إن الدولة القومية تتعارض مع فكرة الفضاءات "التكتلات" الدولية المعاصرة . ما لم تتجه تلك الدولة القومية نحو الاندماج في فضاء "تكتل" إقليمي أو قاري يتمشى مع خصوصيتها الحضارية ويحقق أمنها الاقتصادي والسيادي . ويبدو ذلك واضحا من خلال تأكيد الدولة الليبية على ان الاقتصاد العالمي المعاصر تحركه سياسات الفاعلين غير الحكوميين أمثال الشركات المتعددة

4- ميلاد حسن الناجي ، **النظام العالمي والتداعيات الاقتصادية المعاصرة** ، (د م) منشورات المكتبة العلمية للنشر والتوزيع ، 2003 ، ص 61.

1- مها ذياب ، تهديدات العولمة للوطن العربي ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 276 ، لسنة 2002 ، ص 160.

الجنسية , الشركات العابرة للبحار والمضاربين الماليين . وبهذا فإن الدولة الوطنية تتجه تدريجياً نحو الاستسلام لمثل هذا الواقع، وهي بدورها تسهم في تآكل وتراجع مسألة "السيادة الوطنية" بما فيها السيادة الثقافية والتي تمثل أحد أهم مظاهر تأثيرات العولمة بما تقوم به من ترسيخ مدركات ومعتقدات للأجيال الصغيرة التي ستكبر بثقافة مختلفة لثقافة الأجيال السابقة. ما لم تحمي القوميات المعاصرة نفسها بفضاءات إقليمية أو قارية تساعدها على الاحتفاظ بالذات الثقافي عبر ذلك الفضاء "التكتل" الإقليمي.

وفي هـذا الصدد ترى السياسية الخارجية الليبية إن الدول الكبرى هي الأخرى عرضة لتأثيرات العولمة فسيادة الدول الكبرى The Giant states هي الأخرى عرضة للاختراق خاصة عندما تنمي العولمة الثقافية " نزاعات ، توجهات " الأقليات المتواجدة بداخلها والتي قد تصطدم بها بفضل ما تقدمه القنوات الفضائية، ووكالات الأنباء الإعلامية من بث برامج ومواد بمختلف اللغات واللهجات لثقافات وديانات متباينة تعزز من تنمية هذه النزعات والتوجهات[1].

ومن الحلول الثقافية التي قدمتها الايدولوجيا السياسية الليبية تجاه مقاومة خطر الغزو الثقافي الذي يتعرض له الوطن العربي تتمثل في التعريف بالتراث العربي – الإسلامي وتوضيح معالمه من خلال :

1- حرية المعرفة للمواطن العربي.
2- العمل على كتابة شهور السنة الميلادية بالأسماء العربية.
3- العمل على استبدال الأرقام الحسابية بالأرقام العربية .
4- منـــع كتابة الأسماء الأجنبية على الشوارع والمحلات التجارية والتقيد بالأسماء العربية.
5- التقيد بالأسماء العربية للمواطنين في السجلات المدنية.

ومن جانب آخر ترى الدولة الليبية أن مثل هذا التجديد المنشود في هذه المجالات الثقافية لا يتعارض "لا يصطدم" مع مبادئ الثقافة العربية الإسلامية الأصيلة الصحيحة . بل هو مستمد من روحها واتجاهاتها الأساسية.

كما تؤكد فلسفة الدولة الليبية والتي يمكن الاستدلال عليها من خلال البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية– إن الثقافة The Culture السائدة في الوسط الثقافي داخل الدول الوطنية هي تلك الثقافة الناتجة عن أفكار ومعتقدات النخبة " The elite " وهي نتائج لتصور وإبداع تلك النخبة وتعبيراً واضحاً عن تطلعاتها وأفكارها في فهم وتفسير واقع الحياة. [2]

إن حقيقة البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية تجاه العمل على إنشاء فضاء قاري يكون قادراً على مواجهة خطر تداعيات المتغيرات الدولية التي تحقق إلى حد كبير المتطلبات التقليدية للأيديولوجيا الليبرالية الدولية . أي تقليص سلطة الدولة في التدخل في العلاقات التجارية بين الأفراد . وأن تحل سيادة رأس المال محل سيادة الدولة تكون مطلب أساسي للسياسة الخارجية الليبية[3] التي ترى إن قدرة الدولة العربية على مواجهـــة تحدي العولمة مرهون بتغيير طبيعـــة ودور وممارسات الحكم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وفي هـذا الإطار ترى الايدولوجيا السياسية الليبية ضرورة التمييز بين مفهوم الدولة **The State** ومفهوم نظام الحكم The Regime . فالثاني يتعلق أساساً بالسلطة والجهات والأفراد المسيطرين على مقاليد الحكم في المجتمع . أما مفهوم الدولة فتذهب أبعد من ذلك حيث أنه يفترض أيضاً وجود المؤسسات المستقلة والمستقرة والقادرة على التغلغل في المجتمع

1- المرجع السابق ، ص 48 .

2. Baylis, John, **The Global system of world politics**, Oxford University . vol no1 . press 2001 ,pp29-30.

وتوظيف إمكاناته وتحقيق طموحاته. إنه نموذج الدولة القومية أو نموذج الفضاء الدولي القادر على التعامل مع المتطلبات الدولية المعاصرة من جانب . وقدرة ذلك الفضاء على أداء الوظائف الأساسية والمتمثلة في الاستخراج والتوظيف الأمثل للإمكانيات المادية والبشرية الواقعة داخل إقليم ذلك الفضاء . والقدرة على استيعاب مطالب مختلف الفئات الاجتماعية للمشاركة في الحياة الاجتماعية بصورة فعالة وديمقراطية.
ويجب التذكير ان البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية يرى بانه وفق التقديرات الدولية فإن الدولة العربية هي دولة ضعيفة بمقياس عدم قدرتها بصفة عامة على إنجاز مؤشرات التنمية وعدم قدرتها على مأسسة المنظمات السياسية والاجتماعية .
وهذا ما يؤكده تقرير التنمية البشرية العربية الذي صدر عام 2002 برسم صورة واضحة ومؤلمة تجاه فشل الدول العربية خلال العقود السابقة في جميع مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية مقارنة بأقاليم العالم الأخرى [1].

وتنطوى الاشارة ان هذا ما أكدته الدراسات الاقتصادية المعاصرة التي حاولت تقدير الفائدة المحتملة من اندماج المنطقة العربية في الاقتصاد العالمي تشير إلى خسائر مبدئية أو في أحسن الحالات إلى منافع ضئيلة والسبب في ذلك يرجع إلى بدائية المؤسسات الاقتصادية في الوطن العربي من جانب . وعدم استعداد تلك المؤسسات الاقتصادية العربية للتعامل مع بيئة عالمية تنافسية . ومن أجل أن تستفيد البلدان العربية من نماذج التكتلات الاقتصادية "الفضاءات" ينبغي عليها أن تتبنى استراتيجيات تنموية (داخلية ، خارجية) منسقة ومشتركة سواء على المستوى العربي – العربي أو المستوى العربي – الأفريقي من خلال خلق فضاء موحد قادر على التنافس في البيئة العالمية المعولمة.

وتنطوى الاشارة ان الايدولوجيا السياسية الليبية ترى بانه خلال القترة الممتدة بين اعوام (1952 – 2010) يوجد هناك تأثيرات مؤسسية أفرزتها العولمة المعاصرة متمثلة في التأثيرات التوزيعية . ففي المجالات الاقتصادية والإنتاجية يتضمن ذلك تقسيماً جديداً للعمل يعمل على تشكيل النمط العالمي للرابحين والخاسرين ضمن النشاط الاقتصادي العالمي . بالإضافة إلى ذلك فإن التأثيرات التوزيعية للعولمة لها مضامين ونتائج مهمة على السياسة الخارجية والمحلية وعلى مبدأ سيادة الدولة الوطنية لأنها تعزز بروز فضاءات دولية جديدة "تكتلات اقتصادية" على حساب التحالفات السابقة. وترى دولة الليبية من خلال توجهاتها الوحدوية تجاه الدول العربية في نهاية عقد التسعينات ضرورة الإسراع في بناء الذات العربي على المستوى "السياسي ، الاقتصادي الثقافي" بسبب أن المتغيرات الدولية المعاصرية تثبت فيما يتعلق بالسياسات التجارية فقدان أنصار السياسات الحمائية التقليدية الكثير من مواقعهم وقوتهم لصالح القوى الاقتصادية المناصرة لانفتاح الأسواق التجارية وحرية انتقال رأس المال وتطوير أساليب التقنية التكنولوجيا، بل وعملت ليبيا مع بداية الألفية الثالثة على نقل فكرة الفضاء العربي – العربي إلى فكرة الفضاء العربي – الأفريقي للأسباب التالية:

(1) تباطـؤ الدول العربية في تحقيق الفضاء "التكتل" العربي الموحد لأسباب منها ما هو " داخلي ، خارجي".
(2) وجود مشاريع اقتصادية قائمة تعمل على تقسيم الدول العربية ما بين المشروع الشرق أوسطي، ومشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية.
(3) إمكانية تحقيق فضاء قاري "عربي ، أفريقي" يكون يعمل على تحقيق التالي : [2]

---

1. Arab Human Development .U.N Report,2002.

1- صالح سلمان عمر ، **أيديولوجيا التوجه الليبي تجاه القارة الأفريقية** ، ط 1 ، بيروت ، منشورات مكتبة زهران ، 2006 ، ص40 .

أ – حماية الجسد العربي والأفريقي من الترتيبات الاقتصادية التي تسعى الفضاءات الدولية المعاصرة إلى تحقيقها شرق الوطن العربي وشمال القارة الأفريقية.

ب – خلق بعد استراتيجي يخدم قضايا العرب "السياسية ، الاقتصادية ، الأمنية" في ظل التهديدات المحيطة بالوجود العربي من جهة وسلامة الجسد الأفريقي من التفتيت من جهة أخرى.

ج – إقامة فضاء إقليمي " تكتل " يكون قادر على الاستجابة لمتطلبات المتغيرات الدولية المعاصرة التي تنادي بحتمية تحقيق التوازنات الدولية لا سيما على المستوى الاقتصادي في شكل فضاءات إقليمية . حيث **يرى الباحث** الغاية من ذلك هو الوصول بمفهوم " توازن الفضاءات" The Balance of Spaces**.**

موقف البعد الاقليمى في الايدولوجية السياسية الليبية من حتمية الفضاءات الدولية المعاصرة:

إن فكرة الفضاءات the spaces ليست جديدة من الناحية التاريخية والجغرافية فقد عرفها الصينيون بمضمونها الحضاري The Civilization والعرفي عندما قسموا العالم إلى أقاليم مركزها الصين The China Center وهو مركز ينتمي سكانه إلى صيغة وجودة خاصة به تجعل من الذين لا ينتمون إليه أقواماً همجية ليست من العالم بل تعيش خارجه.

وفي المقابل اعتقد اليونانيون بأن العالم ينقسم إلى يونانيين وبرابره وهم الذين لا ينتمون إلى المجال الحضاري و الجغرافي اليوناني . وبالأخص منه المجال الأثيني . أما الرومان فقد عرفوا الفضاء The Space بالعالم The world الذي يوجد خارج روما وأطلقوا القول الشهير: " كل الطرق تقود إلى روما " وهو المركز The Center الذي تتم فيه أية حركة يأتي بها الإنسان على وجه الأرض المعبرة عن القوة والحضارة The Civilization

and Power على اعتبار أن المركز هو المحور The Balancer الذي يعيش خارجه الذي لا ينتمون إليه خارج العالم الحضاري والثقافي والتكنولوجي والديني والصناعي[1].

وفى الواقع إن مسألة تحديد المعنى النظري لمفهوم الفضاء أو التكتل تتطلب دراسة مختلف التيارات والأفكار السياسية من ناحية، ونظريات الجغرافيا السياسية من ناحية أخرى، فالمعني اللفظي للفضاء يعني اتساعاً من الأرض والمدى غير المحدود دون وجود عراقيل أو حدود، أما المفهوم السياسي للفضاء The Politics Space فيقصد به "سياسة تقوم على اتباع عدد من الدول لخط مشترك في مجال السياسة والدفاع والاقتصاد والتجارة يكون في أغلب الأحيان إن لم يكن في جميع الحالات موجهاً ضد مجموعة أخرى من الدول التي تضطر هي الأخرى بدورها إلى انتهاج خط مشترك لمهاجمة المجموعة الأولى في المجالات نفسها . [2].

وتنطوى الاشارة بان هناك تعريف آخر للفضاء من الناحية السياسية : ... عبارة عن تكتل أو تجمع لعدد من الدول التي ترتبط بمصالح Interests مشتركة وأهداف موحدة ذات طابع استراتيجي من خلال التنسيق والتعاون في كافة المجالات السياسية والفكرية والاقتصادية والثقافية من خلال إزالة كافة العراقيل والعقبات والخلافات التي قد تنشأ أحياناً. وعادة تكون الدول المكونة للفضاء متشابهة في التركيبة البشرية والثقافية والجغرافية . ولا توجد فواصل تقف عائقاً أمام تبادل المصالح التي تحقق الاستقرار والرخاء والأمن لكافة أعضاء الفضاء أو التكتل . ويمكن أن يأخذ هذا الشكل أنواعاً متعددة The Multi Kind منها ما هو سياسي ، اقتصادي ، عسكري ، ثقافي، ويتطلب تأسيس الفضاءات جملة من المقومات الأساسية التي تجعل من الفضـاء يمارس دوراً فاعلاً في الساحة الدولية من ناحية ، والعلاقات الإقليمية The Regional Relations مع الفضاءات الأخرى من ناحية ثانية وهذه المقومات تشمل:

(1) القدرة على امتلاك أفكار وأدوات تمكن الفضاء من التعاون الناجح في كافة الميادين والمستويات . على أن تتدرج الأفكـار والأدوات في سياق خاص يبقى على هويتها الخاصة.
(2) القدرة على تطوير أشكال من التنظيم The Organization تتفق مع شكل الأفكار والأدوات الخاصة بالفضاء الجديد.
(3) القدرة على إطلاق تنمية اقتصادية تحقق لأعضاء الفضاء جميعها فائدة ومنفعة لها تعبر عن مصالحها الراهنة والمستقبلية.
(4) قدرة الفضاء على تطوير شكله المبدئي إلى اشكال متعددة أكثر فأكثر على أن يتجه نحو التكامل بقوة أساسها "الذاتية The Subjectivity" المستهدفة الدمج التام لمكونات الفضاء المختلفة.

ولابد من الاخذ بعين الاعتبار ان البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية ينطلق من القاعدة سياسية مفادها " أن كل نظام the new system جديد يفرض توزيعاً جغرافياً جديداً فالجغرافيا الطبيعية قد لا تتغير إلا بعد مئات السنين ولكن الجغرافيا السياسية والاستراتيجية والاقتصادية تتغير بعد كل فترة مهمة أو حرجة في التاريخ . وقد تغيرت جغرافيا العالم بعد الحرب العالمية الأولى . وبعد الحرب العالمية الثانية سواء في أوروبا أو اسيا أو أفريقيا وكان التغير باختيار الدول التي ال إليها أمر ا لتحكم في المناطق The Zones التي تغيرت . ونفس

1. عمران صبحى خليل ، **قراءات افريقية** ، ط1 ، القاهرة ، منشورات دار البيان للطباعة والنشر ، 2015 ، ص67

2. Serge .N.T.**The world Relations and Spaces**, Competition for market (Cambridge University), vol no1 . press,2006.pp. 154.155.

الصورة التي حدثت عندما تمزق الاتحاد السوفيتي "سابقاً" والاتحاد اليوغسلافي "سابقاً" إلى دول نتيجة التدخل من قبل دول خارجية.

أما فيما يتعلق بالاتجاهات السياسية التي ساهمت في توجيه البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية تجاه العمل على تحقيق فكرة الفضاءات يمكن إيجازها في النقاط التالية :

(1) تضاؤل دور الدولة الوطنية في تحقيق ذاتها من خلال إمكانياتها ومواردها المحلية.
(2) تراجع قدرة الشعوب والقوميات على إنتاج قوانين The Law Production، لاسيما تلك التي تحمل الصفة الاقتصادية.
(3) تقلص دور الخصائص المحلية "الوطنية" التي تحدد النشاط الداخلي لصالح آليات خارجية تقيدها أو تبدل طبيعتها وتجعلها أداة إضعاف للذات[1].
(4) تقلص النشاط الداخلي لصالح النشاط الخارجي من خلال نظم ومعايير لا تنبع من النشاط الداخلي وليست مكرسة لخدمته.
(5) إخضاع النظام الاجتماعي لقوانين السوق The market laws، الأمر الذي جعل السلطة الحكومية The Government Authorityعاجزة عن إيجاد حل لإشكالياتها الاقتصادية والاجتماعية.
(6) تزايد الترابط والتشابك والتداخل بين مختلف أطراف الاقتصاد العالمي الذي تقوده الشركات الدولية (متعددة الجنسية ، والشركات العابرة للبحار) .
(7) النمو المتزايد لظاهرة العولمة بمختلف مستوياتها والذي ساهم في إخضاع السياسات الوطنية ضمن إطار عالمي . بمعنى ارتضاء الدولة الوطنية بالتخلي عن جزء من السيادة القطرية لصالح مجموع الاقتصاد العالمي في حالة عدم الانضمام إلى تلك التكتلات السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية [2].

في الواقع إن تناول البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية لمفهوم الفضاءات الدولية كمصطلح له دلالاته ومقاصده العلمية وأبعاده الأيديولوجيا والاقتصادية والسياسية تعمل خلاله الشعوب والقوميات في التخلص من توابع وأزمات العولمة بنهجها الأمريكي الذي يعمل جاهداً تحت تأثير الليبرالية المتوحشة The Beastly Liberalism التي تريد أن تبتلع كل خيرات وثروات الشعوب الضعيفة وتوظيف الفضــاء لمصلحة دول المركز القوية حيث أن الليبرالية الجديدة The new liberalism وفق المنظور السياسى للايدولوجيا السياسية الليبية تعني مجرد كونها.. " تطوراً جديداً للمواجهات الأيديولوجيا ، السياسية ، والاقتصادية القائمة في النظام الرأسمالي" [3].

بمعنى اوضح أن الايدولوجيا السياسية الليبية ترى أن دوافع الليبرالية الجديدة تتمثل في تطور المفاهيم الرأسمالية والتي أهمها : " حرية الاقتصاد ، حرية الممارسة السياسية ، الحرية الفردية ". فعندما كان الباحثون والكتاب يركزون على النواحي الشكلية لظاهرة العولمة – كانت الدولة الليبية يركز على ضرورة إقامة فضاءات تتجمع فيها القوة البشرية والمادية لخلق التوازن The Balance المطلوب من أجل التصدي لعولمة الغرب التي تعمل على فرض الذات ، فلقد أكدت الفلسفة السياسيى الليبية على أهمية الفضاءات المعاصرة كونها :

1- عمر يوسف سليم ، **مدخل إلى السياسات الخارجية العربية المعاصرة** ، ط1، (د ، م) ، منشورات المكتبة الحديثة للنشر، والتوزيع ، 2005 ، ص 31.
2- مولود زايد الطبيب ، الفضاءات الاقتصادية والسياسية ضرورات استراتيجية في عصر العولمة ، **مجلة دراسات** ، العدد 10، لسنة 2002 ف ، ص 112.
3- المرجع السابق ، ص112.

- تؤدي إلى إقامة تجمع مؤسسي لمواجهة الهيمنة الاقتصادية التي تفرضها المتغيرات الدولية الراهنة لاسيما خلال فترة هيمنة القطب الواحد. بل أن رؤية الايدولوجيا السياسية الليبية تؤكد أنه في ظل إقامة مثل هذه الفضاءات الدولية يمكن أن تخلق توازن عالمي يحد من انتهاكات الدول الكبرى والفاعلين غير الحكوميين للأعراف والقوانين الدولية ويزيح الظلم والاستغلال والتبعية التي تتعرض لها الشعوب النامية من قبل تلك القوى (الدولية ، غير الدولية).
- إن مصطلح الفضاء في البعد الاقليمى للايدولوجيا السياسة الليبية يعني " هو تلك العملية السياسية والاقتصادية المستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة لخلق مصالح متبادلة تحقق عوائد مشتركة للأطراف الداخلة في ذلك الفضاء من خلال الاستغلال المشترك لإمكانيات وموارد الأطراف المساهمة بغية خلق المزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية لصالح تعزيز تنميتها المحلية والاقتصادية وتكوين كيان اقتصادي واحد وتحقيق قدر كافئ من التماثل في المواقف السياسية تجاه القضايا والمشاكل التي يتعرض إليها تسوية النزاعات القائمة داخل إقليم الفضاء الجهود السياسية للدول الأعضاء في الفضاء".

ويؤكد الباحث أن حقيقة إقامة الفضاءات لا تقتصر على إنها مجرد ظاهرة اقتصادية عرفها الاقتصاد الدولي . بقدر ما هي توجه دائم تسعى إليه دول العالم وباختلاف مراحل تطورها وحجم مواردها وتباين دوافعها . فالفضاءات الدولية قد تكون ذات أهداف اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو عسكرية.

ويجب التذكير بان هناك دراسات سياسية معاصرة تؤكد أن من أهم الدوافع التي ساهمت في زيادة الحاجات إلى تشكل الفضاءات الدولية يتمثل في التالي:

أ – تجاوز النشاطات الاقتصادية والاجتماعية إقليم الدول الوطنية مما يعني ذلك تحدي مباشر لمبدأ الإقليم الذي يشكل جزءاً من الدولة الوطنية (الحديثة) بل أن العولمة ساهمت في إعادة خلق ترتيبات إقليمية كونية جديدة وانبثاق مدن جديدة . بمعنى أوضح قد خلقت العولمة أنماط جديدة للتنظيم الاجتماعي العابر للقوميات[1].

ب – السياسات العالمية المعاصرة لم تعد تقتصر فقط على الاهتمامات الجيوسياسية التقليدية ، بل تهتم وبشـكل واسع على التنوع الاقتصادي ، الاجتماعي والقضايا البيئية مثـل " التلوث ، المخدرات، حقوق الإنسان ، الإرهاب" والتي تتطلب تعاوناً دولياً يفوق القدرات المتوفرة لدى الدولة الوطنية .[2]

ج – عجز الدولة الوطنية عن أداء مهامها (نشاطاتها) التقليدية مثل مسئوليات (الدفاع ، الاقتصاد ، الإدارة ، الصحة ، القانون ، النظام) حيث أن مثـل هـذه الوظائف The Functions لا يمكن للدولة الوطنية " الحديثة " أن تؤديها بدون مأسسة أشكال متعددة الأطراف للتعاون . وباعتبار أن المطالب تتزايد في السنوات ما بعد الحرب الباردة The Cold war فقد واجهت الدولة الوطنية العديد من المشاكل السياسية التي لا تستطيع أن تحلها بكفاءة بدون تعاون مع دول أخـرى وفواعل أخرى غير الدولـة . ووفقاً لذلك فإن الدول الغربية بذاتها لم تعد تستطيع أن تفهم كوحدات سياسية **The Politics Units** مناسبة

1- Castells.M., **End of Millennium**, Oxford Blackwell.oct. vol no1 . press2001 , p 112.

2- ديفيد هيلد وأنطوني مكجيرو،**العولمة المضادة** ، (ترجمة مالك عبيد أبو شهيوة) ، ط1، طرابلس ،منشورات دار الرواد للطباعة والنشر ، 2008 ، ص 42.

لحل المشاكل التي تتعرض إليها بإدارة فاعلة ووظائف عامة ذات مدى واسع . وبهذا فإن الدولة الوطنية "الحديثة" أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الارتباطات الإقليمية والعالمية.[1]

ويجب التذكير بان رؤية البعد الاقليمى للايدولوجيا السياسية الليبية حول مفهوم "الفضاء" تتفق مع الفكرة الاقتصادية العالمية المعاصرة التي تؤكد..."أنه لم يعد هناك اقتصاديات فكرية متبعثرة هنا وهناك . بل يوجد اقتصاد عالمي واحد مندمج يتجاوز الأقـاليم الاقتصادية الأساسية العالمية كونه اقتصاد عالمي أكثر انفتاحاً وعملياته لها تأثيرات على كل البلدان حتى تلك البلدان المسماة بالدول المعزولة مثل كوبا ، كوريا الشمالية. وبالرغم من أن الاقتصاد العالمي المعاصر قد بني حول ثلاثة مراكز أساسية للقوة الاقتصادية متمثلة في الولايات المتحدة ، اليابان ، أوروبا " إلا أنـه من الأفضل وصفه بنظام ما بعد الهيمنة " حيث ليس هناك مركز واحد The Non center بما في ذلك الولايات المتحدة يستطيع إملاء قواعده التجارية العالمية . بل إن النظام الاقتصادي " القادم " هو نظام تراتبي بمشاركة واسعة لتدفقات الاقتصاد العالمي الذي يمثله من الأعضاء "الفضاءات الدولية" التي تخلق نمط توازن جديد The New Balance . والتي تؤكد على عهد جديد من العلاقات الدولية يعرف بـ " ما بعد الهيمنة " [2] .

الاعتبار الثاني:

تأثير المتغيرات الدولية المعاصرة على البعد الاقليمى للايدولوجيا السياسية الليبية

في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة أصبحت المنطقة العربية تعيش حالة من الخلل وعدم التـوازن The Non Balance، كـون هذه المتغيرات تقوم على أساس القوة The Power سواء كانت القوة الاقتصادية المتمثلة في الرأسمالية، أو السياسية المتمثلة في القطبية الواحدة ، أو القوة الاجتماعية المتمثلة في القيم الأمريكية في ظل نظام أمركة العالم .

ومن خلال معطيات النظام العالمي المعاصر ترى الايدولوجيا السياسية الليبية أن المنطقة العربية بعيدة كل البعد عن التنسيق الوظيفي بين قطاعاتها سواءً كان ذلك في مجال الصناعة أو الزراعة أو الصحة أو التعليم وحتى قطاع المعلومات والاتصالات. بالإضافة إلى تفاوت في النظرة السياسية تجاه القضايا والمشاكل المتعلقة بقضية (الأمن القومي، تطبيع العلاقات مع الكيان الإسرائيلي) ، مما جعل هناك تفاوتاً بين دول المنطقة العربية في جميع المجالات.

ويمكن القول إن عقد التسعينات كان عقد التحول والتغير في جميع المجالات . بدليل ظهور ما يُعرف بـ" بخصخصة الشركات العامة " وبدأت فيه ثقافة أوسلو وبدأ فيه تذبذب أسعار النفط، وتأزمت فيه العلاقات بين الدول العربية وأمريكا ومنها (ليبيا ، السودان ، العراق) لذلك كان هذا العقد مرحلة مهمة لبداية السير نحو المزيد من التفتت وعدم التنسيق بين هذه الدول العربية وخاصة أن هناك من وقّع اتفاقيات دفاعية مع الولايات المتحدة من أجل حمايتها من جاراتها (بلدان الخليج تحديداً).

---

3. Keohane.R.**, Internationalization and Domestic Politics**, Cambridge, Cambridge University, vol no 1 . press 1996.pp 123.124.

1- Amin.S., **Capitalism in the Age of Globalization**, London, vol no 1 . press 1997, p 321.

وفى الحقيقة من هنا يمكن تقييم الوضع العربي بأنه وضع تراجعت فيه جميع المؤشرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وهذا التراجع أوضحته الأمم المتحدة في برنامجها الإنمائي حيث رتبت الدول العربية في ضوء مؤشرات التنمية بين 176 دولة كما يلي :[1]

البحرين 43 ، الإمارات 44 ، الكويت 53 ، قطر 54 ، ليبيا 64 ، لبنان 65 ، السعودية 73، سوريا 78، تونس 81، الجزائر 82، عمان 88، مصر 109، المغرب 119، العراق 126، اليمن 148، موريتانيا 150، السودان 158، جيبوتي 162، الصومال 173.

ويمكن ان نلاحظ انه عندما قسمت الأمم المتحدة The United Nations بلدان العالم إلى ثلاث مجموعات من حيث درجة التنمية البشرية فيها (تنمية بشرية عالية، ثم متوسطة ثم منخفضة) فإن معظم الدول العربية تقع في المرحلة الوسطى . أي التنمية البشرية المتوسطة. ومع ذلك يعيش حوالي 73 مليون عربي تحت خط الفقر. ويعاني أكثر من عشرة ملايين من نقص التغذية . ووفق المنظور الليبي فإن أسباب ذلك ترجع إلى الآتي:

أ) عدم التنسيق الوظيفي بين الدول العربية من ناحية القيادات والقطاعات الاقتصادية.
ب) غياب الإرادة العربية الموحدة تجاه معالجة القضايا السياسية والاقتصادية المحيطة بالمنطقة العربية.[2]

وبالتالى يتضح لنا انه وفق هذا الموقف العربي يظل المستوى السياسي والاقتصادي يعاني من الاحتقان بسبب هذه المشاكل الموضوعية . بالإضافة إلى الديناميكية السريعة القائمة عليها منظومة العلاقات الدولية والتي من أهم إفرازاتها ظهور المشاريع أو التكتلات الاقتصادية الإقليمية، والتي من شأنها زيادة هذا التدهور في "واقع ، موقف" المنطقة العربية تجاه معطيات النظام العالمي الجديد.

ووفق ذلك ترى الدولة الليبية من خلال ايدولوجيتها السياسية أن المتغيرات الدولية المعاصرة تسهم في زيادة إشكالية الواقع العربي من خلال ما أنتجته من مشاريع "تكتلات" اقتصادية إقليمية تسهم بدورها في تفتيت المنطقة العربية إلى أجزاء مبعثرة داخل هذه التكتلات اقتصادية والتي يمكن أن تنشأ في ظلها حروب تجارية واقتصادية على أساسها تضم دولاً أخرى من دول العالم الثالث.[3]

ومن خلال الاطلاع على الأحداث العالمية وما فيها من قوة اقتصادية تتحكم في سير أغلب الأوضاع العالمية . تحاول هذه الدراسة إبراز أهم تلك التكتلات الاقتصادية التي ساهمت في التأثير على البعد الاقليمى للايدولوجيا السياسية الليبية من جانب . وشكلت تهديداً واضح المعالم للوجود القطري العربي من جانب اخر . مع اهمية الاشارة للفارق بينهما فالمشروع الشرق اوسطي هو مجرد صيغة جديدة ذات طابع سياسي تسعي الي تنظيم منطقة الشرق الاوسط بشكل يحقق المصالح الغربية والاسرائلية . أما مشروع الشرق الاوسط الجديد فهو سوق اقليمية برؤية امريكية – اسرائلية تسطيع من خلاله اسرائيل تحقيق التفوق الاقتصادي والتكنولوجي علي دول المنطقة أما مشروع الشرق الاوسطي الكبير فهو مصطلح اطلقته ادارة الرئيس الامريكي جورج بوش الابن علي منطقة واسعة تظم كامل العالم العربي إضافة إلي تركيا واسرائيل وايران وأفغانستان . حيث اطلقت الادارة الامريكية هذا المصطلح في اطار مشروع شامل يسعي الي تشجيع الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة ولقد اعلن علي نص هذا

---

1. أسامة صالح شلبك، الرهانات العربية في ظل المتغيرات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة،؛ بنغازي ، أكاديمية الدراسات العليا، 2003، ص121.
2. خيري عمر جلال ، المنظور الليبي تجاه العلاقات العربية – العربية، **مجلة الشاهد**، العدد 21، لسنة 2005 ، ص 43.
3. المرجع السابق، ص 33.

المشروع في شهر مارس لعام 2004 بعد ان طرحته الادارة الامريكية علي مجموعة الدول الصناعية الثمانية[1].اما مشروع الشركة الاوربية المتوسطية فهو يسعى الي تحقيق جملة من الاهداف ابرزها تقوية اقتصاد المجموعة الاوربية والحد من الهجرة غير الشرعية من دول جنوب المتوسط والتخلص تدريجيا من مشكلة الدعم المالي للبلدان الشرق المتوسط. وسوف تقتصر هذه الدراسة علي دراسة المشروعين التاليين

أ) مشروع الشرق الأوسط.
ب) مشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية.

أولاً / مشروع الشرق الأوسط:

ان مشروع الشرق الأوسط يمثل وفق البعد الاقليمى للايدولوجيا السياسية الليبية نموذجاً مهماً من نماذج المشروعات الاقتصادية التي أفرزتها المتغيرات الدولية المعاصرة والمختصة بتفتيت الواقع العربي إلى مجرد دويلات هامشية داخل تكتل اقتصادي إقليمي . يهدف إلى تحقيق مصالح محددة لا تخدم المصلحة العربية بطبيعة الحال . حيث ترى الفلسفة السياسية الليبية للدولة الليبية أن مصطلح أو لفظ "الشرق الأوسط" لفظة غير علمية . فهي تشمل بالمعنى الضيق كلاً من مصر والجزيرة العربية وتركيا وإيران . أما بالمعنى الواسع فهي تشمل كافة المناطق الممتدة من شاطئ المحيط الأطلسي وعبر شمال أفريقيا، وصولاً إلى حدود إيران الشرقية . وهذه المنطقة ذات غنىً نفطي وفقر مدقع في الصحاري . وفي الشرق الأوسط مدن تجارية متخلفة وقرى جبلية منعزلة، وتنوع إثني وديني واسع .[2]

ومماسبق ذكره يتضح لنا إن التسمية لا تنطلق من المكونات والخصائص البشرية والثقافية The Culture والحضارية The Civilization، بل من نظرة الغير للمنطقة، ولذلك فقد سعت إسرائيل والولايات المتحدة عن طريق جهات تعمل نيابة عنها إلى تأسيس سوق شرق أوسطية تعمل على إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للمنطقة عبر تحالف اقتصادي أمني استراتيجي يجمع بين كافة دولها.[3]

وفى الواقع يرى الباحث إن الدعوة لتأسيس "الشرق أوسطية" أو ما يُعرف بـ"**الاقتصاد السياسي للسلام**" والتي يجري الإعداد لها في أماكن مختلفة مثل مراكز الأبحاث ودوائر القرار الغربية كالبنك الدولي في واشنطن والمفوضية الأوروبية في بروكسل والمعهد الدولي لبحوث وسياسات السلام في واشنطن . بالاساس في تطبيقها على مصر والكيان الإسرائيلي في المقام الأول . وأن كلاً من تركيا وإيران سوف تدخلان أطرافاً أصليةً في هذه السوق . مع إقامة تعاون اقتصادي ثلاثي متمثل في "الأردن مع الاقتصاد الفلسطيني – والكيان الإسرائيلي ولبنان وسوريا".[4]

موقف البعد الاقليمى الليبي من الأبعاد الإستراتيجية لمشروع الشرق الأوسط:

---

1. ماجد كيالي ، **مشروع الشرق الوسط الكبير، دلالته واشكالاته**، ط1، ابوظبي ، منشورات مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2007، ص 21

1. بيتروبجنان غان ، الشرق الأوسط في مخططات الولايات المتحدة في الثمانينيات ، **مجلة دراسات استراتيجية** ، المجلد أ ، لسنة 1988، ص 3.

2. مازن الرمضاني ، النظام الشرق أوسطي – الرؤى الإسرائيلية والأمريكية ، **مجلة آفاق عربية**، العدد 3 ، لسنة 1994، ص 26.

3. غسان سلامة ، **الأبعاد السياسية للتحديات الشرق أوسطية** ، **ندوة الوطن العربي والتحدي الشرق أوسطي الجديد** ، ط1، بيروت ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص 41.

ان البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية يرى ان إقامة مشروع الشرق الأوسط في شرق الوطن العربي يعني حصول الإسرائيليين على تنازلات لم تستطع إسرائيل الحصول عليها في كافة اتفاقياتها التي أبرمتها مع بعض الأطراف العربية مثل (مصر والأردن ، وحركة فتح الفلسطينية) بل إن الموقف السياسي الليبي - المرتكز على البعد الاقليمى في السياسة الخارجية يؤكد أن قيام مشروع الشرق الأوسط يعني التفريط في حتمية قيام الدولة الفلسطينية من جانب . وإدماج إسرائيل فعلياً داخل الوطن العربي من جانب اخر .

ولابد من الاشارة بانه يمكن تحديد موقف البعد الاقليمى الليبي من الأبعاد الاستراتيجية للمشروع الشرق أوسطي على النحو التالي:

1) . ان ليبيا ترى بان مشروع الشرق الأوسط ما هو إلا صياغة سياسية جديدة تشكل نظاماً إقليمياً عربياً يضمن دخول إسرائيل ويكسر عزلتها "عربياً".
2) أن ليبيا ترى بان مشروع الشرق الأوسط يعني إلغاء الهوية القومية للنظام الإقليمي العربي وتحويله إلى مجرد أطراف هامشية . بما يؤدي إلى التفريط في أحلام الوحدة الاقتصادية العربية كمدخل رئيسي للتنمية العربية الموحدة.
3) جعل الأقطار العربية تابعة من النواحي السياسية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية إلى مراكز النظام الرأسمالي العالمي.
4) تدمير الأمن الاقتصادي العربي وتعزيز المصالح The Interests الأجنبية عبر مختلف الشركات المتعددة الجنسية . لاسيما عندما يفضي الأمر إلى فتح الأسواق العربية Open The Arab Markets لمختلف المنتجات الإسرائيلية وما يرافقها من تأثيرات على أنماط السلوك والاستهلاك العربي.
5) منح العدو الإسرائيلي الشرعية الإقليمية وتحويل فلسطين من قاطرة لحركة التحرر العربي إلى جسر للصهيونية تجاه الوطن العربي.
6) فصـل بلدان المشرق العربي The East Arab States عن بلدان المغرب العربي The West Arab States وإعادة تعريف المشرق لكي يشمل مصر . ودمج هذا المشرق مع الكيان الإسرائيلي في منظومة اقتصادية واحدة وفصل العراق عن المشرق ودمجه في منظومة اقتصادية أمنية جديدة تشمل أقطار الخليج العربي وربما إيران أيضاً ودمج بلدان المغرب العربي في الفضاء الاقتصادي والأمني لبلدان البحر المتوسط.
7) التغلب على المشكلة التي يعرّفها الاستراتيجيون الصهاينة بـ"الحرب الديموغرافية" بينهم وبين العرب، حيث يشعر الإسرائيليون بالخطر الذي سيداهمهم في هذا القرن والمتمثل في الزيادة السكانية للعرب داخل الأرض المحتلة والبالغ نسبتها 4% سنوياً . وبين زيادة اليهود البالغة 1.2%، وكذلك نسبة زيادة السكان في الأقطار العربية المحيطة بالكيان الإسرائيلي مثل الأردن 3.7%، سوريا 3.7%، مصر 4.6% وهو ما سيجعلهم أقلية داخل الأرض المحتلة.[1]

ولابد من الاخذ بعين الاعتبار ان الايدولوجيا السياسية الليبية من خلال بعدها الاقليمى تؤكدعلى أن إقامة مثل هذا المشروع في المنطقة العربية وفي هذه الفترة الزمنية بالذات . يعني في حقيقته خدمة المشروع الإسرائيلي في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة . وباعتبار أن التوجهات السياسية للدولة الليبية تنطلق من البعد القومي لاسيما تجاه القضايا القومية العربية . وعلى هذا الأساس ترى الدولة الليبية أن أي اعتداء على أي قطر عربي يعني اعتداءً مباشراً على القطر الليبي.

1. صبري فارس الهيتي، المشروع الشرق أوسطي وانعكاساته على الأمن القومي العربي ، **مجلة دراسات استراتيجية** ، العدد 8 ، لسنة 2002 ، ص 88.

وبالتالى يمكننا القول انه وفق البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية فأن إقامة مشروع الشرق الأوسط والشرق الاوسط الجديد والشرق الاوسط الكبير هي في مجملها تعني التالي " التفتيت العلني للمنطقة العربية " وفي سبيل توضيح هذه الحقيقة نجد الدولة الليبية قد عملت على توضيح الأهداف الإسرائيلية المرجوة من هذى المشاريع الإقليمية الاستعمارية ذات الصبغة (الاقتصادية في الشكل ، والسياسية و الأمنية في المضمون .

الأهداف الرئيسية لمشروع الشرق الأوسط وفق منظور البعد الاقليمى الليبي:

من خلال البعد الاقليمى للايدولوجيا السياسية الليبية فأن مشروع الشرق الأوسط يحقق جملة من الأهداف تخدم مصالح الدول الإمبريالية والكيان الإسرائيلي. بينما يؤثر هذا المشروع سلباً على المصلحة العربية والوجود القومي العربي، وذلك من خلال الأهداف التالية : [1]

أ) الأهداف الأمنية The Security Objectives:

من خلال الاهداف الامنية ترى الايدولوجيا السياسية الليبية أن مشروع الشرق الأوسط The Middle East Project من الناحية الأمنية يسعى إلى تحقيق عدة أهداف أمنية أهمها:

1) معالجة إسرائيل الفجوة The Gap الواضحة في القوة العسكرية "الدفاعية"، والتي ظهرت في أعقاب قصف القوات العراقية لإسرائيل بالصواريخ . مما دفع الحكومات الإسرائيلية من الدخول في مجموعة من اتفاقيات التسوية ابتداءً من أوسلو إلى واي ريفر.
2) رغبة إسرائيل في نزع أسلحة التدمير الشامل في المنطقة الشرق أوسطية مع تفكيك هياكل القوة للدول العربية وفرض الرقابة وضبط عمليات التسلح والنشاطات العسكرية للدول العربية الواقعة في منطقة الشرق الأوسط .

وفى ذات السياق يؤكد البعد الاقليمى الليبيى من خلال الايدولوجيا السياسية الليبية أن الغاية الأساسية من وراء إنشاء مشروع الشرق الأوسط تتمثل – وبالدرجة الأولى في تحقيق البعد الأمني للكيان الإسرائيلي الذي يظل هو الهاجس الرئيسي للكيان الإسرائيلي في صراعه مع الجانب العربي.

ب) الأهداف الاقتصادية The Commerce Objective:

أما فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي وفق التوجهات السياسية للدولة الليبية فإن الكيان يعتبرها أداة أساسية في تحقيق البعد الأول "الأمني".

ويمكن أن نحدد أهم الأهداف الاقتصادية التي يسعى إلى تحقيقها الكيان الإسرائيلي على النحو التالي:

1) يرى الكيان الإسرائيلي أنه من خلال إنشاء تعاون اقتصادي يمكن له من إخماد نيران المواجهة العسكرية.
2) إنشاء التكتل الاقتصادي يعطي الفرصة للكيان الإسرائيلي من لعب الدور الحاسم، وذلك من خلال المعطيات التالية:
   أ) الدعم الأمريكي والأوروبي والياباني.
   ب) إقامة تكامل بين التكنولوجيا الإسرائيلية والمياه التركية.

---

2. سعاد محمد علي فضل ، واقع التعاون العربي – الأوروبي متوسطياً وآفاقه المستقبلية ، دراسة حالة تجمع (5+ 5) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة قاريونس، 2003، ص 117.

ج) استثمار الأموال الخليجية والعمالة المصرية.[1]

ويتفق الباحث مع هذه الحقيقة باعتبار أن الكيان الإسرائيلي يسعى من وراء إقامة هذا المشروع " الشرق الأوسط " إلى إنشاء مجموعة إقليمية The Regional Group لها سوق مشترك مع إقامة نظام أمني The Security System يحافظ على النظام السياسي الجديد. بمعنى أوضح يسعى الكيان الإسرائيلي إلى إقامة بنية تنظيمية عبر مراحل زمنية تبدأ باتفاقيات التسوية السلمية وحتى إنهاء الصراع القائم The Order Conflict، مع تحقيق تطبيع كامل وشامل لجميع المجالات The Full Ranges بين الدول العربية وإسرائيل.

ج) الأهداف السياسية The Politics Objectives:

ان البعد الاقليمى الليبى يرى أن الغايات السياسية التي يسعى إليها الكيان الإسرائيلي من خلال مشروع الشرق الأوسط تتمثل في التالي :

1) الكيان الإسرائيلي ينظر إلى مشروع الشرق الأوسط كوسيلة للتطبيع مع الدول العربية وإنهاء للصراع Ending The Conflict مع إنهاء القضايا الخلافية حول الأرض.
2) عملية السلام وفق المنظور الإسرائيلي تضمن لإسرائيل تقليص عدد الصواريخ الموجهة إلى داخل الكيان الإسرائيلي.
3) نقل قضية الحدود والمناطق إلى شيء أقل أهمية مما يبدو عليه اليوم .[2]

والباحث يؤكد هذه الحقائق من خلال تصريح الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز في كتابه الذي يحمل "الشرق الأوسط الجديد" من خلال تأكيده على التالي:

إن الهدف الأسمى لمشروع الشرق الأوسط يتمثل في إيجاد عهد ذهبي لسكان الشرق الأوسط من مجموع الموارد المتاحة مثل :

أ) النفط السعودي.

ب) الماء التركي.

ج) السوق والعمالة المصرية.

د) المعرفة الإسرائيلية The Israel Knowledge.

وان مثل هذه الموارد تمثل سوق إقليمية The Regional Market أكثر منها سوقاً وطنية [3]، وفي هذا السوق نجد الفجوة التقنية مرشحة لمزيد من الزيادة لصالح إسرائيل ، فالتكنولوجيا ليست متاحة للجميع، كما أن الإدارة العربية في المجال التقني متخلفة عن الإدارة الإسرائيلية عقوداً، ومن خلال المقارنة The comparative بين الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصاديات العربية يكشف الواقع عن ارتفاع المكانة الاقتصادية النسبية الإسرائيلية مقارنة بمكانة الدول العربية المجاورة لها ، وهذا ما يوضحه الجدول الاقتصادي التالي:

جدول رقم (5)

---

1 . صالح أحمد القطار ، **المشروع الشرق أوسطي والمواقف العربية** ، ط1، (د ، م) ،منشورات الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، 2001، ص 51.

1. شمعون بيريز، **الشرق الأوسط الجديد**، (ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ) ، ط1، عمان ، منشورات الدار الأهلية للطباعة والنشر ، 1994، ص 56.

2. المرجع السابق، ص 57.

جدول يوضح السمات البنيوية لدول الطوق العربية وإسرائيل (2015) :

الدولة	عدد السكان بالمليون	الناتج المحلي بالبليون دولار	نصيب الفرد بالدولار
مصر	**57.80**	**47.30**	**790**
سوريا	**14.10**	**16.70**	**1120**
الأردن	**4.20**	**6.10**	**1510**
لبنان	**4.00**	**11.10**	**2660**
فلسطين	**4.00**	**1.79**	**770**
إسرائيل	**5.50**	**91.90**	**15920** [1]
المجموع	**89.60**	**174.89**	

المصدر: سيد أبوضيف، الاقتصاد السياسي للنظام الشرق أوسطي، **مجلة الدراسات العليا**، العدد التاسع، طرابلس ،لسنة 2016، ص 64

ويتضح من بيانات الجدول السابق أن إسرائيل تستأثر وحدها بما يزيد عن 52.5% من مجمل الناتج المحلي لمجموعة البلدان الستة، في حين أن عدد سكانها لا يتجاوز نسبة 1.6% فقط من سكان هذه الدول، بينما يبلغ نصيب دول الطوق العربية حوالي 47.5% من إجمالي الناتج المحلي للمجموعة.

انعكاس المشروع الشرق أوسطي على مفهوم الدولة القومية وفق البعد الاقليمى للايدولوجيا السياسية الليبية :

إن إقامة مشروع الشرق الأوسط في المنطقة العربية يعني وفق البعد الاقليمى الليبى هو البداية الفعلية تجاه تفتيت اللحمة العربية إلى مجرد وحدات مبعثرة داخل كيانات إقليمية لا تربطها بها سوى ترتيبات دولية تعود بالمنفعة على أطراف دولية . بل إن الايدولوجيا السياسية الليبية ترى في مشروع الشرق الأوسط أنه يحقق العديد من الأهداف التي تخدم كلاً من " القوى الاستعمارية ، والكيان الصهيوني" مما يعني توجيه ضربة قوية إلى الصراع العربي الإسرائيلي برؤية اقتصادية بحتة.

1. تقرير البنك الدولي، تقرير التنمية الاقتصادية في العالم 1997 .

ومن المهم القول ان هذه الدراسة تتناول جملة الحقائق التي يعكسها مثل هذا المشروع الشرق أوسطي على مفهوم الأمن القومي العربي وفق رؤية الايدولوجيا السياسية الليبية من خلال التالي :[1]

1) يعمل مشروع الشرق الأوسط على إعادة تشكيل النظام الإقليمي العربي بما يضمن دخول إسرائيل النظام الجديد لكسر عزلتها الإقليمية.
2) يعمل مشروع الشرق الأوسط على محاولة إلغاء الهوية القومية للنظام الإقليمي وتحويل أطرافه إلى مجرد مراكز هامشية فيه، بما يؤدي إلى التنازل عن فكرة الوحدة الاقتصادية العربية "السوق العربية المشتركة" كمدخل للتنمية العربية.
3) جعل الأطراف العربية تابعة من النواحي " السياسية والاقتصادية والتجارية " بل حتى الاجتماعية إلى مراكز النظام الرأسمالي العالمي.
4) تدمير الأمن الاقتصادي العربي وتعزيز المصالح الأجنبية عبر مختلف الشركات متعددة الجنسية . سيما عندما تفتح الأسواق العربية أمام المنتجات الصهيونية وما يرافقها من تأثيرات على أنماط السلوك والاستهلاك، ويعطي الفرصة بأن تصبح إسرائيل عضواً رئيسياً في الأسرة الاقتصادية العربية.
5) يهدف الإسرائيليون من خلال هذا المشروع الشرق أوسطي إلى خلق تعاون بينهم وبين العرب في مجال استخدام الطاقة . وفي مجال تطوير البنية الأساسية للنقل والاتصالات والتكنولوجيا والمياه، وفي مجال السياحة . وسيؤدي ذلك إلى فتح الباب أمام المنتجات الصهيونية لتحل محل المنتجات التي تستوردها الدول العربية من الدول الأخرى والتي تقدر قيمتها بحوالي 28 مليار دولار سنوياً خلال عام 2002، ومن المقدر أن تصل عام 2008 إلى حوالي 32.04 مليار دولار، وبالتالي سيصبح الاقتصاد الإسرائيلي سواءً "المدني أو العسكري" هو المسيطر على السوق الشرق أوسطية بجانب الاقتصاد الأمريكي ، وبالتالي ستقوم إسرائيل بدور الاستعمار الجديد في المنطقة العربية.[2]
6) وفي مجال المياه يهدف الكيان الإسرائيلي إلى استغلال مياه النيل ونهر اليرموك والليطاني والحصباني ونهر الفرات بالحصول على حصص لها من هذه الأنهار ضمن مشاريع مائية في السوق الشرق أوسطية الجديدة . فإسرائيل تسعى عند توقيع أي اتفاقية "تسوية" إلى المطالبة بضم بعض المناطق على نهر الأردن لضمان تدفق الموارد المائية . وكذلك الحدودية لضم منطقة خزان البركون الذي يمتد إلى الشرق عن الخط الأخضر لمسافة ما بين 6.2 كم من بداية المنحدرات باتجاه الشرق عند منطقة طولكرم .[3]
7) إحداث تكييف للوجود الأمريكي في المنطقة العربية عن طريق إحداث تسوية سياسية لمشكلة الصراع العربي – الإسرائيلي بما يمهد إلى تحويل المنطقة العربية إلى منطقة نفوذ أمريكي ، وضمان تدفق النفط وبناء إسرائيل المزدهرة وتسليمها القيادة الإقليمية The Regional Leadership لمشروع الشرق الأوسط بما يقلل من أعباء الدعم المتواصل للخزينة الإسرائيلية.
8) يهدف مشروع الشرق الأوسط إلى إفقار اللغة العربية وفك الارتباط بين الثقافة والقومية العربية، وبين الثقافة والحرية والتقدم، وجعل الثقافة في خدمة الإعلام المعادي لأهداف النهضة العربية وللشعور بالهوية القومية، وذلك عن طريق التأثير على اللغة العربي . باعتبار ان اللغة العربية أقوى من أسلحة أعدائها لأن

---

1. صبري فارس الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص 88.
1 . بدر خيري عبد الفتاح، **الإسرائيليون والألفية الثالثة** ، ط1، عمان ، منشورات الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، 2006 ، ص 117.
2. حسين عمر القداري ، **المنظور الليبي الجديد للصراع العربي الإسرائيلي** ، ط1 ، طرابلس ، (د ، ن) ، 2005، ص 46.

فيها شيئاً أقوى من بنيتها الداخلية وإعجاز لسانها . وما لها من أثر إيجابي تتركه في الوجدان العربي وفي اللاشعور لدى العرب.[1]

ويجب التذكير ان الايدولوجيا السياسية الليبية ترى أنه بالرغم من توفير جميع مستلزمات قيام الأمن القومي العربي سواءً كان ذلك ممثلاً في وحدة التاريخ والحضارة واللغة والامتداد الجغرافي المتواصل . وإن الحاجة الماسة إلى تحقيق هذا الأمن الذي ينبغي أن يهدف إلى توفير الأمن والطمأنينة داخلياً . وبتوفير الرفاهية والأمن للمواطنين . أو خارجياً عن طريق امتلاك القوة الرادعة The Deterrence of Power للحفاظ على سلامة الوطن العربي والحفاظ على سيادته من أي عدوان خارجي يستهدفه . وعلى الرغم من كل ذلك . فإن التحليلات السياسية المنبثقة عن الايدولوجيا السياسية الليبية تجاه الواقع العربي ترى بأن النظام الإقليمي العربي يعيش في أصعب فتراته. ويعاني من الوهن والانكسار والهشاشة . خاصة بعد العدوان على العراق الذي شهد انضمام أقطار عربية إلى التحالف الأجنبي، وقلة فاعلية الدول العربية "سياسياً وعسكرياً" في حمايته للشعب الفلسطيني من الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة . فإن الحاجة تزداد أهمية في ظل تسارع المتغيرات الدولية على أرض الواقع سواءً من خلال الانتهاكات العسكرية المباشرة على الوطن العربي (احتلال العراق ، قصف غزة وحصارها . إثارة مشكلة دار فور في السودان ، العدوان الأمريكي على ليبيا 1987م احتلال الكويت من قبل دولة العراق ، والأزمة الداخلية في الصومال) أو من خلال وجود مشاريع اقتصادية تستهدف اختراق الجسد العربي اقتصادياً كنموذج مشروع الشرق الأوسط الكبير.

وفي ظل هذا "العجز العربي والتهديد الخارجي" دعت الايدولوجيا السياسية الليبية من خلال بعدها الاقليمى إلى ضرورة التنبيه من خطر التداعيات القائمة والعمل على حماية الذات العربية من خلال فضاء جديد يحمي العرب من خطر "الاختراق والتقسيم والتهميش" بمعنى البحث عن محيط آمن يحمي " الوطن العربي" من خطورة المتغيرات الدولية المعاصرة ويساعد على تحقيق فكرة الدولة القومية العربية القائمة داخل ذلك الفضاء الإقليمي الأقرب لها من حيث الجغرافيا – التاريخ . بمعنى أنالايدولوجيا السياسية الليبية ترى من وراء تشكيل ذلك الفضاء الإقليمي والدخول يساعد على تحقيق الدول العربية هدفين أساسيين من هذا الفضاء العربي – الأفريقي "الاتحاد الأفريقي" وهما : [2]

الهدف الأول The First Objective:

ان تحقيق فكرة الدولة القومية العربية على اعتبار أن الفضاء الأفريقي يشمل في عضويته كافة الدول العربية ذات المصلحة الواحدة والهدف الواحد والمصير المشترك فيما بينها، وبين بقية الدول الأفريقية باعتبارها شكلاً من أشكال الدول النامية أو ما يعرف بـدول المواد الأولية the raw factes of states .

ومن خلال ماسبق تتحقق ضمنياً فكرة الدولة القومية العربية . مع مراعاة أن فلسفة الايدولوجيا السياسية الليبية المعاصرة تنظر إلى الدولة القومية كونها تمثل أحد أهم معوقات الفضاء ما لم تنصهر داخل فضاء إقليمي أقرب إليها (جغرافياً، حضارياً).

الهدف الثاني The Second Objective:

3. المرجع السابق، ص 48.
1. أسامة صالح شلبك، مرجع سبق ذكره ، ص 151.

ان حماية حقيقة الدولة القومية القائمة داخل كيان الاتحاد الأفريقي من كافة المتغيرات السلبية التي تنتجها طبيعة النظام العالمي الجديد باعتبار أن الفضاءات الدولية هي الملاذ الآمن لكافة القوميات المعاصرة على اختلاف أجناسها وألوانها ومعتقداتها الدينية او العقائدية .

ثانياً / مشروع الشراكة الأوروبية - المتوسطية:

إن تعريف مصطلح الشراكة الأوروبية - المتوسطية يعتبر من التعريفات غير الواضحة ورغم ذلك تحاول هذه الدراسة إعطاء تعريف مبدئي لهذه الشراكة كونها تعني : (فكرة أوروبية تســعى إلى إقامة منطقة تبــادل تجاري حرّ يكون فيها النفوذ الأوروبي هو الأقوى)[*].

ويجب التذكير إن نشأة هذه الشراكة ترجع إلى أواسط الثمانينيات أي إلى المرحلة التي بدأ فيها العالم يتغير بصورة واضحة بانهيار الاتحاد السوفيتي وبقيام نظام القطب الواحد وظهور ما يسمى بـ" النظام العالمي الجديد" كل تلك الأحداث ساهمت في إظهار فكرة الشراكة على أرض الواقع . ولقد بدأت ملامح هذه الشراكة تظهر وبشكل واضح منذ مؤتمر برشلونة عام 1995 م عندما دعا الرئيس الفرنسي الســابق " فرنسوا ميتيران " إلى إقامة شراكة بين أوروبا والمغرب العربي . أما من الناحية التاريخية فإن بدايات الشراكة ترجع إلى عهد الاستعمار ثم استمرت حتى بعد الاستقلال وخاصة مع الدول الناطقة بالفرنسية. ويمكن القول أن فكرة الشراكة هي امتداد متطور لاتفاقية "روما" عام 1957 م ثم ظهرت مجموعة المؤتمرات التي تتعلق بالأمن الأوروبي وبدأ حينها الحوار العربي – الأوروبي وتحديداً عقب حرب أكتوبر عام 1973 م ومن ثم ظهور مجموعة من المؤتمرات التي تناقض ما تمّ إقراره في مؤتمر "باليرمو" بإيطاليا عام 1999م ثم مؤتمر القاهرة بمصر عام 2000 م والذي جمع بين كل من الاتحاد الأوروبي بكل أعضاؤه وكل أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية (53 عضواً) حيث بحث أسس الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين .[1]

وتنطوى الاشارة بان المشاريع التي تم طرحها للمنطقة منذ عام 1975م في قمة (هلنسكي) مروراً بالمقترح الإسباني ثم الإيطالي ثم الجزائري ثم السوفياتي عند غورباتشوف إلى إعلان برشلونة 1995 تؤكد في مجملها على مجموعة من الإجراءات منها :

1) التشديد على الأهمية الاستراتيجية لحوض البحر المتوسط وضرورة التعاون الشامل بين دول المنطقة.
2) التأكيد على ضرورة التنسيق لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية المشتركة بين دول المتوسط والاتحاد الأوروبي.
3) التأكيد على روح المشاركة مع احترام خصوصيات وقيم كل من المشاركين.
4) التأكيد على أن مشروع الشراكة المتوسطية لا يهدف إلى إلغاء المشروعات الإقليمية القائمة في المنطقة. [2]

ويجب التذكير ان مسميات مشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية قد تطورت إلى عدة مسميات وفق رغبة الطرف الأوروبي صاحب المبادرة والمصلحة الحقيقية من إقامة مثل هذا المشروع حيث عرف المشروع بعدة مسميات هي :

- مشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية .
- مشروع الاتحاد المتوسطي .
- مشروع الاتحاد من أجل المتوسط .

(*) هذا التعريف يخص وجهة نظر الباحث فقط.

1. مصطفى طرابيش ، **المشروع المتوسطي: الأبعاد السياسية** ، ط 1 ، القاهرة ، منشورات مركز البحوث والدراسات السياسية، 1997 ، ص442.
2. رسلان خضور ، **الشراكة الأوروبية المتوسطية وموقعها من الشرق الأوسط،** ، ط 1 ، دمشق ، منشورات مكتبة حطين للطباعة والنشر ، 2017 ، ص 152.

وتجدر الاشارة بانه قد تنوعت مستويات التعاون في هذا المشروع الذي يعرف حالياً تحت مسمى "الاتحاد من أجل المتوسط" إلى عدة مستويات وهي كالتالي :

أ) المستوى الثقافي - The Culture Level :

ان هذا المستوى يتعلق بتنمية الاتصالات الثقافية التي بدأت منذ زمن بعيد. وتمثلت قديماً في العلاقات بين الفكر الإسلامي والفكر الإغريقي ودور المسلمين في حفظ هذه الثقافة إبان العصور الأوروبية المظلمة. وتمثلت حديثاً في تلك المواجهة أو الصدمة الحضارية التي تفجرت بوصول "نابليون على رأس الحملة الفرنسية إلى مصر أواخر القرن الثامن عشر".

ب) المستوى الاقتصادي التجاري The Commerce Level:

ان هذا المستوى يتمثل في تلك المصالح المشتركة "التجارية – الاقتصادية" بين الطرفين باعتبار أحدهما دول نامية منتجة للمواد الخام والأخرى دول صناعية متقدمة. ويحتاج كل من الطرفين للآخر في عمليات التبادل التجاري والخبرة الفنية والصناعية.

ج) المستوى السياسي The Politic Level:

في الواقع باعتبار ان البحر المتوسط يجمع بين أوروبا والعرب وللطرفين مصلحة مشتركة في ضمان أمن وسلام المنطقة The Security and Peace in Zone**.** كما أن الحوار يمكن أن يفيد كعنصر توازن دولي في هذه المنطقة . مع التأكيد على أن أي حوار عربي – أوروبي ليس موجهاً ضد أي قوى أو دول أخرى . بل هو تعبير عن إرادة الطرفين تجاه التنمية واستثمارها .[1]

موقف الايدولوجيا السياسية الليبية من مسألة العوائق الفعلية التي تواجه مشروع الشراكة الأوربية المتوسطية:

إن فكرة مشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية وفق الايدولوجيا السياسية الليبية تعاني من مشكلة عدم التوازن The Non Balance من حيث الإمكانيـــات والمقومات والأهداف The Objectives المتوقعة من مشـــروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية . بل ترى الايدولوجيا السياسية الليبية أن الاستمرار في ظل عضوية مشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية سوف يسهم في ازدياد العوائق التي تهدد كلاً من "واقع، كيان" دول المغرب العربي بشكل خاص والوطن العربي بشكل عام .

ولابد من الاخذ بعين الاعتبار ان أبرز المعوقات الرئيسية التي تواجه مشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية من خلال فلسفة الايدولوجيا السياسية الليبية تتمثل في التالي:

1. صالح عمر حماد ، **الموقف الليبي من القضايا القومية** ، ط 1، (د ، م) ، منشورات الدار العلمية للنشر والتوزيع ، 2003، ص32.

أ) العوائق الخارجية:

1. الموقف الأوروبي لا يتضمن فقط الاستمرار في تحقيق الالتزام الأوروبي الدائم والمستمر المتعلق بضمان وجود إسرائيل وأمنها في المنطقة العربية . بل إنه أكثر من ذلك، هو محاولة إشراك إسرائيل في أية ترتيبات أمنية في منطقة الشرق الأوسط . وكذلك محاولة إعطائها دوراً في عمليات حفظ الأمن والاستقرار في المنطقة المتوسطية. [1]
2. وجود جملة من التناقضات في السياسات الأوروبية تجاه القضايا العربية . ويتضح ذلك من عدة مجالات منها:

أ. عدم التناسب الواقع بين السياسات الخارجية الفردية لأعضاء الجماعة الأوروبية في تعاملها مع الواقع الفلسطيني.

ج. التهميش السياسي للنظام العربي كونه لا يعمل على لمّ شتات أقطاره وصنع وضع ذاتي يساهم في ممارسة تفاعل مع العالم الخارجي تأثير الأطراف الخارجية – وخاصة العلاقات الأوروبية – الأمريكية . ووضع الجماعة الأوروبية في النظام الدولي – فتحكم الولايات المتحدة في رسم وتوجيه السياسة الدولية في مجلس الأمن الدولي والمنظمات الدولية الأخرى. وكثيراً ما يتعارض مع عدد من المصالح الحيوية للشعوب الأخرى ومن ضمنها الدول التي يشملها مشروع التعاون العربي – الأوروبي. [2]

د. العلاقات المتزايدة ما بين الدول الأوروبية والكيان الإسرائيلي فلقد ارتبطت أوروبا مع إسرائيل بعلاقات خاصة The Special Relations فقد عقدت الجماعة الأوروبية اتفاقيات تفضيلية مع إسرائيل منذ زمن قديم وحتى عام 1970م وتتضمن إعفاءات جمركية تصل إلى 50% واستمرار ذلك حتى يومنا هذا.

ب) العوائق الداخلية:

لابد من الاخذ بعين الاعتبار يوجد هناك جملة من العوائق الداخلية التي عملت الايدولوجيا السياسية الليبية على التنبيه إليها في أكثر من مناسبة أثناء انعقاد الأمانة العامة لتجمع المغرب العربي وقد حذرت منها على اعتبار أنها تخدم مصلحة الجانب الأوروبي على حساب الجانب العربي و من أهمها :

1. تدني إيرادات الموازنات العامة للدول العربية المغاربية نتيجة إزالة التعريفات الجمركية . الأمر الذي سوف يؤدي إلى اتخاذ سياسات صناعية واجتماعية عربية (مغاربية) للتخفيف من هذه الأزمات .
2. الكيل بمكيالين من قبل الجانب الأوروبي تجاه المنتجات الزراعية . ففي حين يطلب الاتحاد الأوروبي من البلاد العربية "المغاربية " إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية أمام الصادرات الأوروبية يبقى الباب موصداً أمام الصادرات العربية من المنتجات العربية الزراعية . [3]
3. عدم قدرة الشركات العربية (المغاربية) على منافسة الشركات الأوروبية مما سيؤدي إلى إفلاس عدد كبير من الشركات العربية . وسوف يزيد ذلك من فتح الأسواق المغاربية أمام المنتجات الأوروبية . وعلى هذا الصعيد تقدر الدراسات أن صادرات تونس نحو أوروبا ستنخفض بنسبة 40% وصادرات المغرب بنسبة 22%.

---

1. المرجع السابق ، ص 34.
2. المرجع السابق، ص 36.
1. صالح مر، حماد، مرجع سبق ذكره، ص 36.

4. في ظل علاقة التعاون العربي – الأوروبي سوف تستمر الحاجة إلى المساعدات الأوروبية من أجل : [1]
   أ. الإسراع في تحديث الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية للدول المغاربية.
   ب. إقامة منطقة تجارة حرة مغاربية.
   ج. التخلص من التحديات التي يعاني منها القطاع المصرفي المغاربي والتي أهمها:

مبدأ المعاملة بالمثل: فقد اعتمدت المجموعة الأوروبية هذا التوجه الذي يعني أن دول السوق الأوروبية لن تسمح لمصارف الدول المغاربية بفتح فروع جديدة لها . إلا إذا كانت تلك الدول المغاربية تعطي نفس الامتيازات لمصارف دول السوق الأوروبية كمجموعة.

تحديد الموقــع : وتتعرض المصارف المغاربية في حالة اختيار لندن كمركز مالي رئيس لدول السوق الأوروبية الموحدة بسبب ارتفاع تكلفة الاحتفاظ بمقارها في لندن.

كفاية رأس المال : وتتصل هذه المسألة بالقرار الذي يقضي بضرورة الربط بين قاعدة محددة لرأس المال وبين درجة المخاطر للأنواع المختلفة من الموجودات بحيث يكون رأس المال كافياً لتغطية هذه المخاطر التي تندرج بين صفر% ، 10% 20% ، 50% ، 100% حيث تقع معظم الدول المغاربية والعربية باستثناء السعودية وليبيا والإمارات العربية المتحدة ضمن مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة . [2]

تقييم الايدولوجيا السياسية الليبية لواقع مشروع الشراكة الاورو متوسطية

ان الايدولوجيا السياسية الليبية ترى أن بذور فكرة المتوسطية في إطار ظروف دولية متغيرة، واقتصاد عالمي يسعى إلى التمحور حول أقطاب كبرى (فضاءات ، تكتلات) ساهم بالضرورة في أن تحتل البلدان الأوروبية موقعاً ضمن النظام العالمي الجديد . سواءً سياسياً أو اقتصادياً من خلال ضم دول الساحل المتوسط الجنوبية للفضاء الأوروبي من خلال تكوين مستقبل مشترك مع الفضاء الأوروبي الذي هو أقرب لها . ولم يكن من الجائز أن تسمح أوروبا للأوضاع بالتدهور في الدول المجاورة لها على شواطئ المتوسط . ومن ثم فقد كان عليها أن تواجه هذه التحديات بوضع سياسة حوار جديدة تكون في مستوى الأخطار والتحديات التي تلوح في الأفق.[3]

ومن المهم القول ان البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية يرى فى الفضــاء الأوروبي بانه لا يمكن أن يقــوم بدور سيــاسي هام في المنطقة إذا لم يعمــل على وضع سياســة متوسطــية ضمن إطــار متماسك شامل، يضــم جميــع الدول في حوض المتوســط . وترى ليبيا " أن المتوسطية هي أقرب إلى العرب من زاوية التاريخ والذاكرة والحضارة The Civilization and Memory and History Corner وعمق التبادل وكثافته وترابط

2. سليمان المنذري، **السوق الأوروبية المشتركة في عصر العولمة**، ط1، القاهرة ، منشورات مكتبة مدبولي، 1999، ص 228.
1. نبيل عجمي جميل، **الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية: الحجم والاتجاه المستقبلي** ، ط 1، أبوظبي، منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 1999 ، ص ص 30،31.
2. حسني سالم إبراهيم، **الموقف الليبي من المشاريع الإقليمية المعاصر ة** ، ط 1 ، طرابلس ، (د، ن) ، 2003 ، ص 76.

المصالح The Interests Link تشابكها بين الطرفين العربي والأوروبي برزت فكرة التجمع الإقليمي المتوسطي عند الأوروبيين والمتمثلة في تجمع (5+5).
الا ان حقيقة موقف الايدولوجيا السياسية الليبية من مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية تتمثل في التاكيد على التالي:

1. مشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية هو نتاج طبيعي للمتغيرات الدولية المعاصرة.
2. يسهم مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية في تمزيق الجسد العربي ما بين "المغرب العربي – المشرق العربي" في حين أن الأوروبيين يرتبطون بعلاقات وثيقة مع إسرائيل الواقعة خارج الحدود المكانية للمشروع .
3. عدم قدرة مشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية على تحقيق أهدافه دون رغبة أو ضد رغبة الولايات المتحدة الأمريكية . فقد أثبتت تجربة الحوار أن الأوروبيين لم يتمكنوا من تبني قرارات خاصة بالقضية الفلسطينية بالرغم من أنهم من أبرز الداعمين مالياً لمنظمة التحرير الفلسطينية [1]ومثال ذلك الدعم الفرنسي المالي للقضية الفلسطينية . إلا أن الموقف السياسي الأوروبي يكاد لا يُذكر في القضايا العربية لاسيما القضية الفلسطينية بسبب عدم قبول الولايات المتحدة لهذا الدور ورفض إسرائيل له . بالإضافة إلى عدم وجود دور عربي فاعل وداعم للدور الأوروبي في المحافل الأوروبية.
4. عمومية المطالب العربية غير المدعومة بحوافز أو روادع اقتصادية أفسح المجال لأوروبا بالتهرب من وتجاهل المطالب العربية.
5. اقتصار مشروع الشراكة الأوروبية - المتوسطية على علاقات ثنائية بين بعض الدول المغاربية والأوروبيةالمتوسطية .[2]

---

1. المرجع السابق، ص ص 83،82.
2. المرجع السابق، ص 82.

الأبعاد الاستراتيجية لمشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية وفق منظورلايدولوجيا السياسية الليبية :

ان الايدولوجيا السياسية الليبية ترى أن إقامة مشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية والذي عرف في آخر مراحل تطوره بمشروع الاتحاد من أجل المتوسط جاءت من أجل تكيف دول الاتحاد الأوروبي مع مجموعة من الرهانات التي تطرح في إطار البحر الأبيض المتوسط ، والتي تمثلت في التحديات " الأمنية ، السياسية ، الاجتماعية ، الثقافية ، الاقتصادية " لذلك عملت دول الاتحاد الأوروبي من أجل تفادي معظم هذه التحديات على وضع آليات الحوار والتعاون لربط اقتصاديات المنطقة العربية لاسيما دول الشمال الأفريقي ودول الشرق الأوسط من خلال مسار برشلونة والتي نتج عنها اتفاقية شراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول الإثني عشر لبلدان جنوب حوض المتوسط والمتمثلة في (المغرب ، الجزائر ، تونس ، مصر ، سوريا ، الأردن ، لبنان ، السلطة الفلسطينية، إسرائيل، قبرص ، تركيا ، مالطا).

وفي هذا السياق يمكن القول انه فى سبيل تفعيل هذه الشراكة اعتمدت دول الاتحاد الأوروبي مبدأ التمويل لهذا المشروع من خلال برنامج مبدأ MED ، والذي يعني تقديم المساعدات الأوروبية لدول المتوسط والتي لم تصل إلى النتائج الواقعية بسبب انتقال مركز الاهتمام الأوروبي تجاه منطقة شرق أوروبا لاسيما بعد انضمام الدول الأوروبية الاشتراكية "السابقة" للاتحاد الأوروبي.

ووفق هذه المعطيات الموضوعية ترى الايدولوجيا السياسية الليبية أن الغايات المنشودة من وراء إقامة هذا المشروع التعاوني العربي – الأوروبي يمكن تحديدها في الحقائق التالية:

1. توسيع منطقة نفوذ المجموعة الأوروبية لتشمل حوض البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط The Middle East.
2. منافسة الولايات المتحدة في استغلال مقدرات الشرق الأوسط.
3. تقوية اقتصاد المجموعة الأوروبية بضمان سوق ضخم لمنتجاتها.
4. للحد من معدلات الهجرة غير الشرعية من دول جنوب المتوسط والحد من آثارها السلبية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية.
5. التخلص تدريجياً من أعباء الدعم المالي الذي كان يقدم إلى دول شرق المتوسط وجنوبه.
6. خلق منطقة اقتصادية قوية تواجه التكتلات "الفضاءات" العالمية الأخرى. (1)

ويــرى الباحث أن هذه الأهداف غير المعلنة هي بمثابة القاعدة الحقيقية التي أسس عليها مشروع الاتحاد من أجل المتوسط. فحقيقة المشروع تتمثل في قيام منطقة شراكة أوروبية – متوسطية تعتمد في أساسها على العناصر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية والثقافية . ولعل من المهم الإشارة إلى ذروة الاهتمام الأوروبي والتي تتمثل في العنصر "الأمني" خاصة تجاه قضايا الهجرة غير الشرعية والإرهاب والتطرف وغيرها . فهي قضايا ينظر إليها الاتحاد الأوروبي بشكل عام والاتحاد من أجل المتوسط بشكل خاص كونها أموراً مهمة تهدد الأمن الأوروبي . لذلك ينبغي معالجتها من خلال إنشاء منطقة تبادل تجاري واقتصادي وأمني

---

1. عمر محمود خيري ، **مشروع الشراكة العربية – الأوروبية**، ط1، (د ، م) ، منشورات ، دار الإبداع للنشر والتوزيع، 2008، ص 51.

المقاربة الفكرية للايدولوجيا السياسية الليبية تجاه مشروع الشرق الأوسط ومشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية:

من خلال التحليلات السياسية التي قدمتها الايدولوجيا السياسية الليبية طيلة الفترة التاريخية السابقة والتي عاصرت مرحلة قيام هذه المشاريع الإقليمية المنبثقة عن المتغيرات الدولية المعاصرة سواءً ما تمّ تناوله داخل الية العمل الرسمى المتمثل انذاك في قرارات الديوان الملكى او مؤتمر الشعب العام فإن هذه الدراسة تقدم مقاربة فكرية للايدولوجيا السياسية الليبية تجاه المشروعين " الشرق أوسطي، والشراكة الأوروبية المتوسطية " وذلك من خلال تقديم أوجه الشبه والاختلاف بين المشروعين الإقليميين .

أولاً / أوجه الاختلاف بين المشروع الشرق أوسطي ومشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية:

1. ترى الايدولوجيا السياسية الليبية أن الشرق أوسطية هندسة أمريكية - إسرائيلية مشتركة . في حين أن الشراكة الأوروبية المتوسطية هي هندسة الاتحاد الأوروبي وتمسّ أوروبا جغرافياً واقتصادياً وسياسياً.
2. يتمحور مشروع الشرق أوسطية حول إسرائيل ويتأسس بالأساس من أجلها وهدفه بالدرجة الأولى هو دمج إسرائيل في النسيج السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمنطقة العربية. في حين يمثل الاتحاد من أجل المتوسط أو مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية محوراً لبناء فضاء جنوبي تابــع للاتحاد الأوروبي ولا تشكل الشراكة جزءً من عملية السلام The Peace Process كما هو الحال في الشرق أوسطية.
3. تطرح الشراكة الأوروبية – المتوسطية نفسها انطلاقاً من الجوار والعلاقات والمصالح The Interests الاستراتيجية المشتركة . في حين تحاول الشرق أوسطية أن تفرض نفسها فرضاً وتسعى لتأمين الوجود والانتماء الشرعي لإسرائيل .[1]
4. لا يشكل المشروع الشرق أوسطي استمرارية لتاريخ المنطقة بل هو قطيعة مع التاريخ. في حين أن الشراكة الأوروبية المتوسطية هي عبارة عن مرحلة نوعية جديدة أكثر تطوراً لعلاقات الاتحاد الأوروبي مع دول المتوسط من حيث الانتقال من المستوى الثنائي إلى التعددي والأشمل.
5. تفتقد الشرق أوسطية إلى الشرعية وهي تبحث عن شرعية دولية وإقليمية وكفكرة ترتكز أساساً على تحقيق التطبيع مع العرب . بينما الشراكة لا تعاني من نقص في شرعيتها الدولية والإقليمية وهي لا تركز على بعد واحد بل تحاول لمّ شمل كافة الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية والاجتماعية.
6. المشروع الشرق أوسطي يعمل على إدماج الدول العربية في فضاء اقتصادي وسياسي دون مراعاة الخصوصية القومية والثقافية . وهو يشترط إلغاء العروبة السياسية ومؤسسات العمل العربي المشترك ويطرح البدائل عنها . وتشكل الهوية العربية المستقلة عدوّاً وعائقاً للشرق أوسطية بل تتناقض معها . في حين أن الشراكة الأوروبية المتوسطية تقوم على احترام الخصوصيات الثقافية والحضارية والقومية للشركاء ويمكن أن يتعامل مع الحقائق العربية القائمة بما في ذلك جامعة الدول العربية.[2]

---

1. فتحي محمد البعجة ، **نقد سمات آثار النظام الشرق أوسطي والشراكة الأوروبية المتوسطية من منظور النظام الإقليمي العربي** ط1؛ بنغازى ؛ (د ، ن) 2002 م ، ص 23.
2. المرجع السابق، ص 34.

ثانياً: أوجـــــه التشـــــــابه بين المشروع الشرق أوسطي ومشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية:

1. هناك تزامن في انطلاقة كلا المشروعين . وكان لبدء عملية السلام الدور الحاسم في انطلاق المشروعين . وكلاهما مرتبط بالتقدم في عملية السلام ولكن درجة الارتباط أقوى في مشروع الشرق أوسطية منها في المتوسطية.
2. كلٌ من المشروعين مطروحان من خارج المنطقة العربية . وفي المشروعين يمثل العرب أطرافاً تدور في فلك المركز وليس للعرب من دور في هندسة أي من المشروعين . ولا يشكل أي منها متطلبات الدولة العربية.
3. هناك اتفاق بين المشروعين من حيث مفهوم الأمن وشموليته. فكلٌ من المشروعين يطرح مفهوم الأمن الشامل "العسكري والسياسي والاقتصادي والبيئي" ويطرحان التعاون والتكامل الاقتصادي المشترك في حل الأزمات.
4. كلٌ من المشروعين يؤسسان لإقامة نظام إقليمي جديد لا قومي يعتمد على الجغرافيا والمصالح الاقتصادية والسياسية . ولكل منها مؤسساته وأبعاده وأهدافه الخاصة . وهذان المشروعان يؤثران على مسألة إقامة سوق عربية مشتركة أو وحدة اقتصادية عربية موحدة مع مراعاة مسألة اختلاف درجة التأثير والتأثر بين الطرفين "الأوروبي – العربي".
5. كلٌ من المشروعين سيدمجان إسرائيل عضواً في نسيج المنطقة العربية من خلال علاقات دول المنطقة مع مراعاة اختلاف شكل الاندماج بين المشروعين . [1]
6. يركز كلٌ من المشروعين على الخطاب الاقتصادي الأكثر جاذبية من الخطاب السياسي والقومي والأمني . ويتضح هذا التركيز في الشرق أوسطية أكثر منه في الشراكة الأوروبية – المتوسطية.
7. كلٌ من المشروعين لم يكونا نتيجة حوار مشترك أو نتيجة للحوار العربي – الأوروبي بالنسبة للمتوسطية مثلاً . وإنما جاء نتيجة قرارات أمريكية إسرائيلية وقرارات الدول الكبرى في الاتحاد الأوروبي ودخول الدول العربية فرادى في كلٍ من المشروعين.[2]

موقف الدولة الليبية من المشاريع القائمة داخل الوطن العربي:

ان الايدولوجيا السياسية الليبية ترى لاسيما في فترة نهاية عقد الثمانينيات أن هناك مجموعة من الترتيبات الاقتصادية العالمية . بالإضافة إلى المؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسية والشركات العابرة للبحار، والتي جميعها هي ناتج طبيعي للمتغيرات الدولية المعاصرة . والتي بدورها تسهم في خلخلة الاقتصاديات العربية التي هي في حالة خلل وعدم توازن The Non Balance منذ عهد الاستعمار.

وفى ذات السياق تري الايدلوجيا السياسية الليبية" أن الإطار الجديد لتقسيم العمل الإقليمي والعالمي ساهم في السيطرة على مجريات الأمور الاقتصادية والتقنية في إقليم الشرق الأوسط وإقليم البحر المتوسط أي في مشـــروع الشرق أوسطية ومشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية ومشروع الشرق الاوسط الكبير . إنما هي مجرد منظومة روابط اقليمية جديدة من اجل ربط . بل إن منظومة الروابط الإقليمية الجديدة ستقضي على ما تبقى من مؤسسات العمل الاقتصادي العربــي المشترك ، وإن هذه المنظومة ستؤدي إلى إطار مؤسسي جديد يتجاوز النظام العربي ومؤسساته وآلياته ويخضعه لشبكة من المؤسسات الجديدة The Net of New

1. المرجع السابق، ص 35.
2. المرجع السابق، ص ص 35 ؛36.

Organizations وللروابط والنظم الوظيفية الغربية الجديدة، وبذلك تتحول مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك من طبيعتها المبنية على الأساس القومي الاقتصادي إلى مؤسسات مبنية على أساس ثقافي أو منتدى جماعي ثقافي يتسمان بالتنافر والتناقض . وبذلك يكون أساس العمل الاقتصادي هو المصلحة الاقتصادية دون مراعاة أي عوامل أخرى . وهذا ما تسعى إليه إسرائيل حتى تستطيع أن تكون هي أحد الدول المنضمة لهذه المؤسسات.

ويجب التذكير ان موقف البعد الاقليمى فى الايدولوجيا السياسية الليبية يقوم على الرفض لمثل هذه المشاريع الإقليمية المعاصرة كونها ترتكز على عدة اعتبارات أساسية يمكن إيجازها في التالي. ([1])

اولا الاعتبارات الاقتصادية:

أ) إن هذه المشاريع الإقليمية الاقتصادية ذات منشأ خارجي وتسعى في محتواها إلى دمج إسرائيل في المنطقة العربية.

ب) إن هذه المشاريع الإقليمية الاقتصادية المظهر و السياسية المضمون تسعى إلى خلق منطقة حرة للتبادل التجاري تكون فيها الدول الغربية هي المحرك الرئيسي لهذه التجمعات خاصة في ظل التفاوت الكبير بين الدول الأوروبية والعربية.

ج) إن الدول العربية تدخل منفردة في مشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية على خلاف توحد دول الاتحاد الأوروبي مما يسهم في جعل الطرف الأوروبي هو صاحب المبادرة والإرادة في طرح أهداف المشروع.

ثانيا الاعتبارات السياسية:

أ- تفتيت الوطن العربي الي اجزاء مبعثرة وادماجها مع دول اخري غير منسجمة معها علي المستويين (القومي ، الحضاري)

ب- الحيلولة دون ظهور قوى عربية موحدة داخل الحيز الجغرافي للوطن العربي

ويرى الباحث أن الموقف السياسي للبعد الاقليمى الليبي يتفق مع الأبعاد الجديدة لمفهوم الاعتماد المتبادل كبديل أمثل لفكرة الترتيبات الاقتصادية المعاصرة . والتي أفرزتها المتغيرات الدولية على اعتبار أن فكرة الاعتماد المتبادل Interdependence سوف تؤدي إلى التأثير على بقاء نظام الدولة القومية . ففي ظل الاقتصاد المعاصر فإن الأوضاع الاقتصادية سوف تتسم بنمو كبير في التفاعلات الاقتصادية الدولية بين الاقتصاديات المختلفة ويترتب على ذلك تزايد الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات العالمية والمتمثلة في شكل " فضاءات، تكتلات ". وتزداد درجة حساسية السياسيات الاقتصادية للأحداث التي تقع خارج نطاق الاقتصاد القومي . ومن ثم تواجه

1المرجع السابق ، ص65 .

الدول الوطنية صعوبات في إدارة اقتصادياتها القومية . لذلك هناك دعوة دولية تطالب بضرورة إيجاد أشكال جديدة من التعاون الاقتصادي الدولي والذي من شأنه تحقيق سياسات حماية للمصالح القومية . فالاقتصاد العالمي لم يعد مجموعة من الأسواق القومية المستقلة المغلقة ولكن تظهر في إطاره قوىً اندماجية يبرز معها اتجاه جديد نحو التعاون الإقليمي في شكل (فضاءات ، تكتلات) . [1] وهو ما يتماشى مع المنظور الجديد لتوجهات الايدولوجيا السياسية الليبية مع مراعاة أن السياسة الخارجية الليبية تؤكد على حقيقة موضوعية في هذا الجانب مفادها .. (أن وجــود الدولة القومية العربية في ظل المتغيرات الدولية الاقتصادية المعاصرة يتطلب منهاالبحث عن فضاءً "تكتلاً" إقليمياً يساعدها على عملية مواجهة مخاطر الترتيبات الإقليمية العالمية، ويعزز من موقفها في الدفاع عن مطالبها الاقتصادية ويحقق احتياجاتها الأمنية) ووفق هذه المعطيات جاءت الدعوة الليبية تجاه تحقيق الفضاء العربي – الأفريقي أو ما يُعرف في الأدبيات السياسية المعاصرة "الاتحاد الأفريـقي" The African Union الذي تم الإعلان عنه فعليـــاً بتاريخ 1999/9/9م بمدينة سرت الليبية . كما تتماشى الرؤية السياسية للبايدولوجيا السياسية الليبية مع فكرة "جان مونيه" الذي رسم صورة أوروبا الغد . والتي تثمل الان بدايات البناءات الإقليمية الحالية التي تتعدى أهدافها وسياساتها فكرة الحدود القطرية كونها مشاريع تعتبر نفسها رداً على هذا المعطى الجديد المتمثل في "العولمة "

وما لم تكن الدول ذات بعد قاري كالولايات المتحدة والصين والهند فإن عليها لكي تلعب دوراً هاماً على المسرح الدولي أن تبلغ حجماً ما . وهذا الحجم "الوزن" يتحقق بتضافر هذه الدول في ما بينها وذلك باقتسام السيادة.

ولابد من الاخذ بعين الاعتبار إن وجود بلدان داخل منطقة جغرافية واحدة يساعدها في تقاسم عددٍ من عناصر الثقافة السياسية والعديد من الخصائص الاقتصادية والملامح الديموغرافية وأحياناً تماثل لغوي . ووفق هذا الواقع يساعد تلك التجمعات على المواجهات الأولى بين الميول الجماعية وتجريب الخيارات المشتركة وممارسة الحلول الوسطى وتقليص انعدام الثقة . وبذلك تكون مواقف تلك البلدان واضحة ومتماسكة عندما يحين وقت المشاركة في نقاش حول المسائل الشمولية على صعيد عالمي . وعليه يسمح البناء الإقليمي إذا تم إنجازه بتوحيد العمل السياسي الإقليمي والدولي . وتقريب المجتمعات الإنسانية وخياراتها . وتوضيح الميول الجماعية للشعوب وهذا العمل الإقليمي يقوى بترجمته على المسرح الدولي ويوضح صورة المواقف والحوارات وعلى سبيل المثال كانت مواقف الاتحاد الأوروبي في ميدان سياسة التجارة الخارجية وهي سياسة مشتركة تقرر انتهاجها منذ معاهدة **" روما "** والتي تمثل ثمرة خمسة وخمسين عاماً من الحوارات والتوافقات الداخلية، الأمر الذي يجعلها اليوم متحدة ويسمح لها بإعلان مواقف دولية قوية وواضحة لدى مجمل شركائها . [2]وإن خلاصـــة ما يريد قوله "جان مونيه" يتمثل في التالي: [3]

" إن أمم الماضي ذات السيادة لم تعد هي الإطار الذي يمكن أن تحل فيه مشاكل الحاضر والمجموعة الأممية نفسها ليست سوى مرحلة في اتجاه إيجاد الأشكال التنظيمية لعالم الغد**".**

---

1. قدري محمود إسماعيل ، **الاتجاهات المعاصرة وما بعد المعاصرة في دراسة العلاقات الدولية** ، ط1، الإسكندرية ، منشورات اليكس لتكنولوجيا المعلومات ، 2004 ، ص 94.
1. باسكال لامي ، **الديمقراطية العالمية: من أجل شكل جديد ومختلف الحكم** ، (ترجمة حسونة المصباحي وآخرون) ، ط 1، طرابلس ، منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة، 2006 ، ص 88.
2. المرجع السابق ، ص5.

الاعتبار الثالث :

توظيف الايدولوجيا السياسية الليبية لمشروع الاتحاد الأفريقي لصالح المشروع القومي العربي

ان ليبيا منذ استقلالهابتاريخ 24 . 12 . 1952كمملكة ليبية متحدة وهي تنادي بحتمية العمل الوحدوي "القومي" سواءً تجاه الوطن العربي أو القارة الأفريقية . فعلى المستوى الأفريقي أعلنت المملكة الليبية التزامها الكامل بمبادئ وأهداف منظمة الوحدة الأفريقية . حيث تنظر المملكة الليبية لتلك المنظمة كونها المعنية بتحرير القارة الأفريقية ووحدتها. واستمراراً لموقفها الوحدوي عملت الدولة الليبية على دعم حركات النضال الأفريقية ضد كلٍ من الاستعمار و العنصرية وتأييد حق الشعوب في تقرير مصيرها استناداً على ميثاق الأمم المتحدة حيث أسهمت المساندة الليبية في حصول مناطق كبيرة من القارة الأفريقية على استغلالها . [1]

وبالرغم من أن منظمة الوحدة الأفريقية قد حققت نجاحات فعلية في مجالات عديدة أهمها: تحرير القارة الأفريقية من خلال دورها في دعم وتنسيق وتوحيد حركات التحرر الأفريقية بالإضافة إلى تأكيد روح التعاون بين الدول الأفريقية . [2]

وكما هو مغلوم في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة أصبحت منظمة الوحدة الأفريقية تقدم جزءاً متواضعاً من العمل الأفريقي المشترك . بدليل إنها لم تقدم على تعديل ميثاقها من أجل التكيف مع واقع المتغيرات الدولية المعاصرة والمتمثل أبرزها في انهيار مبدأ توازن القوى بعد انهيار الكتلة السوفيتية وإحلال مبدأ القطب الواحد وما نتج عنه من تقارب بين الشرق والغرب، وإعادة تنظيم حلف شمال الأطلسي بما يتناسب مع ترتيبات الأمن الجديدة للقارة الأوروبية وظهور كتل اقتصادية إقليمية في أوروبا وأمريكا الشمالية وفي القارة الآسيوية . بالإضافة إلى تطور التكنولوجيا والاتصالات والمعلومات.

ويجب التذكير إن مجمل هذه المتغيرات الدولية المعاصرة ساهمت في زيادة تهميش القارة الأفريقية من جانب وزيادة تدهور فاعلية منظمة الوحدة الأفريقية من جانب آخر. وتتمثل

1. محمد المبروك يونس، مرجع سبق ذكره، ص98.
2. المرجع السابق، ص ص 98-99.

أبرز التحديات التي واجهتها منظمة لوحدة الأفريقية والناتجة عن المتغيرات الدولية المعاصرة في التالي : [1]

1) الاحتكار المطلق للتكنولوجيا والسلاح والمال من دول الغرب الرأسمالية في ظل رقابة مشددة من الولايات المتحدة الأمريكية.
2) تحويـل المساعدات الأوروبية الغربية والأمريكية سـواءً الماليـة منها أو الاقتصادية والتكنولوجية ، بالإضـافة إلى التبادل التجـاري لصالح العلاقات الجديدة The New Relations بين الشمال والجنوب The North and South.

وهذا يعني أن الدول الأفريقية سوف تعاني من عدة إشكاليات متمثلة في الضغوطات والاشتراطات مقابل المساعدات والمعونات، الأمر الذي يسهم بدوره في تعقد الإشكاليات الأفريقية والتي أهمها:

أ) مشكلة المديونية.
ب) مشكلة التنمية الاقتصادية.
ج) مشكلة التضخم.

وفي هذا الإطار يؤكد الرئيس الأثيوبي السابق "منجستو هيلا مريام" في القمة الأفريقية التاسعة عشر عام 1983 بقوله: " إن منظمة الوحدة الأفريقية هي الساحة الوحيدة حيث يمكننا التعبير فيها من خلال صوت مشترك . قد أصبحت عبئاً على أفريقيا ووحدتها فهي لم تسر قيد أنملة في الاتجاه الذي أنشئت من أجله وراهنت على كسب الوقت طمعاً في تكريس الأمر الواقع أو بانتظار ظروف ملائمة حسب النوايا والطموحات" .[2]

وتنطوى الاشارة أيضاً ان الايدولوجيا السياسية الليبية ترى ان العالم يعيش عصراً أصبحت فيه الدولة الوطنية تعلن الآن عن احتضارها وإفلاسها وموتها . لأن مقاييس العصر لا يمكن أن تقف عند الحدود الوطنية " المصطنعة " لأن الحدود الوطنية لم تلبّ حاجات مواطنيها والقوى الاقتصادية في العالم اليوم أصبحت تقوم على أسس قارية وعالمية والقوى النقدية المالية الإدارية أصبحت هي الأخرى تقوم على أسس قارية . والدولة الوطنية تعجز عن منافسة ذلك الوضع. [3]

وفي إطار هذه الرؤية تعمل الايدولوجيا السياسية الليبية على مواجهة أبرز تلك التحديات التي تفرضها العولمة من خلال متغيراتها السلبية على القارة الأفريقية من خلال العمل على تحقيق فكرة الفضاء الأفريقي وصولاً للأهداف التالية :

1) منع القوى العالمية من تشكيل خريطة أفريقيا في ظل العولمة.
2) استثمار الإمكانات الاقتصادية الهائلة لدول القارة الأفريقية بالإضافة للدول العربية الواقعة خارج النطاق الجغرافي للقارة الأفريقية.
3) الاندماج والتكتل بين الدول العربية والأفريقية لوحدة العرق والتراب والمصير المشترك لمواجهة القوى الدولية المعاصرة.

---

1. عبد الرحمن إسماعيل الصالحي، الاتحاد الأفريقي كمنظمة إقليمية، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 93، لسنة 2000 ، ص 74.
2. اكسيل كابو، **أفريقيا ترفض هذا النمو المستورد** ، (ترجمة شاهين أبو عقل) ، ط1، مصراتة ، منشورات الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 2001، ص256 .
1. عبد السلام شلوف (وآخرون) ، **وثائق أفريقية من أكرا إلى لومي** ، ط1، مصراته ، منشورات الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، 2001 ، ص 94.

كما يتمثل الدور الليبي تجاه تحقيق الفضاء الأفريقي في الجهود السياسية التي تقوم بها الايدولوجيا السياسية الليبية من خلال سياساتها الخارجية ابتداء من عقد الخمسينات الى عقد التسعينيات من القرن العشرين تجاه تفعيل قضية أفريقيا الأساسية المتمثلة في وحدة الصف الأفريقي كونها قضية هامة وعلى درجة كبيرة من التعقيد . وصاحبها كثير من الجدل في الماضي والحاضر. وعلى الرغم من وجود العديد من الانتقادات التي وجهها بعض الأفارقة للمشروع الاتحادي الأفريقي بشكل عام . وللمشروع الليبي بشكل خاص والمتمثل في إنشاء "فكرة" الولايات المتحدة الأفريقية التي أثيرت أثناء انعقاد القمة الأفريقية غير العادية لمنظمة الوحدة الأفريقية المنعقدة بمدينة سرت الليبية يومي 8-9/9/1999 م. مع مراعاة أن فكرة الولايات المتحدة الأفريقية قد أثيرت في مناسبات أفريقية أخرى حيث تبنى هذه الفكرة بعض الزعماء الأفارقة ومنهم "كوامي نكروما" الذي واكب حركة الجامعة الأفريقية وساهم في مناصرة العديد من القضايا الأفريقية إلى أن أصبح من أبرز المؤمنين بالوحدة الأفريقية ومن أشد المدافعين عنها. كما ينبغي إلى الرئيس الغيني الراحل "أحمد سيكوتوري" الذي يحمل هو الآخر فكرة الوحدة الأفريقية . وإن كانت له رؤية خاصة حول المشروع الوحدوي الأفريقي وفي نهاية القرن العشرين أخذت الدولة الليبية على إخراج هذه الفكرة إلى حيز التنفيذ وهو الأمر الذي أثار كثيراً من الجدل من جديد حولها وحول مدى إمكانية تحقيقها على ارض الواقع . (1)

فكرة الاتحاد الأفريقي عند الزعماء الأفارقة المؤيدين لها:

إن فكـرة الاتحاد الأفريقي كانت الهاجـس الرئيسي لدى بعـض الزعماء الأفارقة أصحاب الرؤية الوحدوية تجاه القارة الأفريقية من أجل تحقيق الذات الأفريقية من خلال الدولة القارية ذات الإمكانيات الهائلة والتي تؤهلها إلى تكوين فضاء قادر على استيعاب كلٍ من:

1. ديناميكية المتغيرات الدولية للنظام العالمي.
2. الاستجابة لمطالب الشعوب الأفريقية على المستويات "السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية".

ومن أبرز المشاريع الوحدوية التي قدمت في سبيل تحقيق وحدة الصف الأفريقي ما يلي:

أ) مشروع الزعيم الغاني "الراحل" كوامي نيكروما:

ويتلخص هذا المشروع في ضرورة إقامة الوحدة الأفريقية وفق المراحل التالية:
المرحلة الأولى : (2)
ان هذه المرحلة تبدا منذ إنشاء مجلس من وزراء خارجية الدول الأفريقية حيث يهدف هذا المجلس إلى وضع مشروع الحكومة الأفريقية بالتعاون مع خمس لجان تقوم بالوظائف التالية:

1. وظيفة وضع الدستور.
2. وظيفة الوحدة الاقتصادية الأفريقية.
3. وظيفة وضع أسس سياسية خارجية دبلوماسية مشتركة.
4. وظيفة وضع الخطط الدفاعية الأفريقية.
5. وظيفة وضع الأسس لجنسية أفريقيا المشتركة.

---

2. جمال ضلع، **الدور الليبي في حركة الجامعة الأفريقية** ، ط 2 ، طرابلس، ؛ منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 2007 ، ص73.
1. المرجع السابق، ص 78.

المرحلة الثانية:

حيث تعمل كل لجنة من اللجان السالفة الذكر بتقديم مشروع كفائي إلى مجلس وزراء الخارجية . والذي يتولى دراسته والموافقة عليه ووضعه بصيغه النهائية.

المرحلة الثالثة:

أن يكون هناك اجتماع دوري لمجلس وزراء الخارجية، وأن يقدم المشروع النهائي The Final Project للحكومة الاتحادية الأفريقية إلى مجلس رؤساء الدول والحكومات للموافقة النهائية عليه. كما تضمن مشروع "كوامي نيكروما" اختيار عاصمة للحكومة الاتحادية الأفريقية يكون مقرها في وسط القارة الأفريقية بمدينة "بانجي Panje" في جمهورية أفريقيا الوسطى أو مدينة كنشاسا عاصمة جمهورية الكونغو الديمقراطية "زائير سابقاً" [1].

ب) مشروع الزعيم الغيني "الراحل" أحمد سيكوتوري:

إن أهم أفكار الزعيم "أحمد سيكوتوري" تتمثل في التطور الجذري للواقع الأفريقي من خلال ما يُعرف بـ"الولايات المتحدة الأفريقية " ولقد أكّد الزعيم "أحمد سيكوتوري" على ضرورة أن يتبع ذلك اختيار مبادئ وأهداف وأدوات قادرة على قيادة وتشكيل وحدة القارة الأفريقية.

وتتمثل أبرز الشروط الأساسية من أجل قيام فكرة الولايات المتحدة الأفريقية وفق رؤية الزعيم "أحمد سيكوتوري" في التالي :

1) ضرورة تحديد أهم الأهداف The Objectives المنشودة . وأن تتسم بالطابع الديمقراطي والتحرري التقدمي.
2) أن يكون التنظيم الأفريقي الجديد قادراً على إحداث تغييرات واضحة في الأوضاع الأفريقية الراهنة وتحويلها إلى ظروف أكثر ملائمة للواقع والمستقبل المنشود. [2]
3) إخــلاص القيادات الأفريقية للمعاني السامية لأهدافهم وجدية ما يقومون به من أفعال The Actions في هذا المشروع .

كمــا يــرى الزعيــم الغيني أحمــد سيكوتوري أن البيئــة الأفريقيــة The African Environment مهيأة بأن تحتوي بداخلها وحدة أفريقية حقيقية . وأن ما تحتاج إليه هذه البيئة هو مجرد مساعدة في الربط The Links فيما بينهما وإقامة سلطة تنفيذية قارية وهذه المناطق هي:

- منطقة الشمال الأفريقية "ست دول".
- منطقة الغرب الأفريقي "ست عشرة دولة".
- منطقة الوسط الأفريقي "إحدى عشر دولة".
- منطقة الشرق الأفريقي "عشر دول".
- منطقة الجنوب الأفريقي "تسع دول".

---

1. المرجع السابق، ص 78.
2. أحمد سيكوتوري، **الولايات المتحدة الأفريقية**، (ترجمة: محمد البخاري)، ط1، القاهرة ، منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981، ص4.

ويجب التذكير انه ووفق رؤية الزعيم "أحمد سيكوتوري" يصبح من السهل تنظيم اتحاد فيدرالي بين دول كل منطقة من جانب، وإقامة اتحاد كونفيدرالي بين تلك المناطق من جانب اخر. وعلى مستوى القارة الأفريقية بأكملها لتشكل في مجموعها الولايات المتحدة الأفريقية. [1]

ج) مشروع الزعيم الليبي "معمر القذافي":

إن فكرة مشروع الاتحاد الأفريقي عند الدولة الليبية " والتي أعلنت عنها في بدايات جهودها السياسية من خلال ما يُعرف بـ"الولايات المتحدة الأفريقية" تتفق إلى حدٍ بعيد مع الرؤيتين السابقتين لكل من الزعيمين "كوامي نيكروما" و " أحمد سيكوتوري" حيث تنسجم رؤية الايدولوجيا السياسية الليبية مع الأفكار الوحدوية للزعماء الأفارقة السابقين على اعتبار أن رؤية الايدولوجيا السياسية الليبية ترتكز على الأسس الموضوعية التالية :

1) تبني سياسة خارجية ودبلوماسية أفريقية موحدة تتفادى القارة الأفريقية بموجبها عبر التمثيل الدبلوماسي المنفرد لكل دولة من جانب . وضمان توحد المواقف والسياسات في المحافل الدولية من جانب اخر. ويعزز من شأن الاستجابة للقضايا والمشكلات الأفريقية واتجاه العالم الخارجي نحو أفريقيا بكل احترام وتقدير.
2) تبني تخطيط اقتصادي شامل على أساس قاري من أجل النهوض بقطاعات الصناعات والاقتصاديات الأفريقية . والحيلولة دون تقسيم القارة الأفريقية " بلقنة القارة الأفريقية " من خلال وجود إطار عمل فوقي للتنمية القارية المخططة . وكذلك في إطار خطة اقتصادية قارية تشمل أفريقيا المتحدة.
3) تبني استراتيجية دفاعية وعسكرية متحدة على أساس أنه ليس من الحكمة أو الفاعلية في أن تتعدد الجهود المنفردة الرامية لبناء قدرات عسكرية ودفاعية لكل دولة على حدة من أجل الدفاع الذاتي عنها . بل إنه من الأمثل تكوين قدرات عسكرية ودفاعية منظمة تعمل وفق استراتيجية منظمة على مستوى القارة الأفريقية تمكنها من مواجهة أي تحديات عسكرية وأمنية. [2]

ولابد من الاخذ بعين الاعتبار ان الدولة الليبية ترى أن دعوتها للوحدة وقيام الولايات المتحدة الأفريقية إنما هي استكمال لجهود سابقة من رواد حركة الجامعة الأفريقية. وكذلك للمواثيق والقرارات والمعاهدات الداعية لتلك الوحدة . ومنها اتفاقية "أبوجا" لعام 1991م والداعية لقيام وحدة اقتصادية أفريقية. [3]

أبرز الخطوات التي اتخذت تجاه تحقيق الاتحاد الأفريقي :

في الواقع يوجد هناك جملة من الخطوات الرئيسية التي أفرزتها الجهود الأفريقية تجاه تحقيق المشروع الاتحادي الأفريقي . ولقد حددتها الدراسة وفق التسلسل التاريخي التالي : [4]

1) طُرحت فكرة الاتحاد الأفريقي خلال القمة الأفريقية الخامسة والثلاثين التي عقدت بالجزائر خلال شهر يوليو 1997م .

1. جمال ضلع، مرجع سبق ذكره، ص 80.
2. المرجع السابق، ص 82.
1. . محمد مهدي عاشور، قمة سرت الأفريقية الطارئة ومشروع الوحدة الأفريقية، آفاق الفكرة وقيودها، **مجلة آفاق أفريقية**، العدد الثالث، لسنة 2000، ص ص 159-160.

.

2) انعقدت قمة استثنائية بهذا الشأن في ليبيا خلال الفترة 7-9 /1999/9 م تم خلالها تفويض مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية بإعداد نص قانوني تأسيسي للاتحاد الأفريقي . وقد صدر في هذا الخصوص إعلان سرت.
3) انعقدت القمة الأفريقية رقم ستة وثلاثين بجمهورية "توجو" شهر يوليو 2000 وتم خلالها اعتماد القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي بالإجماع. حيث وقّع سبعة وعشرون رئيس دولة على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي . وقررت بقية الدول الأعضاء العمل على دراسته والتوقيع عليه فيما بعد.
4) عقدت قمة استثنائية في ليبيا خلال الفترة 2-2001/3/3 وتم خلالها توقيع جميع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.
5) بتاريخ 2001/4/26 وفي القمة الاستثنائية التي عقدت في مدينة "أبوجا" بنيجيريا تمّ إيداع وثائق التصديق من قبل ثلثي الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية . وبهذا يكون قد بلغ النصاب القانوني لقيام الاتحاد الأفريقي.
6) بتاريخ 2001/5/26 م تم الإعلان عن قيام الاتحاد الأفريقي تطبيقاً للمادة ثمانية وعشرين من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي التي تنص على (إن قانون الاتحاد يدخل حيز التنفيذ بعد ثلاثين يوماً من إيداع ثلثي الأعضاء الموقعين على وثائق التصديق).
7) انعقدت القمة رقم سبعة وثلاثين بمدينة "لوساكا" في الفترة من 9-2001/7/11 م . وصدر قرار بشأن الاتحاد الأفريقي يقضي بتشكيل لجنة وزارية للاتحاد الأفريقي.
8) انعقدت القمة ثمانية وثلاثين بمدينة "دوربان" بجنوب أفريقيا في يومي 9-2002/7/10 "القمة الأولى للاتحاد" وتمّ فيها انتقال المنظمة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي . واعتماد أجهزة الاتحاد الأفريقي التسعة . وفيها تم وضع الخطوط العريضة للمرحلة الانتقالية اللازمة لتحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي وفقاً للمادة "33" من القانون التأسيسي.
9) عقـد المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي الدورة غير العادية الأولى بليبيا في الفترة من 9-12/10 /2002 م من أجل دراسة التعديلات المقترحة من الدول الأفريقية على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.
10) عقدت قمة استثنائية في أديس أبابا يومي 3-2003/2/4 م لدراسة مشروع التعديلات المقترحة على القانون التأسيسي . وتمّ إعداد بروتوكول خاص بالتعديلات.
11) عقــدت القمة العاديــة الثانية للاتحــاد الأفريقي بموزمبيق في الفترة من 10-2003/7/12 وتمّ إصدار عدة قرارات من بينها اعتماد البروتوكول الخاص بالتعديلات على القانون التأسيسي وقرر بشأن التنفيذ العملي للبروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن.

ويـرى الباحث أن الهدف النهائي من وراء تأسيس مشروع الاتحاد الأفريقي يتمثل في التالي :

"تحقيق إطار مؤسسي جديد للتنسيق والتعاون فيما بين الدول الأعضاء . وتعزيز التكامل السياسي والاقتصادي للقارة الأفريقية عن طريق إنشاء الاتحاد الأفريقي . بالاضافة الي أن القانون التأسيسي قد أخذ شكل اتفاق دولي وقّع عليه رؤساء الدول والحكومات الأفريقية الذيـن اشتركـوا في مؤتمر القمة الأفريقيــة الذي انعقد في "لومي" بجمهورية "توجو" بتاريخ 2000/7/11

كما أن مبادئ الاتحاد الأفريقي الواردة بالقانون التأسيسي تحكم علاقات الدول الأفريقية الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بعضها مع بعض داخل الاتحاد الأفريقي، ولا تحكم علاقات الدول الأفريقية بالدول غير الأفريقية . وهذا اتضح من خلال استخدام واضعي القانون التأسيسي لعبارات مثل "الدول الأعضاء أو الدولة العضو" بمعنى أن اهتمامات الاتحاد الأفريقي "المبدئية" هي اهتمامات داخلية "داخل القارة" . وقد ذكر هذا بالفعل في الفقرات السابعة والثامنة والتاسعة من ديباجة القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

العوامل الموضوعية التي ساهمت في توجيه الايدولوجيا السياسة الليبية من المشروع القومي العربي إلى المشروع الاتحادي الأفريقي:

إن التوجه في الايدولوجيا السياسة الليبية تجاه القارة الأفريقية لم يكن نتيجة رغبة أحادية الجانب في تحقيق المشروع الوحدوي الأفريقي . بل إن المتغيرات الدولية الراهنة ساهمت في جعل ليبيا تتجه وبجدية نحو القارة الأفريقية، كونها الفضاء الأمثل لحماية الذات القطري الليبي والمساهمة في إحياء فكرة الدولة القومية العربية من خلال نقلها إلى داخل المشروع الأفريقي، وإحياء لفكرة الولايات المتحدة الأفريقية التي راودت أبرز الزعماء الأفارقة الداعين إلى تحقيق الذات الأفريقية .ولقد ساهمت جملة من العوامل في توجيه السياسة الخارجية الليبية نحو القارة الأفريقية، وهي كالتالي: [1]

1) تشابه المشاكل والقضايا التي تواجهها القارة الأفريقية والدول العربية خاصة الفقر والديون.
2) معاناة غالبية الدول العربية والأفريقية من التداعيات السلبية للنظام الدولي الجديد.
3) احتيــاج أغلب الدول العربيــة ودول القارة الأفريقية للاستفادة من بعض الفرص The Chances التي تتيحها الظروف الدولية من خلال الانضمام إلى تجمع إقليمي يتيح لها زيادة استثماراتها، ورفع معدلات النمو الاقتصادي فيها.
4) استغلال وتنمية المقدرات الطبيعية التي تمتلكها كلٌ من الدول العربية والأفريقية وخلق سياسات اقتصادية موحدة تساعد على حماية المنتج المحلي "العربي-الأفريقي" وخلق سوق استهلاكي قاري "عربي-أفريقي".
5) تعدد المشاريع الاقتصادية ذات البعد الإقليمي التي أفرزتها المتغيرات الدولية وما ينعكس منها من محاولات التقسيم العلني للوطن العربي مثل "مشروع الشرق الأوسط ؛ مشروع الاتحاد من أجل المتوسط" [2].

---

1. حسني سالم إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 82.
2 . المرجع السابق، ص 84.

الاطار الفلسفي للتوظيف الايدولوجى الليبي تجاه تفعيل المشروع " العربي – الافريقي " المشترك

ان الايدولوجيا السياسية الليبية من خلال جهودها الخارجية تجاه إقامة مشروع الاتحاد الأفريقي بعد أن عدلت فكرتها من مشروع الولايات المتحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي . عندما واجهت الفكرة بعض الاعتراضات الأفريقية . وبعض الضغوطات الخارجية على القارة الأفريقية، على أن يكون القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي قادراً على الاستجابة للتطورات العالمية والتكيف مع التغيرات التي يشهدها العالم . فالدور الليبي يظهر واضحاً من خلال كلمة رئيس الوفد الليبي في الاجتماع التحضيري الأول لوزراء خارجية الدول الأفريقية بشأن وضع التصورات الأولى للميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي والذي عقد بمدينة سرت عام 2002 حيث أكّد رئيس الوفد الليبي في كلمته " إن الأهداف الجديدة التي ينبغي أن تندرج في الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي ينبغي أن تتمثل في مجملها على ضرورة العمل الأفريقي المشترك في التصدي للتحديات المتعددة على ضوء ما يشهده النظام العالمي المعاصر من تغيرات وتعزيز التعاون الاقتصادي والتنمية وفضّ النزاعات الأفريقية بالوسائل السلمية " . [1]

وتنطوى الاشارة إن توظيف الايدولوجيا السياسية الليبية لمشروع الاتحاد الأفريقي تجاه المشروع القومي العربي يرتكز على الحقيقة الموضوعية التالية: (إن الاعتماد المتبادل يمكن تعريفه باختصار بأنه ظاهرة عبر قومية معقدة تتضمن أنماطاً تفاعلية متعددة الأبعاد ومتعددة القطاعات ينتج عنها درجة عالية من الحساسية The Sensitivity التفاعلية بين أعضاء الفضاء . كما ينتج عنها درجة تأثير عالية من قبل أعضاء الفضاء نتيجة تأثرهم بالقوى والأحداث الدولية**).** [2]

وتنطوى الاشارة بان ليبيا تعمل من خلال الفضاء الأفريقي على حماية حقيقة الدولة القومية العربية بشكل خاص والقوميات بشكل عام . فالايدولوجيا السياسية الليبية ترفض فكرة إقامة أو الإصرار على إقامة الدولة القومية إلى جانب فكرة الفضاءات "التكتلات" الدولية ، فواقع هذه الفكرة "الدولة القومية" يكون مرفوضاً وفق هذا الشكل . بل ترى الدولة الليبية من خلال ايدولوجيتها السياسية أن الدولة القومية قد وجدت من أجل الحفاظ على كيانها ينبغي لها أن تختار فضاءً دولياً يساعدها على مواجهة المتغيرات الدولية التي تفوق قوة و إمكانيات الدولة القومية سواءً على الصعيد " السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي" بل حتى على الصعيد العسكري .

وبهذا فإننا تلاحظ ان الدولة الليبية توظف المشروع الاتحادي الأفريقي تجاه المشروع القومي العربي من خلال ما يُعرف في علم العلاقات الدولية بنموذج العالميين المتفائلين The Optimist Globalists أو الاندماجيين العالميين The Global Integrationists حيث ينطلق هذا الاتجاه من فكرة أساسية محورها.... (أن الاعتماد الدولي المتبادل يخلق الحاجة إلى التعاون . كما يوفر الإطار الضروري لتحقيق هذا التعاون) ولقد تمثلت هذه الأطر الفعلية في وقتنا الحاضر على شكل التكتلات الاقتصادية العملاقة ذات المظهر الاقتصادي ، السياسي المضمون. [3]

1. كلمة رئيس الوفد الليبي في جلسة الاجتماع التحضيري الأول لوزراء خارجية الدول الأفريقية، سرت، 2002م.

2. Stanley Hoffman, **Theory and International Relations (in) International Politics and Foreign Policy**, New York, 1969, p30.

1. محمد طه بدوي ، **النظرية العامة للعلاقات الدولية** ، ط1، منشورات المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر ، 1992، ص 15.

وفى الحقيقة ان ما يزيد حقيقة هذا التوظيف الليبي لمشروع الاتحاد الأفريقي تجاه المشروع القومي العربي هذه الحقيقة القائلة (إن الاقتصاد العالمي لم يعد مجرد مجموعة من الأسواق القومية المستقلة المغلقة ولكن تظهر في إطاره قوىً اندماجية يبرز معها اتجاه جديد نحو التعاون عبر الحدود ونحو التداخل بين القرارات الاقتصادية للدول على نحو يحرك العالم نحو مجتمع عالمي لا يعرف الانقسام).

أولاً: الدورالليبي في تعزيز الاثر القومي علي الميثاق التأسيسي للأتحاد الافريقي:

أن الدولة الليبية باعتبارها إحدى الدول العربية – الأفريقية وكونها دولة تمتاز سياساتها الخارجية بطابع العمل الوحدوي "القومي" فإن الدور الليبي ساهم في تعزيز الأثر القومي "الوحدوي" على صيغة الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وباعتبار ليبيا تمثل أبرز المؤسسين لفكرة الاتحاد الأفريقي المعاصر لذلك نجد أن الدولة الليبية قد حرصت على إيجاد صيغ قانونية داخل الميثاق من شأنها إيضاح أهمية الترابط القومي ما بين القومية العربية والقارة الأفريقية.

وفي هذا الصدد ترتكز الايدولوجيا السياسية الليبية في مطلبها هذا على البعد الثقافي والحضاري ما بين المنطقة العربية والقارة الأفريقية وتتمثل أبرز مظاهر التوظيف الليبي تجاه مصلحة المشروع القومي العربي داخل ديباجة القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي من خلال جهود ليبيا في سبيل ترسيخ المبادئ التالية:

1) . تعكس ديباجة القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي قضايا هامة ومتنوعة ترتبط بدول القارة الأفريقية " العربية ، الأفريقية " ومن أمثلة ذلك : كلمة التضامن 3.4% التلاحم 3.4% التحديات 3.4% التحرر الاقتصادي1.7% الهوية الشاملة 1.7%.
2) ارتفاع معدل تكرار الكلمات التي تؤكد على تحقيق الفضاء الأفريقي . ومن أمثلة هذه الكلمات: الوحدة 5.8% التضامن 3.4% التلاحم 3.4% التعاون 1.7% الهوية المشتركة 1.7% الشراكة 1.7% التكامل 1.7%، الاتحاد الأفريقي 1.7%. ويلاحظ أن معدل تكرار الكلمات التي تجسد معنى الاتحاد الأفريقي في إطار الديباجة يصل إلى 22.1% أي حوالي خمس معدلات التكرار الإجمالي.
3) بالرغم من الخصوصية التي تتمتع بها القارة الأفريقية . إلا أنها تبقى جزءً لا يتجزأ من العالم المعاصر. وبالتالي يلاحظ وجود كلمات تعبر عن تفاعل القارة الأفريقية مع محيطها الجغرافي "العربي" والتغييرات والظروف الدولية . ومن أمثلة ذلك: تكرار كلمة العالم 3.4%، دولة المؤسسات 3.4%، التعاون 1.7% ، العولمة 1.7% ، الشراكة 1.7% ، المجتمع المدني 1.7%، القطاع الخاص 1.7% حقوق الإنسان 1.7% ، الديمقراطية 1.7%. [(1)]
4) إن تحقيق الفضاء الأفريقي لا يعني بالضرورة إلغاء التنوع الثقافي والعرقي للقارة الأفريقية لذلك جاءت ديباجة القانون التأسيسي من أجل تأكيد هذه الحقيقة بدليل تكرار الكلمات المؤكدة على احترام الخصوصيات التي تتسم بها شعوب ودول القارة الأفريقية سواءً العربية أو الأفريقية من حيث الأيدلوجية السياسية أو التباين الثقافي أو الأصول العرقية بدليل تكرار الكلمات التالية: الشعوب 8.5% الاستقلال السياسي 1.7% الدول الأفريقية 3.4%.
5) بالرغم من الدور البارز الذي لعبه القادة الأفريقيون على المستويين الجهوي والإقليمي . إلا أن الدول والشعوب الأفريقية تبقى هي الأساس في نجاح المشاريع الوحدوية على

1. مصطفى عبد الله خشيم، الاتحاد الأفريقي: المضمون والأبعاد، **مجلة دراسات**، العدد 8، لسنة 2002 ، ص ص 13-14.

المستويات الثنائية والجهوية والإقليمية . وبالتالي يلاحظ ارتفاع معدلات الكلمات التي تعبر عن الإرادة الأفريقية ككل . ومن أمثلة ذلك: أفريقيا 10.1% ، الشعوب الأفريقية 8.5% الدول الأفريقية 3.4% . مع مراعاة أن عدد السكان العرب المتواجدين في القارة الأفريقية يصل إلى ⅔ من إجمالي سكان الوطن العربي، ونحو 80% من مساحة الوطن العربي تقع في أفريقيا.

6) انخفاض تكرار الكلمات التي تدل على القطرية مقارنة بالكلمات التي تدل على الوحدة الأمر الذي يعني أن خصوصية الشعوب والدول الأفريقية لا تعني بالضرورة عدم قيام اتحاد أفريقي. فوفقاً للبيانات التالية يلاحظ أن الكلمات التي تشير إلى الفضاء الأفريقي تتمثل في: الاتحاد الأفريقي 12.9% أفريقيا 7.1% التكامل 3% الوحدة 1.3% تنظيمات جوية 1.4% سياسة دفاعية مشتركة 1.4%. أما فيما يتعلق بالكلمات التي تشير إلى القطرية فهي تتجسد في التكرارات التالية : الدول الأفريقية 3% السيادة 1.3% الوحدة الترابية 1.4% الاستقلال 1.4%، احترام الحدود القائمة 1.4%. وعليه نلاحظ أن معدلات تكرار الكلمات الدالة على الاتحاد 34.2% بينما يصل تكرار الكلمات الدالة على القطرية إلى 18.6%.[1]

7) . تعكس اللغات المعمول بها في إطار الاتحاد الأفريقي التنوع الثقافي الذي تحظى به القارة الأفريقية، حيث أن الكلمات التي تؤكد هذا التنوع تصل تكراراتها إلى التالي: اعتماد اللغات الأفريقية 0.5%، اللغة العربية 0.5% ، اللغة الإنجليزية 0.5% ، اللغة الفرنسية 0.5% ، اللغة البرتغالية 0.5% كلغات معمول بها في إطار الاتحاد الأفريقي.

يجب التذكير ان هذا ما أكدته المادة رقم خمسة وعشرين من الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي مع مراعاة أن المادة تسعة وعشرين لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية لم ترد فيه اللغة العربية والبرتغالية . ومن ضمن الأبعاد التوظيفية التي قدمتها ليبيا لصالح المشروع القومي العربي عبر المشروع الاتحادي الأفريقي، مسألة المشاركة الشعبية ضمن فعاليات الاتحاد . وهي قضية أغفلتها كلٌ من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية "سابقاً " حيث يمكن أن نلتمس هذا البعد الجديد في الاتحاد الأفريقي سواءً في المبادئ التي نصت على مبدأ (مشاركة الشعوب الأفريقية في أنشطة الاتحاد) أو من خلال أجهزة الاتحاد الأفريقي مثل: "المجلس الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي" أو من خلال البرلمان "برلمان عموم أفريقيا" الذي تم إنشاؤه لضمان مشاركة كاملة للشعوب الأفريقية. [2]

ويرى الباحث أن الدولة الليبية قد ساهمت في إيجاد صيغ قانونية متماشية مع الأفكار التي دافع عنها من أجل قيام دولة الوحدة الأفريقية . ويعد القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي انعكاساً لما طرحته الاسهامات السياسية الليبية من أفكار من أجل قيام الدولة القومية العربية المعتمدة على مواردها ومقدراتها . حيث عملت الايدولوجيا السياسية الليبية على توظيف مشروع الاتحاد الأفريقي لصالح المشروع القومي العربي على اعتبار أن الأخير يعاني من عدة مشاكل قانونية في ميثاقه من خلال التالي:

أ) ظروف نشأة جامعة الدول العربية :

في الواقع ان الجامعة العربية تعاني منذ نشأتها من اختراق النظام الدولي للنظام الإقليمي العربي وذلك بهدف تعميق عجز الأجندة الإيجابية فيه لتطويع موازنة دولية . وتتفق الايدولوجيا السياسية الليبية مع هذه الحقيقة من خلال اعتبار نشأة الجامعة العربية كانت

---

1. المرجع السابق، ص ص 14-15.
2. عبد السلام شلوف (وآخرون)، مرجع سبق ذكره، ص 430.

على أساس من العلاقات الدولية العربية والسعي إلى تطويرها وليس على أساس السعي إلى تكوين الدولة العربية الواحدة.

وتنطوى الاشارة انه بسبب اختراق النظام الدولي للنظام الإقليمي العربي نقلت الصراعات إلى مستويات أعلى باستمرار من حيث متطلبات التوازن الاستراتيجي . بالإضافة إلى غياب الدور البنيوي والوظيفي للدولة القطرية العربية . وساهم كل هذا في جعل جامعة الدول العربية أقرب إلى المنتدى الخطابي أو التباري الكلامي منها إلى جهاز قائم يتحمل مسئوليته. [1]

ولابد من الاخذ بعين الاعتبار ان البعد الاقليمى فى الايدولوجيا السياسية الليبية يرى عكس هذه الحقيقة في ظروف نشأة الاتحاد الأفريقي الذي يختلف كذلك حتى عن نشأة الاتحاد الأوروبي الذي بدأ أولاً بصيغة عسكرية (حلف شمال الأطلنطي) ثم دخل دائرة الفعل الاقتصادي بإقامة السوق الأوروبية المشتركة، ثم نجده يتجه نحو التكتل السياسي بإعلان قيام الاتحاد الأوروبي . وعلى العكس من ذلك فإن مسار العمل الوحدوي الأفريقي بدأ سياسياً بإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية التي تمثل هدفها في القضاء على الاستعمار والعنصرية في القارة الأفريقية ثم العمل على وحدة القارة الأفريقية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً. [2]

وفى السياق ذاته **يرى الباحث** أن سبب الاختلاف في ظروف النشأة تتمثل في اختلاف الظروف الإقليمية والدولية التي حكمت مسار العمل الوحدوي في الحالتين وانعكست بالتالي على مسائل تحديد الأولويات في العمل . وتشكيل الأجهزة واختصاصاتها وصلاحياتها في كل منها.

ب) ضعف ميثاق المشروع القومي العربي "جامعة الدول العربية":

ان الايدولوجيا السياسية الليبية ترى خصوصا خلال نهاية عقد التسعنيات أن ميثاق جامعة الدول العربية بشكله الحالي يُعد سبباً رئيسياً في الحد من فاعلية جامعة الدول العربية تجاه القضايا التي حاولت معالجتها بالجهود الجماعية العربية. حيث ترى الدولة الليبية أن إشكالية ميثاق المشروع القومي العربي تتمثل في كونه مجرد ..(صيغة قانونية توفيقية بين الحد الأعلى الذي يمثل آمال الشعوب العربية في الوحدة، وبين الحد الأدنى الذي حاول العرب إتباعه داخل الجامعة في سبيل إقامة علاقات مفرغة من كل معنى قومي) . [3]

وفيما يلي إيضاح أهم أوجه الضعف في ميثاق المشروع القومي العربي والمتمثل في ميثاق جامعة الدول العربية وفق فلسفة النظام السياسى الليبى :

أ). قيادة الجامعة العربية:

ان الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تعتبر أحد الأجهزة الرئيسية في بنيانها حيث نص الميثاق على أن يكون للجامعة العربية أمانة عامة دائمة من أمين عام وأمناء مساعدين وعدد كاف من الموظفين . الا أن إشكالية قيادة الجامعة العربية وفق منظور الايدولوجيا السياسية الليبية تتمثل في:

---

1. منعم العمار، في مستقبل النظام العربي – جامعة الدول العربية بين الهوية والاختراق ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 167، لسنة 1993، ص 20.
2. إبراهيم نصر الدين ، **نحو مجلس فاعل للسلم والأمن الأفريقي** ، ط2، طرابلس ، منشورات المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2007 ، ص 147.
1. علي أحمد أمين، الأمن القومي العربي والوحدة العربية ، **مجلة شئون عربية** ، العدد 43، لسنة 1983 ، ص 149.

1) . أن ميثاق المشروع القومي العربي "ميثاق جامعة الدول العربية" لم يحدد مهاماً تفصيلية للأمين العام . مما يترتب عليه في بعض الحالات المواجهة بين الأمين العام وبعض الدول العربية. [1]
2) . ان ميثاق المشروع القومي العربي لا يعطي الأمين العام لجامعة الدول العربية أي دور سياسي صريح ومباشر، حيث أغلب اختصاصات الأمين العام هي اختصاصات إدارية، وتشير بعض الدراسات السياسية أن مردّ ذلك هو تأثر ميثاق المشروع القومي العربي بمواثيق المنظمات الدولية التي سبقت جامعة الدول العربية وأهمها عصبة الأمم. [2]
3) خلو ميثاق المشروع القومي العربي بدءاً من شهر مارس 1976 م من أي إشارة إلى دور الأمين العام بصدد تنفيذ قرارات جامعة الدول العربية.

وفي هذا الجانب عملت الدولة الليبية في الجلسات الأولى المتعلقة بميثاق الاتحاد الأفريقي على ضرورة أن تكون هناك سلطة عليا في الاتحاد الأفريقي متكونة من رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم . ولقد تثمل ذلك فعلياً فيما يُعرف بـ"مؤتمر الاتحاد" الذي يجتمع بصورة دورية مرة واحدة في العام أو في الظروف الطارئة ، ولقد تكللت جهود ليبيا السياسية في هذا الجانب من خلال إعلان القمة الأفريقية الاستثنائية بمدينة سرت الليبية في شهر يوليو 2009 بالإعلان عن سلطة المؤتمر الأفريقي والذي يمتاز بعدة مميزات، أهمها:

أ) تحديد السياسيات المشتركة للاتحاد الأفريقي.
ب) يراقب تنفيذ سياسات الاتحاد الأفريقي.
ج) اعتماد ميزانية الاتحاد الأفريقي.
د) تعيين قضاة المحكمة العليا الأفريقية.
ه) إنشاء أجهزة جديدة في الاتحاد الأفريقي. [3]

ب) مشكلة فض المنازعات:

في الحقيقة ترى الدولة الليبية من خلال ايدولوجيتها السياسية أن الميثاق التأسيسي للمشروع القومي العربي المتمثل في ميثاق جامعة الدول العربية يتناول مسألة التسوية السلمية للنزاعات في مادة واحدة متمثلة في المادة رقم (5) والتي تناولت هذا الموضوع . بالإضافة إلى إنشاء محكمة عدل عربية والتي لم توضع موضع التنفيذ . كما يظهر الانتقاد الليبي لميثاق المشروع القومي العربي على اعتبار أنه يحتوي على وسيلتين فقط فيما يخص عملية التسوية السلمية للمنازعاتوهما الوساطة والتحكيم . فغفل بذلك عن الوسائل الأخرى للتسوية السلمية للمنازعات.

ووفق هذا النقص الواضح في ميثاق المشروع القومي العربي عملت الدولة الليبية على تفادي مثل هذا النقص في ميثاق مشروع الاتحاد الأفريقي حيث وظفت جهودها في تفادي هذه الثغرة في الميثاق الجديد "ميثاق الاتحاد الأفريقي" من خلال تأكيدها على ضرورة أن يكون هناك مادة في الميثاق تتفادى هذه الإشكالية لاسيما وأن المشروع الاتحادي يشمل العديد من الشعوب بما فيها الشعوب العربية. وبالفعل فلقد تطور الميثاق ليشمل كل من الوسائل السابقة في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والمتمثلة في (الوساطة ، التفاوض ، التحكيم) ليشمل ميثاق الاتحاد الأفريقي وسائل جديدة يختص بتحديدها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

---

2. جميل مطر وعلي هلال الدين ، **الجامعة العربية والنظام الإقليمي العربي وتحديات الثمانينيات** ، ط1 ، بيروت ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ، 1983 ، ص 891.
3. عبد الحميد الموافي ، **ديناميات العمل في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية** ، ط1، القاهرة ، 1989 ، منشورات دار القلم العربى ، ص 51.
1. اسلام عمر حسن ، **افريقيا (قراءة وتحليلات)** ، ط1 ، القاهرة ، (د . ن) ، 2015 ، ص98.

ووفق **رؤية الباحث** يعني ذلك مدى جدية الاتحاد الأفريقي في تسوية وفض النزاعات بالجهود الأفريقية – الأفريقية، واستفادة ليبيا من الإشكاليات القائمة في ميثاق المشروع القومي العربي ووضع الحلول المناسبة لتفاديها قانونياً . بدليل أن الدولة الليبية عملت من خلال جهودها السياسية " الدبلوماسية " داخل أروقة الاتحاد الأفريقي على اقتراح مسألة أخرى في غاية الخطورة متمثلة في منع استخدام القوة بين الدول الأعضاء في الاتحاد أو التهديد باستخدامها وبالفعل فلقد أقر ميثاق الاتحاد الأفريقي هذا المطلب عبر المادة الرابعة في الفقرة **"و"** وذلك تجنباً لتكرار مثل هذه المشكلة على غرار الحرب – العراقية – الكويتية (على سبيل المثال).

كما دعت الدولة الليبية في الجلسات الأولى للاتحاد الأفريقي والمختصة بوضع الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي على ضرورة أن يشمل ميثاق الاتحاد الأفريقي على مواد قانونية تعمل على تحقيق مبدأين رئيسيين:

1) مبدأ التعايش السلمي بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي . ولقد تم إقراره فعلياً من قبل الدول الأفريقية وظهر من خلال المادة الرابعة الفقرة (ط) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.
2) مبدأ حق طلب التدخل من الدول الأعضاء لإعادة السلام والأمن، وهو المبدأ الثاني الذي دفعت به الدولة الليبية من أجل تأييد فكرة التعايش والحد من ظاهرة المنازعات فالمنظور الايدولوجى الليبي هنا يأخذ في الاعتبار إمكانية حدوث مشاكل وصراعات داخلية تستدعي طلب المساعدة من باقي أعضاء الاتحاد من قبل الحكومة الشرعية للبلاد.

ويرى الباحث أن الغاية التي ينشدها البعد الاقليمى للايدولوجيا السياسية الليبية من وراء توظيف هذين المبدأين يتمثل في التالي:

أ) الحد من مشكلة التدخل الخارجي في الشئون الأفريقية . حيث يعتبر العرب إذا ما تم قبولهم للدخول في هذا الاتحاد الأفريقي في وضع أفضل يمكنهم من تسوية نزاعاتهم بروح التعاون الإقليمي . وهذا واقع يحد من مشكلة التدخل (المباشر، وغير المباشر) في الوطن العربي.

ب) الحيلولة دون استمرار ظاهرة الانقلابات العسكرية . وعدم الاعتراف بالحكومات غير الشرعية التي تصل للسلطة عبر المؤسسة العسكرية سواءً للدول العربية أو الأفريقية. [(1)]

وفي سبيل تأكيد الدولة الليبية على أهمية توظيف مشروع الاتحاد الأفريقي لصالح المشروع القومي العربي الذي يعاني من مشكلة النزاعات كما هو الحال في الصومال ودارفور والنزاع العراقي الكويتي والنزاع المغربي الجزائري على مشكلة الصحراء الغربية بسبب عدم التفعيل الأمثل لميثاق جامعة الدول العربية وتحديداً في تحقيق مبدأ جيش الدفاع العربي المشترك فلقد دعا الممثل للدولة الليبية خلال القمة الخامسة عشر لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقدة بمدينة طرابلس الليبية تزامناً بالاحتفال بالعيد الأربعين للثورة الليبية (انذاك) والتي كانت أبرز بنود جدول أعمالها إعداد برنامج افريقي للحيلولة دون تفاقم مشكلة النزاعات الافريقية الأفريقية . ففي هذه القمة دعا المندوب الليبى إلى ضرورة أن يكون بند فض النزاعات الأفريقية الأفريقية بنداً دائماً في جلسات مؤتمر الاتحاد الأفريقي ، وتعتبر الدعوة الليبية أول مبادرة أفريقية في هذا الخصوص حيث لم تطرح مثل هذه الفكرة سواءً في الجامعة الأفريقية (1900 – 1963) أو في منظمة الوحدة الأفريقية (1963 – 1999) .

---

1. البشير علي الكوت ؛ **مسيرة الوحدة الأفريقية**، ط2، طرابلس، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر2007 ص34

ولقد أكد مندوب ليبيا في هذا الاجتماع بقوله " ... من مصلحتنا نحن وأولادنا ألا توجد نزاعات أو تمردات أو حروب حدودية داخل القارة الأفريقية " كما اكد على أهمية طرح بند فض النزاعات الأفريقية الأفريقية بشكل دائم في كافة القمم التي يعقدها مؤتمر الاتحاد الأفريقي حيث حدد المندوب الليبى أثناء هذه القمة على أن هناك نوعين من النزاعات الدولية :

النوع الأول / هو ذلك النزاع القائم بين دولة وأخرى . وهذ النزاع هو الذي ينبغي أن نتصدى له وأن نجد له الحلول . وهذا في الأساس من اختصاص مجلس الأمن والسلم الدوليين على مستوى العالم . إلا أنه في الألفية الثالثة ظهرت فضاءات جديدة لاتثق في مجلس الأمن الدولي وشكلت مجلس أمن إقليمي .
وبهذا ترى الدولة الليبية أنه لابد أن تحل في أفريقيا القوة الدفاعية الواحدة والأمن الداخلي الواحد . وينطبق هذا الواقع على بقية الفضاءات الأخرى ن وبهذا ينبغي أن يتلاشى مفهوم الدولة القطرية (الوطنية) بل والدولة القومية مالم تندمج في أقرب فضاء لها يحقق مصلحتها القومية .

النوع الثاني / هو النزاع الداخلي القائم داخل الدولة وهو شأن داخلي . فكل بلد له مؤسساته القانونية الكفيلة بإنهاء هذا النزاع دون أن تتدخل أطراف خارجية . [1]

ج) مشكلة غياب التمثيل الشعبي والمشاركة الشعبية في أجهزة المشروع القومي العربي "جامعة الدول العربية":

ان مشكلة غياب الحركة السياسية الشعبية والتمثيل البرلماني تظهر بشكل واضح في أجهزة المشروع القومي العربي . مما نتج عنه ضعف أداء جامعة الدول العربية تجاه مفهوم قومي للعروبة يجسدها كهوية للشعب العربي، وكإطار فكري للنظام الإقليمي العربي . وكمحدد لممارسات النظم العربية. [2]

ووفـق هذا الواقع ترى الايدولوجيا السياسية الليبية أن غياب التمثيل الشعبي على المستوى العربي أدى إلى غياب الرأي العام في البلدان العربية . والذي كان يمكن أن يحشـد ويسـخر لتحقيق الأهداف القومية The Nation Objectives لمصلحـة الإنسان الـعربي The Arab Human في مواجهة التحديات المصيرية والقضايا الكبرى التي يعانيها . كما ترى التوجهات السياسية الليبية في عقد التسعينيات أن غياب المشاركة السياسية الشعبية ساهم في بقاء جامعة الدول العربية أسيرة آراء النخب الحاكمة في البلدان العربية . الأمر الذي نتج عنه ظهور قرارات في مجملها بعيدة عن واقع الشعوب العربية.

وتنطوى الاشارة انه في سبيل تدارك هذا المشكل ومن خلال وجود الدولة الليبية كعضو مؤسس لمشروع الاتحاد الأفريقي عملت من أجل تفادي هذا المشكل من خلال دعوتها إلى ضرورة تضمين ميثاق المشروع الاتحادي الأفريقي على مبدأ المشاركة الشعبية . وهو ما ورد في الفقرة (ج) من المادة الخامسة من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وذلك من خلال أحد الأجهزة المهمة في مؤسسات الاتحاد الأفريقي . وهذه المؤسسة الجديدة التي تضم مندوبين مصعدين أو منتخبين من شعوبهم مباشرة حسب الاتفاق.

---

1. كلمة المندوب الليبى في القمة الخامسة عشر لمؤتمر الاتحاد الأفريقي، طرابلس ، 2009.08.31 .
1. حسن نافعة ، الجامعة العربية ومستقبل النظام العربي ، **مجلة شئون عربية** ، العدد 37، لسنة 1984، ص 237.

ويشير الباحث في مسألة البرلمان الأفريقي أنه توجد هناك بعض الإشكاليات بخصوص نوع البرلمان الأفريقي ومسألة التمثيل ، هل التمثيل يتم بقاعدة التساوي أو التمثيل النسبي حسب عدد السكان . إلا أن فكرة البرلمان الأفريقي تعمل على خلق نوع من المشاركة الشعبية التي يفتقر إليها المشروع القومي العربي بالرغم من وجود هذه التساؤلات . [1]

دوافـــع توظيف البعد الاقليمى للايدولوجبا السياسية الليـــبية لمشروع الاتحاد الأفريقي تجاه تفعيل الأداء البنيوي – الوظيفي للمشروع القومي العربي:

ان البعد الاقليمى في الايدولوجيا السياسية الليبية يؤمن انه ابتداء من عام 1990م بحتمية انتصار فكرة " الفضاءات The Spaces " أو ما يُعرف في علم العلاقات الدولية بفكرة الإقليمية الجديدة بمفهوم The New Regionalism و التي تعني ذلك الشكل الجديد من العلاقات الاقتصادية وتنظيمات التكامل الاقتصادي والتجاري الإقليمي التي أخذت في التبلور ابتداءً من منتصف الثمانينيات في شكل مجتمعات وتكتلات تجارية إقليمية كبرى. [2]

وعلى هذا الأساس تعمل الدولة الليبية من خلال ايدولوجيتها السياسية على تفعيل هذه الفكرة على أرض الواقع فعملت على تقديم برنامج إصلاحي لميثاق وهيكل جامعة الدول العربية في بداية التسعينيات من القرن العشرين من أجل تفعيل واقع وكيان جامعة الدول العربية . وبسبب تعقد عملية الإصلاح لميثاق وهيكل جامعة الدول العربية . وبسبب زيادة حدة المتغيرات الدولية التي تسهم بدورها في عدم التعامل مع الكيانات القطرية "القزمية" انتقل محور الاهتمام الليبي تجاه المشروع الاتحادي الأفريقي كونه يحمل فكرة الاتحاد الأفريقي منذ فترة سابقة نادى بها قادة أفارقة أمثال: "كوامي نيكروما ، وأحمد سيكوتوري" . كما عزز من توجه ليبيا تجاه المشروع الاتحادي الأفريقي وجود موافقة مبدئية لدى معظم الدول الأفريقية في إيجاد ضمانات لهذه الوحدة . ومنهم من يريد تنفيذ ما تمّ الاتفاق عليه في ظل منظمة الوحدة الأفريقية 1963-1999.

ومن المهم الإشارة إلى أن التوجه الايدولوجى السياسى الخارجي الليبي تجاه المشروع الاتحادي الأفريقي لم يكن نتيجة الدافع العاطفي المبني على رغبة نخبة حاكمة تهدف إلى تحقيق رؤية مصلحية . بل إن الدوافع الكامنة وراء توجيه ليبيا تجاه المشروع الاتحادي الأفريقي تتمثل في نوعين من الدوافع متمثلة في التالي:

أ) الدوافع الخارجية.

ب) الدوافع الداخلية.

أولاً / الدوافع الخارجيـــة :

أ) الدوافع الأمنية:

من المهم القول ان النظام الدولي المعاصر قد ساهم في فرز متغيرات دولية ساهمت بدورها في تغيير الواقع (السياسي ، الاقتصادي ، الاجتماعي ، الثقافي) للمجتمع الإنساني

2. البشير علي الكوت ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 52-53.

1صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية – النظرية والواقع** ، ط 2، الكويت ، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر ، 1989، ص 37.

ولقد ساهمت هذه المتغيرات الدولية في ترك الأثر السلبي على واقع الدولة الوطنية " القطرية " في أداء الوظائف (التقليدية ، الحديثة) بسبب عدم قدرتها على الاستجابة للمتطلبات الأمنية تجاه كل من العولمة والمجتمع المحلي، ويعود ذلك إلى سرعة المتغيرات الدولية وظهور قضايا وأزمات تعجز الدولة الوطنية عن مواجهتها بالشكل الفردي.

ووفق منظور الايدولوجيا السياسية الليبية التى تؤمن بضرورة إنشاء الدولة القومية الواحدة . ولعل هذا ما نلتمسه في شعارات عقدى السبعنيات والثمانينات والمتمثل في (حرية ، اشتراكية) نجد أن الايدولوجيا السياسية للدولة الليبية والتي يؤخذ عليها طابعها الديناميكي تجاه القضايا التاريخية قد أكدت تلك الفلسفة السياسية " إن تحقيق الدولة القومية العربية سيظل مطلباً شعبياً ينبغي علينا نحن العرب شعوباً وحكومات العمل على تحقيقها . إلا أن المتغيرات الدولية ساهمت في إيجاد حقيقة موضوعية مفادها: (إن قيام الدول القومية يظل عائقاً أمام ظهور فكرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية) لذلك انتقل التوجه القومي في السياسة الخارجية الليبية من إطاره العربي إلى الإطار الأفريقي للأسباب التي تم تناولها في المباحث السابقة . بالإضافة إلى قناعة النظام السياسي الليبي بضرورة حماية اندثار فكرة الدولة القومية "العربية" من خلال تجمع أمني إقليمي جديد يستجيب للتطورات الأمنية في النظام العالمي والبيئة التجارية والاقتصادية لذلك النظام ومتغيراته.

ويجب التذكير انه من خلال الدافع الأمني الدولي توظف الدولة الليبية المشروع الاتحادي الأفريقي لصالح المشروع القومي العربي أمنياً من خلال التالي: [1]

1) . إن الأخطار الناتجة عن المتغيرات الدولية المعاصرة يصعب مواجهتها على الصعيد "الليبي، العربي، الأفريقي" بالشكل القطري . فالأخطار الأمنية لم تعد تتمثل في التهديد الخارجي "العدوان" ليأخذ أشكالاً أخرى مثل الأمن (البيئي، الغذائي، الثقافي) بالإضافة إلى الإرهاب والهجرة غير الشرعية .. الخ.
2) . استمرار الصراعات داخل جسد الوطن العربي والقارة الأفريقية والمتمثلة في الصراع العربي – الإسرائيلي . وفي صور استثنائية للصراع العربي – العربي "نموذج حالة العراق – الكويت" والصراعات الداخلية (نموذج حالة الصومال ، دار فور في السودان) والصراعات الأفريقية والتي هي في مجملها صراعات أساسها قبلي مثل حالة (رواندا ، بورندي) فإن مجمل هذه التحديات الأمنية تعزز من فكرة التدخل الأجنبي تحت ذريعة التدخل من أجل الحماية الإنسانية.

ووفق هذا الواقع السياسى فقد عملت ليبي الدولة الليبية على توظيف المشروع الاتحادي الأفريقي تجاه مصلحة المشروع القومي العربي . بمعنى تجاه تحقيق وحماية الدولة القومية العربية بشكل عام . وحماية جامعة الدول العربية بشكل خاص وتفعيل قدرتها الوظيفية داخل الفضاء الأفريقي . وعليه عملت الدولة الليبية كونها عضواً مؤسساً للاتحاد الأفريقي والتي من شأنها تحقيق البعد الأمني للمشروعين الاتحاديين "العربي – الأفريقي" وتمثلت هذه المبادئ في عدة مبادى اهمها : [2]

1) مبدأ سياسة عدم الانحياز والاعتماد على الذات:

---

1. عبد الله محمد مسعود الدرسي، مفهوم الأمن القومي في السياسة الخارجية الليبية ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، المملكة المغربية، 1999م ، ص 163.
1. المرجع السابق، ص 165.

ان الدولة الليبية تؤكد على ضرورة الأخذ بمبدأ عدم الانحياز الموجود في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية (سابقاً) وأثناء الصراع بين الشرق والغرب وخلال ما يُعرف بـ"الحرب الباردة The Cold War" أما الآن وبعد تغير الأوضاع الدولية فإن سياسة الاعتماد على الذات الأفريقية The Africa Subjectivity يترجم وفق المنظور الايدولوجى السياسي الليبي حقيقة إرادة الدول الأعضاء في الحد من تبعيتها واعتمادها على غيرها وهو ما أقره القانون التأسيسي للاتحاد.

2) مبدأ وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة:

ان الدولة الليبية تعتبر من أبرز المؤيدين لفكرة إنشاء قوة دفاعية مشتركة "جيش دفاعي أفريقي" من أبرز دول أفريقيا اهتماماً بهذا الجانب . وبسبب الاهتمام الليبي بهذا الموضوع تم نقل فكرة تكوين جيش الدفاع الأفريقي إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي من أجل مناقشة وإقرار تشكيله على أرض الواقع، وهو ما أشارت إليه الفقرة " د" من المادة الرابعة من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، مع مراعاة أنه لا يوجد نص مناظر لذلك في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية . ولا يوجد جيش دفاع عربي مشترك بالرغم من وجود مادة قانونية في ميثاق جامعة الدول العربية. مما يعني أن الدور الليبي أصبح واضحاً في سبيل تفعيل الاتحاد الأفريقي في الجانب الأمني مما ينعكس إيجابياً على مصلحة العرب والأفارقة في ذات الوقت . أي تحقيق ضمان الجانب الأمني "الدفاعي". [1]

3) مبدأ منع استخدام القوة بين الدول الأعضاء في الاتحاد أو التهديد باستخدامها:

من المبادئ التي أقرها الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي مبدأ عدم اللجوء إلى استخدام القوة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، ولقد تم تأكيد ذلك في الفقرة "و" من المادة الرابعة للحيلولة دون وقوع تكرار مثل هذه الحالات التي يوجد مثيل لها في نموذج المشروع القومي العربي: [2]

1) الحالة العراقية الكويتية 1992.
2) حالة اليمنان –1972-1979.
3) الحالة المغربية – الجزائرية 1982 "بخصوص مشكلة الصحراء الغربية".

ووجود مشاكل تواجهها دولة عربية مع دولة غير عربية، مثل:

1) المشكلة السودانية – الأثيوبية 1976.
2) المشكلة الصومالية – الأثيوبية 1984.
3) المشكلة الليبية – التشادية 1982.
4) المشكلة العراقية – الإيرانية 1987-1991.

وتتمثل الصراعات "النزاعات" المسلحة الأفريقية في التالي:

1) النزاع الأوغندي – التنزاني 1978-1979.

2. البشير علي الكوت ، مرجع سبق ذكره، ص 53.

1. محمد حمد العسبلي ، أثر النزاعات المسلحة على السلام في أفريقيا ، ورقة عمل قدمت للندوة الدولية : القارة السمراء من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي ، سرت ، من الفترة 6-2007/7 ، ص 4.

2) النزاع الأثيوبي – الأريتري 1998-2000.
3) نزاع بورندا – بورندي 1996-1998.
4) النزاع الأثيوبي – الصومالي 1997-1978.

4) مبدأ حق التدخل الاستثنائي في شئون الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي:

ان الدولة الليبية ترى أن معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي بالرغم من دخولها مرحلة التنفيذ عام 1952 م فإنها لم تكن فاعلة في الحروب التي خاضتها الدول العربية مع إسرائيل في الأعوام 1956—1967م وذلك لأسباب توضحها الايدولوجيا السياسة الليبية في التالي:

أ) غياب الإرادة السياسية العربية الموحدة أو حتى "المتقاربة".
ب) زيادة حدة الخلافات العربي – العربية.
ج) الاختراق "التدخل" الخارجي للوطن العربي.
د) غياب الاستراتيجية العسكرية العربية المشتركة. [1]

وتتضح أسباب عدم ارتقاء هذا التعاون العسكري العربي إلى مستوى متطلبات هذا الصراع في التالي:

أ) عدم رغبة بعض الدول العربية في وضع اتفاقية الدفاع العربي المشترك موضع التنفيذ حيث تفسرها كل دولة من منظورها الخاص. [2]
ب) غياب القاعدة الصناعية الحربية المتكاملة التي تمكنها من تلبية مطالب الدول العربية من التسليح.

ويرى الباحث من خلال هذه الأسباب مجتمعة سع الدولة الليبية ليبيا من خلال دورها كعضو مؤسس في الاتحاد الأفريقي إلى ضرورة معالجة مثل هذا القصور الواقع في جامعة الدول العربي من حيث التنفيذ . لذلك ساهمت ليبيا مع مجموعة من الدول التقدمية الأفريقية على التأكيد بحتمية وجود مبادئ داخل الميثاق تتجاوز هذا القصور . فجاء مبدأ حق التدخل الاستثنائي في شئون الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي كما في المادة الرابعة الفقرة (ج) والتي تعطي حق التدخل في الحالات الخطيرة كوجود حرب إبادة وجرائم بشعة ضد الإنسانية، وهذا ما توظفه ليبيا تجاه مشكلة الصراع العربي – الإسرائيلي . بالإضافة إلى صدور مبدأ آخر جديد يتمثل في مبدأ (حق طلب التدخل من الدول الأعضاء لإعادة السلام والأمن . حيث يأخذ في الاعتبار إمكانية حدوث مشاكل وصراعات داخلية The Inter conflicts تستدعي المساعدة من باقي الأعضاء في الاتحاد الأفريقي من قبل الحكومة الشرعية. [3] على غرار نموذج الحالة السودانية المتمثلة في مشكلة إقليم دار فور والمشكلة الصومالية.

وفى ذات السياق يدل القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي على مدى الاستفادة من التجربة الطويلة التي خاضتها منظمة الوحدة الأفريقية . فقد عمل واضعو القانون التأسيسي على تقنين العديد من الآليات التي أخذت بها الدول الأفريقية . فالقانون قنّن هذه الآلية بدليل ما جاء في نص الفقرة (هـ) من المادة الرابعة من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي القائلة: (بأنه يتم تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء في الاتحاد بوسائل مناسبة يقررها رؤساء الدول والحكومات).

---

1. هيثم الكيلاني، **الجانب العسكري في جامعة الدول العربية**، ط2، القاهرة، [د ، ن]، 1998، ص43.
2. المرجع السابق.
3. بشير علي الكوت، مرجع سبق ذكره، ص 53.

كما ينص بروتوكول مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على العديد من النقاط الإيجابية كمحاولة فعلية لتقنين بعض السلوكيات والآليات التي لم تكن واردة أو منصوصاً عليها في السابق ومنها (هيئة الحكماء). حيث تعتبر هذه الآلية دعامة جديدة للجهود الأفريقية المبذولة تجاه تحقيق الأمن والسلم الأفريقي . وجهود رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في مجال منع وتسوية المنازعات . مع مراعاة أن فكرة (هيئة الحكماء) مترسخة في الجذور السياسية لممارسة العمل السياسي الأفريقي (البدائي) وهي أسلوب متبع في منظمة الوحدة الأفريقية الي جانب الوساطة والتوفيق والتحكيم . وبالأخص في جهاز منع المنازعات وإدارتها وتسويتها والذي أدى فيه رؤساء الدول والحكومات الأفريقية دوراً هاماً في عمليات الوساطة والتسوية.

ب) الدوافع الاقتصادية:

ان الايدولوجيا السياسية الليبية تجاه مسألة فهم واقع المتغيرات الدولية الاقتصادية المعاصرة تنطلق من خلال الفرضية الموضوعية التالية : (إن فكرة العالمية أدّت إلى تنشيط فكرة التكتلات الاقتصادية، الأمر الذي سيجعلها بمثابة الخطر المباشر على الفضاءات "التكتلات" الأضعف أو الوحـدات الأخرى The Another Units مع سيادة فكرة التنافس والصراع فيما بينها). [1]

وفى ذات السياق يشـير التقرير الاقتصادي العربي الموحـد لعام 1992م إلى خلل كبير في توازن النمـو بين القطاعات الاقتصادية المنتجة في الدول العربيـــة وفي حالة استمرار هذا الخـلل بين القطاعات فإن ذلك سيؤدي إلى نمـو قطاعات غير مجديـة وإلى تراجـع قطاعات ذات أهميـة استراتيجية في صراعات القـوى الدولية The International of Power Conflicts.

ويجب التذكير ان الدولة الليبية ترى بأن هذه الإشكالية مردّها إلى ضعف التنسيق ما بين الدول العربية مما انعكس سلباً على العلاقة ما بين الإنتاج والاستهلاك حيث زاد الطلب على الغذاء بنسبة تصل إلى أكثر من 50% ويؤكد هذه الحقيقة الأمين المساعد للجامعة العربية للشئون الاقتصادية "عبد المحسن زلزلة (أنه على الرغم من الجهود الجماعية الكبيرة والمتشعبة والفترة الزمنية الطويلة التي استغرقتها . فإن ما تحقق في الميدان الاقتصادي لا يصل في أفضل حالاته إلى مرحلة التعاون الاقتصادي الحقيقي، فالعلاقات الاقتصادية العربية ما زالت ثانوية الأهمية).

ولابد من الاخذ بعين الاعتبار ان من الأسباب التي تتفق عليها الايدولوجيا السياسية الليبية والتي أدت إلى الإخفاق الاقتصادي داخل المشـروع القومي العربي وإعاقة التنمية والعمل المشترك نجدها تتمثل في التالي:

1) تدني إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية مع كثرة الاستهلاك.
2) الارتباط العميق بالسوق الرأسمالي والتبعية في المجال التكنولوجي.
3) ضعف الترابط بين الأقطار العربية وتعميق الشعور القطري.
4) تفاقم العجز الغذائي. [2]
5) استنزاف ميزانيات الدول العربية لزيادة حجم الإنفاق العسكري على وجه الخصوص.
6) وجود خلل في الميزان التجاري حيث تزيد نسبة الواردات عن الصادرات مما أدى إلى إغراق الدول العربية في مشاكل الديون وفوائدها. [3]

---

1. سعيد عامر السايس، **الدور الاقتصادي لجامعة الدول العربية** ، ط1، منشورات المكتبة الجديدة للنشر ، 1998 م ، ص30.

1. محمد لبيب شقير، **مفهـوم التنمية العربية ومتطلباتها في التخطــيط والتنمية العربـية** ، ط 1، الكويت ، منشورات المعهد العربي للتخطيط، (د ، ت) ، ص 194.

2 . محمد رضا فودة، تحديات الأمن القومي العربي، **مجلة الباحث العربي – لندن**، العدد 28، لسنة 1992 ، ص 33.

7) العلاقات الخارجية غير المتكافئة (التجزئة، التبعية، هامشية العلاقات العربية حجماً ونسبة).[1]

ونتيجة هذه الأسباب مجتمعة ترى الدولة الليبية من خلال توجهاتها القومية أن العامل الاقتصادي هو جوهر الأمن القومي وأنه مؤثر تماماً في القدرة على اتخاذ القرار والذي بدوره يؤثر على سيادة واستقلال الدول الوطنية . فمن يملك قوت يومه يملك القدرة على اتخاذ القرار . وبسبب تفهم القيادة السياسية في ليبيا لواقع المتغيرات الدولية المعاصرة والتي من أبرز معالمها التغير الكبير في طبيعة ودور الدولة ومفهوم الدولة وفق الايدولوجيا السياسية الليبية . لا تعني على الإطلاق مفهوم الدولة الوطنية "القطرية" بقدر ما تعني الدولة القومية قد تغيرت " طبيعتها ، دورها" بسبب تركيز الاهتمام الدولي على القيمة الاقتصادية وانخفاض اللجوء إلى القوة العسكرية . بالإضافة إلى انخفاض علاقات القوى التقليدية والاهتمام بقضايا تعدت حدود الدولة . ووفقاً للاتجاهات المعاصرة The Modern Trends في دراسة العلاقات الدولية يبرز المنظور العددي The Numerical Paradigm الذي يرتكز على الحقيقة الموضوعية التالية: (حتمية وجود تعددية جديدة في النظام الدولي يبرز فيها اقتصاد عالمي متعدد التكتلات "الفضاءات" لأنه أكثر الاتجاهات في الاعتماد المتبادل ما بين تلك التكتلات الإقليمية). [2]

ويشير الباحث هنا أن هذا الاتجاه العالمي يعتمد في تحليله السياسي للواقع الدولي على الإطار العالمي للعلاقات الدولية . لذلك فهو يتجنب التركيز على قضية الدولة أو اللادولة لأن الذي يؤثر في التحليل السياسي الدولي The International Politics Analysis هو الإطار "المجال" العام للعلاقات الدولية سواءً للدولة القومية دور فيها أم لا.
وتنطوى الاشارة الى ان من الدوافع الاقتصادية الدولية التي دفعت الدولة الليبية تجاه العمل على تحقيق الفضاء "التكتل الأفريقي تلك العقوبات الاقتصادية بسبب قضية "لوكربي" حيث اكتشفت ليبيا أنها "لا تملك أية قاعدة اقتصادية يمكن أن تلعب دوراً في التقليل من سلبية أثر العقوبات وفي إدامة التنمية المستدامة". [3]

وفى الواقع من أجل توظيف المشروع الاتحادي الأفريقي تجاه المشروع القومي العربي عملت ليبيا من خلال سياساتها الخارجية على ضرورة تأسيس نموذج حقيقي للعمل الاقتصادي الأفريقي الموحد . طالما توفر الإطار الوحدوي الذي يحمي ذلك النموذج الاقتصادي العربي – الأفريقي ويساعده على تحقيق درجات مثلى في التنمية الفاعلة. وطالما أن القوة الاقتصادية في كافة مستوياتها سواءً تلك (الداخلية ، الخارجية) تحتاج بطبيعتها إلى القوة السياسية The Politics Power وعسكرية تحميها فإن المفكر الأفريقي "جومو كينياتا" يقول... انه ليس هناك إلا سبيل واحد يحقق لنا البقاء . وهو أن تكون لنا منظمة اقتصادية أفريقية فعالة لتسهيل عملية التنسيق والتخطيط لمساعدتنا . أيضاً حتى نقف جبهة واحدة في وجه الابتزاز الذي تقوم به قوميات العالم المتقدمة. [4]

وفي هذا الجانب تعمل الدولة الليبية على استغلال المعاهدات الأفريقية ذات الطابع الاقتصادي والتي من شأنها تعزيز المشروع الليبي تجاه تحقيق الاتحاد الأفريقي . وتتمثل أبرز تلك المعاهدات في معاهدة "أبوجا" ذات الطابع الاقتصادي، وهي معاهدة تم الاتفاق عليها بتاريخ

---

3. إبراهيم سعد الدين (وآخرون)، **صور المستقبل العربي**، ط1، بيروت ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، 1982 ، ص 49.

1 . قدري محمود إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 149.

2 .محمد الصواني، العولمة بعد سبتمبر 2001 ليبيا: التحديات والخيارات، **مجلة المؤتمر**، العدد الأول، لسنة 2002، ص 13.

3. نزيه نصيف ميخائيل، **النظم السياسية في أفريقيا: تطورها واتجاهها نحو الوحدة**، ط1، القاهرة، دار الكتاب العربي، 1967، ص71.

1991/6/3 م بالعاصمة النيجيرية "أبوجا" من قبل رؤساء دول وحكومات القارة الأفريقية، وتتضمن هذه المعاهدة على 106 مواد . وقسمت هذه الاتفاقية إلى ست مراحل لتحقيق الاندماج الاقتصادي الأفريقي . ومراحل هذه المعاهدة تختلف من حيث المدة الزمنية فهي تتراوح بين عامين وثمانية أعوام لتحقيق الأهداف المرجوة . كما تضمنت معاهدة "أبوجا" إنشاء عدة هياكل وأجهزة، وهي على النحو التالي:

1) مؤتمر رؤساء الدول والحكومات:

حيث يمثل هذا المؤتمر أعلى سلطة في المعاهدة، وهو نفس الجهاز الموجود في منظمة الوحدة الأفريقية "سابقاً" وهو السلطة العليا في المعاهدة. ويجتمع مرة في السنة في دورة عادية. أو في دورة غير عادية بناء على طلب الدولة المنضمة للمعاهدة شرط موافقة ثلثي الأعضاء.

2) المجلس:

ويتكون من وزراء منظمة الوحدة الأفريقية حيث يعمل هذا المجلس على تقديم المقترحات والتوصيات والمشروعات إلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، ويجتمع المجلس في دورتين عاديتين في السنة أو في دورة غير عادية بمبادرة من رئيسه أو دولة عضو بشرط موافقة أغلبية ثلثي الأعضاء.

3) البرلمان الأفريقي:

لقد عملت معاهدة "أبوجا" على ترك "صفة، عضوية" البرلمان ونقل فكرة "الصفة، العضوية" إلى بروتوكول يصدر بالخصوص . بل اكتفت معاهدة "أبوجا" بالإشارة إلى هدف البرلمان والمتمثل في تحقيق مبدأ "المشاركة الشعبية" في التنمية والتكامل بالقارة الأفريقية. [1]

ويرى الباحث أن هذا النص القانوني غير موجود في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية مما يعني إضافة جديدة للعمل الوحدوي الأفريقي.

4) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية:

وهي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت قائمة في عهد منظمة الوحدة الأفريقية، والتي أكدتها المادة الخامسة عشر في الفقرة الأولى من معاهدة "أبوجا"، وتتكون وظيفياً من الأعضاء المسئولين عن التنمية والتخطيط والتكامل الاقتصادي أو بمساعدة من وزراء آخرين، وتجتمع هذه اللجنة مرة في السنة في دورة عادية . أو بناء على طلب المؤتمر أو المجلس.

أهدافها:

1) وضع برنامج التعاون الاقتصادي للجماعة الأفريقية المنضمة إلى المعاهدة "معاهدة أبوجا".
2) التنسيق بين الأنشطة الاقتصادية القائمة داخل أعضاء معاهدة أبوجا.
3) تقديم التوصيات العلمية والاستشارات الاقتصادية للدول الأفريقية الأعضاء في معاهدة "أبوجا".[2]

5) محكمة العدل:

حيث تميزت معاهدة "أبوجا" بوجود محكمة خاصة بالجماعة، تختص بتفسير وتطبيق المعاهدة والفصل في المنازعات المطروحة عليها . وتقديم الآراء الاستشارية وهي ذات طبيعة مستقلة عن الأعضاء وقراراتها ملزمة للدول الأعضاء في معاهدة "أبوجا".[3]

ويشير الباحث إلى أن وجود مثل هذه المحكمة يمثل إنجازاً جديداً أو مؤسسة جديدة غير موجودة في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية "سابقاً".

6) اللجان التنفيذية المتخصصة:

---

1. بشير علي الكوت، مرجع سبق ذكره، ص 77.
1. المرجع السابق، ص 77.
2. المرجع السابق، ص 78.

يوجد ميثاق معاهدة "أبوجا" من خلال المادة الخامسة والعشرون وجود عدد سبع لجان وهي كالتالي :[1]

1. لجنة الشئون الاقتصادية والزراعية.
2. لجنة الشئون النقدية والمالية.
3. لجنة التجارة والجمارك والهجرة.
4. لجنة الصناعة والتقنية والطاقة والموارد الطبيعية والبيئة.
5. لجنة النقل والمواصلات والسياحة.
6. لجنة الصحة والعمل والشئون الاجتماعية.
7. لجنة التربية والثقافة والموارد البشرية.

ومن خلال هذه المحاولات الاتحادية الأفريقية ذات الطابع الاقتصادي، فلقد حاولت الدول الأفريقية تحقيق هذه المحاولات الاتحادية على أرض الواقع من أجل تحقيق فكرة الاتحاد في الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والأمنية استكمالاً لمثل هذه المعاهدات.

وتوظف ليبيا فكرة هذه المعاهدات الأفريقية والتي تنوعت في أهدافها وأبعادها ومناطقها الجغرافية داخل القارة الأفريقية مثل اتفاقية لاجوس 1980م والتي أقرها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية الذي عقد يومي 28-1980/4/29م بمدينة "لاجوس" بنيجيريا كخطة اقتصادية لمعالجة مشكلة التنمية الاقتصادية في القارة الأفريقية.

وبالرغم من شمولية معاهدة أبوجا لكل الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية، حيث تصل في التشابه الوظيفي مع الجماعة الأوروبية. إلا أن الدولة الليبية تؤكد على أن إشكالية معاهدة أبوجا تتمثل في (عدم التنفيذ الفعلي على أرض الواقع) لذلك عملت ليبيا على تقديم مشروعها الاتحادي الأفريقي الذي يساعد على تحقيق أمرين:

أ. تفعيل كل المحاولات الاتحادية الأفريقية سواءً على الصعيد الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي.

ب. الحيلولة دون وقوع القارة الأفريقية تحت الضغوطات الدولية المتمثلة في التكتلات الإقليمية أو ما يعرف بـ"الإقليمية الجديدة The New Regionalism".

وحقيقة تفعيل المحاولات الاتحادية الاقتصادية الأفريقية تتمثل في كلمة الزعيم الليبي في القمة الأفريقية الثالثة عشر المنعقدة بمدينة سرت الليبية في شهر الصيف "يونيو"عام 2009 عندما دعا إلى ضرورة دمج منظمة "النيباد" كأحد الأجهزة الاقتصادية الأفريقية في سبيل تفعيل الجهد الأفريقي الجماعي حتى تصبح أفريقيا ذات هيكلية واحدة وآلية واحدة للتعاون الدولي[2]، وتصبح "النيباد" جزءاً من أجهزة سلطة الاتحاد الأفريقي. ومعلوم أن "النيباد" تتمثل في مجموعة تهدف بالدرجة الأولى لاجتثاث الفقر من القارة الأفريقية عبر تنسيق وتنفيذ عدد هام من مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية.[3]

وبالإضافة إلى الجهود الليبية تجاه تحقيق التالي:

1- الكفاية الاقتصادية الأفريقية
2- ومحاولة نقل القارة الأفريقية من دائرة التخلف والتبعية الاقتصادية

---

3. ميثاق معاهدة "أبوجا"، 1992م.
1. كلمة الزعيم الليبي معمر القذافي في القمة الثالثة عشر للاتحاد الأفريقي، شهر ايونيو ، 2009 .
2. صحيفة قورينا، العدد 474، لسنة 2009 ، ص1.

3- العمل على إعداد قاعدة اقتصادية تكون قادرة على استيعاب الاقتصاديات العربية – الأفريقية المتشابهة من حيث "التحديات والإمكانيات".

ووفق ذلك فقد دعت ليبيا في الاجتماعات التحضيرية الأولى للميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي على ضرورة وجود أهداف اقتصادية ينبغي الوصول إليها تعمل على معالجة كافة المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الأفريقي والعربي ومنها [1]:

1) مشكلة البنية الأساسية للاقتصاديات (الأفريقية ، والعربية).
2) مشكلة تفاقم المديونية.
3) مشكلة السياسة الحمائية التي تستخدمها الدول الأوروبية ضد المنتج الأفريقي.
4) مشكلة الأسواق الاستهلاكية.
5) مشكلة النمط الواحد في الإنتاج "المواد الأولية".
6) مشكلة العملة النقدية الأفريقية الواحدة.

لذلك نتج عن الاجتماعات التحضيرية الأولى للميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي على إفراز العديد من المواد القانونية التي من شأنها معالجة مثل هذه القضايا ومن أبرز تلك المواد القانونية المادة رقم تسعة وعشرون التي تؤكد على ضرورة إنشاء كلٍ من الأجهزة التالية :

1) إنشاء المصرف المركزي الأفريقي .
2) إنشاء صندوق النقد الأفريقي .
3) إنشاء المصرف الأفريقي للاستثمار.

بالإضافة إلى المـــادة رقم اثنين وثلاثين المتعلقة بضـــرورة إنشاء المجلس الاقتصادي والثقافي.

ومن الأهداف الاقتصادية التي يقوم بها المصرف المركزي الأفريقي حتى ظهور "اكتمال" السوق الأفريقية المشتركة فتتمثل في : [2]

1) تعزيز حرية التجارة البينية وزيادة كثافتها فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.
2) إنشاء قاعدة بيانات عن الاقتصاديات الأفريقية . وأن تكون هذه القاعدة متاحة للنشر في شكل تقرير سنوي، بالإضافة إلى إمكانية نشره على قاعدة المعلومات الخاصة بالسياسة النقدية ومؤشراتها في الدول الأفريقية. **ويتفق الباحث** مع أن مثل هذا الإجراء يساعد صناع القرار الاقتصادي والباحثين في مجال الاقتصاد النقدي والمالي للدول الأفريقية أو مجمل دول الاتحاد الأفريقي في حالة انضمام كافة الدول العربية لهذا الاتحاد "التكتل" الأفريقي على إعداد " تقارير وخطط وسياسيات استراتيجية " ترتقي بأساليب تطوير اقتصاد الاتحاد الأفريقي.[3]
3) التنسيق في ما بين محافظي البنوك المركزية لدول الاتحاد الأفريقي من خلال اجتماع دوري يتم فيه عرض المشكلات وتبادل الآراء في ضوء معايير قياسية للمؤشرات الاقتصادية كنسبة الدين العام، والناتج المحلي الإجمالي وأسعار الفائدة . ومعدلات التضخم، ومنح الائتمان على أن يشمل تطور العمل في هذا المجال . ووضع قوائم إرشادية موحدة للعمل المصرفي لدول الاتحاد الأفريقي.

وفى الواقع ترى الدولة الليبية من خلال ايدلوجيتها السياسية تجاه بناء الفضاء "التكتل" الأفريقي أن مثل هذه الإمكانيات تمكن الاقتصاد العربي من النهوض من دائرة التبعية والتخلف، كون العرب يمثلون 3.9% من سكان العالم وامتلاكهم ما نسبته 53.8% من احتياطيات النفط

---

3. سعيد عمر الطويل، ليبيا والاتحاد الأفريقي ، **مجلة الشاهد** ، العدد 32، لسنة 2003، ص 76.
1. فرج عبد الفتاح فرج، **دور المصرف المركزي الأفريقي في إدارة النظم النقدية**، ط2، طرابلس، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2001، ص 116.
1. المرجع السابق، ص ص 116-117.

الخام العالمي وحوالي 13.8% من احتياطيات الغاز الطبيعي . [1]فضلاً عن الفوسفات والحديد وغير ذلك من الموارد الاقتصادية المتمثلة في:

- 97% من احتياطي العالم من معدن الكروم.
- 64% من احتياطي العالم من معدن الذهب.
- 50% من احتياطي العالم من معدن المنجنيز.
- 14% من احتياطي العالم من معدن النحاس.
- 20% من احتياطي العالم من معدن اليورانيوم.
- 31% من احتياطي العالم من معدن الفوسفات.
- 86% من احتياطي العالم من معدن الكوبالت.[2]

وتوظف الدولة الليبية مشروع الاتحاد الأفريقي لمصلحة المشروع القومي العربي على المستوى الاقتصادي كون الاقتصاديات العربية تعاني من جانب آخر من مشكلة الديون الخارجية التي بلغت نحو 4.2 مليار دولار عام 1975، إلى 153 مليار دولار عام 1990 م وبلغت أعباء الديون العربية حوالي 17 مليار دولار عام 1990. [3]

وتشير الدراسات الاقتصادية الصادرة عن صندوق النقد الدولي أن مثل هذه الإشكاليات الاقتصادية للدول العربية ستزداد بحلول عام 2010 إلى ما مقداره أكثر من 20 مليار دولار أمريكي ، بل يرى النظام السياسي الليبي من خلال البيانات الرسمية التي يطلقها وزراء خارجية ليبيا في عقد الثمانينيات والتسعينيات والتي تؤكد على الحقيقة الموضوعية التاليــة : (أنه بالرغم من الجهود التي بذلتها جامعة الدول العربية لتشجيع الوحدة الاقتصادية من خلال العمل العربي المشترك من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية وما صدر عنها من قرارات إلا أن تلك الإجراءات لا تشكل خطوات أساسية في بناء تكتل اقتصادي عربي يمنع التبعية ويقضي على التخلف) . [4]

وفى ذات السياق ترى الايدولوجيا السياسية الليبية أن التوظيف الأفريقي لمصلحة المشروع القومي العربي يمثل خطوة إيجابية هامة لتخليص الاقتصاديات العربية من مشكلة العجز والإخفاقات المتلاحقة في برامج الإصلاح الاقتصادي والتي يرجع أهم أسبابها إلى عدة نقاط رئيسية هي كالتالي:

1) تســرب رأس المال العربي إلى الدول المتقدمة عموماً والأوروبية والأمريكية على وجه الخصوص.
2) تجميد الاتفاقيات العربية الاقتصادية منها السوق العربية المشتركة التي قامت عام 1964 وذلك للأسباب التالية:
   أ) اختلاف الأنظمة الاقتصادية العربية.
   ب) عدم رغبة (بعض) الدول في التنازل عن بعض السلطات العامة لإنجاح هذا التكتل الاقتصادي العربي.

---

2 . إبراهيم سعد الدين (وآخرون) ، مرجع سبق ذكره ، ص 49.

3. نادية بن يوسف ، ربيعة خليفة الصرماني ، الاتحاد الأفريقي في مواجهة التكتلات الدولية ، **مجلة دراسات** ، العدد 10، لسنة 2002، ص 138.

4. محمد حركات، الاقتصاد العربي من خلال معوقاته ، قراءة في التقرير الاقتصادي العربي ، ورقة عمل قدمت إلى (ندوة المؤامرة الاستعمارية وأثرها على الوطن العربي ، بحوث ومناقشات المائدة المستديرة لمسابقة جامعة ناصر الأممية، الدورة الخامسة في الفترة من 23 – 31 يوليو، 1995، ص 113).

1. تقرير صندوق النقد الدولي، إدارة التنمية الاقتصادية للدول النامية، 2006، 123.

ج) تباين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وتفاوت الموارد والطاقات ووجود خلل في التركيب المحصولي للدولة العربية.[1]

ثانياً: الدوافع الداخلية :

أ) دافع الخلافات العربية – العربية:

من خلال تتبع مسار العلاقات العربية – العربية تجد أنها أخذت مسار الخلافات في أواخر النصف الأول من القرن العشرين، وأخذت هذه الخلافات تتكرر لتصبح مظهراً من مظاهر السياسات الخارجية للدول العربية . بدليل أن الفترات الزمنية التي تخلو من مشكلة الخلافات العربية – العربية هي فترات زمنية قليلة.

وفى الاطار ذاته ترى الدولة الليبية أن السبب الرئيسي في ازدياد حالات النزاع العربي – العربي يتمثل في ضعف ميثاق جامعــة الدول العربية فيما يخص تسوية المنازعات سلمياً ما بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية . ولعل أبرز حالة في سبيل إثبات هذه الحقيقة هو الخلاف العراقي – الكويتي في بداية عقد التسعينيات، والخلاف بين مصر والسودان عام 1958م والجزائر وموريتانيا عام 1979م كما تؤكد التوجهات السياسية الخارجية للقطر الليبي أن أهم أسباب تعثر جهود جامعة الدول العربية الخلافات السياسية بين النخب السياسية الحاكمة وهي تؤدي بطبيعة الحال إلى عدم الوفاء بالمواثيق والمعاهدات الملتزمة بتنفيذها في إطار جامعة الدول العربية . ومما لا شك فيه هذه الحقيقة المتمثلة في الإخفاق تجاه تحقيق معاهدة الدفاع المشترك التي أقرتها جامعة الدول العربية عام 1950.

ويجب التذكير ان أحداث حرب الخليج الثانية قد بينت مشكلة إهدار الطاقات العربية التي ساهمت بدورها في زيادة درجة التبعية واختراق النظام المؤسسي العربي من خلال تكثيف الدول الأجنبية تواجدها العسكري والدبلوماسي في المنطقة العربية لحماية مصالحها القومية من جانب . وإبراز إسرائيل كقوة إقليمية في المنطقة العربية بعد هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية من جانب آخر.

ووفق هذا الواقع يرى البعد الاقليمى فى الايدولوجيا السياسية الليبية أن هذه الانعكاسات والخلافات تؤثر سلبياً على المشروع القومي العربي وعلى فكرة تحقيق الدولة القومية العربية . لذا يتوجب البحث عن مشروع استراتيجي جديــد يعمل على معالجة هذا الواقع الذي أفرزته مشكلة الخلافات العربية – العربية من جانب . والمتغيرات الدولية من جانب آخر.[2]

وفى هذا الاطار ترى الايدولوجيا السياسية الليبية أن فكرة الدولة القومية التي ظلّت مطلب الجماهير الشعبية العربية منذ مطلع القرن العشرين تتعرض لعدة إشكاليات أهمها أنها تمثل حجر عثرة أمام ظاهرة "التكتل" الفضاءات المعاصرة . ما لم تدخل تلك الدولة القومية

---

2. شمس الدين عبد الله اقبيلي، دور جامعة الدول العربيــة في تحقيق الأمن القومي العربي في إطار الصراع العربي الإسرائيلي 1945-2002م، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية بقسم العلوم السياسية، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2003، ص 173.

1. عطا محمد صالح زهرة، **في الأمن القومي العربي**، ط1، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1991، ص 260.

ضمن مكونات أحد تلك الفضاءات القريبة والمنسجمة مع إمكانياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. مع حتمية اندثار فكرة الدولة القطرية التي أصبحت عاجزة عن مواجهة التحديات الجديدة التي أفرزتها المتغيرات الدولية.

وفي التوجه الليبي تجاه الفضاء الأفريقي أو ما يُعرف بـ"الاتحاد الأفريقي" يتحقق للمشروع القومي العربي فرصة التغلب على أبرز المشاكل التي تعيقه والمتمثلة في "الخلافات العربية – العربية من خلال الاتحاد الأفريقي . كونه اتحاداً قارياً "إقليمياً" جديداً قادراً على وضع قواعد قانونية جديدة قادرة على استيعاب الحاضر وتحسباً لإشكاليات المستقبل . بدليل أن الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي تعطي الحق لسلطة الاتحاد في إنشاء أي أجهزة أخرى لفض المنازعات عند اللزوم، وهذا يمثل خطوة إيجابية جديدة غير موجودة في قانون المنظمات الدولية . وهي خطوة على صعيد دعم العمل الأفريقي المشترك . ويمتـــاز الجهـــاز القضائي للاتحاد الأفريقي الذي يمثل استكمال البناء القانوني – المؤسسي للاتحاد الأفريقي بالخصائص التالية : [1]

1) . تسوية النزاعات التي تظهر بين أعضاء الاتحاد الأفريقي.
2) . القيام بدور الوظيفة الإفتائية التي تقدم الرأي القانوني لمختلف المسائل القانونية التي تدخل في نطاق عمل "الجهاز القضائي كما أشارت المادة الثالثة من هذا القانون التأسيسي إلى أن من بين أهداف الاتحاد الأفريقي تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية . كما أعيد تأكيد هذا الهدف في المادة الرابعة من الميثاق للاتحاد الأفريقي. كما يمتاز الاتحاد الأفريقي في إطاره الهيكلي بمحكمة عدل منصوص عليها في المادة رقم "18" من القانون التأسيسي . ووفق هذه المعطيات القانونية تصبح المؤسسات القانونية للاتحاد الأفريقي قادرة على تحقيق التالي : [2]

أ. تفسير القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

ب. تفسير الاتفاقيات التي يبرمها الاتحاد الأفريقي وفق ما جاء في البروتوكول الخاص بمحكمة العدل الأفريقية المنصوص عليها في المادة رقم "18" من القانون التأسيسي.

ب) دافع الإخفاق العسكري العربي:

فى الواقع ان معظم الدراسات الاستراتيجية العربية تؤكد أن مشكلة الإخفاقات العسكرية العربية ترجع في الأساس إلى أن الشئون العسكرية أو الدفاعية لا تمتلك أي تأييد أو تلميح في ميثاق جامعة الدول العربية . ولقد أكد بعض الخبراء العـرب العسكريين أن هذا التغاضي يمثـل السبب الرئيسي في هزيمة حرب 1948م والتي كانت لها انعكاسات خطيرة على الصراع العربي – الإسرائيلي . وتتفق رؤية الدولة الليبية مع هذا الواقع من خلال التأكيد على الفرضية الموضوعية التالية .... أن التعاون العسكري العربي مهما بلغ شكله ونوعه ومضمونه لم يكن ليرقى إلى مستوى متطلبات الصراع .

ومن المهم القول ان هناك دراسات عسكرية قدمها بعض الخبراء العسكريين العرب ترى أن هناك جملة من الأسباب ساهمت في الإخفاق العسكري العربي منها:

1) عدم رغبة بعض الدول العربية في وضع اتفاقية الدفاع العربي المشترك محل اهتمام على غرار مبدأ الأمن الوطني.
2) اقتصار الإمكانيات العسكرية على الاستيراد من الخارج دون التفكير في بناء منظومة صناعية عربية موحدة من حيث التمويل، وأعمال البحث والتطوير.

---

1. أحمد الرشيدي، **الجهاز القضائي في إطار منظومة الاتحاد الأفريقي – حدود الدور المتوقع والمأمول**، ط2، طرابلس، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2007، ص ص 129-130.
2. المرجع السابق، ص 140.

3) تخشى الدول العربية التي ليس لها قوات مسلحة كافية من الاستعانة بقوات مسلحة عربية خوفاً من تدخل هذه القوات في شئونها الداخلية. [1]

ووفق هذه المعطيات ذات الطابع العسكري ترى الدولة الليبية أنها قد ساهمت وبشكل كبير في فشل استراتيجيات الدفاع التي تبنتها جامعة الدول العربية في الحروب العربية – الإسرائيلية من أجل إحباط خطط إسرائيل وبرامجها التوسعية في الوطن العربي .

وبناء على ذلك فان الايدولوجيا السياسية الليبية توظف المشروع القومي العربي من خلال مشروع الاتحاد الأفريقي كون الأخير يحمل بين مكوناته الهيكلية مجلس فاعل للسلم والأمن الأفريقي وهذا ما عبرت عنه المادة الثالثة من قانون الاتحاد الأفريقي الفقرة (ب) التي تنص على التالي: (إن من أهداف الاتحاد الأفريقي الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها) ، كما تنص المادة الثالثة في الفقرة (و) على التالي..... أنه يتوجب تعزيز الأمن والسلم والاستقرار في القارة الأفريقية) في حين تنص المادة الرابعة المتعلقة بالمبادئ الفقرة (د) على التالي..... وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الأفريقية) كما تنص الفقرة (هـ) من نفس المادة على (تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء بوسائل مناسبة يقررها المؤتمر. كما تنص الفقرة (ح) على التالي (حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو طبقاً لما يقرره المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية). [2]

وفي الواقع تتمثل طبيعة وهيكل المجلس في كونه جهازاً لصنع القرار الأفريقي الموحد تجاه معالجة وإدارة وتسوية ظاهرة الصراعات الأفريقية – الأفريقية ، والأفريقية – غير الأفريقية (أطراف أجنبية) وسيعمل مجلس الأمن والسلم الأفريقي بالتعاون مع كل من اللجنة " المفوضية" ومجمع الحكماء، ونظام للإنذار المبكر . ولعل الأهم في هذا السياق هو تشكيل قوة أفريقية للتدخل السريع . وهذا بطبيعة الحال يفتقده ميثاق جامعة الدول العربية باستثناء الإشارة إلى تشكيل قوة عسكرية مشتركة "جيش دفاع عربي مشترك".

وفى ذات السياق نلاحظ ان الايدولوجيا السياسية الليبية توظف المشروع القومي العربي في إطار الإخفاق العسكري تجاه مشروع الاتحاد الأفريقي وتحديداً من خلال مجلس السلم والأمن الأفريقي الذي يهدف بدوره إلى تحقيق العديد من المقاصد أهمها:[3]

1) . تعزيز فكرة الأمن والسلم والاستقرار في دول الاتحاد الأفريقي بما فيها "الدول العربية "سواء تلك الموجودة في منطقة الشرق الاوسط او الشمال الافريقي في حالة انضمامها للاتحاد الأفريقي.
2) . الحيلولة دون وقوع الصراعات المحتملة داخل الاتحاد الأفريقي.
3) . تعزيز فكرة السلام بين دول الاتحاد الأفريقي.
4) . تنسيق جهود الاتحاد الأفريقي "قارياً" في مواجهة الحصار، والإرهاب الدولي.
5) . تطوير سياسة دفاعية مشتركة للاتحاد الأفريقي.
6) . تعزيز وتشجيع الممارسة الديمقراطية والحكم الرشيد.
7) . تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

كما يحتوي مجلس السلم والأمن الأفريقي على ثلاث اختصاصات جديدة تسهم في تعزيز قيمة الاتحاد الأفريقي داخل الدول المنضمة إليه . حيث تتمثل هذه الاختصاصات في : [4]

---

1. محمد رضا فودة ، مرجع سبق ذكره ، ص 34.
2 . إبراهيم نصر الدين، **نحو مجلس فاعل للسلم والأمن الأفريقي** ، ط2، طرابلس، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 2007، ص 142.
1. المرجع السابق، ص 142-143.
2. المرجع السابق، ص 154.

1) **منع الصراعات:** وتلك مهمة رئيسية للجنة مراقبة الانتخابات ولجنة مراقبة حقوق الإنسان.
2) **إدارة الصراعات:** وتلك مهمة رئيسية للجنة رؤساء الأركان من خلال التدخل العسكري لفرض الأمن وحفظ السلام.
3) **تسوية الصراعات:** وهي مهمة فرعية لمجلس السلم والأمن، حيث قد يرى ضرورة رفع توصية للمجلس التنفيذي بأهمية دعوة الأطراف المتصارعة دولاً كانت أم جماعات إلى اللجوء إلى محكمــة العدل الأفريقيــة في حال فشل أساليب التسوية السياسية أو التدخل العسكري.

وتنطوى الاشارة ان التوظيف الايدولوجى الليبي للمشروع القومي العربي من خلال الاتحاد الأفريقي يتضح من خلال كلمة السفير الليبى اثناء زيارته إلى إيطاليا في شهر الصيف 2009 من خلال تأكيده أمام العديد ممن المسئولين الإيطاليين والأوساط الثقافية الإيطالية بحق أفريقيا في أن تتحصل على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي على غرار جمهورية الصين الشعبية . وذلك كتعويض عن المعاناة التاريخية التي عانتها أفريقيا من حقبة الاستعمار. وحتى لا تتكرر الاستهانة بحقوق المواطن الأفريقي كما حدث في الصومال وفي العديد من الأماكن الأخرى كالعراق وأفغانستان ويوغسلافيا .[1]

ولابد من الاخذ بعين الاعتبار انه فى سبيل تعزيز هذا الواقع المتمثل في حرصت الايدولوجيا السياسية الليبية على ضرورة تحقيق البعد الأمني داخل الإطار الهيكلي للاتحاد الأفريقي حيث تمثلت هذه الحقيقة في كلمة المندوب الليبى في الدورة الخامسة عشر لحركة عدم الانحياز المنعقدة في جمهورية مصر العربية بمدينة شرم الشيخ بتاريخ 2009/07/15 م من خلال إشارته إلى أنه بحلول شهر سبتمبر القادم من عام 2009 سيتم الإعلان عن مطلب الاتحاد الأفريقي رسمياً بالحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن من خلال عرضه على الجمعية العامة للأمم المتحدة .[2]

وفى ذات السياق كرّرت الدولة الليبية دعوتها لحصول أفريقيا على مقعد دائم في مجلس الأمن . وأن تتمتع أفريقيا بحق النقض (فيتو Veto) وذلك في "بانجول" عاصمة غامبيا بمناسبة الاحتفال بمرور خمسة عشر عاماً على قيام الثورة في البلاد . حيث أكّد المطلب الليبى في هذه القمة على أن أفريقيا يجب أن تحتل مكانها في العالم بجدارة . ويجب أن يكون لها مقعد دائم على اعتبار أن هذا المطلب ليس منّةً من أحد ، فهو حق ناتج عن استحقاق الماضي وكتعويض عن أحد".[3]

وفي الدورة الرابعة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة بتاريخ 2009/09/24 وضحت الدولة الليبية حقيقة فرضية هذه الدراسة باعتبار أن التوجه الايدولوجى السياسى الليبى نحو أفريقيا لايعني بأي حال من الأحوال الانفصال والابتعاد عن المشروع القومي العربي . بل توجه ليبيا نحو المشروع الاتحادي الأفريقي يأتي ضمن استراتيجية ليبية تعمل من خلالها على ضمان حماية المشروع الاتحادي العربي خلال تأكيده في هذه الدورة على التالي :

أولاً / المحور الأمني في الايدولوجيا السياسية الليبية :

1. كلمة امين اللجنة الشعبية للاتصال الخارجى والتعاون الدولى " أمام المسئولين الإيطاليين والأوساط الثقافية الإيطالية بالعاصمة روما، شهر الصيف "يونيو"، 2009.

1. حصول جامعة الدول العربية على مقعد دائم في مجلس الأمن .
2. حصول الاتحاد الأفريقي على مقعد دائم في مجلس الأمن .

ثانياً / المحور الإنساني فيالايدولوجيا السياسية الليبية :
1. التحقيق في حرب السويس .
2. التحقيق في حرب العراق .
3. التحقيق في قصف الصومال .
4. التحقيق في إعدام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين .
5. تعويض الدول الأفريقية والعربية الموجودة في أفريقيا عن فترة الاستعمار الأوروبي .

ثالثاً / محور التوازنات الدولية في الايدولوجيا السياسية الليبية :
1. دعوة الدولة الليبية إلى حقيقة تكوين الفضاء الأفريقي - العربي من أجل إحداث التوازن الدولي .
2. دعوة الدولة الليبية بأن يكون مقـر الأمم المتحدة متـوازن مع المناطق الجغرافية للعالم مثل " الغرب - الوسط - الشرق " واقتراحها بأن يكون موقع الوسط للأمم المتحدة إما في مدينة سرت الليبية أو فيينا السويسرية . باعتبار أن مدينة سرت الليبية هي مدينة أفريقية تتجسد فيها حقيقة التوجه القومي الليبي المعاصر . (1)

العلاقة الارتباطية بين فكرة الدولة القومية والفضاءات الدولية وفق منظور البعد الاقليمى فى الايدولوجيا السياسة الليبية :

فى الواقع ان المتغيرات الدولية المعاصرة قد ساهمت في إحداث تغيرات واضحة في معالم النظام العالمي بشكل عام. وشكل وطبيعة الدولة القومية بشكل خاص بسبب أن موضوعات السياسة الدولية أصبحت تتعدى القضايا القطرية أو الإقليمية لتشمل قضايا على مستوى العالم بأسره . وباعتبار أن السياسات الخارجية للدول هي في الأساس سياسات تجارية تعتمد على مبدأ الكسب وليس الخسارة في بيئة العلاقات الدولية. فإن كافة السياسات الخارجية للدول تسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من هذه المكاسب مع تقديرنا إلى نسبة الإنجاز تختلف باختلاف القوة المادية والمعنوية التي تمتلكها الدولة الوطنية.(2)

ويجب الذكير انه في ظل هذه المتغيرات الدولية فان البعد الاقليمى فى الايدولوجيا السياسية الليبية يرى أن النظام العالمي الجديد لم يعد يقبل بفكرة الدولة الوطنية بسبب عدم قدرتها على استيعاب المتغيرات المتلاحقة التي يفرزها النظام العالمي الجديد سواءً كانت "مشاكل أو أزمات أو أحداث" لذلك فإن انهيار "الدولة الوطنية" أصبح شيئاً مؤكداً ولعل المنظور الإنساني للعلاقات الدولية الذي يفسر حقيقة متغيرات النظام العالمي بأسس منطقية عقلانية يثبت حتمية هذا الواقع.

1. صلاح إبراهيم الحسيني، **الدولة الوطنية والإقليمية الجديدة**، ط1، [د، م]، الدار الأهلية للنشر والتوزيع والإعلان، 2001، ص 43.

وفى ذات السياق فقد أكدت الدولة الليبية هذه الحقيقة من خلال ايدولوجيتها السياسية أن الدولــة القومية The Nation State هي الشكل السياسي الوحيد المنسجم مع التكوين الاجتماعي. وبسبب ديناميكية السياسة الخارجية الليبية . فلقد رأت الدولة الليبية أنه في ظل الظروف الدولية الراهنة أصبحت الدولة القومية هي الأخرى تشكل عقبة أمام واقع الإقليمية الجديدة الذي أفرزتها متغيرات النظام العالمي الجديد.

ولابد من الاخذ بعين الاعتبار أن الايدولوجيا السياسية الليبية تمتاز بكونها ذات طابع اقليمى منذ استقلالها عام 1952 م بدليل ما ترفعه من شعارات تتمثل العرب امة واحدة . إلا أن الايدولوجيا السياسية الليبية منذ عقدى الثمانينات والتسعينيات ترى انه من الخطأ أن يظل مطلب الدولة القوميــة العربية قائمــاً على أرض الواقع في ظل هذا الوضع الدولي الذي ينادي بحتمية الإقليمية الجديدة . أو ما يُعرف وفــق المنظور الســياسي الليبي بفكرة " الفضاءات " وتتفق الرؤية الليبية هنا مع فكرة المنظور العددي The Numerical Paradigm القائم على تصور تعددية جديدة في النظام الدولي يبرز فيها اقتصاد عالمي متعدد الأقطاب الاقتصادية مع مراعاة أن البعد الإنساني في كلمة المندوب الليبى في الدورة الرابعة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2009 يؤكد على ضرورة إحلال مبدأ التعاون بين القوميات والتعايش السلمي ويستبعد فكرة الأقطاب على اعتبار أنها ذات مدلول صراعي تنافسي يؤدي للأزمات والحروب ويزيد من درجة الكراهية والأنانية بين أعضاء المجتمع الدولي .

ويوضح الباحث مدى اتفاق البعد الاقليمى فى الايدولوجيا السياسية الليبية المعاصر مع كل من نظريات الاعتماد المتبادل والواقعية الجديدة The New Realism كونها تؤكد على حقيقة موضوعية أكدتها فلسفة السياسية للايدولوجبا السياسية الليبية والتي تؤكد على حتمية الدولة القومية كإطار سياسي غير قابل للتغيير . وهذا ما أكدته النظريات السابقة الذكر من خلال تأكيدها على أن الدولة القومية " لا تتقادم The Obsolete " ولكن تظل الدولة القومية باقية . ولكــن يتناقض دور الدولة القومية في مواجهة التنافسية العالميــة وهذا لا يعني بطبيعة الحال انهيــار الدولة القومية لأن انهيارها يعني تكوين الامبراطورية العالمية The Universal Empire.

وبناء على ذلك ترى الايدولوجيا السياسية الليبية أن الواقع الدولي الجديد يمكن أن يكون أداة جيدة لحصول كل وحدة دولية على قدر من العدالة الدولية المتاحة بدلاً من الخسارة المحققة في المنظور العالمي. ووفق ذلك عملت الدولة الليبية من خلال سياستها الخارجية على دعوة الدول العربية إلى الانضمام للمشروع الاتحادي الأفريقي على اعتبار أن انتهاء الحرب الباردة ساهم في خلق نظام عالمي جديد . لذلك فإن دور الدولة القومية يرتبط بماهية هذا النظام الجديد والذي يؤكد أن المتغيرات الدولية المعاصرة تتطلب نمطاً جديداً من المعاملات والعلاقات بالإضافة إلى تأكيده على اهتمامات الدولة القومية، بل إن الدولة القومية المعاصرة تحتاج إلى تعاون دولي لمواجهة مشاكل مثل (الإرهاب ، التلوث البيئي ، المخدرات ، التجارة المحرمة ، الأزمات الاقتصادية، الفقر، البطالة، الهجرة غير الشرعية) مع تراجع واضح في إمكانية استخدام القوة العسكرية، والأفكار المتعلقة بالأمن القومي.

مع مراعاة أن النظام العالمي الجديد يمتاز بوجود فروقات واضحة ومعقدة في أسسه وقضاياه عن النظام العالمي السابق . مما يجبر الدولة القومية على اختلاف أجناسها وأديانها بأن تتخذ شكلاً تنظيمياً جديداً تحقق من ورائه حماية ذاتها من التأثيرات السلبية للمتغيرات الدولية المعاصرة التي تتعدى قوتها إمكانيات الدول القومية.

في هذا الاطار تؤكد الايدولوجيا السياسة الليبية المعاصرة أن صورة النظام العالمي الجديد تتبلور في صورة نظام قائم وفق أسس وقواعد جديدة . ومن أبرز مظاهر هذا النظام العالمي الجديد هي " التعددية " فالحرية الاقتصادية دفعت بعض الدول إلى أن تتكيف للتعايش مع قواعد النظام الدولي الجديد وأن هذه الأقطاب أو ما يعرفه الفكر السياسى باسم " الفضاءات" هي التي سوف تشكل النظام العالمي الجديد إلى ما يُعرف باسم نظام متعدد الفضاءات الدولية . وهذه الفضاءات الدولية مرشحة بأن تكون فاعلة ومؤثرة في بيئة العلاقات الدولية . [1]

ويجب التنويه الى مدى تقارب الايدولوجيا السياسية الليبية المعاصرة مع التصور الذي قدمه "مارك ويلر Mark Weller" تجاه النموذج الدولي المعاصر كونه نظاماً دولياً قائماً على أسس وقواعد جديدة متمثلة في : [2]

1) .إحلال الجغرافيا الاقتصادية محل الجغرافيا السياسية.
2) . تعدد الأقطاب الاقتصادية إلى أكثر من ثلاث أقطاب عملاقة متنافسة.
3) . الأسس الاقتصادية هي الأسس الحقيقية لميزان القوة المعاصرة.

ومن المهم القول ان الدولة الليبية تتناول فكرة الفضاءات الدولية على اعتبار أن الدولة القومية في ظل الاعتماد والتكامل الدولي لا تستطيع أن تعيش في فراغ دون أن تعتمد على غيرها . فالدول القومية قد تعددت ارتباطاتها الخارجية بشكل يربطها بقوة مع الاقتصاد العالمي وإن مثل هذا الارتباط يتطلب إصلاحات اقتصادية وإصلاحات سياسية داخل الدولة القومية نفسها، كما يفرض على الدول النامية أساليب جديدة في المنافسة الدولية " الصعبة " بالإضافة إلى تزايد الفجوة الاقتصادية بين الدول القومية الفقيرة والغنية . مما يجبر الدولة القومية على البحث عن تكتل إقليمي يساعدها على تحقيق ذاتها في ظل التوازنات الإقليمية الجديدة. كما تتفق الايدولوجيا السياسية الليبية المعاصرة مع ما أكده "تيد قولين Ted Golen" من أن حـالة الفوضى الدولية سوف تؤدي بالضرورة إلى التأثير على المنـاطق الإقليميـة من اجل إعـادة ترتيب الأدوار الإقليمية وكذلك المصـالح الإقليمية وذلك ارتباطاً بفكرة الأدوار العالمية.[3]

في الواقع إن تأثر السياسة الخارجية الليبية بالبعد الاقليمى يظهر واضحاً في ظل وجود متغيرات دولية سريعة التأثير على طبيعة العلاقات الدولية . حيث يرى البعد الاقليمى الليبي أن للمتغيرات الدولية المعاصرة أثر بالغ الأهمية على شكل وحجم الدولة القومية المعاصرة ، ويتفق معها في هذا الرأي "روبرت هاركواي Robert Harkawy" الذي يؤكد أن الموضوعات التي كانت في السابق يُعتقد أنها تدخل في صميم الشئون المحلية للدول القومية سوف تتحول إلى أمور دولية يصعب بالتالي على الدولة القومية مواجهتها للأسباب التالية : [4]

أ. ازدياد درجة الترابط الدولي المستمر من خلال شكل الإقليمية الجديدة.
ب. رغبة الدولة القومية في الإبقاء على الاستقلالية الوطنية في عملية اتخاذ القرارات لاسيما تلك القرارات ذات الطابع الاقتصادي والتجاري.

ويرى الباحث أن هذا النموذج الذي قدمه (روبرت هاركواي) يطرح فكرة في غاية الأهمية مفادها: (إن كافة الأفكار والمنطلقات السابقة والتي فرضتها المناظير الدولية في سبيل

1. قدري محمود إسماعيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 160.
2. . Mark Weller, **The Roles of The U.S. and Russia and China in the New World**, vol. 7, Press 1997, PP 132-136.
1. Ted Golen, **The New World Disorder, Foreign Policy**, No.8, Press 1991, P 113.
2. Robert harkawy, **Images of The Coming International System Outlines**, Vol-NO1, Press 1992, PP 569-589.

فهم واقع وطبيعة النظام العالمي سوف تتراجع لتحل محلها كل المنطلقات الاقتصادية والتي سوف تؤدي في النهاية إلى إيجاد نمط اقتصادي يتشكل من مجموعة دول تربطها المصلحة الاقتصادية وتتراجع فيها أهمية القيم العسكرية. حيث يظهر هذا التشكل في صورته النهائية على هيئة تكتلات إقليمية تحمل في ثناياها المضامين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ذات الطابع التنافسي والتعاوني).

ولابد من الاخذ بعين الاعتبار إن الدافع الايدولوجى الذي تنطلق من خلاله الدولة الليبية تجاه القضايا القومية بشكل عام . وتحقيق الدولة القومية العربية بشكل خاص هو الذي عزّز مبدأ " **ديناميكية** " السياسة الخارجية الليبية تجاه المشروع القومي العربي "الدولة القومية العربية"

فلقد أكدت الدولة الليبية من خلال توجهاتها الايدولوجية السياسية . لاسيما داخل أروقة جامعة الدول العربية لاسيما في عقدي " السبعينيات والثمانينيات " إلى ضرورة تحقيق هدف الوحدة القومية . وبسبب وجود عراقيل (داخلية وخارجية) تواجه الدول الوطنية " القطرية " العربية وبسبب ازدياد الضغوطات الدولية التي يفرزها النظام العالمي المعاصر . عملت الدولة الليبية على تحديث المطلب الوحدوي القومي العربي من خلال دعوتها الدول العربية للانخراط في مشروع الاتحاد الأفريقي كونه الوعاء الطبيعي الذي يحقق للدولة القومية العربية الأهداف التالية:

1) حماية الوطن العربي من مخططات التجزئة والتفتيت التي قدمت للوطن العربي على شكل مشاريع اقتصادية إقليمية.
2) تفعيل أدوار الدولة القومية العربية داخل إطار الاتحاد الأفريقي لاسيما تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلة التبعية الاقتصادية بشقيها "الكلي الجزئي".
3) معالجة أوجه القصور التي يعاني منها المشروع القومي العربي في كلٍ من "ميثاقه، أجهزته التنفيذية".

وبناء على ذلك فان الايدولوجيا السياسية الليبية تنطلق في ذلك من حقيقة موضوعية تؤكد (...استحالة البقاء في نظام عالمي يتصف بالتكتل الاقتصادي دون وجود إطار إقليمي جديد يحمي الذات والهوية) وهذه الحقيقة تؤكد عليها "د.هالة مصطفى" عندما أكّدت على التالي: [1]

(.... إنه لا يمكن تصور العالم بدون الدولة القومية ومهما كانت متغيرات العولمة . إلا أنه ستبقى للدولة القومية دور يجب الحفاظ عليه وتطويره بما يتوافق مع طبيعة متغيرات المرحلة الراهنة . فليس من المعقول أن تباشر الدولة القومية نفس الدور الذي قامت به في ظل متغيرات مختلفة . ولا نتصور نظام دولة قومية ثابت لا يتغير . وإلا كان محلها إلى الزوال. والواقع أن هذا الدور الشكل" الجديد للدولة القومية هو الذي يؤهلها للتكيف مع المتغيرات العالمية الجديدة دون انتقاص من سيادتها).

وفى ذات السياق يرى البعد الاقليمى فى الايدولوجيا السياسية الليبية ان من أهم التأثيرات السلبية التي أفرزتها المتغيرات الدولية الراهنة هي انصهار ذلك العدد الهائل من الاقتصاديات الوطنية والإقليمية في اقتصاد عالمي . وإن مثل هذا الواقع سوف يؤثر بشكل سلبي على دور الدولة القومية . ولعل من أهم تلك المؤثرات السلبية ما يلي : [2]

1) زيادة حجم وتنوع معاملات السلع العابرة للحدود.
2) تعاظم دور الشركات المتعدد الجنسية.
3) الاتجاه نحو الاقتصاد السوقي.

---

1. هالة مصطفى، الدولة وجدت لتبقى، **دورية الديمقراطية**، العدد الثالث، صيف 2001، ص 3.
2. المرجع السابق، ص ص 4-5.

4) زيادة التخصص والتقسيم العمل.
5) تحرير التجارة الدولية في ظل منظمة التجارة العالمية WTO.
6) بروز دور المنظمات غير الحكومية.
7) بروز النزعة نحو الكتلة التجارية مع إزالة القيود الجمركية.
8) زيادة الاهتمام بالقضايا ذات الصبغة العالمية.

وفي هذا السياق **يرى الباحث** أنه بسبب هذه المؤثرات السلبية على (واقع ، أداء ، شكل) الدولة القومية . فإن الدولة الليبية ترى أنه ليس بالإمكان مواجهة مثل هذه المؤثرات بالشكل المنفرد ما لم تتجه الدولة القومية إلى الاندماج أو التكتل كأحد الأسلحة القومية . والعمل على تقليل الفجوة التكنولوجية The Tec-Gap قدر الإمكان . وإلا سوف تصبح فريسة سهلة للقوى الاقتصادية القوية . فالواقع المعاصر يختلف عن ما جاء به منظور العولمة التي فرضت تقسيماً دولياً جديداً يختلف عن التقسيم الدولي الذي سبق المرحلة الاستعمارية والقائم على فائض الإنتاج والبحث عن الأسواق ففي ظل معطيات الواقع المعاصر أصبح التقسيم الدولي قائماً على توزيع الصناعات والاقتصاديات على المستوى الإقليمي.[1]

وبناء على ذلك فإن بقاء الدولة الوطنية " القومية " في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة يتطلب وفق منظور الايدولوجيا السياسية الليبية أن تعمل هذه الدولة القومية على نقل حالتها من الوضع الإستاتيكي الثابت إلى الوضع الديناميكي " المتغير" حتى تكون قادرة على استيعاب متطلبات البيئة الداخلية والخارجية . فالوظائف الحيوية السابقة للدولة القومية قد تغيرت . وهذا ما عبّر عنه "محمد سعد أبو عامود" عندما أكّد على أن الجديد الذي قدمته المتغيرات الدولية المعاصرة يتمثل في الجانب الوظيفي للدولة القومية . حيث يتمثل هذا التغيير في محتوى الوظائف ونطاقها. فنطاق الدولة القومية قد اختلف أفقياً ورأسياً . أفقياً بمعنى إمكانية امتداده لخارج الإقليم . ورأسياً بمعنى أنه صار يمتد من القمة إلى الوحدات المحلية الصغيرة . هذا . بالإضافة إلى ضرورة تغيير اليات القيام بهذه الوظائف . كما برزت أهمية الوظيفة الاقتصادية للدولة القومية بسبب ازدياد الاهتمام العالمي بالعامل الاقتصادي والوظيفة الاتصالية التي صارت لها أبعادها الهامة الجديدة).[2]

ووفق هذا ترى الدولة الليبية من خلال توجهها الايدولوجى السياسيى ضرورة أن يحدث تغيير في وظائف الدولة القومية . ولا تعني الدولة الليبية بذلك بروز مهام جديدة لم تكن معروفة من قبل وإنما يتمثل الحال في تجديد وتطوير مفاهيم الوظائف التي زادت أهميتها بفعل تأثير المتغيرات الدولية المعاصرة . لاسيما في المجالات الآتية "المجال الأمني، المجال الاقتصادي" ، بمعنى أن يشمل التطوير مؤسسات الدولة القومية، والمؤسسات السياسية التابعة لها هيكلياً ووظيفياً وإلى ضرورة تحديث مفهوم الحيز السياسي الرسمي والحيز السياسي المدني . وإعادة تنظيم العلاقة فيما بينها بما يكفل تحقيق التوافق والتكامل فيما بينها . أما على الجانب الأمني (الداخلي ، الخارجي) فيجب على الدولة القومية الاهتمام بالقضايا ذات الصبغة العالمية (الإرهاب ، الهجرة غير الشرعية ، تجارة المخدرات ، جرائم التجارة الالكترونية) أي الحفاظ على إقليم الدولة القومية بكافة الوسائل التكنولوجية المتاحة. كما ينبغي الاهتمام بجوانب القيم الاجتماعية والهوية القومية قدر الإمكان.[3]

---

1. قدري محمود إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 166.
1. محمد سعد أبو عامود، الوظائف الجديدة للدولة، **دورية الديمقراطية**، العدد الثالث، لسنة 2000، ص 69.
2. قدري محمود إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 168.

وبناء على ذلك يرى البعد الاقليمى فى الايدولوجيا السياسية الليبية أن فكرة الاندماج والتكامل ما بين الدولة القومية العربية والمشروع القومي "الاتحادي الأفريقي" هي الطريقة الصحيحة التي تضمن حماية الدولة القومية العربية من الأخطار الناتجة عن التأثيرات السلبية من جانب . والتكيف مع معطيات النظام العالمي من جانب اخر لتحقق ليبيا فرضيتها القائلة : " إن الدولة القومية هي الشكل السياسي الوحيد المنسجم مع التكوين الاجتماعي للمجتمعات الإنسانية " لتكمل هذه الفرضية إلى القول... " وذلك في إطار تكتل إقليمي قاري أقرب إليها جغرافياً وثقافياً وحضاريا . ويتماثل معها في التهديدات والمشاكل والمستقبل والواحد.

وفي إطار الدراسات السياسية المعاصرة التي تتناول شكل العلاقة بين الدولة القومية والنظام العالمي المعاصر. فإن تلك الدراسات السياسية تنقسم إلى اتجاهين رئيسيين : [(1)]

أ. **الاتجاه الأول :** يرى أن منظور العولمة والمنظور الإنساني قد قدّما معطيات فكرية تتعدى فكرة ونطاق الدولة القومية وتتجاوز تلك المعطيات الفكرية حدود الدولة القومية حيث تتسم تلك المناظير العالمية (العولمة ، المنظور الإنساني) في تكوين نمط اجتماعي وثقافي واقتصادي وعالمي في اتجاه ما يسمى بـالمواطن العالمي الأقل ارتباطاً بهويته الوطنية . وأن مثل هذه التسمية سوف تؤثر تأثيراً خطيراً على ماهية الدولة القومية ودورها المستقبلي.

ب. **الاتجاه الثاني:** حيث يرى هذا الاتجاه أن الدولة القومية سوف تظل قائمة بالرغم من كل التحديات التي تواجهها بسبب التأثيرات السلبية للمتغيرات الدولية المعاصرة غير أنه سوف يطرأ تغيير جوهري ملموس في بعض الوظائف التقليدية للدولة القومية.

كما **يرى الباحث** أن الايدولوجيا السياسية الليبية تتفق مع الدراسات السياسية الدولية المعاصرة التي قدمها كلٌ من:

1) والترز Walters في كتابه "نظرية السياسات الدولية".
2) بوشالا Puchala في كتابه "الصراع بين العالمية والقومية".

ويحدد الباحث القواسم المشتركة بين الايدولوجيا السياسية الليبية وكلٍ من المفكرين (والترز ، بوشالا) في الحقيقة الموضوعية التالية (إن نمط التفاعلات الدولية سيظل مرتبطاً بالدول، وذلك على عكس توقعات العديد من المنظرين عن الضعف التدريجي للدولة القومية نتيجة التغيرات الأساسية في العمليات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية). [(2)]

وارتباطاً بما سبق فإننا يمكن أن نوجز أهم الآراء التي قدمت في مجال تأثير المتغيرات الدولية المعاصرة على واقع الدولة القومية وفق ما يلي: [(3)]

- **الرأي الأول:** يرى أن هنــاك تأثيراً سلبياً على دور الدولة القومية . وهذا الرأي ينقسم إلى رأيين:
  - **أ.** إن المتغيرات الدولية المعاصرة سوف تؤدي إلى إنهاء دور الدولة القومية.
  - **ب.** إن المتغيرات الدولية المعاصرة سوف تؤدي إلى التأثير في دور الدولة القومية.

- **الرأي الثاني:** يرى أن المتغيرات الدولية المعاصرة سوف تسهم بدورها في إجبار الدولة القومية على اتخاذ خطوات إصلاحية في دورها الوظيفي وبناؤها المؤسسي وشكلها الجغرافي وهذا الرأي ينقسم إلى اتجاهين رئيسيين:

---

3. المرجع السابق، ص 170.
1. المرجع السابق، ص 171.
2. المرجع السابق، ص ص 168-169.

أ. اتجاه يرى ضرورة ظهور تيار وسط بين الليبرالية الجديدة والاشتراكية من أجل إحداث التوفيق بين فكرة الدولة القومية والنظام العالمي الجديد.
ب. اتجاه يرى ضرورة إحداث تغيير جذري في بنية الدولة القومية للتحول إلى نظام الدولة الشبكية التي يتعدى تأثيرها نطاق حدودها القومية.

ومن خلال ما تمّ ذكره **يرى الباحث** أن الايدولوجيا السياسية الليبية في توجهها نحو الفضاء الأفريقي وتأكيدها على ضرورة إقامة الاتحاد الأفريقي . لا يعني بأي حال من الأحوال انسلاخها عن المشروع القومي العربي "الدولة القومية العربية"، بل إنها تتجه نحو أفريقيا من أجل إحياء المشروع القومي العربي "الدولة القومية" التي تحتاج إلى تغيير جوهري ملموس في بعض الوظائف التقليدية والبحث عن نموذج للتوفيق بينها وبين النظام العالمي المعاصر، حيث يمثل خيار الاندماج في تكتل إقليمي "فضاء" أحد أهم الخيارات المتاحة وفق ما تمليه متطلبات العصر.

التحديات الرئيسية التي تواجه مشروع الاتحاد الأفريقي:

يظل مشروع الاتحاد الأفريقي عرضه للعديد من التحديات " الداخلية، الخارجية " شأنه شأن بقية الاتحادات الإقليمية الأخرى . حيث تؤثر هذه التحديات على مسيرة المشروع الاتحادي . ومقدار توفر فرص النجاح والاستمرارية في ظل وجود مثل هذه التحديات.

ويشير الباحث إلى أن مشروع الاتحاد الأفريقي يواجه نوعين من التحديات، حيث يتمثل إحداهما في التحدي الداخلي، والثاني في التحدي الخارجي.

أولاً / التحديات الداخلية:

حيث تقسم الدراسة هذه التحديات إلى شقين أساسيين:
الشق الأول: تحديات تتعلق بالدول الأفريقية.
الشق الثاني: تحديات تتعلق بميثاق القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

الشق الأول: تحديات تتعلق بالدول الأفريقية:
تعتبر القارة الأفريقية من أبرز قارات العالم التي شهدت غزوات عسكرية طيلة الفترات التاريخية السابقة. وما نتج عن هذه الغزوات العسكرية من احتلال عسكري مباشر ساهم في تعزيز العديد من الآثار السلبية داخل القارة الأفريقية مثل: "الفقر، المرض، التخلف، التبعية، التهميش الحضاري".
ومن أهم مظاهر هذه التركة الاستعمارية أيضاً تلك الحروب الأهلية The Local Wars بسبب الحدود التي رسمها الاستعمار الذي ترك وراءه مجرد دويلات "قطرية" لا تملك مقومات البقاء.
ومن أبرز تلك التحديات الداخلية للفضاء الأفريقي على مستوى الدول الأفريقية ما يلي:[1]

1) التحدي السياسي والأمني:
وتقسم هذه الدراسة تلك التحديات السياسية والأمنية إلى نوعين وفق التالي:
النوع الأول: التحدي الخاص بالدولة الأفريقية:

1. بشير علي الكوت، مرجع سبق ذكره، ص 118.

فالدولة الأفريقية ليست الدولة الوطنية المتعارف عليها في النموذج الأوروبي، فهي دولة لا تضم قومية مترابطة متلاحمة ومتماسكة ، بل إنها تضم في بعض الأحيان عدداً محدوداً من القبائل "الكبيرة، الصغيرة" مثل دولة روندا، بورندي التي تتركب أساساً من قبيلتين هما الأكثرية "الهوتو" والأقلية "التوتسي" مما يجعل الدولة الأفريقية مهددة بالتحلل إلى عناصرها الأولية "القبائل".

ويرى الباحث أن مثل هذا الواقع قد حدث بالفعل على أرض الواقع كما هو الحال في نموذج الصومال، بالإضافة إلى التنوع الديني، فإلى جانب الديانتين الرئيسيتين في القارة الأفريقية "الإسلام، المسيحية" هناك ديانات محلية كثيرة. [1]

النوع الثاني - التحدي الأمني:

كما هو معلوم ان الدول الأفريقية تمتاز بدرجات متفاوتة من مسألة عدم الاستقرار الأمني داخل الدولة نفسها أو على حدودها، وترجح معظم الدراسات السياسية المهتمة بالشأن الأفريقي أن مردود ذلك يعود إلى مشكلة الحروب الأهلية والتي تظهر غالباً لأسباب قد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية . ولعل الحرب الأهلية التي اندلعت في نيجيريا عام 1967 ، والحرب الأهلية في ناميبيا 2004 م . خير دليل على ذلك. والأخطر في مثل هذه الحروب أو عدم الاستقرار الأمني أن تتحول إلى ظاهرة حرب فعلية مثل : [2]

- الحرب الإريترية – الأثيوبية 1994 .
- الحرب الأثيوبية – الصومالية 1996 .

2) التحدي الاقتصادي والاجتماعي:

فى الواقع بالرغم من أن القارة الأفريقية تُعرف بأنها قارة الإمكانيات والثروات والخامات الطبيعية التي يمكن استغلالها لصالح تنمية وتقدم القارة الأفريقية . إلا أن الواقع الأفريقي يؤكد أن هذه الخامات والثروات تُباع بأسعار رخيصة لصالح فئات معينة. وتشير الإحصائيات الدولية المتعلقة بمستويات التنمية بأن نحو 38 دولة تقع ضمن أدنى تصنيف للتنمية البشرية في العالم من بين 54 دولة موجودة في القارة الأفريقية . ومن جانب آخر تعاني الدولة الأفريقية من مشاكل صحية وثقافية كالأوبئة واللاجئين والأمية . ومن أبرز مظاهر تلك الإشكاليات عجز الدول الأفريقية عن مواجهتها نتيجة العجز في الإمكانيات المادية اللازمة لإعداد برامج صحية تعليمية للمحتاجين إليها .[3]

الشق الثاني: تحديات تتعلق بميثاق القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي:

في الواقع تؤكد هذه الدراسة إلى وجود عدة ملاحظات على ما ورد في ميثاق القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي منها:

أ. فيما يتعلق بدور المصرف المركزي الأفريقي:

فبالرغم من إشارة المادة التاسعة عشر من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي على إنشاء مصرف مركزي أفريقي يتحدد نظامه ولوائحه بموجب بروتوكول خاص . غير أن المصرف المركزي الأفريقي يعاني من مشكلة غياب قاعدة للبيانات تهتم بالاقتصاديات الأفريقية . بمعنى التركيز على المعلومات الخاصة بالسياسة النقدية ومؤشراتها في الدول النامية باعتبار أن هذه القاعدة البيانية تساعد صناع القرار الاقتصادي والباحثين في مجال الاقتصاد النقدي والمالي للدول الأفريقية غياب أهداف المصرف المركزي الأفريقي في ضوء مرحلة التكامل الاقتصادي واقتصارها على مراحل التقدم على مستوى التكامل حتى الوصول للوحدة النقدية للقارة الأفريقية.

---

2. المرجع السابق، ص 118.
3. المرجع السابق، ص 119.
1. فرج عبد الفتاح فرج، مرجع سبق ذكره، ص 119.

ب. فيما يتعلق بالجهاز القضائي للاتحاد الأفريقي:

لقد أشار الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي إلى محكمة عدل أفريقية خاصة بالاتحاد الأفريقي في المادة رقم ثمانية عشر من القانون التأسيسي على أن يتم لاحقاً من خلال بروتوكول خاص وضع النظام الأساسي لهذه المحكمة . والذي يتكفل بتحديد طريقة تشكيلها وبيان اختصاصاتها وآلية العمل في إطارها بوصفها جهازاً قضائياً دولياً.[1]

غير أن القانون التأسيسي لميثاق الاتحاد الأفريقي قد غفل عن مسألة إمكانية الطرد أو الفصل لأي دولة عضو تبالغ في انتهاكها لأحكام هذا القانون. ولا شك في أن تحديد معاني الألفاظ غير قاطعة الدلالة . وكذلك تحديد معاني بعض النصوص في حالة سكوت الميثاق المنشأ عن إيراد حكم معين هو أمر يحتاج إلى تفسير يقوم به جهاز قضائي مختص قبل الشروع في تطبيقه . بل ولكي يكون هذا التطبيق ممكناً.[2]

ج) فيما يتعلق بمجلس السلم والأمن الأفريقي:

لقد تمت الإشارة إلى إنشاء مجلس الأمن والسلم الأفريقي وفق ما ورد في البروتوكول الذي يتشكل من عشرة أعضاء لمدة عامين وخمسة أعضاء لمدة ثلاثة أعوام . إنما اعتمد على تقسيم القارة إلى خمسة أقاليم جغرافية بواقع عضوين من كل إقليم لمدة عامين، وعضو عن كل إقليم لمدة ثلاثة أعوام. والنقد هنا يتمثل في تجاهل البروتوكول مسألة توزيع العضوية على المنظمات الإقليمية في القارة الأفريقية والتي يمكن أن يكون لها إسهام في عملية منع وإدارة وتسوية الصراعات، وهذه المنظمات يبلغ عددها ست منظمات (اتحاد المغرب العربي ، تجمع دول الساحل والصحراء ، الكوميسا ، السادك ، الإيكاس ، الإيكواس).

ومن الاشارة الى الانتقاد الاخر والذى يتمثل في عدم انضمام الدول الإقليمية الكبرى في أفريقيا في تشكيلة المجلس "مجلس السلم والأمن الأفريقي" مما نتج عنه ضعف دور المجلس وقعوده عن أداء مهامه بفاعلية. وتتمثل الدول الإقليمية في كلٍ من مصر، الجزائر، أثيوبيا ، نيجيريا، جنوب أفريقيا . كما أن اللجان الفرعية للمجلس تتجاهل في عضويتها منظمات المجتمع المدنـــي التي يفترض أن يكون لها دور رئيسي في عمليــة منع وإدارة وتسويــة الصراع داخل الاتحاد الأفريقي .[3]

---

2. أحمد الرشيدي، مرجع سبق ذكره، ص 125.
1. المرجع السابق، ص 138.
2.. إبراهيم نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 145-146.

د) فيما يتعلق بجهاز برلمان عموم أفريقيا:

من أبرز إنجازات الاتحاد الأفريقي إنشاء برلمان عموم أفريقيا حيث لم يكن ممكناً قبل عدة عقود مضت ولم يكن للبرلمان موقع حقيقي في كثير من مشروعات التكامل الإقليمي على نحو ما تشهده التجمعات الإقليمية المختلفة التي نشأت معظمها دون نص على عمـل برلماني مشترك. وقد نص القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي الصادر عن قمة "لومي" في جمهورية التوجو بتاريخ يوليو 2001 على أن يتم إنشاء برلمان عموم أفريقيا وأن يتم تحديد تشكيلته وسلطاته ومهامه وتنظيمه وفق بروتوكول خاص. ولقد نصــت المادة الثانية من الفقرة الثانيــة من المشــروع الاتحادي الأفريــقي بعد المناقشة التي تمت في اجتماع الخبراء بأديس أبابا "أثيوبيا" في الفترة من 17-21 أبريل 2000 أو البروتوكول النهائي الصادر عن مؤتمر سرت مارس 2001، فإن مسألة التأكيد على تعدد شعوب القارة يحمل من دلالات التركيز على أبعاد الاختلاف أكثر مما يحمل من دلالات الوحدة والائتلاف. فمسألة الحديث عن أفارقة المهجر في إطار الاتحاد الأفريقي وبرلمان عموم أفريقيا يثير من جديد مشكلة تعريف أفارقة المهجر، هل هم فقط السود الأمريكان أم يتبع الأمر سكان أمريكا الجنوبية وأوروبا . بما في ذلك عرب شمال أفريقيا المهاجرين إلى دول أوروبا، وهذه المسألة تثير عقبات فنية في ما يتصل باختيار ممثلي هؤلاء الأفارقة.[1]

ثانياً / التحديات الخارجية :

يشير الباحث في هذه الدراسة إلى أن التحديات الخارجية تتمثل في ما تفرزه البيئة الخارجية "الدولية" من أحداث ومواقف تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القارة الأفريقية "الاتحاد الأفريقي" لاسيما تلك التأثيرات التي أفرزتها تيارات العولمة والمنظور الإنساني اللذان يفسران واقع النظام العالمي المعاصر. وتتناول الدراسة أبرز هذه التحديات من خلال نوعين رئيسيين يتمثلان في التالي:

النوع الأول/ تحدي العولمة للفضاء الأفريقي:

حيث يشترط تيار العولمة عدة اشتراطات على كافة الدول الوطنية وباختلاف أشكالها وأحجامها وأيديولوجياتها السياسية . حيث لا تقتصر هذه الاشتراطات على دولة قطرية بعينها، وباعتبار أن الدول الأفريقية جزء من المنظومة العالمية فإنها تعاني هي الأخرى من الآثار السلبية لهذه الاشتراطات والتي أهمها:

1) مبدأ التحول الديمقراطي على النمط الغربي.[2]
2) مبدأ تحقيق التعددية السياسية.
3) مبدأ اعتناق آليات السوق الرأسمالي سبيلاً للتنمية.[3]

ويرى الباحث أن الدولة القطرية تقف عاجزة أمام هذه التأثيرات السلبية المفروضة وبقوة على واقع الدولة القطرية . بل إن مخاطر التأثيرات السلبية للمتغيرات الدولية المعاصرة سوف تخترق كافة الدول، وبغض النظر عما إذا كانت تلك الدولة "كبرى أم صغرى".

1. محمد عاشور مهدي، **برلمان عموم أفريقيا ومستقبل الاتحاد الأفريقي**، ط1، طرابلس، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2007، ص 164.

1. فخري لبيب، **منظمة التجارة العالمية ومصالح شعوب الجنوب**، ط1، القاهرة، مركز المحروسة، 2002، ص 71.
2. خيري عمر البسيوني، **العولمة والدولة القطرية**، ط1، [د ، م]، الدار العلمية للنشر والتوزيع، 2002، ص5.

النوع الثاني: تحدي التجمعات الاقتصادية العملاقة:

بسبب ما أفرزته المتغيرات الدولية المعاصرة من خلال تحقيق مبدأ "الإقليمية الجديدة" فإن الاتحاد الأفريقي بحاجة ماسة إلى خلق سياسات وبرامج كفيلة لمواجهة التكتلات الإقليمية ذات التأثير القوي والقادر على شلّ "حركة، فاعلية" الاتحاد الأفريقي إذا لم يدرك القادة والشعوب الأفريقية هذه الحقيقة.[1]

3. بشير علي الكوت، مرجع سبق ذكره، ص 120.

الخـــاتـمـة:

لقد توصلت هذه الدراسة السياسية إلى جملة من النتائج الموضوعية التي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1) يمثل التوجه الافريقى بالنسبة للبعد الاقليمى للايدولوجيا السياسية الليبية هدفاً أساسياً ترتكز عليه كافة المنطلقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تقوم عليها التوجهات الخارجية لليبيا . ويمكن أن نلاحظ ذلك من خلال:

أ. أهداف السياسة الخارجية الليبية .
ب. الاتجاهات السياسية الخارجية الليبية المعاصرة تجاه القارة الأفريقية.

2) ان البعد الاقليمى فى الايدولوجيا السياسية الليبية يعتبر فكرة القومية إطاراً اجتماعياً أساسياً في تكوين المجتمعات الإنسانية على اختلاف أجناسها وألوانها سواءً أكانت "تقليدية أم معاصرة". بمعنى أنها ترى أن العامل القومي هو عامل طبيعي ينتج من خلال تكوين المجتمعات الإنسانية.

3) إن البعد الاقليمى فى الأيديولوجيا السياسية الليبية يؤكد على الفرضية التالية: (إن هناك بعض الخلط بين مفهوم القومية وبعض المفاهيم الفكرية الأخرى مثل الوطنية، التابعية، العنصرية ، اليمينية ، الإقليمية ، الاشتراكية ، الجمود، الأممية، السياسة القومية، نظام الحكم) التي سببت العديد من الإشكاليات في الدراسات الفكرية المعاصرة نتيجة هذا الازدواج بين هذه المفاهيم الفكرية ومفهوم القومية.4

4) إن البعد الاقليمى فى الايدولوجيا السياسية الليبية عندما يطرح مشروع الوحدة العربية بمختلف أشكالها وبإلحاح مستمر فإنما تفعل ذلك انطلاقاً من قناعتها بأن الدولة القومية العربية هي الشكل الوحيد المطلوب ليس فقط استكمالاً لمقومات القومية العربية التقليدية . بل إن مشروع الوحدة العربية يلبي ضغط التاريخ والتراث والمصير المشترك . ويحقق استجابة لمتطلبات المتغيرات الدولية المعاصرة وبذلك تؤكد الدولة الليبية على التالي: (إن قضية الوحدة العربية ليست ملكاً لأشخاص ولا لجيل ولا ملكاً لنظام معين . ولكنها ملك العرب أنفسهم وهي حتمية يحتمها التاريخ والمصلحة المشتركة وطبيعة العصر الذي أصبح يُعرف بعصر التكتلات الإقليمية "الفضاءات").

5) ترى الدولة الليبية أن كافة محاولات التجزئة التي تعرض لها الوطن العربي كانت محاولات تجزئة مفتعلة مفروضة من الخارج، ويستخدمها الاستعمار كأداة لتفريق النضال العربي من جانب وللحيلولة دون تجمع أفراد القومية الواحدة داخل الدولة القومية الواحدة.

6) إن أبرز معضلات الأعمال والمشاريع الاقليمية وفق منظور الايدولوجيا السياسية الليبية تتمثل في الدولة القطرية العاجزة عن تلبية حاجات مواطنيها وعدم قدرتها على مواجهة التحديات الدولية كما يرى البعد الايدولوجى الليبي بأن الدولة القطرية هي مجرد دولة

مصطنعة وتزداد كل يوم فقداناً لشرعيتها وهي تمثل الصيغة العملية لتكديس عناصر التجزئة ولإطالة أمد التبعية ولتحقيق المخططات الامبريالية.

7) ترى الايولوجيا السياسية الليبية أن توجها نحو المشروع الاتحادي الأفريقي لا يعني أن الدولة الليبية قد انسلخت تماماً من الجسد العربي بل إن حقيقة التوجه الليبي نحو المشروع الاتحادي الأفريقي

8) تسهم المتغيرات الدولية التي أفرزها النظام العالمي الجديد وفق رؤية البعد الاقليمى فى الايدولوجيا السياسية الليبية على زيادة مشاكل تحقيق المشروع القومي العربي من خلال ما أنتجته تلك المتغيرات الدولية من مشاريع اقتصادية إقليمية تسهم بدورها في تفتيت المنطقة العربية إلى أجزاء مبعثرة داخل هذه التكتلات الاقتصادية الإقليمية . والتي يمكن أن تنشأ في ظلها حروب تجارية واقتصادية، بالإضافة إلى ضم دول أخرى من دول العالم الثالث ، ومن أبرز تلك المشاريع الاقتصادية الإقليمية المعاصرة المؤثرة على المشروع القومى العربى
أ. مشروع الشرق الأوسط الكبير.
ب. مشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية، أو ما يُعرف في الوقت الحاضر بمسمى "الاتحاد من أجل المتوسط".

9) . ان الدولة الليبية ترى أن كلاً من المشروعين الإقليميين "الشرق الأوسط الكبير، ومشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية" لم يكونا نتيجة حوار مشترك أو نتيجـة للحوار العربي – الأوروبي . فالمشروعان إنما جاءا نتيجة قرارات أمريكية – إسرائيلية وقرارات الاتحاد الأوروبي ودخول الدول العربي فرادى في كلٍ من المشروعين يسهم في زيادة درجة التهميش والتبعية.

10) . ان كلاً من المشروعين "الشرق الأوسط الكبير، مشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية" مطروحان من خارج المنطقة العربية. وفي المشروعين يمثل العرب أطرافاً تدور في ذلك المركز . وليس للدول العربية أي دور في هندسة أي من المشروعين . ولا يمثل أي من المشروعين متطلبات الدول العربية سواءً تلك "السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية".

11) . تتمثل أبرز الأهداف المنشودة من إقامة مثل هذه المشاريع الاقتصادية الإقليمية المعاصرة في التالي:
أ. دمج الكيان الإسرائيلي داخل المنطقة العربية.
ب. خلق منطقة حرة The Free Zone للتبادل التجاري تكون فيها الدول الغربية هي المحرك الرئيسي لهذه التجمعات الاقتصادية الإقليمية. خاصة في ظل التفاوت الكبير بين الدول الأوروبية والعربية.

12) . تتمثل أهم العوامل الموضوعية التي ساهمت في توجيه البعد الاقليمى فى الايدولوجيا السياسية الليبية الليبية المشروع الاتحادي الأفريقي في التالي:
أ. العمل من أجل المحافظة على فكرة الدولة القومية العربية التي تتعارض مع معطيات المتغيرات الدولية المعاصرة والمتمثلة في نموذج التكتلات الاقتصادية الإقليمية ذات الطابع الاقتصادي من حيث الشكل والطابع السياسي من حيث المضمون.
ب. تشابه المشاكل والقضايا التي تواجهها دول القارة الأفريقية والدول العربية لاسيما في جوانب (الفقر، التخلف، التبعية، التنمية، زيادة حجم الفائدة على الديون الخارجية).

ت. احتياج أغلب الدول الأفريقية والعربية للاستفادة من بعض الفرص التي تتيحها الظروف الدولية من خلال الانضمام إلى تجمع إقليمي يتيح لها زيادة استثماراتها، ورفع معدلات النمو الاقتصادي فيها واستغلال رأس المال الاجتماعي "اليد العاملة".

13) .إن التوجه الاقليمى الليبي تجاه القارة الأفريقية لم يكن نتيجة الدافع العاطفي المبني على رغبة نخبة The Elite حاكمة تهدف إلى تحقيق رؤية مصلحية معنية . بل إن الدوافع الكامنة وراء هذا التوجه القومي الليبي تتمثل في الدوافع التالية:

أ. **الدوافع الداخلية:** والتي تنقسم بدورها إلى:
- دافع الخلافات العربية – العربية.
- دافع الإخفاق العسكري العربي.

ب. **الدوافع الخارجية:** وتنقسم بدورها إلى:
- الدافع الأمني.
- الدافع الاقتصادي.

14) .العلاقة الارتباطية ما بين فكرة الدولة القومية والفضاءات الدولية في إطار البعد القومي للسياسة الخارجية الليبية تتمثل في عدة اعتبارات يمكن إيجازها في التالي:

- **الاعتبار الأول:** إن النظام العالمي المعاصر لم يعد يقبل بفكرة الدولة القطرية "الوطنية" بسبب عدم قدرتها على "استيعاب، استجابة" للمتغيرات الدولية التي يفرزها النظام العالمي سواءً أكانت متمثلة في "أحداث، أزمات، ظواهر، قضايا".

- **الاعتبار الثاني:** تتفق رؤية البعد الاقليمى فى الايدولوجية السياسية الليبية تجاه مفهوم الاقليمية مع نظريات الاعتماد المتبادل . والواقعية الجديدة من خلال الحقيقة الموضوعية التالية... إن الدولة القومية لا تتقادم The Obsolete ولكن تظل باقية . غير أن دورها يتناقص في مواجهة التنافسية العالمية . وإن انهـيار الدولة القوميـة يعني تكويـن الامبراطورية العالمية The Universal Empire).

- **الاعتبار الثالث:** إن المتغيرات الدولية المعاصرة تتطلب نمطاً جديداً من المعاملات، والعلاقات تتعدى اهتمامات الدولة القومية . ولهذا تحتاج الدولة القومية تعاوناً دولياً لمواجهة مشاكل مثل (الإرهاب ، التلوث البيئي ، المخدرات ، التجارة المحرمة ، الأزمات الاقتصادية ، الفقر، البطالة، الهجرة غير المشروعة) وذلك من خلال اقامتها فضاء"خاصا"بها او ان تنضم الى فضاء اخر اقرب اليها جغرافيا"وحضاريا "

- **الاعتبار الرابع :** الدولة القومية في ظل مطلب الاعتماد المتبادل لا تستطيع العيش في فراغ دون أن تعتمد على غيرها، فالدولة القومية تعددت ارتباطاتها الخارجية بشكل يربطها بقوة مع الاقتصاد العالمي . الأمر الذي يتطلب إصلاحات اقتصادية وسياسية داخل الدولة القومية نفسها والبحث عن تكتل إقليمي يساعدها على تحقيق الذات القومية في ظل التوازنات الإقليمية الجديدة.

- **الاعتبار الخامس:** يرى البعد الاقليمى فى الايدولوجية السياسية الليبية المعاصرة أن كافة الأفكار والمنطلقات السابقة التي فرضتها المناظير الدولية في سبيل فهم واقع وطبيعة النظام العالمي سوف تتراجع لتحل محلها المنطلقات الاقتصادية التي تؤدي في النهاية إلى إيجاد نمط اقتصادي يتشكل من مجموعة دول تربطها المصلحة الاقتصادية وتتراجع فيه أهمية القيم العسكرية حيث يتشكل الواقع الجديد في شكل تكتلات إقليمية تحمل في ثناياها المضامين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ذات الطابع "التعاوني ، التنافسي".

- **الاعتبار السادس:** تؤكد الايدولوجيا السياسية الليبية حقيقة أنه لا يمكن تصور العالم بدون الدولة القومية ومهما كانت المتغيرات الدولية مؤثرة في الدولة القومية. فالدولة القومية ستظل قائمة ودورها يجب المحافظة عليه وتطويره بما يتفق مع طبيعة متغيرات المرحلة الراهنة فليس من المعقول أن تباشر الدولة القومية نفس الدور الذي قامت به في ظل متغيرات دولية مختلفة. والواقع أن الشكل الجديد "الفضاءات" هو الذي يؤهلها للتكيف مع المتغيرات الدولية المعاصرة دون الانتقاص من سيادتها). بمعنى الانتقال من الوضع الاستاتيكي "الثابت" إلى الوضع الديناميكي "المتحرك" القادر على استيعاب متطلبات البيئة الدوليةوتحقيق مبدئى (الامتصاص؛الاستجابة)لتلك المتغيرات الدولية .

- **الاعتبار السابع:** إن فكرة الاندماج والتكامل بين الدولة القومية العربية "المشروع القومي العربي" والاتحاد الأفريقي هو الطريقة المثلى والصحيحة وفق البعد الاقليمى فى الايدولوجيا السياسية الليبية كونها فكرة تحمل في ثناياها مضامين الحماية والاستجابة والتطوير . ووصولا" الى تحقيق الذات للدولة القومية.

وفى الختام نأمل من الله تعالى أن نكون قد وفقنا فى طرح موضوع الدراسة فى صورة علمية واضحة محققة للغاية المقصودة . وأن تكون هذه الدراسة مقدمة تبنى عليها دراسات أخرى وأوسع وأعمق .

قائمـــــة المراجـــــــع

أولاً/ القرآن الكريم

ثانيا / المعاجم

1- معجم الفاظ القران الكريم ، المجلد الثاني ، ط2 ،القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتاليف النشر، 1970

ثالثا / التقارير:

1) تقرير البنك الدولي ، مؤشرات التنمية في العالم ، 2015.
2) تقرير البنك الدولي، تقرير التنمية الاقتصادية في العالم 1997.
3) تقرير البيان الصــادر عن نوة المنتدى العالمي حول "العولمة والتجارة العالمية"، بيروت ، 2017.
4) تقرير صندوق النقد الدولي، ادارة الموارد الاقتصدية للدول النامية ،1995
5) تقرير البنك الدولي ، ادارة حكم افضل لأجل التنمية في الشرق الوسط وشمال افريقيا ، الطبعة العربية ، 2004
6) تقرير التنمية الانسانية للمنطقة العربية ، حول الاوضاع السياسية العربية الراهنة، نحو الحرية في الوطن العربي ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، العام 2014
7) تقرير صندوق النقد الدولي، إدارة التنمية الاقتصادية للدول النامية، 2016.
8) تقرير البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، 2009.
9) تقرير المكتب الشعبي للاتصال الخارجي ، ادارة الاتصال بافريقيا ،1982
10) تقرير المكتب الشعبي للاتصال الخارجي عن السياسة الخارجية ، 1987
11) التقرير العام للتعاون العربي الافريقي – ادارة الشئون الاقتصادية للاتصال الخارجي،1988
12) التقرير السنوي للمصرف الافريقي للتنمية، ابيدجان ، 1994
13) تقرير بينا مفوضية الاتحاد الافريقي الصادر بتاريخ31- 12-2009

رابعا / الكتب:

1) إبراهيم نصر الدين ، **نحو مجلس فاعل للسلم والأمن الأفريقي** ، ط2 ، طرابلس، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2007.
2) إبراهيم سعد الدين (واخرون)، **صورة المستقبل العربي** ، ط 1، بيروت، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ، 1982.
3) ابراهيم عواد فاضل، **اشكالية الدولة الوطنية المعاصرة، (دراسة تحليلية معاصرة)**، ط1، بيروت ، المكتبة اللبنانية للنشر والتوزيع،1998
4) ابراهيم نصر الدين، **نحو مجلس فاعل للسلم والامن الافريقي**، ط2، طرابلس، منشورات المركز العالمي للدراسات وابحاث الكتاب الاخضر، 2007
5) ابن خلدون، **المقدمة – تاريخ العلاقة** ، ط1، بيروت ، دار الكتاب اللبناني، 1967ف
6) ابو نصر الفارابي، **كتاب اهل المدينة الفاضلة** ، ط1 ، بيروت ، المطبعة الكاثوليكية ، (د ، ت).
7) احمد الجبير، **العلاقات العربية الافريقية** ، ط1، طرابلس، منشورات الجامعة المفتوحة ، 1995
8) أحمد المنتصر، **حقيقة الثورة** ، ط1 ، طرابلس ، منشورات الدار الوطنية للنشر، 1989.
9) أحمد عبد العظيم الحسين، **القومية في التاريخ**، ط1، طرابلس، (د.ن) ، 2003.
10) احمد فتحي سرور، **نظرات في عالم متغير** ، ط1، القاهرة ، منشورات دار الشروق ، 2013.

11) أحمد مجيد رسلان ، **العلاقة الليبية – الأفريقية،** ط1، طرابلس، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1982.
12) احمد محمد الحسين ، **العامل الايدولوجي والقومية،** ط1 ، القاهرة ، منشورات دار القلم،1972م
13) احمد محمد خليل ، **شوء الامم ،** ط1، بيروت ، منشورات دار المنار ، 1982م
14) احمد خليل متولي، **نشوء القوميات في أوروبا ،** ط1، القاهرة ، منشورات دار القلم، 2017
15) احمد خليل متولي، **دراسات وآراء في القومية** ،ط1 ، القاهرة ، منشورات دار القلم، 1972
16) أحمد سيكوتوري، **الولايات المتحدة الأفريقية ،** (ترجمة محمد البخاري)، ط1، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،2015 .
17) أحمد الرشيدي، **الجهاز القضائي في إطار منظومة الاتحاد الأفريقي – حدود الدور المتوقع والمأمول،** ط2، طرابلس، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2007.
18) احمد يونس شلبي ، **الدولة القومية – في الثورات العربية،** ط2 (د، م) ، منشورات الدار الجامعية ، 1998
19) احمد يوسف احمد، **الصراعات العربية – العربية (1945 – 1981)،** ط1 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1988
20) إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية – النظرية والواقع،** ط 2، الكويت ، منشورات دار ذات السلاسل، 1989.
21) اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية ،** ط1، الكويت ، ذات السلاسل، 1987م
22) اسماعيل القباني، **اثرالانماط الثقافية في التغير الاجتماعي ،** ط1، منشورات دار المعارف،1975م
23) اديب منصور، **وطنيون واوطان ،** ط1، بيروت ، منشورات دار العلم،1952م
24) أرنولد توينبي، **نظرة في تاريخ الشرق الأوسط،** (ترجمة أحمد عبد العظيم)، ط1، القاهرة، الدار القومية للطباعة، 1961.
25) ارنولد توينبي ، **نظرة في تاريخ الشرق الاوسط،** (ترجمة احمد عبد العظيم)، ط1،القاهرة ، منشورات الدار القومية العربية للطباعة،1961م
26) ارسطو، **السياسة ،** (ترجمة احمد لطفي السيد)، ط1، القاهرة، دار الكتب المصرية، لسنة 1967م
27) أمين خيري السماك، **ليبيا في قضية الوحدة العربية،** ط1، بيروت، المكتبة اللبنانية الحديثة، 1998.
28) إميل خوري وعادل إسماعيل ، **السياسة الدولية في الشرق العربي ،** ط1، بيروت ، دار النشر للسياسة والتاريخ ، 1982
29) انطوان سعادة ، **نشوء الامم ،** ط2، بيروت ، (د ، ن) ، 1965م
30) أكسيل كابو، **أفريقيا ترفض هذا النمو المستورد،** (ترجمة شاهين أبو عقل)، ط1، مصراتة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2001.
31) أيمن بدر خليل، **تأملات في قضايا معاصرة،** ط1، [د ، م]، الدار الجامعية للنشر، 2000.
32) الحسين عمران جابر، **النظم العربية – والممارسة السياسية ،** ط1، عمان ، منشورات دار المعرفة للنشر والتوزيع ، 2006
33) الصادق عصمان بكري، **تجمع دول الساحل والصحراء – أرقام وحقائق،** ط1، (د. م)، منشورات دار الطليعة، 2015.

34) السيد ياسين، **الحوار الحضاري في عصر العولمة**، ط1، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2012.
35) الصديق عمر الخالدي ، **التوجه القومي العربي – قضايا واراء** ،ط1 ، الامارات ، الدار العلمية للنشر والتوزيع ، 2014 ،
36) باسكال لأمي، **الديمقراطية العالمية**، (ترجمة حسونة المصباحي)، ط1، طرابلس، منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة، 2000.
37) بدر خيري عبد الفتاح، **الإسرائيليون والألفية الثالثة**، ط1، عمان، الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، 1998.
38) برتران بادي ، **عالم بلا سيادة الدول بين المراوغة والمسؤولية**، (ترجمة لطيف فرج)، ط1، القاهرة، مكتبة شروق، 2010
39) بشير عمر الفيتوري، **الأحزاب السياسية والرؤية الثورية**، ط1، طرابلس، (د ، ن) ، 1988.
40) بشير علي الكوت، **مسيرة الوحدة الأفريقية**، ط2، طرابلس، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2007.
41) بويد شيفر، **القومية عرض وتحليل**، (ترجمة جعفر حصباك وآخرون) ، ط1، بيروت ، منشورات دار مكتبة الحياة ،1966م
42) تويبي اندرسون ، **الثورة في اوروبا**، (ترجمة عزيز طنطاوي)، ط1،القاهرة، (د. ن)، 1973ف.
43) جمال راشد خليل، **ليبيا والقضايا الافريقية** ، ط1 ، طرابلس ، (د، ن) ، 1990
44) جمال ضلع، **الدور الليبي في حركة الجامعة الأفريقية**، ط2، طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2007.
45) جمال عمر المجريسي، **ليبيا وأحداث غزة 2008**، ط1، (د.ن) ، المطبعة الحديثة للطباعة والنشر، 2009.
46) جمال حسني عامر، **اشكالية الاستراتيجيات العربية** ، ط1، ، ابوظبي ، مركز طيبة للنشر والطباعة والدعاية ، 2009
47) جودت عبد الخالق، **العولمة قضايا ومفاهيم**، ط1، (د، م) ، المكتبة الجامعية للنشر والتوزيع، 2002
48) جورج حنا، **معني القومية العربية** ، ط1، بيروت، دار العلم للملايين، 1957م
49) جورج طرابيشي، **الدولة القطرية والنظرية القومية**، ط1، بيروت، دار الطليعة، (د. ت).
50) جورج دون لينج، **رحلة ورسائل الرائد ألكسندر جوردون لينج 182-1826**، (ترجمة دار الفرجاني) ، ط1، طرابلس ، دار الفرجاني ، 1971.
51) جوليان .ك.ع. ادريمن ، **العلاقات العربية الافريقية – دراسة تحليلة** ،(ترجمة حسني موسي غيضان) ، ط1، بيروت ، (د ، ن) ،1989
52) جميل مطر وعلي الدين هلال، **الجامعة العربية والنظام الإقليمي العربي**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1983.
53) حسن سليمان الطبولي، **تجليات في النظرية العالمية الثالثة**، ط1، طرابلس، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1986.
54) حسن ميأ، **فكرة القومية في الكتاب الأخضر**، ط1، طرابلس، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1997.
55) حسن عمر الدينالي، **نظم التجزئة العربية والحلول الثورية**، ط1، (د ، م) ، منشورات دار الإبداع الفكري، 2018.
56) حسين احمدعبد الغني، **تاريخ القوميات** ، ط1، القاهرة ، دار المنارة، 1968ف

57) حسين عمر القداري، **المنظور الليبي الجديد للصراع العربي – الإسرائيلي**، ط1، دمشق، منشورات المطبعة الحديثة للنشر، 2015.
58) حسني سالم إبراهيم، **الموقف الليبي من المشاريع الإقليمية المعاصرة**، ط1، (د . م) ، الدار الأهلية للنشر والطباعة .
59) خيري عمر البسيوني، **العولمة والدولة القطرية**، ط1، بيروت الدار العلمية للنشر والتوزيع، 2002.
60) دليل بيرنز، **المثل السياسية** (ترجمة لويس اسكندر) ، ط1 القاهرة ، مؤسسة سجل العرب
61) رسلان خضور، **الشراكة الأوروبية – المتوسطية وموقعها من الشرق الأوسط**، ط1، دمشق، منشورات كلية الاقتصاد، 1997.
62) زبغنيو بريجنسكي، **الفوضي الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين**، (ترجمة مالك فضل)، عمان ، منشورات الاهلية للنشر والتوزيع ، 1998
63) ساطع الحصري، **محاضرات في نشوء الفكرة القومية**، ط1، القاهرة، (د ، ن) ، 1963.
64) ساطع الحصري، **آراء وأحاديث في الوطنية والقومية**، ط1، بيروت، (د ، ن) ، 1957.
65) ساطع الحصري، **حول القومية العربية** ، ط1، بيروت (د، ن) ، 1961م
66) ساطع الحصري، **محاضرات في نشوء الفكرة القومية**، ط1، القاهرة، (د ، ن) 1963م
67) سالم عبد السلام الزروق، **قضايا دولية**، ط1، دمشق، مطبعة إخوان، 2001.
68) سالم عمر الطابوني، **تجمع دول الساحل والصحراء- رؤية وابعاد** ، ط1، (د . م) ، دار الطليعة، 2002
69) سعيد احمد رشاد، **اوروبا في عصر الثورات** ، ط1، دار المنارة ، 1963م
70) سعيد عامر السايس ، **الدور الاقتصادي لجامعة الدول العربية**، ط1، المكتبة الجديدة للنشر، 1998.
71) سعيد حسني البلعزي، **القومية في التاريخ**، ط1، بنغازي، (د ن) ، 2002.
72) سعيد عمر خليل، **الابعاد السياسية في قمة سرت الثانية2001**، ط1، (د، م) ، المطبعة العلمية للنشر والتوزيع، لسنة 2001.
73) سمير أحمد متولي، **السياسات القومية في الوطن العربي**، ط1، القاهرة ، منشورات المطبعة الحديثة، 1998.
74) سمير امين ، **التطور اللامتكافئ – دراسة في التشكيلات الاجتماعية الراسمالية المحيطة** ، ط1 ، بيروت ، منشورات دار الطليعة للطباعة والنشر ،1985
75) سمير حسن السنباطي، **القوميات الاوروبية – اسس وتحليل**، ط1، القاهرة (د ، ن) 1972م
76) سليم حسن البلتاجي ، **ادارة الصراعات الافريقية** ، ط1، (د ، م) ، المكتبة العلمية للنشر والتوزيع ، 2009
77) سليمان حيالي، **ثورة الفاتح وافريقيا** ، ط1، طرابلس ، (د . ن)، 1974
78) سليمان صالح الغويل، **الدولة القومية – دراسة تحليلية مقارنة**، ط 1، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1987.
79) سليمان صالح الغويل، **القومية وتنظيم الجماعة الدولية** ، ط1ن طرابلس ، منشورات المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر، 1987، ص47
80) سليمان صالح الغويل، **القومية** ، ط1، طرابلس ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الاخضر، 1987ف
81) سليمان المنذري، **السوق الأوروبية المشتركة في عصر العولمة**، ط1، القاهرة ، منشورات مكتبة مدبولي، 1999.

82) سعيد حسن الجلالي، **التجمعات الإقليمية المعاصرة**، ط1، دمشق، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2005.
83) شوقي الجمل (وآخرون)، **تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر**، ط1، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1995.
84) شمعون بيريز، **الشرق الأوسط الجديد**، [ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ]، ط1، عمان، الدار الأهلية، 1994.
85) شربل زعرور، **التعاون العربي الافريقي** – عقد من التعاون بين بلدان الجنوب 1975-1984، (ترجمة هاشم حيدر) ط1 ،بيروت، معهد الاتحاد العربي ،1989
86) صالح عمر الدراجي، **قضايا في القومية**، ط1، [د ، م]، المطبعة الحديثة للنشر، 2001.
87) صالح عمر حسين، **قضايا في الأمن القومي العربي**، ط1، دمشق، المطبعة الجامعية للنشر، 2006.
88) صالح إسماعيل الأجنف، **إشكاليات المشاريع القومية العربية**، ط1، بنغازي، (د، ن) ، 2001.
89) صالح أحمد القطار، **المشروع الشرق أوسطي والمواقف العربية**، ط1، دمشق، مطبعة إخوان، 2001.
90) صالح عمر حماد، **الموقف الليبي من القضايا القومية**، ط1، (د. م)، الدار العلمية للنشر والتوزيع، 2003.
91) صالح جبريل سليمان، **حقيقة التوجه الليبي نحو أفريقيا**، ط1، عمان، الدار الأهلية للكتاب، 2008.
92) صالح بشير الجفيلي، **الدولة القطرية – دراسة في المضمون والأبعاد**، ط1، (د، م) ، المطبعة الحديثة للنشر والتوزيع، 2002.
93) صادق إحسان الدغيلي، **التدخل الأجنبي في دول العالم الثالث**، ط1، بيروت، مطبعة البيان، 1989.
94) صادق رشيدي، **أفريقيا والتنمية المستعصية – أي مستقبل**، (ترجمة مصطفة الجدي)، ط1، [د.م]، مركز البحوث العربية، 1995.
95) صادق عيسي اخليف ، **الدول القطرية** – الواقع والإبعاد ، ط1 ، (د ، م) ، الدار الجديدة للنشر والتوزيع ، 2008
96) صبري سعيد عبد القادر، **دراسة في الدولة القطرية وفق المنظور الليبي**، ط1، دمشق، مكتبة حطين للنشر والتوزيع، 2003.
97) صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية- النظرية والواقع**، ط2، الكويت ، ذات السلاسل، 1989
98) صلاح إبراهيم الحسيني، **الدولة الوطنية والإقليمية الجديدة**، ط1، عمان، الدار الأهلية للكتاب، 2001.
99) صلاح الدين حسن السوري، **الاوضاع السياسية الليبية (1951- 1969)**، الندوة الليبة حول تجربة التنمية في ليبيا، باريس ، 1985
100) طه عبد العليم طه ، **اليات التكامل الاقتصادية العربي** ، ط1، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1993
101) عبد الرحمن البزار، **هذه قوميتنا**، ط1، القاهرة، دار القلم، (د ، ت)
102) عبد الرحمن البزار، **الدولة الموحدة والدولة الاتحادية**، ط2، القاهرة، دار القلم، 1960.
103) عبد الرحمن البزار، **هذه قوميتنا** ، ط1، القاهرة ، دار القلم (د .ت)
104) عبد الرحمن البزار، **الدولة الموحدة والدولة الاتحادية**، ط2، القاهرة ،دار القلم ، 1960م
105) عبد الغني حسين السراج، **في الفقه القومي**، ط1، القاهرة، (د ، ن)، 1963.

106) عبد الغني حسين السراج، **في الفقه القومي** . ط1، الفاهرة، دار المنارة، 1974م.
107) عبد العزيز حسين الدروقي، **القومية في الثورات**، ط1، القاهرة، دار القلم، 1972.
108) عبد العزيز أحمد البيار، **الوحدة العربية والنظم السياسية العربية**، ط3، دمشق، مطبعة إخوان، 2002.
109) عبد العزيز نوار، **الشعوب الإسلامية**، ط3، بيروت، دار النهضة العربية، 1985.
110) عبد العزيز القوصي (اخرون)، **اللغة والتفكير**، ط1، القاهرة ، المطبعة الاميرية ، 1948
111) عزة النص، **الوطن العربي**، ط1، دمشق ، دار اليقظة العربية للتأليف والنشر، 1959م
112) عبد القادر حسن الشريف، **القضية الفلسطينية والحلول الثورية**، ط1، طرابلس، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1982.
113) عبد الله بلال، **قراءة في التحولات الديمقراطية**، ط1، طرابلس (د ، ن)، 2001م.
114) عبد السلام خير الدروقي، **ليبيا والفضاء الأفريقي**، ط1، (د ، م) ، المكتبة العربية للمعلومات والنشر، 1999.
115) عبد السلام سالم الفقهي، **المنطلقات الثورية الوحدوية**، ط2، طرابلس، مطبعة المعرفة العلمية، 2001.
116) عبد السلام مسعود عمران ، **الاقتصاد الافريقي-ارقام وحقائق**،ط1، (د ، م) ، المكتبة الحديثة للنشر والتوزيع، 1989
117) عبد السلام شلوف (وآخرون)، **وثائق أفريقية من أكرا إلى لومي**، ط1، مصراتة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2000.
118) عبد الكريم رافق، **العرب والعثمانيون 1516-1916**، ط1، دمشق، مكتبة أطلس، 1974.
119) عبد الهادي راضي سرور، **الخلافات العربية (دراسة تحليلية)**، ط1، بيروت، الدار الجامعية، للطباعة النشر، 1998.
120) عبد الناصر عمر الطويل، **الإستراتيجية الجديدة في القارة الأفريقية**، ط1، دمشق، مطبعة الشرق العلمية، 2003.
121) عبد الحميد المواغي، **ديناميات العمل في الأمانة العامة للجامعة العربية**، ط1، القاهرة، [د ، ن]، 1989.
122) عمر يوسف سليم، **مدخل الي السياسات الخارجية العربية المعاصرة**، ط1[د،م] ، المكتبة الحديثة للنشر والتوزيع، 2005
123) عمر محمود خيري، **مشروع الشراكة العربية – الأوروبية**، ط1، [د ، م]، دار الإبداع للنشر والتوزيع، 2008.
124) عمر عبد الحسين الجاسمي ، **قضايا عربية – اراء وتحليلات** ، ط1 ، الكويت ، مطبعة الابداع للنشر والتوزيع ، 1998
125) عمر صبحي عياش ، **المنظور الليبي للدولة القطرية العربية** ، ط1، (د ، م) ، مطبعة الافاق الحديثة ، 2003
126) عمران سعيد الخالدي ن **تطلعات هورية في النظرية العالمية الثالثة** ، ط1 ، [د، م] ، المطبعة الجامعية الحديثة ، 2003
127) عطا محمد صالح زهرة، **في الأمن القومي العربي**، ط1، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1991.
128) غازي صالح نهار ، **الامن القومي العربي-دراسة في مصادر التهديد الداخلي**، ط1، عمان، دار مجدلاوي، 1993.
129) عصمت سيف الدولة، **نظرية الثورة العربية** ، ط2، [د ، م] ، منشورات دار المسيرة ، 1982

130) عز الدين أحمد شكري، **ليبيا والألفية الثالثة**، ط1، دمشق، مطبعة إخوان، 2007.
131) غسان سلامة، **الأبعاد السياسية للتحديات شرق أوسطية**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.
132) عقيل حسين عقيل، **الديمقراطية في عصر العولمة كسر القيد بالقيد**، ط1، فاليتا، منشورات ELGA، 2001
133) فارس قويدر، **القومية والأمة**، ط1، طرابلس، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1984.
134) فريدريك هرتز، **القومية في التاريخ والسياسة**، (ترجمة عبد الكريم أحمد)، ط1، [د،م]، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1968.
135) فردريك هورنمان، **رحلة فردريك هورنمان من القاهرة الي مرزق 1797-1798**، (ترجمة دار الفرجاني)، ط1، طرابلس دار الفرجاني، 1971.
136) فتحي محمد البعجة، **نقد المشروع الشرق أوسطي والشراكة الأوروبية – المتوسطية**، ط1، بنغازي، [د ، ن]، 2002.
137) فرج عبد الفتاح فرج، **دور المصرف المركزي الأفريقي في إدارة النظم النقدية**، ط2، طرابلس، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2007.
138) فخري لبيب، **منظمة التجارة العالمية ومصالح شعوب الجنوب**، ط1، القاهرة، مركز المحروسة، 2002.
139) فتحي معتوق امحمد، **المتغيرات السياسية والإقليمية والدولية وأثرها على السياسة الخارجية الليبية**، ط1، بنغازي، منشورات مجلس الثقافة العربية، 2002.
140) فرج عبد الفتاح فرج، **إمكانيات التعجيل بتنفيذ الجماعة الاقتصادية في ظل الاتحاد الأفريقي**، ط1، القاهرة، مركز البحوث الأفريقية، 2001.
141) فيشر هالمان، **تاريخ اوروبا الحديث**، (ترجمة احمد نجيب)، ط1، القاهرة ، دار المعارف، 1956ف
142) - فردريك هرتز، **القومية في التاريخ والسياسة** (ترجمة عبد الكريم احمد) ،ط1، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، 1968
143) قدري محمود إسماعيل، **الاتجاهات المعاصرة وما بعد المعاصرة في دراسة العلاقات الدولية**، ط1، الإسكندرية، منشورات أليكس لتكنولوجيا المعلومات، 2004.
144) محمد ابو العينين، **في لاتحاد الافريقي ومستقبل القارة الافريقية** ، ط1، القاهرة ، مركز البحوث الافريقية،2001.
145) محمد عبد الله الريماوي، **البيان القومي**، ط1، طرابلس، مكتبة دار الفكر، [د ، ت].
146) منصور عمر الحسين، **ظاهرة القذافي – آفاق وأبعاد**، ط1، دمشق، المطبعة الحديثة للنشر، 1998.
147) محمد طه بدوي، **النظرية العامة للعلاقات الدولية**، ط1، الإسكندرية، المكتب المصري الحديث، 1992 .
148) (مجموعة باحثين)، **الفكر الجماهيري**، ط1، طرابلس، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2005.
149) محمد لبيب شقير، **مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها في التخطيط والتنمية العربية**، ط1، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 1992.
150) محمد عاشور مهدي، **برلمان عموم أفريقيا ومستقبل الاتحاد الأفريقي**، ط1، طرابلس، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2007.
151) محمد عبد السلام، **ثورة الفاتح والوحدة العربية**، ط3، طرابلس، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1989.

152) محمد المبروك يونس، **مسار العلاقات العربية الأفريقية**ع، ط1، طرابلس، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2002.
153) محمد المبروك يونس، **الجماهيرية وافريقيا من التحرر الي الوحدة**، ط1، طرابلس ، الجنة الشعبية العامة للثقافة ولاعلام ، 2007
154) محمد المبروك يونس ، **الجماهيرية وافريقيا** ، ط1، طرابلس ، مطابع الثورة العربية ، 1993
155) محمد السيد ادريس ، **العرب في مواجهة القوى الاقليمية والدولية** ، ط1، القاهرة، [د ، ن] ، 2008
156) محمد فؤاد شكري، **اوروبا في القرن التاسع عشر**، ط1، القاهرة، دار الفكر العربية، 1958 ف
157) محمد جلال كشك ، **القومية والغزو الفكري**، ط1، بيروت ، دار الارشاد للطباعة والنشر، 1969
158) محمد عيتاني ، **هذه هي القومية** ، ط1، بيروت ، دار المنارة [د ، ت]
159) محمد الغزالي ، **حقيقة القومية العربية وأسطورة البعث العربي** ، ط2، الكويت ، دار البيان ، 1969ف
160) مصطفي الخشاب ، **النظريات والمذاهب السياسية** ، ط1 ، القاهرة،[د، ن] 1957ف
161) مصطفي عبدالله بعيو، **المختار في مراجع تاريخ ليبيا** ، ط2، بيروت ، دار الطليعة، 1972.
162) مصطفي كمال عبد العليم، **دراسات في تاريخ ليبيا القديم**، ط1، طرابلس ، الجامعة الليبية ، 1966
163) منيف الرزار، **معالم الحياة العربية الجديدة** ، ط1، بيروت ، دار العلم للملايين، 1960ف
164) معن بشور، **التجربة العملية للمشروع العربي القومي – النجاحات والإخفاقات والإشكالات والمأزق الكبرى للمشروع** ، ط1 ، عمان ، منشورات مركز دراسات الشرق الأوسط ، 2009
165) ميلاد حسن الناجي، **النظام العالمي والتداعيات الاقتصادية المعاصرة**، [د. م]، المكتبة العالمية للنشر والتوزيع، 2003.
166) (مجموعة باحثين): **القومية** ، ط1، ، طرابلس ، منشورات المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر ، 1987،
167) نادية مصطفى ، **المشروع المتوسطي: الأبعاد السياسية** ، ط1، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1997.
168) ناجي علوش ، **حوار حول الأمة والقومية الموحدة** ، ط1، بيروت، دار الطليعة ، [د . ت] 1985.
169) نبيل عجمي جميل ، **الاستثمار الاجنبي المباشر الخاص في الدول النامية: الحجم والاتجاه المستقبلي** ، ط1، ابوظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث االستراتيجية،1999
170) نديم البيطار، **حدود الإقليمية الجديدة** ، ط1، بيروت ، معهد الإنماء العربي ، 1981.
171) نزيه نصيف ميخائيل ، **النظم السياسية في أفريقيا: تطورها واتجاهاتها نحو الوحدة**، ط1، القاهرة، دار الكتاب العربي، 1967.
172) نقولا أغبوهو، **الفرنك واليورو ضد أفريقيا**، (ترجمة لينا فرح)، ط1، مصراتة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2001.
173) نوري سمير، **تحديات الالفية الثالثة**، ط1،[د، م] ، منشورات الدار الجامعية ، 1998.

174) هانس فايس، **الصحراء الكبرى في ضوء التاريخ** ، (ترجمة عماد الدين غانم) ، ط1، طرابلس ، مركز دراسات جهاد الليبين للدراسات التاريخية، 1979
175) هانز كوهين، **عصر القومية**، ط1، القاهرة، مؤسسة سجل العرب، 1964.
176) هيل عجمي جميل، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، ط1، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999.
177) هيثم الكيلاني، **الجانب العسكري في جامعة الدول العربية**، ط2، القاهرة، [د،ن]، 1998.
178) وليد عبد الحي ، **معوقات العمل العربي المشترك** ، ط1، القاهرة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987
179) ويليام بيردو، **القومية والثورة** (بدون مترجم)، ط1، طرابلس، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1987.

خامسا / الدوريات :

1) أبو بكر علي كوري، تجمع دول الساحل والصحراء – طرح مبدئي حول الأهداف الاستراتيجية، **مجلة الثقافة العربية**، العدد 1، لسنة 1999.
2) احمد خيري الزيات ، االسواق الافريقية وواقع الاستثمار، **مجلة البيان** ، العدد 24 ، لسنة 2009
3) أحمد الشقيري، الحلول الثورية للقضية الفلسطينية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 19، لسنة 1977.
4) أحمد يوسف القرعي، مصر ومسئولية الدعوة للقمة العربية – الأفريقية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 145، لسنة 2001.
5) بهجت قرني، تناقضات الدولة القطرية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 105، لسنة 1988.
6) بينزو بجنان غان، الشرق الأوسط في مخططات الولايات المتحدة في الثمانينات، **مجلة الدراسات الاستراتيجية**، المجلد الأول، لسنة 1988.
7) جميل مطر، حالة الامة 1991 التقرير القومي العربي الثالث، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 16، لسنة 1992،
8) حسن عبد الغني نوار، المواقف الوحدوية في ليبيا 1969-1979، **مجلة الوحدة**، العدد 25، لسنة 1981.
9) حسن نافعة، الجامعة العربية ومستقبل النظام العربي، **مجلة شئون عربية**، العدد 37، لسنة 1984.
10) حسني عبد الجبار، سيوسولوجية العلاقات العربية الافريقية، **مجلة البيان** ، العدد 16، لسنة 199
11) خالد عبد العزيز الجوهري، الفساد – رؤية تحليلية لواقع الظاهرة في القارة الأفريقية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 143، لسنة 2001.
12) خالد حنفي علي، الإقليمية الجديدة في أفريقيا، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 144، لسنة 2001.
13) خالد غزل. فلسطيني، قضية فلسطينية اولا واساسا، **صحيفة الحياة** ، العدد 19-3-2009
14) خيري عمر صالح، الأبعاد السياسية لتجمع دول الساحل والصحراء، **مجلة الثقافة العربية**، العدد 16، لسنة 2005.
15) خيري عمر جلال، المنظور الليبي تجاه الخلافات العربية – العربية، **مجلة الشاهد**، العدد 12، لسنة 2005.

16) خيري عمر البسيوني ، الاستثمارات الليبية في القارة الافريقية، **مجلة الشاهد**، العدد 36، لسنة 2009.
17) رمزي حسين البلعزي ، ليبيا والمنظمات الدولية ، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 32، لسنة 1989
18) سامية بيبرس، قمة سرت الاستثنائية الخامسة وإعلان الاتحاد الأفريقي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 144، لسنة 2001.
19) سامح راشد صعود الاقليمي على حساب العربي، **صحيفة الاهرام** ، العدد 16-10-2003
20) سعيد عبد الغني البلتاجي، حقيقة الثورة الليبية، **مجلة الوحدة العربية**، العدد 34، لسنة 1997.
21) سعيد عمر الطويل، ليبيا والاتحاد الأفريقي، **مجلة الشاهد**، العدد 32، لسنة 2003.
22) سعيد عمار خليل، الأبعاد السياسية في قمة سرت الثانية 2001، **مجلة البحوث الاستراتيجية**، العدد 12، لسنة 2001.
23) سلفاتوري دي يونو ، تجارة طرابلس عبر الصحراء، **مجلة البحوث التاريخية** ، العدد 3 لسنة 1981.
24) سليمان يوسف حيالي، اتجاهات الدبلوماسية الليبية في افريقيا 1952-1977، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 33، لسنة 1973
25) سمير حسن الأرناؤوطي، نهاية التاريخ الأمريكي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 328، لسنة 2008
26) سيد أبو ضيف، الاقتصاد السياسي للنظام الشرق أوسطي، **مجلة الدراسات العليا**، العدد التاسع، لسنة 2001.
27) صبري فارس الهيتي، المشروع الشرق أوسطي وانعكاساته على الأمن القومي، **مجلة دراسات**، العدد 8، لسنة 2002.
28) عبد الجليل كاظم الوالي، جدلية العولمة بين الاختتيار والرفض، **مجلة المستقبل العربي**، العدد275، لسنة 2002.
29) عبد الكريم أحمد سالم، الثورة الليبية والقضية الفلسطينية، **مجلة الوحدة**، العدد 32، لسنة 1983.
30) عبد الرحمن إسماعيل الصالحي، الاتحاد الأفريقي كمنظمة إقليمية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 93، لسنة 1999.
31) عبدالله علي ابراهيم ، تقرير عن مؤتمر الواحات في ليبيا ، **مجلة الدراسات الصحراوية** ، العدد 1، لسنة 1991.
32) علي أحمد أمين، الأمن القومي العربي والوحدة العربية، **مجلة شئون عربية**، العدد 3-4، لسنة 1985.
33) عمر الجمل ، الموقف الليبي من مشروع التعاون العربي- الاوروبي، **مجلة الشاهد**، العدد36، لسنة 2002
34) عوني فرسخ، إشكالية الخصوصية القطرية والتكامل القومي، **مجلة الفكر العربي**، العدد 56، لسنة 1989.
35) فاروق الاباصيري، هل تستطيع التشريعات العربية مواجهة العولمة، **مجلة العربي**، العدد528، لسنة 2002
36) ليث عبد المحسن جواد، المضامين الاجتماعية للعولمة، **مجلة دراسات** ، العدد4 ، لسنة1999.
37) مازن الرمضاني، النظام الشرق أوسطي – الرؤى الإسرائيلية الأمريكية، **مجلة آفا ق عربية**، العدد 3، لسنة 1994.

38) محمد السعيد ادريس ، العلاقات المصرية – الايرانية ، العلاقات المصرية – الايانية ، **مجلة شئون المتوسط** ، بيروت ، العدد 101 ، لسنة 2001،
39) محمد سعد أبوعامود،الوظائف الجديد للدولة، **دورية الديمقراطية**، العدد 3، لسنة 2001م.
40) محمد رضا فودة، تحديات الأمن القومي العربي، **مجلة الباحث العربي**، لندن، العدد 28، لسنة 1992
41) محمد عاشور مهندي ، العلاقات العربية الافريقية، **مجلة البحوث والدراسات العربية**، العدد 29، لسنة 1998.
42) محمد عطية المقرحي، ثورة الإنسان، **مجلة الوحدة العربية**، العدد 2، لسنة 1997.
43) محمد عيسي الشرقاوي ، مؤتمرات القمة الفرنسية الافريقية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 71، لسنة 1983.
44) محمد مهدي عاشور، قمة سرت الأفريقية الطارئة، **مجلة آفاق عربية**، العدد 3، لسنة 2000.
45) محمود حيدر، السيادة في ظل تحولات العولمة- الدولة المغلوبة، **مجلة شؤون الاوسط**، العدد 100، لسنة 2000.
46) مسعود الشابي ، الاقليمية العربية الجديدة، **مجلة المنابر**، العدد 59 ، لسنة 1991،
47) مصطفى عبد الله بوخشيم، الاتحــاد الأفريقي – المضمون والأبعاد، **مجلة دراسات**، العدد 8، لسنة 2002.
48) معمر القذافي، السجل القومي، **المجلد الثاني والثلاثون**،2000
49) منعم العمار، في مستقبل النظام العربي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 167، لسنة 1993.
50) مها ذياب، تهديدات العولمة للوطن العربي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 276، لسنة 2002.
51) مولود زايد الطيب، الفضاءات الاقتصادية والسياسية ضرورات استراتيجية في عصر العولمة، **مجلة دراسات**، العدد10 ، لسنة 2002
52) نادية بن يوسف، ربيعة خليفة الصرماني، **الاتحاد الافريقي في مواجهة التكتلات الدولية** ، مجلة دراسات، العدد 10، لسنة 2002
53) نوري عمر الجمل، الموقف الليبي من مشروع التعاون العربي – الأوروبي، **مجلة الشاهد**، العدد3، لسنة 2002.
54) هالة مصطفى، الدولة وجدت لتبقى، **دورية الديمقراطية**، العدد 3، لسنة 2001.
55) يوسف الصواني، العولمة بعد 11 سبتمبر – ليبيا التحديات والخيارات، **مجلة المؤتمر**، العدد الأول، لسنة 2002.

سادسا / الصحف

1) توفيق حسن الحوراني ، **صحيفة العرب اللندنية**، العدد 1135، لسنة1998
2) جمال زايد الصنهاجي ، المشكل السوداني التشادي، **صحيفة الحياة**، العدد23، لسنة 2008
3) زهير قصباني ، اختبار المصالحات ، **صحيفة الحياة**، العدد 12-3-2009
4) عبد السلام محمود احمد ، الدولة القومية والمتغيرات الدولية ، **صحيفة الزحف الاخضر** ، العدد 142، لسنة 2006
5) عمر حسين عبد الناصر، الاتجاهات الليبية المعاصرة ، **صحيفة العرب اللندنية** ، العدد 125، لسنة 2005

سابعا /الرسائل العلمية:

1) أسامة صالح شلبك، الرهانات العربية في ظل المتغيرات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات – ليبيا، 2003.
2) سعاد محمد فضل، واقع التعاون العربي – الأوروبي متوسطياً وآفاقه المستقبلية "دراسة حالة تجمع 5+5" رسالة ماجستير غير منشورة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة قاريونس، 2003.
3) شمس الدين عبد الله اقبيلي، دور جامعة الدول العربية في تحقيق الأمن القومي العربي في إطار الصراع العربي الإسرائيلي 1945-2002، رسالة ماجستير غير منشورة – أكاديمية الدراسات العليا – ليبيا، 2003.
4) عبد الله مسعود الدرسي، مفهوم الأمن القومي في السياسة الخارجية الليبية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، المملكة المغربية، 1999.

ثامنا / الاوراق العلمية

1 - احمد يوسف احمد ، الواقع العربي من المنظور الوحدوي ، ورقة عمل قدمت لندوة المشروع الحضاري النهوضي العربي ، مدينة فاس ، المملكة المغربية ، 2001 ،

2 – صلاح الدين حسن السوري ، الأوضاع السياسية الليبية 1951-1969 ،ورقة عمل قدمت فى الندوة الليبية حول تجربة التنمية في ليبيا ، باريس ، 1985.

3 – عمر حمد البرعصي، عبد العظيم عبد الحميد شعيب، التطـــور التاريخي لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي: العوامـــل والأسباب، ورقة عمل قدمت للندوة الدولية (القارة السمراء من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي)، سـرت، في الفترة 6-2007/9/7.

4- محمد حمد العسبلي، أثر النزاعات المسلحة على السلام في أفريقيا، ورقة عمل قدمت للندوة الدولية: القارة السمراء من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي، سرت، من الفترة 6-2007/7.

5 - محمد حركات، الاقتصاد العربي من خلال معوقاته، قراءة في التقرير الاقتصادي العربي، ورقة عمل قدمت إلى (ندوة المؤامرة الاستعمارية وأثرها على الوطن العربي، بحوث ومناقشات المائدة المستديرة لمسابقة جامعة ناصر الأممية، الدورة الخامسة في الفترة من 23 – 31 يوليو، 1995.

تاسعا / المراجع الأجنبية :

Books :

1- Amin.S., **Capitalism in the Age of Globalization**, London, Vol. No1 press 1997,

2- Alfred Cobban**, the Debate on the FRENCH Revolution**, London, Vol. No., Press 1950

3- Arnold J .Yoynbee, **The Balkans, A History of Bulgaria, Greece,Rumania, Turkey**, U.V Oxford, Vol. No., Press 1915.

4- Abu Boohen . Abritain, **The sahara and Western, sudan** (1788-1861) ,Clarendon pr Vol. No., Press 1964

5- Baylis, John, **The Global system of world politics**, Oxford University. Vol. No1 press 2001 ,.

6- Beatrice Ayslop, **French Nationalism in** 1789, New York,, Vol. No., Press 1934

7- B.Russel, **Freedom and Organization**, London, New York, Vol. No., Press 1936

8- Castells.M.**, End of Millennium**, Oxford Blackwell.oct. Vol. No1 press2001

9- Cariton Hayes, **Essays on Nationalism**, New York, Vol. No., Press 1926

10- Charlse Schleicher, **International Relations : Cooperation and Conflict. Opcit**, Vol. No., Press 1945

11- Gamble and Payne, **Regionalism and World Order,** Oxford, Hawidwills, VOL.NO 1 Press 1996.

12- . Eugene Andersonm, **Nationalism and the Cultural Crisis in Prussia 1806-1815** , New York, Vol. No., Press 1939

13- . Frank Maloy Anderson , **Constitutions and Other Documents French History** , New York , Vol. No., Press 1904 .

14- Guido Zernatto, **Nation The History of a World Review of politics** , vol . No1 press 1944

15- Gaudens Megaro, **Vittorio Alfiere, Forerunner of Italian Nationalism**, New York , Vol. No., Press 1930.

16- . Hans Kohn , **German Nationalism** , Vol.XII , Vol. No., Press 1951

17- J.F.Ajayi,**General History of Africa : Africa in the Nineteenth Century " Heinemaann"** california, Unisco Vol. No., Press 1990

18- John.s.mill , **Utllitarianism Liberty .Representative Government** ,London, Dent and sons ltd com, vol No, press 1962,

19- kluckhohn and W.H .Kellg, **The Science of Mn In The World Crisis**, New York, Vol. No., Press 1937

20- Keohane.R.**, Internationalization and Domestic Politics**, Cambridge, Cambridge University, Vol. No1 press 1996.

21- Koppel .S Pinson, **pietism as a Factor in the Rise of German Nationalism**, New York, Vol. No., Press 1934

22- Leo Gershoy Barere, **Champion of Nationalism in the French Revolution Political Science, Quanterly** . Vol. No., Press 1927

23-. Louis L.Snyder, **German Nationalism , The Tragedy of a People Harrisburg** , Vol. No., Press 1952

24- Mark Weller, **The Roles of The U.S. and Russia and China in The New World**, Vol. No. 7, Press 1997.

25-Robert harkawy, **Images of The Coming International System Orlins**, Vol. No., Press 1997.

26-Stanly Hoffman, **Theory and International Relation in International Politics and Foreign Policy**, (New York), Vol. No1 Press 1969.

27- Serge .N.T.**The world Relations and Spaces**, Competition for market (Cambridge University), Vol . No1 press, 2006

28- Selig.S.Harrison, **The widening Gulf – Asan Nationalism and American policy** , londun – copy right. Vol No I , press 1978

29- Ted Golen, **The New World Disorder Foreign Policy**, Vol. No. 8, Press 1991.

30 -Vincent,R.J.**, International Relations The**ory, Oxford University , Vol. No1 press 1999.

31- Vincent,R,J.,**International Relations Theory**, Oxford University, Vol. No1 press 1999.

32- Wilfrid khapp, **Unit and Nationalism in Eutope since 1945**, ltd First Edition. Oxford, vol No1 , press1969

Report

1 - Arab Human Development .U.N Report,2002